



سَلْطَنَةُ عُومَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالْثَقَافَةِ

سِلْسِلَةُ الزَّهَبِ
فِي
الْفُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفُجُورِ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيه
مُحَمَّدُ بْنُ شَامْسٍ الْبَطَاشِي

الْجُزْءُ الرَّابِعُ



بسم الله الرحمن الرحيم

في المال حقاً وبه قد ارتضى
طهارة للمال من كل درن
عطية للفقرا هنيئاً
بينها سبحانه تبييناً
عبادة تنسب للأبدان
بالمال والأبدان في الإلزام
وطاعة الله غدا محالفا
وكفر اليمين إن حنث صدر
وإن منها نعمة الأنعام
ونأكلن ولحمها ندخر
ما بين ذى ندب وذى إلزام
وألزم الأولاد حقاً لا يصد
والضيف والجار معاً والرحم

الحمد لله الذى قد فرضاً
قدره سبحانه مولى المنن
جعله عبادة مالىة
في مال أرباب الغنى الثرينا
وجعل الصيام للإنسان
وأوجب الحج على الأنعام
طوبى لمن بما عليه قد وفا
وقد وفا بنذره إذا نذر
نحمده جل على الإنعام
نركبها لحاجتنا وننحدر
وبين الحقوق للأنعام
قد ألزم الوالد حقاً للولد
وأوجب الحقوق للمعلم

كتاب الزكاة

وبالصلاة في الكتاب قرناً
قد قرن الزكاة بالصلاة
على الصيام في تكليفهم
خالصة لخالق البرية
عبادة تنسب للأبدان
بعد الصلاة للصيام رسماً
تطلق والنمو والطهارة

أما الزكاة فهو فرض بينا
في غير موضع الآيات
لأجل ذاك وضعها قد قدموا
لو أن ذى عبادة مالىة
والصوم والصلاة للإنسان
وإنه لذاك بعض العلمما
ولغة فهي على الزيادة

خيراً بها وال حال منه تحسن
ويرزق النجاح في أعماله
وتغسلن صاحبها من كل ذم
يعد من يزكين في البخل
عن بدن يخرج أو أموال
وجه يخص بنبيات أولاً
تألف والشمل أيضاً تجمع
وكم لها فضائل كبار
حين يؤديها كما تحدد
وحط فرض عنه بالكمال
لو عبد الله بدمع منسبك
أو عامل الإمام ذى المقام
حتى يتوب ويؤدي مسرعا
آخر ذى الآية فيما أنزلا
بالتوب والصلاة والتزكى
وبالصلاة بل بها قد أردفنا
وكلهم صوبه فيما صنع
قاتلنهم أو يدفعوا العقالا
به لقد سماه ذاك العبهل
بذاك في الكلام لا يكنى
بعيرهم عقاله إذا سعى
أراد بالعقال في التسمية
منى عناقاً ولها لم يدفعوا
فحكمه حكم من لها منع
بأنما المانع ليس يقتل

فالمال ينمو ويزيد المؤمن
بياركن في عمره وماله
تثمر في النفس فضيلة الكرم
من الذنوب ومن البخل فلا
وحدها في الشرع جزء مال
لفرقة مخصصة قالوا على
بها تهاب الأغنيا ويقع
وتسترق عنق الأحرار
لكنما صاحبها لا يقصد
إلا رضا الله ذى الجلال
ولا صلاة لامرئ لها ترك
ومانع لها من الإمام
فإنه يقتل حين منعها
لقوله جل فإن تابوا إلى
فإنه غيا قتال الشرك
ولم يكن بنفس الايمان اكتفى
وقاتل الصديق من لها منع
لو منعوا منى عقالا قالا
يعنى بعيراً باسم ما قد يعقل
أو أنه نفس العقبال يعنى
لأنما العامل يأخذن معا
وقال بعضهم زكاة سنة
وقد روى بعضهم لو منعوا
وإن من غير أهلها دفع
وفى الذى عن بعضهم قد ينقل

إلا اذا يمنعهـا جـودا
فإن يكن يمنعهـا فسقاً غـلا
لكنهـا تؤخذ منه قهـرا
ويـزجـرن ويؤد بنـا
وإن من ضيعهـا حتـى هـالك
فهالك وقيل مهمـا دخـلا
وكان فى الدفـع على إمـكان
وإن من أخر عن وقت الأدا
ومن أبى من دفعهـا تصـور
يطوقن فى عنقه تفـور
يوكلن بعـذابه إلى
يقول إنى يا شـقى مالكا

فهو يصـير مشركاً لدودا
يصح قتله لما قد فعـلا
ويجبرن على الأداء جـبرا
عن فعله أو يرجعن هـنا
ولم يكن أوصى بهـا غيما ترك
حول الى حول ولما ييـذلا
فهالك بذلك التـوانى
زكاته فذاك عاص ارتدى
فى الحشر ثعباناً عظيماً يظهـر
من غمه السموم والشـرور
أن يفرغن من حساب جعـلا
ذاك الذى منعت فى زمانكا

فيمن تجب عليه الزكاة

تـلزم بالغاً موحداً عقل
وذاك إجماع وفى لزوم
معاهد وناقص الملك كمن
مثاره هل هى فى الصفات
لزومها على المكلفينا
أو انها حق لاحتاج على
لكنما الصحيح فى ذا المذهب
كذلك الجنون تخرجنا
وقيل بل تـلزم فى المال
إذا أفـاق فليؤدى ما لزم

يملك للنصاب ملكاً قد كمل
ذى جنـة والعبد واليتيم
عليه دين أو له خلف زكن
عبادة كالصوم والصلاة
لا تـلزم الطفل ولا الجنونا
أخى غنى فى المال قد تحصلا
وجوبها على اليتيم والصـبى
من مالهم فى حين تـلزمنا
مع صحوة أو حلم الأطفـال
عليه والطفل كذا إن يحتلم

تلتزم غيما أخرجته الأرض
غير النقود وهو غير ما غبر
أو غائب أو ذى جنون عرضا
زكاة هذا المال حيث تقع
يحبسها بل يترك مالها
أى بين أن يدفعها فى الحين
بأمرها وكيف عدها جرى
وغائبا بالأمر لا يدرونا
مسافر أو صحة المصاب
عليهم غيما لهم قد بينا
إن لم يكن قد استريب فيها
إلا إذا العدلان فيها شهدا
من غاب والمجنون والأطفال
لأنه وماله للمولى
يعطى له فإنه قد ألزما
لأنهم قد خطبوا بالجزية
وقربة لذى الجلال الأعظم
تؤخذ من أمواله هنيئا
إن كان قد شراه من مصلى
فى الحكم بل تؤخذ أموالهم
وبينهم وذى الجلال تلتزم
فإنما الزكاة فيهم تضعف
والعشر فى مواضع النصف وقس
كذلك فى الأنعام هذا الوصف
تلتزمهم شاتان لا دونهما

وجاء فى قول رواه البعض
وقيل فى جميع ما كان ظهر
فمن مال ذى الصبى قد قبضا
أو مال مفقود فقيل يدفع
وقل لا يخرجها ولا له
وقيل بالتخير فى أمرين
وبين أن يحبسها ويخبرا
ذلك اليتيم والمجنونا
عند بلوغ الطفل أو إياب
وقوله يكون حجة هنا
وجاز أخذ منه إذ يعطيا
وقيل لا يؤخذ منه أبدا
بأنها قد وجبت فى مال
وما على العبد زكاة أصلا
ومن يقل بأنه يملك ما
كذلك لا تلتزم أهل الذمة
وإنها طهارة للمسلم
وبعضهم ألزمها الذميا
وقيل تؤخذ زكاة الأصل
وغير أهل العهد ما عليهم
ويقتلون إن أبوا أن يسلموا
أما نصارى العرب ممن عرفوا
فى موضع الأعشار يؤخذ الخمس
فى موضع الربع يكون النصف
فحيثما تلتزم شاة مسلما

قد أنفوا الجزية بين العرب
غير الزكاة في حديث الناقل
وشوكة معروفة وسطوه
من وائل وقارعوا الأبطال
سياسة للدين منه ونظر
لزومها لو النصاب ما كمل
بل جزية قد بدلوها اسما
والصابئين بهم في المرتب

وأصله أن نصارى تغلب
ومارضوا أن يدفعوا للعامل
وكان فيهم صولة ونخوه
قد مارسوا الحروب والنزالات
فقبل الفاروق منهم ذا القدر
واستظهر القطب إمامنا الأجل
لأنها ليست زكاة حتما
وألحق البعض يهود العرب

ما تجب فيه الزكاة

وفي الزبيب واللجين والذهب
فهذه أصنافها في الخبر
فيها وفي مصنوع فضة ذهب
في كل مقتات به مدخرا
كمثل حمص وغول يثبت
ومثله الأرز متى يكون
وحلبة وغيره عليه قس
كالقطن والكتان عنده ثبت
فليس فيهما وإلا الحطب
فيها الزكاة في المقال الأعدل
وعائش زوج النبي الأواب
إن صنعا حليا على غتاة
أو نسجا في ملابس قد انتخب
وكل ما أشبه ما قد يحكى

في البر والشعير والتمر تجب
وإبل وغنم وبقير
وذرة والسلت عندنا تجب
ومالك والشافعي نظرا
من كلما الأرض لنا قد تثبت
واللوبيا وهكذا الزيتون
والدخن مثله وهكذا العدس
والحنفي في جميع ما نبت
إلا الحشيش عنده والقصبا
أما النقود فهي لو صيغت حلى
ورفعوا عن جابر الصحابي
أن ليس في النقدين من زكاة
أو رجل أو سلاح أو كتب
أو فيه خيطاً أو بهن شكا

أو صنعا مكحلة أو محبره
لكنما الرواية الصحيحة
إيجاب ذى الزكاة فى المصنوع
بأنه قال لها إذ دخلت
حسبك من نيرانها إن كنت
فلتعلمى يا هذه بأنما
وفى رواية السوارين أتى
قال تحبان عن السوار
فقاتلها لا قال فلتؤديا
وما روى أن فتاة دخلت
ووزنه سبعون مثقالا ذهب
أخرج مثقالين إلا ربعا
ومن يقول إنما المصنوع ما
فإنما زكاته عاريتة
ولا زكاة أبدا فى الجوهر
ولا اليواقيت ولا العقيق
خلفا لبعض قومنا إلا إذا
والدبس لا زكاة فيه والنظر
قال ابن يوسف وقال استحسنا
وعلى ذا إن كان ذاك التمر لم
فيخرجن من تمره والعسل
وعنب حال الدراك أوجبا
والخلف فى الأنعام غير السائمة
وليس للسوم هنا مفهوم
وصحوا لعدم الإلزام

أو قلما أو صارما أو مسطره
عن عائش قد وردت صريحه
لما أتى عن سيد الجميع
بافتحات عنده وأقبلت
لا تدفعى زكاتها فى الوقت
فى فتحاتك الزكاة لازما
تهديده للمراتين مثبتا
تسوران بسوارى نار
فرضيهما كذا لنا قد روى
عليه عندها سوار حصلت
فقاتل أخرج حقه الذى وجب
منه كذا القطب الإمام دفعا
عليه شئ من زكاة لزما
يزعم إن صحت له مقالته
ولوؤل والمسك ثم العنبر
وعسل النحل على التحقيق
كانت لتجر فزكاتها لذا
يوجبها لأنه جزء الثمر
إخراجها منه خميس ها هنا
يؤد منه فرضه الذى لزم
لأنما الخارج بعض الأول
بعض وبعض بعد أن تربى
فبعضهم قال الزكاة لازمه
كذلك عن بعضهم مرسوم
فى إيل تقاد بالزمام

تذهب بالقوت وترجعنا
وليس ذكر الجر قيذا يجري
كالحرث والسقى وحمل بالأجر
ولا زكاة عندهم في الكسعة
وهي الرقيق وكذا في الجبهة
وبعضهم قال الزكاة لازمه
وكان منها النسل أيضا يقصد
مثل زكاة فرضت في المتجر
إن بلغت خمسا من الذكران
وقال بعضهم يزكى المختلط
غلا زكاة في الإناث وحدها
وقيل دينار لكل رأس
وكل شيء يجعل للتعجر
من فرس أو من رقيق أو حمر
ولا زكاة عندهم في الوقت
والبعض من مخالفينا يذهب
وقال بعض إن يكن قد وقفنا
أما الذي يحبس المرء على
إلا إذا أعطى الإناث مثلما
فهو يصح والزكاة تلزم
وإن يكن ذلك منه قد جرى
إلا إذا ما الوارثون قد رضوا
من زوجة وغيرها إذ ليس من
إلا إذا الوالد كان صبره
فإنه يثبت للأولاد

وكسوة والكل تحملنا
فسائر الأعمال مثل الجر
وهكذا تكون أحكام البقر
وهي الحمير لا ولا في النخلة
وهي العتاق الجرد في التسمية
في الخيل إن كانت هناك سائمه
لكنما زكاتها تحدد
بقيمة يخرج ربع العشر
أو من إناث أو من الصنفان
من الإناث وذكورها فقط
ولا الذكور لو توافى عدها
من ذهب فريضة الأفراس
فيه الزكاة وهي ربع العشر
يقومون ويزكى بالقدر
للفقرا وغيرهم من صنف
بأنما الزكاة فيه تجب
على معينين زكى بالوفى
ذكرانه فإنه قد بطلا
يقابل النصف عليهم قسما
إن بلغ النصاب حدا يعلم
وصية فباطل قد هدرا
بما به أوصى ولما ينقضوا
وصية لو ارث كما زكن
من بعدهم لنوع بر ذكره
في قول بعض من أولى السداد

في يدهم ثم لبر ينفذ
فيه الزكاة إن يكن حل الأجل
من ينكرن وغائب ترحلاً
بالقهر واستيفاءه تعذراً
لنا الثمين الثمين ابن جلا
عليه من دين وما تحتما
عليه عينا فضة أو ذهباً
والتبر من دينهما المثبت
كالحب والأنعام مهما حصله
منه ولا من النقود الحاصلة
كذلك فيها تجعل الأحكام
وأجل الديون لم يحل
إن حل والزكاة وقتها خلا
شيء من الزكاة لما ينفق
نذكرها عند زكاة الفائده
وما له يسقطه ويقييه

كذلك إن قال إلى وقت كذا
والخلف في الدين فبعضهم نقل
ولم يكن على مفلس ولا
وغالب عليه قد تجبرا
وذا هو الأصح فيما نقلنا
ويسقط المديان ما قد لزما
إن يكن الدين الذي قد وجبا
وإنما يسقط دين الفضة
وما عداها فلا يسقط له
فدين هذا الحب لا يسقط له
ولا من الأنعام والأنعام
وإن يكن وقت الزكاة حلاً
فلا يزكيه بحينه ولا
إلا إذا حل وكان قد بقى
ففيه أقوال ستأتى وارده
ويلزم المديان أن يزكيه

النصاب وصفة الوجوب

يخرج منه الفرض حتى يصل
عشرين مثقالاً فثم كملاً
من الدراهم بلا نقيصة
لأربعين فالنصاب كملت
إن بلغت خمساً فذا إيجابها
إن بلغت لا دون ذا المقدر

وكل صنف غله حد ولا
فالذهب الأحمر مهما وصل
والمائتان في نصاب الفضة
وهذه الأغنام مهما وصلت
وإبل وبقس نصابها
وخمسة الأوساق في الثمار

وقيل بل تخرج لو عن ذا القدر
قال أبو المؤثر مهما بقيا
ثم من لأصناف ما ميقاته
وذا هو العينان كالأنعام
أما الثمار فالزكاة تجب

ثلاثة من المسكاك قصر
صاع فلا يخرجها مستوفيا
حول وبعد حوله زكاته
زكاتها عند تمام العمام
فيها مع الإدراك فهو الموجب

زكاة الثمار

العشر فيما سقت الأنهار
وما سقى بالزجر أو بالنزف
وكل ما عن خمسة الأوساق
وقيل لا حتى يتم عدد
وبعضهم عشرون صاعا قالا
واضم ردىء تمر للطيب
فتؤخذ الزكاة من مجموعه
وخذ من الأوسط إن تلفيه
وينبغي أن يدفعن كلا
وإن يكن أعطى عن الجميع
وقد أجاز الدفع بعض من غطن
كمثل أن يلزمه صاع ردىء
وهكذا من وسط وأدون
وقيل لا يودين عن صنف
ويدفع الزكاة مثلما تحدد
إلا إذا ما شاء يعطى الأعلى
ولا يكمل النصاب بالحشف

وما سقاه الواابل المدرار
فإن نصف العشر منه يكفى
زاد يزكى لو قليلا راقى
عشرة من أصوع تحدد
والأول الصحيح لا جدالا
فكملن به النصاب تصب
بقدر كل يؤخذ من نوعه
منوعا من كل صنف فيه
شئ بقدره فذاك أولى
من جيد أحسن فى الصنيع
عن الردىء بقيمة من الحسن
فيعطى عنه نصفه من جيد
بقيمة يودين عن حسن
من هذه الأصناف حين يوفى
إلا من الصنف بنفسه فقد
عن الدنى ويحوز الفضلا
إن كان قد ميز عن تمر وجف

فلا زكاة في الجميع تجرى
في كل شيء منه حتى الخرت تم
والدفع عنهما يكون منهما
هذا بذاً وهو المقال الأعـدل
تمر إلى زبيبه حتى يتم
يضم والخلاف فيه يجري
شيء لشيء مطلقاً بذاً جزم
لبره وأظهر الجـدالاً
بعض وبعض قد بقي لم يدركا
فهل تضم للتي تلاهما
تضم أخراهن للأولة
بينهما ربع لعام قد كمل
بغلتين فكهمـذى الصـفة
لم يبلغن في غلة نصاب
يلبغ في الكل متى أتانا
بحق كل الشراكا إن أدركا
أو بعضهم في سهمه لن تجبـا
في قول من عليهما لن يوجبـا
حصته من ربع أو عشر
غير الذي يلزمه فرض الأدا
وغيرهم من الصنوف الثانيه
نصابه زرعاً أتى أو غللاً
يحمل سهم فوق سهم مكملـا
في مزرع أو أنه في تمر
ما تجب الزكاة في هذا التمر

ولم يكن يبلغ في ذا التمر
وقيل مهما نضج التمر لزم
وحشف ويكملن بهما
والبر والشعير صنف يكمل
أبو زياد قد أجاز أن يضم
والسـلت للشعير أو للبر
قال أبو حنيفة ليس يضم
حتى الشعير لا يضم قالـا
ومن له مزرعة قد أدركا
ويبلغ النصاب في إحداها
فقليل مهما أدركا في سنة
وقال بعض لا يضم إن فصل
والنخل أيضاً إن أتى في سنة
وهكذا إن يكن النصاب
أى غلة واحدة بل كانا
ويكمل النصاب فيما اشتركا
لو أنهم تفاضـلوا في الأنصبا
كمشرك أو ذى جنون أو صبي
فيدفعن عن سهمه بقـدر
وقيل إن كان شريك وجدا
كمثل مسجد ومثل صافيه
فإنه بسهمه لا يكملـا
وبعضهم قد أطلق المنع فلا
ومن يكن مشتركاً مع نفر
ولم يكن يبلغ مع كل قدر

فليجمعن سهامه فإن كمل وإن يكن في شركه البعض كمل وما عليه في سهام لم يكن وقيل مهما لزم في البعض لو لم يتم في الجميع إذ يضم وذى السهام فيها لا يكملوا وتلزم الزكاة من قد كمل ويستتم المرء في الآثار ومال بعضهم لبعض في الذهب كان له أو لهم الأكثر لا وذاك مبنى على مقياس كان غنياً أو فقيراً الأب وقال بعض إنه لا يستتم كل امرئ بما له أحق وتلكم الأقوال في الصغير وقيل لا يستكمل بمال إلا إذا في حجره كان الولد وقال بعض مطلقاً لا يحمل والقول في المجنون مهما يصب أما الذى بعد البلوغ جنا وإن يكن تفاوض الزوجان لو قام بالصلاح منهما نفر وقال بعض تحمل الأم على وذاك مهما كان أصل المال وبعضهم يقول إن كان الولد

فيها النصاب فليترك ما حصل يزكى معه سهمه الذى حصل فيها نصاب من زكاة تلزم أدى عن الكل بدون رفض والأول الأصح والقول الأتم ما كان من وجه سواها حصلوا في سهمه يدفع مما حملا بمال أولاد له صغار وفضة ونعم تمر وحب فرق كذا إن تساوا مثلاً مال الفتى لا به بحال ولسواء القطب كان يذهب وذاك مبنى على قول علم وهو الذى يلوح فيه الحق موجودة والبالغ الكبير من بلغ الحلم من العيال أو منه كان ماله الذى حصده مال الكبير عنده بل يمسز قبل البلوغ كالمقال فى الصبى فهو إلى البالغ يقربنا فالمال فى الزكاة يمسز إذا هما قد جمعا ذاك الثمر أموالها مال ابنها وتكمل من عندها فى مطلق الأحوال أنشئ فإن الحمل هاهنا فقد

مما سقى بالزجر أو بالمطر
ومرة بمطر أو نهـر
زكاته تأتي على الأسـاس
زكاته بالدرك وهـو الأكثر
وذا هو الأدنى إلى الصواب
لجملة والبعض منهم يزجر
فذلك الخلاف أيضا فيه
أن يدفع الساقى بنهر يجرى
كان سقى يدفع نصف العشر
فيها زراعة ففيها العشر
أولا فإن فيه نصف العشر
لكنه يزيد حين يزجر
وقيل بالحساب يؤخذ القدر
عشرا على النخل كان يجعل
أثمر من سقى لزرعهم فقد
والزجر حال زرعهم للصيف
لو لم تكن تسقى متى ما ترجر
عشر بلا نقص عليها يعلم
في أرضها إلا إذا ما ترجر
يدفع في زكاتها بلا شطط
سقى ففيه العشر حكما لزما
زكاته من ماله وينهـج
ويدعون الله في ذا الحين
وإن يصيب الوجه والطريقا
ثم يكيل تسع كيلات له

وقد مضى قدر نصاب التمر
وإن سقى آونة بالزجر
غنى الزكاة الخلف مع أناس
وجاء في قول لبعض يؤثر
وبعضهم يقول بالحساب
وهكذا إن كان ذاك الثمر
وبعضهم من فلاح يسقيه
وأحسن الأقوال في ذا الأمر
زكاة نهـر والذي بالزجر
والنخل إن كانت بأرض يزجر
وإن يك ذا يثمر لو لم يزجر
وإن يكن بدون زجر يثمر
فقل بالدرك وقيل بالعشر
والسقى للصيف فليس يبطل
إلا إذا ما بل أن النخل قد
وذاك مثل إن سقى بالنـزف
فإن تكن تلك النخيل تثمر
فهذه زكاتها لديهم
وإن تكن ذى النخل ليست تثمر
فهذه نصف من العشر فقط
وكل نخل يثمر بدون مـا
وينبغي لمن أراد يخرج
يصلين لله ركعتين
يسأله في دفعها التوفيقا
وتندبن تسمية أو له

ويعملون للزكاة عاشرا
ويحزن الشيطان فيما ينقل
وإن أبى من عزلها وقد طمح
ويدفعن من الغلال الصدقة
وجاز إجماعا بأن يعطيها
قديمية أو حدثت بهبة
إن لم تكن فيها عيوب وإذا
وقال في الديوان ما ليس يضر
فلا يكون في الزكاة عيبا
وجاز أن يعطى زكاة الزرع
إن كان قاصدا لسد حاجة
وجاز أن تعطى زكاة النخل
وهكذا الأغراب إن لم يبقا
وذا إلى الخرص قريب قالا
والخلف في التقدير للصاب
غالاكثرين جوزوا إذا ظهر
وبعضهم جوزوه في النخل
والمنع قول الشافعي وأبى
والخلف هل يمنح رب المال
من قبل إخراج الزكاة قبيلا
وصحوا أن ليس بالمنوع
والخلف في دفع الزكاة بالقيم
كمثل أن يدفع عن عشر التمر
والعكس مثل دفعه عن الإبل
وهكذا من غيرها كمثل أن

حتى يتم كيله مقررا
في حينها عائرة ذا يعزل
فإن إبليس لذا يبدى الفرج
لا غيرها للبركات المغدقة
من غيرها من غلة يلفيها
أو بشراء أو بإرث ميت
ساوت لها في عيها فلينفذا
في أكله وطعمه من التمر
لو كان في باب البيوع عيبا
في الأرض بعد الدرك قبل القطع
ذو الفقر لا التخفيف للمؤنة
من قبل قطعه وقبل الفصل
عليه شيء من زكاة حقا
أو أنه منه ولا محالا
بالخرص في النخل والأغراب
صلاحها وحان إدراك الثمر
وبعضهم يمنعه في الكل
حنيفة وصاحبيه النجب
أن يأكلن من ماله بحال
يمنع أن يأكل لو قليلا
بشرط لا يأكل للجميـح
والمنع فيما عندهم هو الأتم
من غضة أو إبل أو من بقر
أو غضة من ثمر له حصـل
يدفع من أصل وعرض بالثمن

وقيل لو من واحد أمين
إن كان ذا عدالة في الوصف
خيانة في ذلك المقوم
يشرط في التقويم والتقدير
لها إماما أو وليا مرتضى
ولا يقومون بغير ذين
من الحبوب والثمار عن ردى
كيلة بر عن شعير وقعا
من تمر ومن حبوب علما
بر بقيمة على قول خلا
أن معاذا كان في أرض اليمن
فذا دليل للجواز قد حصل
ودونه النصاب لما يكمل
تمت بدونه فمنه أنفذا
فيه الزكاة من ثمار النخل
موجودة فيه يزكى بالقدر

يكون بالتقويم من عدلين
وقيل تقويم المزكى يكفى
عدالة الأموال عند عدم
والبعض منهم حضرة الفقير
وقيل إن كان الذى قد قضا
وقيل في التقويم بالنقدين
وجائز إعطاء كيل جيد
وذلكم كمثما أن يدفعها
لا عكسه وهكذا غيرهما
وجاز إعطاء شعير بدلا
وقد روى لى بعض أرباب الفطن
يأخذ أثوابا عن الحب بدل
ومن يكن لحشف قد عزلا
فليس فيه من زكاة وإذا
وكل شيء يصلح للأكل
وحشف إن تك طعمة الثمر

وقت وجوب زكاة الحبوب

لا تلزم قط على أهلها
وذاك بالإجماع بين العلماء
بهائم لا طعم فيها يوصف
ولو قليل من دراك حصلا
ما كان مدركا وما لم يدركا
وجوبها في مدرك وباقي
وليس فيما قد بقى نصيب

أما الحبوب فالزكاة فيها
من قبل إدراك بها قد علما
لأنها قبل الإدراك علف
وهل وجوبها إذا ما دخلا
صار الجميع في الوجوب سالكا
أو بدراك خمسة الأوساق
وقيل فيما أدرك الوجوب

في دفع الزكاة من ذي الخمسة
وما يزيد فوق خمسة فلا
وقيل بل وجوبها في كلما
في دفع الزكاة مما قد حضر
بشرط أن يكون ذلك الثمر
أى قدر النصاب فيه وكذا
والنفى للوجوب يصدقنا
فإنه إن لم تك الزكاة
فكل ما أخرج في ذا الوقت
بل إنما ذلك مجرى الصدقة
فائدة الخلاف فيمن أخرج
أو هبة صحيحة أو أكله
وكان قد بدا دراك الغل
يلزم الزكاة رب الأصل
ومن يقل بثالث والثالثانى
من أخذ الغلة مهما ملكا
وإن تكن قد أدركت فتلزم
ومن يكن من ملكه قد أخرج
يسلم الزكاة إن كان يتم
وقيل إن لم يك مدركا فلا
لكنه يلزمه المقاب
وليكن الأدا بقول المنتقل
وإن يكن لعلم ذاك لم يصك
وإن من دل على زرع رجلا
فالعشر فيهما ذكره يلزم

إلى دراك خمسة من بعدتى
زكاة أو لخمسة يستكمل
أدرك لو كان قليلا علما
شيئا فشيئا أو يتم ذا الثمر
بحيث لو أدرك يبلغ القدر
من قال بالأول يشترطن ذا
بعدم الجواز في ذا المعنى
واجبة وهذه الحالات
فليس ذاك عن زكاة يأتى
يجرى فلا يحط فرضا لحقه
ذلك من ملك يبيع منه جا
أبوه في حاجته وبذله
فمن يقل برابع والأول
إذ بالدراك وجبت في الكل
يلزم الزكاة في ذا الشأن
وخمسة الأوساق لما تدركا
زكاتها الأول فهو يفرم
ويقصد الفرار والتولجا
نصابها لو لم يكن الإدراك تم
تلزمه الزكاة عما حولا
من تلكم النية والإياب
إليه إن هكذا منه حصل
فإنه يحتاط حين ينتصل
بعد الدراك فاحتواه وأكل
صاحب زرع غله يسلم

وهكذا ما باعه القاضى الأبر
وهكذا إذا قضاه الزارع
ومن يكن إلى الفرار قصدا
قليل يؤديها وبعضهم عفا
وليس بالهارب من قد أخرجنا
ومن عليه غلة قد دخلت
تلتزمه على المقال الأشبه
وكان بعض العلماء قالا
فذاك مال لا زكاة فيه
وهكذا لا تلزم للاول
ووجهه بأن هذا الثانى
وإنما لم تلزم الاولا
قبل الدراك وهو غير هارب
ومن يمت قبل دراك الغلة
وضمها لغلة لديهم
ويلزم من يكون محتضر
إن يوصى بعشر عليه
وقيل لا يلزمه أن يوصى
لأنه مال بقى وفيه
فيلزم الوارث أن يدفعها
لو أنما مالها الذى ذكر
وليس للوارث أن يضمها
لأنما أمر الزكاة لزمها
وقيل ما عليه إخراج إذا
وأنه يضمها لغلته

يقضى به ديناً على رب الثمر
فى دينه الديان إذ تسارعا
عند قضا ما كان من حاج بدا
وصحح الأول من قد سلفا
من خطر الزكاة إذ تخرجنا
قبل الدراك ولديه حصلت
زكاتها إذ حصلت فى جيبه
إن ما عليه من زكاة لا لا
على الذى فى الحال قد يحويه
فصار ذا من جملة المعطل
ليس بحارث له وعانى
لأنه أخرج عنه الغللا
فلا زكاة فيه للمطالب
فالعشر لازم على الورثة
فيكمل النصاب مع مالهم
إن أدركت له غلال وثمر
ويعمدن به لوarithه
وذا هو الأصح فى النصوص
زكاته كاملة نلفيه
عنه وفى موضعها يرفعها
لم يوص بالدفع لها لما احتضر
هذى لغلة لديه حزمنا
من مات إذ بعد الدراك اخترنا
لم يوص من مات بها أن تنفذ
ويكملن بها نصاب حصته

وقيل لا يخرجها عنه ولا
 وإن يكن أوصى بها فتدفع
 ومن جميع المال بعضهم نظير
 وإذا هو الصحيح أما إن يكن
 أو بزكاة حيوان أوصى
 أو أنه بألف قرش أوصى
 أو بيعير أو بشاة قد سمح
 لأنها ثبوته بالإيصاء
 وفي حقوق الله خلف آتى
 والحج والنذر وكفارات
 وكان قد أوصى به فقيلاً
 وبعضهم حاصصها لديه
 ويخرجون من ثلث المال على
 وفي غلال تلفت من بعد ما
 وقبل إمكان لإخراج بما
 أو عاصف أو لهب من نار
 عند جذاذ النخل أو حصاد
 بدون تفريط هناك آتى
 وإن بقى بعض يزكى وحده
 وقيل لو لم يبلغ النصاب
 وقال بعضهم يزكى عما
 وإن تكن قد تلفت من بعد
 فإن تكن بدون ما تفريط
 كمثل أن يكيلها وفكرا
 أو لم يجد من يقبلن منه

عن ميت ولا يضم الغللا
 من ثلث لماله وترفع
 إن كان أوصى والثمار في الشجر
 أوصى بها من بعد ما إن تقطن
 أو بزكاة لنقود أحصى
 أو ألف دينار زكاة نصا
 فإنه من ثلث على الأصح
 وللوصايا ثلث قد خصا
 كالصوم والصلاة والزكاة
 وكل مالا خصم فيه آتى
 يقدمون على الديون قبيلاً
 وبعضهم قدمها عليه
 ما قاله الجمهور ممن قد خلا
 قد وجب الحق بها وانحسما
 كسارق أو غاصب قد ظلما
 أو مطر أو بهيم ضاررى
 للزرع عند وقته المعتاد
 فليس فيها قط من زكاة
 إن بلغ النصاب فيه حده
 يخرج منه الفرض إذ يصاب
 فأت وعن باقى لديه حتما
 إمكان إخراج لها وعد
 بعد وقوع الكيل والتقسيط
 فيمن إليه يدفعن العشرا
 في الحال أو من كان يعطينه

أو أنه من موضع قد نقل
فأخلف في تضمينه فالأكثر
لكنما الأقوى سقوطه فلن
ويدفع الزكاة عما بقيا
وقيل لا زكاة فيما قد بقى
وإن بتفريط ذهابها عنا
لآخر من قبل دفع حصلا
منهم على تضمينه لا يعذر
تلتزمه الزكاة عما يتلفن
لو قل النصاب لن يستوفيا
إن كان للنصاب لما يلحق
من الزكى فاتفقا ضمننا

ما يأكله رب المال و العمال وقت الحصاد

ويحسبن قد قيل رب المال ما
من الحبوب ومن الثمار
وقبل أن يجذ نخلا بعد ما
كى يعلمن بعد الحصاد قدرا
عما بقى فى يده من الغل
وقيل بل يخرج عما قد أكل
وقيل لا يحسب ما يأكله
وبعد أن يقوم ذا بحصده
إن كان فى الباقي نصيب قد كمل
وجائز لربه أن يأكلا
ويتصدقن بلا إسراف
ويلفن بهائمما ويصلا
بلا حساب قط ما لم يكمل
إلا إذا أذهب فى وقت قدر
وقال بعض إنما يعطى لى
لكل مسكين اتاه مره

يأكله من ماله متمما
قبل حصاد للحبوب جارى
فرض الزكاة فيه صار لازما
غلته فيخرجن العشر
إن فى جميعه النصاب قد كمل
وهو مقل بخلافه العمل
قبل حصاده وما يبذله
يزكين ما بقى فى يده
وقيل لو يكمل بالذى أكل
منه ومن يعوله من الملا
ويطعن الضيف إذ يوافى
رحما وجارا ويداوى العلالا
حصاده لوكله قد أكل
نصابه فمنه يخرج العشر
حصاده مقدار ما يملا اليد
أو مرتين ليزيل ضميره

وكل ما أوصل للأندار
أو أنه في موضع منه اجتمع
لو أنه لأندر لم يـصـل
إلا إذا ما بحساب أكلا
وقيل لا يأكل لو بحسبه
ويحسبن كل موجود هنا
وجاز للخدام والعمال
في مدة الجذاذ والحصاد
لو أنهم لم يخدموا لديهم
لو أنه قد وصل الأندارا
وقال بعض العلماء يحسب
وما لهم في غير يوم الخدمة
وبعضهم رخص إن كانوا على
بعد شروع منهم في الخدمة
ويجعلن لهم من الثمار
من كل ما يعينهم على العمل
وهكذا جميع ما لا يصل
كمثلا أن يشتري لمنجل
أو يشتري بهائم أو يكتري
واختار في الديوان أن لا تعلقا
وأنه لا تشتري المناجل
وبعضهم جوزه بشرط أن
وبعد أن يخلص هذا الحب
أو تصل الأغراب والتمر إلى
وكل ما ذكرته إلا إذا

أو وصل المسطح من ثمار
ما تجب الزكاة فيه وتقسم
فما له من ذلكم أن يأكلا
ليدفع الزكاة عما قد خلا
إلا لأجل ضرر يصيبه
ولو دقيقا أو عجينا عجنا
أكل مع الحصاد من ذا المال
لهم وللأهلين والأولاد
لأنهم يشتغلون عنهم
ومشرا بلا حساب صاروا
ما أكلوا من أندر ويضرب
أن يأكلوا منه ولو لتمسرة
نية خدمة غدا أو ما تلا
والشغل ماداموا بتلك النية
هناك ما احتاجوه من مقدار
كما إذا احتاجوا للحم أو غسل
لزرعه إلا به فيبذل
أو جولى أو قفة للعمـل
ذاك ويعطى أجرة للمشترى
منه بهائم لما قد وصفا
منه ولا الدواب والحبائل
يثمن بعمد ويزكى للثمن
من ورق والسوق إذ يصب
بيوتهم فالأكل منه حظا
يحسبه فإن أراد أخذا

والحب تحت نخله والشجر
من ورق غالأكل لن يرحصا
منه بموضع نصاب مجتمع
من غيره بلا حساب يأكلا
هل يحسبته ويؤدى العشرا
حساب ما أعطى لوجه المولى
جميعه فلا يؤدى عشـره
وجه الإله وابتغاء القرية
فيه الخلاف بين أهل الرشد
نية مفروض الزكاة حيث من
بها رياء أو ثوبا من أحد
إن كان فى أهل الغنى قد أنفذا
وكل ما كان كهذا الحال
عناءها أكثر منها حين عـد
تباعـة تلزمه أو ضرا
ألزمه البعض من الثقاة
والأول الصحيح عند العلماء
أن لا لزوم عند ذاك يتضح
فلا زكاة فى نصيب الأجرا
ما يبلغ النصاب فيه من جرى
فها هنا فيه الزكاة تقـع
ما كان أعطاهم ولو ما استكملا
أجرهم ثم قضاهم كالعنب
قل وفيه بعد أقوالا حكـموا
بعد الدراك وله لم يجمعـا

وقال بعض باجتماع الثمر
أو موضع الحرث ولو لم يخلصا
وبعضهم يقول ما لم يجتمع
وإن يكن فماله منه ولا
والخلف فيما كان أعطى الفقرا
أو غير لازم عليه أصـلا
لو كان أعطى زرعه أو تمره
كذلك ما أعطاه لا بنية
بل إنه أعطى بدون قصد
وصحح اللزوم إذ لم يعط عن
وألزموه باتفاق إن قصد
لو كان أعطاهـا وليا وكذا
أو مشرك بالله ذى الجلال
وتارك غلته لما وجد
أو أنه استرا بها أو حاذرا
من أجلها فالخلف فى الزكاة
وبعضهم لم ير أن يغرما
إلا التى لها استراب فالأصح
ومن بكيل من شعير أجرا
إلا إذا استأجرهم بقـدر
وفى مكان واحد فيجمع
وقال بعضهم يركن على
وإن يكن بفضـة أو بذهب
غفى الذى قضاهم الزكاة لو
وإن من لزرعه قد ضيعـا

أو أنه أطلق فيه إبله
أو أنه أتلفه بمعني
إلا إذا كان لنفـمـ الزرع
فلا عليه وإذا خـلاه
فـالخـف قليل ما عليه فيه
وذلك إن أمكنه الوصل
وما عليه إن يكن قد اشـغـله
ونحوذا مما إليه الزرع
وعشر ما النمل أو الفار حمل
والزموه عشر ما يلتقط من
وما عليه في الذي قد التقط
إن كان لم يترك سوى ما قد غلب
والزموه عشر ما كان سـرق
وليس فيما تأكل البهائم
وإن من أطنى نخيله إلى
بألف قرش فـالـزكاة يختلف
يدفعها عاجلة في الحال
وقال بعض العلماء يدفع
وقال بعض منهم في المال
فإن تكن قيمته سـتـمايه
وهكذا إن زاد عما قد ذكر
وأول الأقوال في الدفـاتـر
وآخر الأقوال عندى الحسن

أو إبلا لغيره لتأكله
فـعـشـرة عليه يلزمنا
تاركه فضاع قبل القلع
لشغله عنه بما عـداه
وقال بعض عشره عليه
إليه لو بأجرة ينيل
حفر مطامر وجبل فتـسـله
يحتاج أو عناه عنه منـمـع
يلزم أن يجمعه ذلك الرجل
ثمـاره وغيره إذا أذن
بعد فراغ من حصاد منه قط
طاقته وفي الزوايا قد ذهب
منه إذا استرده ممن سرق
في الدوس من عشر وقيل لازم
مضى عام كاملا أو ما علا
فيها فقال بعض من كان سلف
عشرا من الألف على كمال
بعد تمام العام عشرا يقع
يقوم عاجلا في الحال
يدفع ستين وتلكم مجـزـيه
أو أنه انحط فيعطى بالقدر
عن الإمام اليعزبى ناصر
لأن للأجال قسـطا من ثمن

زكاة العمال

في صدقات النخل في مقال
لآخر بالجزء مما حصلا
في ذاك كالنخل بدون منع
يقول إن العشر ما بينهما
من خمس أو ربع مكمل
يلزم رب البذر منهم والثمر
من ثمر أو من نقود جاء
أو ثوره أو جملا أو بغله
بجزء كثلث أو ربع
بنبت حرث وثمار النخل
بجزء من الثمار اليانعة
ربهما يدفعه مكملا
له عناؤها وصاحب الحمير
وذو المياه فله أثمانها
بينهما العشر على ما فصلوا
زراعة نصفين فيها سلكا
فقيل يقسمان ذا المذكورا
بحسب الشركة بين ذين
هذي الزكاة ويؤدى بالقدر
يدفع ثلث فرضه المذكور
ثلثي زكاة الزرع حين يجنى
بإنما هذي الزكاة هي حق
وذا هو القول الأحق المرضى

ويتبع العامل رب المال
كمثل من كان لنخل عملا
من ثمر لها وحكم الزرع
فمن يرى جواز ما قد رسما
على الذى تشارطا في العمل
ومانع من ذاك يجعل العشر
ويجعلن للعامل العناء
كذلك معط عبده أو طفله
أو أرضه أو مائه لزرع
فمن يقل يمنعه للجهل
أو من قبيل النهى عن مزارعه
يقول عشر النخل والزرع على
وسيد العبد وصاحب البقر
وصاحب الأرض له نقصانها
ومن يقول بالجواز يجعل
كذلك أيضا رجلان اشتركا
وجعلا أثلاثا البذور
ويخرجا زكاته نصفين
وقال بعض تدفعن على البذر
خدافع لثلث البذور
ودافع الثلثين يدفعن
فدل حسبما هنا به نطق
لزرعهم ولم تكن للأرض

وبعضهم يقول حق الأرض
وغاصب لغيره حبا وقد
غذلك الزرع لرب البذر
وليس للغاصب من غناء
وكل ما خسر من مال
والقطب قال ليس للغاصب قط
إلا الذي بعينه قد بقي
وجاء في قول البعض من سبق
غالشر لازم عليه وغرم
كذاك غاصب لأرض زرعها
غالزرع قد قالوا لرب الأرض
وغاصب الأرض له البذور
وقيل لا شيء له إذا أفسدا
وذاك قول الأكثرين من
وقيل للغاصب ما قد زرعها
وألزموه غرم نقص الأرض
وقيل يعطى الفقراء في البلد
وحارث أرضا بإذن ربها
ببذره أو بذر ربها زرع
وإن يكن لم ينبتن بذره
وكان في ثانية قد نبتت
والعشر منه لازم عليه ما
أو يمكن في الأرض بذره قدر
فإن يكن ذاك غان ما زرع
يأخذ جميعه ويدفع

والأول الصحيح فيما نقض
رماء في أرض له حتى حصده
يلزمه فيه أداء العشر
لكن له قد قيل أجر الماء
كأجرة تدفع للعمال
من الذي خسر في المال وحط
فانه يأخذ مستوفيا
بانما الزرع لغاصب يحق
كالبذر أو قيمته لمن ظلم
لها ببذره إلى أن أينعها
ولازم له أداء الفرض
وذا هو الصحيح والمشهور
لبذره في أرض غيره اعتدا
فيما روى عبد العزيز الأسنى
وألزموه عشره أن يدفعها
لربها مع دفعه للفرض
وليس فيه عشر على أحد
فليأخذن لزروعها وحبا
وألزموه العشر مما قد جمع
في السنة الأولى وغاب أمره
غذلك الزرع له قد ثبت
لم تحرثن من بعده أو ترصما
ما يفسدن فيها ويذهب الأثر
لرب تلك الأرض كله رجع
من ذلك العشر كما قد يقع

أو ذمته له ووسط داره
وألزموه عشره أن يبيـذله
بإذنه حتى له قد قلعا
فهو لرب الأرض حكماً ثبتا
والعشر لازم له فيما ملك
ما لم تكن تحرث بعد الأمر
ما يفسدن غيلزمنه العشر
للزراع لا للأرض حق قدرا
إذن وقد أجازوه وتمموا
والعشر لازم هنا أن يدفعه
آخر بذرا ثم صار يحرثن
ويخرجن العشر مما قد جنى
لربه وأدب التجـرى
يكون زرعها ودفع العشر
يرده لربها مستوعبا
من أخذ الزرع بذاك يحكم
فالعشر والنقص عليه قد وجب
بعد دراكها وييس السنبل
وتلزم قبل الدراك المعطى

كذلك ما ينبت في انداره
أو حول مطمورته فالزراع له
ومن لأرض رجل قد زرعها
فكلما من بعد ذاك نبتا
لأنه حب بأرضه ترك
وقيل انه لرب البذر
أو يمكن البذر فيها بقدر
وهو على مقال أن العشر
فحارث لغيره بدون ما
غذلك الزرع لمن قد زرعه
وغاصب من رجل أرضا ومن
فصاحب الأرض له الزرع هنا
ويلزم الغاصب رد البذر
وبعضهم قال لرب البذر
ونقص أرض فعلى من غصبا
وقيل نقص الأرض ثم يلزم
وقيل إن زرعها لمن غصب
وواهب زراعة لرجل
زكاتها تلزم من قد أعطى

زكاة النقدين

إن كمل النصاب في ذا القدر
عشرون مثقالا بدون عند
خمس أوراق دون ما شقاق

غريضة النقدين ربع العشر
وقد مضى أن نصاب المسجد
والفضة البيضاء بالأواقى

وذاك من دراهم يقدر
وليس غيما زاد عنها وسما
في الفضة البيضاء وأما في الذهب
فكل أربعين درهما بها
وعشر مثقال نصاب الأربعة
وليس غيما دون هذا القدر
وقيل بالوجوب غيما صعدا
والأول الصحيح فالعشرون
فإن تزد أربعة فعشر
إلى تمام الأربعين فهنا
قال ابن عباد من الأصحاب
يخرج منه لازم الزكاة
لما روى عن ربة السوار
ووزنه سبعون بالمثقال
من ذاك مثقالين إلا ربعا
وفيهِ وقص وهو مثقالان
وليس للشركة في الزكاة
فلا يتم الفرض في النقدين
والتبر والفضة جنس فيضم
كمن له عشرة المثاقيل
حال عليها الحول فالفرض هنا
وبعضهم يقول إن الذهب
وهكذا الفضة أيضا تعتبر
فلا يضم واحد لواحد

بمائتين هكذا يعتبر
حتى تتم أربعون درهما
أربعة من المثاقيل حسب
يلزم درهم لدى حسابها
لو بلغت قنطرة مجمعة
شيء من الزكاة عند الأكثر
عن النصاب لو قليلا وجدا
نصيف مثقال لها يرونها
وإن ترد أخرى فخمس قدروا
يكون مثقال لها تعينا
بأن ما زاد عن النصاب
لو أنه كان قليلا ياتى
إذ دخلت به على المختار
فأخرج الهادي من الضلال
عما به من الزكاة وقعا
زادت على السنين والثمان
من أثر في النقد حتما ياتى
بشركة تكون بين اثنين
مالكها هذا لهذا بالقيم
ومائة درهما في الحاصل
يكون في مجموعها تعينا
جنس بنفسه إذا ما وجبا
بنفسها جنس على هذا الأثر
والأول الصحيح عن أماجيد

زكاة الحلى

ما كان من عين به قد جعل
أولا فللنقصان حكم ثانى
قيمه لو زاد عما جعل
بوزنه فى كل عام قد كمل
يقول هو العدل عندى المعتبر
هى التى أكثر زكى بالقيـم
زكى على وزانه واعتبرا
ومائتى درهم غير جيد
منها لو الغش بها قد ارتسم
حتى ترى اللجين طرا والذهب
فها هنا فرض الزكاة لزما

أما الزكاة فى الحلى فعلى
إن لم يبين فى العين من نقصان
وقال بعضهم زكاته على
وهكذا إن نقصت وقيل بل
وهو الصحيح ولذى القطب نظر
بأنه إن كانت القيمة ثم
وإن يك الوزن هناك الأكثرا
ومالك عشرين دينارا ردى
قيل يؤدى فرضها الذى لزم
وقال بعض إنها ليست تجب
لا غش فيه من عيوب سلما

شرط زكاة النقدين

أن يستقر الملك فى اليدين
فى يده النصاب ملكا وقهر
هما فنفس الملك يكفى تما
ولو على الغير بمثل دين
لو أنه ما حل فيه الفرض
أن يقبضه ربه لو حلا
زكاة فيه كالذى تأجلا
ذمته رواه بعض السلف
على الزمان الماض فليزكه

والشرط للزكاة فى العينين
فيلزم التوقيت من قد استقر
وذاك فى غير النقود أما
فيلزم التوقيت للنقدين
إن كان قد حل وقال البعض
وقيل لا زكاة فيه إلا
وإن يكن على مفلس فلا
لكن زكاته على من هو فى
وإن يحل فعلى مالكة

عليه حول بعد وقت القبض
أعطاه غيره بدين لأمد
لم يبق حسولا في يديه مستكن
فقاصد الفرار منه تسلب
وسلم الدين كما قد سطر
وقال بعضهم زكاة سنة
أن ليس فيه قط من زكاة
وذلكم من بعد قبض فيه
منه ولا يعرفه أين احتبس
وليس من ينصفه ويرغم
موضعه فلا زكاة فيه ثم
زكاه ربه على ما قد مضى
وقيل بعد الحول بالتمام
سواء عما قد مضى ابن يوسف
فوقته من يوم في الملك ارتمى

وقيل لا زكاة حتى يمضى
حتى لو استوفاه من هذا وقد
وهكذا فلا زكاة فيه إن
أو يقصد الفرار مما يجب
وإن يك المفلس يوماً أيسرا
زكاه ربه لتلك المسدة
وجاء عن بعض من الثقة
حتى تحول سنة عليه
وإن يك المديان غائباً أيس
أو كان عاتياً ولا يسلم
أو يكن المال دفيناً ما علم
فإن أتاه بعد ذا وقبضاً
وقال بعضهم زكاة عام
وصحح اللزوم في هذا وفي
ووارث مالا به ما علما

زكاة الصداق والاجارة والحمالة

وصدقات الخود والحمالة
فيه الزكاة نعماً أو ذهباً
من يوم فرض والزكاة تثبت
وبعد حول من دخول تصرف
وتوقف الشطر لمس يطرا
بالعقد أو بالمس هذا يقضى
وبالدخول نصف هذا النقد
بمبلغ النصاب من ذى الفضة

وتلزم الزكاة في الإجارة
خفارض لامرأة ما وجباً
ولم يكن مس فهل توقفت
أو أنها توقتن وتوقف
وقيل إنها تركى الشطر
مثاره هل تستحق الفرضاً
أو تستحق نصفه بالعقد
وهكذا خلافهم في الأجرة

أو أن إذا في عمل قد شرعا
حتى يتم العمل الذي اشترط
يقومنه العدول الأمناء
في مال غيره خطأ أو اعتدا
أو بتراض منهما على القيم
يسقط ما عليه منه يلزم
زكاته لأجل ما قد يحملن
ولا بيان أو مفلسا يرى
عليه من دين هناك لزما
ولا تركى ماله دينيا وجب
واستظهر القطب إمام الدعوة
من غير ذين إن أراد المتجرا

هل وقتها من يوم عقد وقعا
وبعضهم يقول لا توقيت قط
وهكذا زكاة أرش أو غنا
أو متعة كمثل من قد أفسدا
فوقته من حينما القاضى حكم
يوقت الآخذ والمسلم
وليس للحميل أن يسقط من
إلا إذا المديان كان منكراً
وقال في الديوان لا يحط ما
إلا إذا كان لجيناً أو ذهب
إلا إذا من ذهب أو فضة
وجوبها فيما له على الورى

فيما يكون الحول فيه شرطا

والنقد دور الحول بالتمام
في عامه هل تتبعن أصلها
وقت زكاته الذى قد استقر
أصل ولو في غيره حصلها
بشرط حول بعد ما قد فالها
دار عليها حولها فلينفذا
وعائش وعمر الثانى على
صححه القطب الإمام الأطيب
فيها نصاب فهي للأولى تبع
فإنها لا تتبعن ما أصلا

والشرط للزكاة في الأنعام
والخلف في غائدة حصلها
فيخرج الزكاة عنها إن حضر
فوقته وقت لها وهو لها
أو أنه يستأنف الوقت لها
كان قليلا أو كثيرا فإذا
وهو مقال لأبى بكر الولى
وأول القولين هو المذهب
قال الإمام أفلاح إن لم يقع
وإن يكن فيها نصاب كملا

ولا تركى معه بل يجعل وقتاً لها وبعد حول تبذل

التوقيت

والواجب التوقيت للزكاة ولا يوقت للزكاة أحد وجائز له بأن يوقتاً وليكن الشهر لها محرماً فإن أتاه في سواها مال لغيره مولجاً ويرجع وجائز يردده أو لمه فإن بين هلال هذا الشهر ولا يكون عندهم مضياً ولم يقم بالدفع للزكاة فإن مضى الشهر يكون قاضياً وإن يكن في الشهر ماله تلف لأنه لما يكن مضياً وإن يكن لم يعطها حتى ذهب تلزمه الزكاة إلا إن منع وإن يكن في الشهر مال دخله فما على المفاد شيء لزمها وبعضهم زكاته قد ألزمها وشيخنا القطب يقول الأول وعازل لكنه ما دفعها فكل ما استفاد فليزكه وإن من زكاته قد عسزلا

إخراجها يكون في الميقات أكثر من شهر لها يحدد بعضاً من الشهر لها إذا أتى أو رجباً أو رمضان الأعظماً أخرجه بهبة يقال له تمام شهرها في دفع فيجعلن الشهر وقتاً كله تعين الأداء لهذا الأمر إلا إذا الشهر تقضى مسرعاً فهاهنا التضييع منه أتى من بعد ذاك الشهر لا مؤدياً فما عليه فيه من غرم وصف فالحشر وقت كله قد وقعاً ميقاتها والمال ناله العطب في وقتها بمانع له وقع من بعد ما أدى الزكاة كامله وقد قضى زكاته وتممها مادام ذاك الوقت ما تصرفها هو الذي مضى عليه العمل لها وقد أمكنه أن يدفعها ما لم يكن أخرجهما من ملكه وتتلفن فالخلف فيها حصلاً

فَقِيلَ لَا ضَمَانَ فِي ذَا الشَّانِ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ كَانَا
وَقِيلَ إِنْ عِنْدَ الْوَجُوبِ أَخْرَجَا
وَإِنْ يَكُنْ إِخْرَاجُهَا قَدْ أَخْرَا
وَقِيلَ إِنْ غَرَطَ فِيهَا ضَمْنًا
وَالْخَلْفَ فِي تَعْجِيلِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
كَالصُومِ وَالصَّلَاةِ لَا تَوْدَى
وَقِيلَ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعَامِ قَدَرٌ
إِنْ كَانَ قَدْ رَأَى احتِياجَ الْفُقَرَا
وَقِيلَ جَائِزٌ لِأَجْلِ الضَّرَرِ
وَقَالَ بَعْضُ لَانْقِضَا أَرْبَعَةٍ
وَقِيلَ لَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ مُطْلَقًا
وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَا دَلَّ عَلَى
فَالْمُصْطَفَى مِنْ عَمِّهِ تَعْجِيلًا
وَمَا لَهُ فِيهَا رَجُوعٌ إِنْ تَلَفَ
وَمَنْ يَجِزُ تَعْجِيلُهَا بِالشَّهْرِ
إِلَى زَمَانِهَا عَلَى حَالَتِهِ
وَإِنْ مِنْ زَكَاتِهِ قَدَرٌ مِيزَا
فَجَاءَهَا الْفَقِيرُ بَعْدَ مُسْتَدَلٍّ
فَقِيلَ رَبُّ الْمَالِ مِنْهَا يَبِيرَا
وَقِيلَ لَا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَخْذَا
فَمَالَهُ بَرَاءَةٌ غَيْرُ لَزْمٍ
وَيُضْمَنُ الْآخِذُ مَا قَدْ سَرَقَا
وَمَالُكَ عَشْرِينَ دِينَارًا وَلَمْ
غَلِيْدَفْعِ الْعَشْرِينَ كُلِّهَا وَمَا

وَصَحَحُوا الْوَقُوعَ لِلضَّمَانِ
مَا ضَمَّ الْحِفْظُ فَلَا ضَمَانًا
وَتَتَلَفَنَ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ جَاءَ
فَتَلَفَتْ غَفَى الضَّمَانِ انْعَقَرَا
أَوْ لَا يَزْكَى مَا بَقِيَ مِنْهَا هُنَا
يَدْخُلُ وَقْتَهَا فَقِيلَ يَمْنَعُنِ
إِلَّا بِوَقْتِهَا الَّذِي قَدْ حَدَا
شَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرٍ يَجُوزُ لِلضَّرَرِ
وَقِيلَ لَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ يَرَى
وَلَوْ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ
وَقِيلَ لَوْ عِنْدَ دُخُولِ السَّنَةِ
أَوْ أَنْ يَأْذَنَ مِنْ إِمَامٍ سَبَقَا
جَوَازَ تَعْجِيلِ مَنْ تَعْجَلَا
زَكَاتَ عَامَيْنِ كَذَاكَ نَقْلًا
ذَا الْمَالِ قَبْلَ وَقْتِهِ الَّذِي عَرَفَ
يَشْتَرِطُنَ بَقَاءَ رَبِّ الْفَقِيرِ
أَوْ لَا إِعْسَادَ دَفْعَهَا فِي وَقْتِهِ
وَفِي مَكَانٍ عِنْدَهُ قَدْ أَحْرَزَا
فَحَازَهَا وَقَدْ تَوَلَّى بِعَجَلٍ
إِذَا أَتَمَّ لِلْفَقِيرِ الْأُمْرَا
لَهَا عَلَى تَلَصُّصٍ مُسْتَحْذَا
يَنْفِذُهَا ثَانِيَةً وَيَغْنَمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَجْهِهَا لَهَا ارْتَقَى
يُؤَدُّ أَرْبَعِينَ عَامًا مَا لَزَمَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ ذَاكَ لَزَمَا

يدفع أربعين مما قد ملك
فليدفعن عشرة هنالك
فليدفعن نصفها حين يزك
للسنة الأولى وعنه لا يزد
طال الزمان ما عليه يدفعن
بعد أداء النصف من دينار
كذلك في العروض بالتفصيل
فيها لمقدار نصاب كملا
به ولو هذا لتجر ما جعل
لسنة أو كسوة منمقه
هذا وزكى ما لتجر جملا
والدر والياقوت ذى الأثمان
ما كان من عين بها قد جملا
لم تنقصن عما بها قد رسما
ما كان فيها دون شك جملا
زادت هنا أو نقصت في وقتها
وبين مجموع من الكمية
سليل زيد ذى المقام الشاهر
قال لأنها عروض تجر
ما كان من عين بها قد جملا

وإن يكن لها ثمانين ترك
وإن لها عشرين عاما تركا
وإن يكن لها ثلاثين ترك
وقال بعض نصف دينار يؤد
ثمت لا يلزم شيئا وإن
لنقصها عن النصاب الجارى
وتلزم الزكاة فى الأصول
إن قصد التجرب بها وجعلا
أو دونه لكن لديه ما كمل
كمثل ما يجعله لنفسه
فيحمل المجمول للتجر على
وذاك كالحديد والمرجان
والخلف فى زكاتها قيل على
وقال بعضهم على القيمة ما
فإن يك النقصان فيها فعلى
وقال بعضهم على قيمتها
وقيل بالتخير بين القيمة
وثالث الأقوال قول جابر
وهو الصحيح عند قطب الدهر
فلتعتبر قيمتها بالتجر لا

زكاة الأنعام

فى إبل وبقر وفى الغنم
بذمة ففيه لما تلزما
شرط بلا شك ولا ارتياب

وتلزم الزكاة أيضا فى النعم
وشرطها الملك مع القبض فما
والحول مع تكملة النصاب

وذاك في الأغنام أربعوناً
قد قيل بالإجماع والزكاة
من ذلك الحساب والبعض نظر
كذا الخلاف في المقادير التي
وليس فيما زاد عن ذاتي
فإن تزد واحدة عن العدد
والمائتان بعد من واحد
إلى ثلثمائة فإن تزد
أعني إلى تمام أربع المائ
وبعضهم يقول إن زاد العدد
فأربع فيها وإن زادت على
والأول الصحيح والثاني أثر
ويكمل العد بما قد أطلقا
ولو معينة ولو هزيله
والخلف في الصغار هل تعد
ولو سخالا يحملنها الراعي
وعن سواها وحدها تنطلق
أو التي قد جاوزت للوادي
أو إن يكن ماء به أو ما مضى
والمعز للضأن يضم وهما
وقيل لا اتفاق بل خلف ورد
ويكمل الشريك في هذى الغنم
خلفا لمالك ومن له نصر
وكل واحد يؤدي بقدر
لو أنها لم يخلطنها مريض

شاة ولا تلزم فيما دونها
من ذلك المقدار حتما شاة
بأنها من غير ذلك القدر
نذكرها من بعد هذى الصفة
حتى تكون فوق عشرين ما
ففرضها شاتان عنها لا تزد
فيها ثلاث من شياه زائده
ففرض كل مائة شاة تحد
تكون فيها أربعاً ذى التأديه
فوق ثلثمائة شاة تعد
أربع شاة فلها خمس تلا
عن حسن بن صالح ممن غبر
عليه اسم الشاة حيث أطلقا
وهكذا المريضة العليله
مع الكبار ليتم العدد
أو إن تك استغنت عن الرضاع
أو ما عليه اسم شاة يطلق
لو لم يكن عليه ماء بادي
لها من المدة حول وانقضى
جنس يقال باتفاق العلماء
والقول بالضم أصح ما وجد
بسمهم من شاركة ويستتم
وهكذا في إبل وفي البقر
نصيه إن قل يوماً أو كثر
راع ومحب وغفل يركض

كذلك مهما اختلطت بما ذكر
وقيل إن تم لها عام على
وصحح القطب بأن لا تلزما
قال وقد قال عطاء إن علم
وما لواحد فلا يؤثر
لو كل عشر عند راع أن يتم
ويستتم المتفـاوضان
وشرطها الشركة في الأصول
كمثل أن يشترك الزوجان
ولا غنى يسأل منهم واحدا
فها هنا الزكاة قالوا تحمل
إلا اللجين وكذلك الذهب
ومن تولى أمر زوجه بلا
وعامل للمتفـاوضين
فقال بعض إنه لهم تبع
وقيل في الأنعام والنقدين لا
وقيل لا حمل بما كان ذكر
ويستتم المرء أيضاً بغنم
وهكذا ما بين أطفال له
وقيل ذا إن كان أصل مال
أولا فلا وقيل لا يستكمل
ولا بمال بعضهم لبعض

لو لم يكن فيها اشتراك قد صدر
خلطتها فالفرض فيها حصلا
إلا الذي فيه اشتراك علما
كل لئله فلا شركة ثم
فيه اختراق الرعى لو تبعثر
لذاك أربعون فالفرض لزمت
في نعم وثمر الجنان
وقيل لو في الربح والمحصول
ثمارهم لا يتحاسبان
عن شيء إن ناقصاً أو زائداً
ما لهما كمثل مال يجعل
فلا تفاوض ولا حمل يجب
إذن غذا تفاوض فليحمله
خلافهم فيه على قولين
وقيل لا يتبعهم فيما وقع
حمل به بل في الثمار جعلاً
في النقد والأنعام طراً والثمر
أطفاله فتخرج الزكاة ثم
فمال ذا بمال ذا كماله
أطفاله من عنده بحال
والدهم بماله تمـولوا
كل امرئ بماله قد يمضي

ما يعطى من الغنم

مذبوحة وقيل ليست تجزى
قيمتها فدفعها يصح
داخله تعرف بالثنية
في سنة رابعة قد دخلا
وهو الذى في سنتين قد وفا
معز فلا بأس بذا إن حصلا
والفحل والشارف والهزيل
وهكذا العورا أو ذو الحمل
لنصف شهر هكذا قد حددا
للأكل أو مطلق ما قد يسمن
سمينة فالدفع عنها مثلها
والسخلة الرضيعة الصغيرة
ومثلها عظام الأجسام
حمل بيطن الشاة كان جائى
وارفا أو عورا أو هزالا
وليس يعطى دونها والأرذل
لا يأخذ الدانى وليس العالى
صاحبها ويدفعن الأكمل
مصلحة خذه بلا توانى
أو الهزيلات كذا السمان
وإن هما تساويا في العدد
في السنة الأولى عن الصنفين
والمعز عن جميع ذا البذول

تعطى من الضأن ثنية وإن
وقيل إن لم ينقصن الذبح
وهى التى في السنة الثالثة
وادفع من المعز رباعياً علا
وجذع الضأن عن الضأن كفى
وهكذا ثنية المعز على
لا تؤخذن ربى ولا أكوله
وسخلة كرائم الأموال
ربى هى التى تربى الولدا
أكولة هى التى تسمن
إلا إذا الأغنام كانت كلها
والشارف المسنة الكبيرة
خيارها كرائم الأنعام
والشاة لا تعطى مع استثناء
وإن تكن جميعها سخلا
فليعط منها ليس يعطى الأفضل
ويأخذن أوسط الأموال
إلا إذا ما شاء يعطى الأفضل
كذاك أيضاً إن تكن في الدانى
ومن له المعز معاً والضأن
أدى من الأغلب إذ يؤدى
أعطى من الضأن ومن سمين
والسنة الأخرى من الهزيل

وغير ذى شيب وذى تسين
معز وجاز العكس مهما فعلا
كالفحل عن أنثى مع التسوية
والشاة باستثناء شعر كشا
والحمل إن كان بها حمل ظهر
لكنما الأجزاء مع نكريه
بقلع قرن أو بضرس أو إذن
قيمة ذاك العيب معها قسطا
وبعضهم رخص فيها بالقيم
أو لم يكن ما يجزين فيهن ثم
كذاك إن غير مسكك دفع
والحيوان من سوى هذى الغنم

وقيل لا يعطى سوى السمين
واستحسنوا إعطاء ضأن بدلا
إذا هما تساويا فى القيمة
وليس يعطى بخصى خنشى
وقال بعض إن يكن استثنى الشعر
فإنما ذلكم يجزيه
وليس تجزيه معيبة وإن
وجاز أن يدفعها إن أعطى
وليس تجزى العين عن صنف الغنم
إن لم تكن حاضرة هذى الغنم
والقول بالترخيص مطلقا سماع
ورخصوا أجزاء العروض بالقيم

زكاة الإبل والبقر

عشر فشاتان لذاك جملا
وافت لعشرين فأربع لذا
بنت مخاض بنت عام عينا
فابن لبون ذكر يعتاض
بنت لبونة توافى حدها
وسنة فهاهنا يعطوننا
حتى يوافى بعد ذلك العدد
تدفع جذعة لنا تعينا
بنات لبون فرضها حكما ثبت
فحققتان فرضها يقينا

فى كل خمس إبل شاة إلى
والخمس مع عشر ثلاث وإذا
وإن تزد خمس ففرضها هنا
وإن تكن لم توجد المخاض
وفى الثلاثين وست بعدها
حتى يكون العدد أربعينا
عن ذلك العدد حقة تحدد
ستين عند واحد فهاهنا
وإن إلى خمس وسبعين ربت
حتى يوافى عددها تسعينا

وبعدها عشرون فرض الجملة
غفى ثلاثين وعشر جملا
منها تكون حقة يقينا
لبونة عامين أما الحققة
فأيتها في المن بنت أربعة
في الإبل في الأعداد أخذوا قدر
حولية في سنها وفي القدر
كذا رباعي مكان الحققة
عن مائة العشرين في هذا العدد
خمسين باقر رباعي وفي
والإبل سن فرضه الذي ذكر
عينا بقيمة العدول جملا
ما كان ناقصا بتقويم جعل

وهكذا إلى تمام مائة
وكلما عن ذا العداد قد علا
بنت لبون وعلى الخمسينا
بنت مخاض بنت عام وابنة
بنت ثلاثة وأما البعثة
والحكم في البقر مثلما ذكر
فيؤخذن على المخاض من بقر
ثنية عن ابنة اللبونة
وسدس عن جذعة وإن تزد
فالأربعون بثنية وفي
وإن يكن لم يجدن في البقر
يأخذ ما فوق ورد الفاضلا
ويأخذ الأدنى وزاد ذو الإبل

من تعطى له الزكاة

أسماءهم وبينت وسطرت
سبيل ذي الجلال والمؤلف
مكاتب وعامل ملازم
قيل هما سيان في الأمور
للناس لو كان بفقر مبتلى
يسأل للناس بذل هانا
أستطيع أن أذكرها مكملا
الا اذا كان عليهم عاملا
كتائم بدولة الإسلام
بعور أو عرج أو بحسب

أهل الزكاة في الكتاب ذكرت
الفقراء والمساكين وفي
وابن سبيل وكذلك الغارم
والخلف في المسكين والفقير
وقيل ذو الفقر الذي لن يسألا
وذلك المسكين من قد كانا
وفيه أقوال كثيرة ولا
وليس تعطى لغنى في الملا
أو من بمعناه من الأنعام
وليس تعطى لسوى لم يعب

لو لم يكن ذا حرفة الا اذا
أو شاء تزويجا أو التسرى
أو طالبا للعلم كان أو بلى
وليس تعطى باتفاق النبلا
أما الغنى فهو من له قدر
وقال بعضهم ثلاثون وقد
ولم يكن عليه دين لا ولا
وكل ذى الأقوال فيها أثر
وبعضهم قال الغنى من له
لأكل ومسكن وكسوة
وقيل من يملك ما يكفي
وقال بعض من له نصيب
أن من سوى ذاك من الثمار
ورجحوه لحديث أتى
من أغنيائكم وفي الفقير
فدل حسبا هنا تبينا
لكنه لربما يكون
وذلك النصيب لا يكفي
وقيل ليس للغنى حد ضبط
ورجح القطب بأن ذا الغنى
لكن مفيد بأن يكفي
وأنه ليس له عيال
ولا أرى وجها لما هنا اشترط
حتى ولو كان له عيال
ويفضلان منه لقوت سنة

كان مدينا فهو غارم لذا
واحتاج للزكاة في ذا الأمر
بدين مخلوق ودين للعلی
لمن بها الأموال قد تأثلا
خمسین درهما بذا جاء الخبر
قيل الذى يملك نصف ذا العدد
له عيال يطلبون المأكلا
عن النبى الماشى يؤثر
مال يمونه ومن قد عاله
ومؤنة الى تمام سنة
لسبعة من أشهر تأتیه
من ذهب أو فضة يصاب
أو غيرها يبلغ للمقدار
أمرت أن آخذ للزكاة
أضعها فى الخبر المأثور
بأن مالك النصيب ذو غنى
ذا عيلة ترهقه الديون
الى تمام سنة تأتیه
بل يرجع لاجتهادهم فقط
من تلزمه الزكاة هاهنا
نصيبه لسنة تأتیه
ولم يكن عليه دين قالوا
بل شرط أن يكفيه عاما فقط
أو كان دين يوفيه المال
غذا هو الغنى فى المسألة

لأبيه وأمه بحال
كان لهما زوج فقير ممتن
يعطيهما ذاك وما من باس
عليه انفاقهما حكما وجب
عليه بالانفاق حكما لهما
اذ لازم انفاقه عليهما
كان عليه من حقوق لزما
وكسوة ولم تكن من واجبه
لمن له كان من الأطفال
يعطى لطفل عنده وطفلة
ولو بلا هذين مهما فعله
ذلك في انفاقهم أن فعلا
أولاده لو أنهم بنت تكن
وقيل ان أحازها يوليها
يعطيه الا أن له قد فصلا
ما لم يكن ملزما بالمونة
ولبنات لبنيه تقمع
به عليه وله قد ألزما
ان كان قد أعتقهم مختارا
كمثل تكفير غيمنتنا
تعطى زكاتها من الأموال
تعطيه من زكاتها وقد أثر
لأنما اعطاؤها قد صدرا
والأمر في الزكاة كان للنبي
من مال زوجته بأمر آتى

وجائز يعطى زكاة المال
وقيل لا وقيل يعطى الأم ان
ولو أباه ولدى أناس
الا اذا صاروا بحد من يجب
وقيل لا الا اذا ما حكما
وزوجة الغنى لا يعطيها
وبعضهم أجازه في غير ما
مثل حلى تتجملن به
كذلك لا يعطى زكاة المال
وبعضهم أجاز بالخليفة
أو قائم وبعضهم أباح له
قلت ولكن شرط أن لا يجعلها
وجاز أن يعطيها البالغ من
والبنت قيل مطلقا يعطيها
كذلك قيل ابنه البالغ لا
وليعطها لجده والجدة
ولبنى بنيه أيضا يدفع
ما لم يكن انفاقهم قد حكما
ولواليه ولو صغارا
وان يكن أعتقهم لمعنى
وامرأة لزوجها والآل
فالمصطفى زوج ابن مسعود أمر
قلت ولا دليل في هذا أرى
بالأمر من خير الورى المنتخب
فهو الذى أعطاه للزكاة

منها لزوجها غمما من منع
زكاتها يصرفها فيما لزم
صارت له ملكا كسائر السبب
قريبه ولو نأى ونزحها
لو مانه محتسبا في زمن
يمونه محتسب عليه من
فليس تعطى لو فقيرا نضوا
قط ولا لهاشمى النسب
كذاك مولاهم عليهم فقس
يعطى من الزكاة سهمها حصلا
والقول بالجواز أيضا قد ورد
منها الفتى لجده بقسط
ان كان حيا ابنه لم يفنى
الى موافق عديم المال
بشرط كونه ولى الرتب
عند العمانيين من أصحابنا
منه خلاف المذهب المكرم
الى مخالف لنا ما اتبعنا
بأس بأن تعطى له وتبذلا
فامنحه من مال الزكاة الطيب
إلا لذى ولاية ترفعها
لذى ضرورة بها تخلصا
لم يستعن بها على معصية
إمامنا حين إليها ينهض
ثلثي زكاتها لعز الدولة

مع أننى أرى جواز الدفع
وجائز للزوج مهما يستلم
ينفقها منها ويكسوها وقد
وصاحب المال له أن يمنحها
وليس تعطى من يمونه غنى
وبعضهم أجاز أن تعطى لمن
ومن بها على المعاصى يقوى
وليس تعطى لبني المطالب
إلا اذا ما منعوا من الخمس
وكل من لابنه مال فلا
كان صغيرا أو كبيرا الولد
والخلف في الجد فقيل يعطى
وقيل لا يعطى ويأخذنا
تدفع في الأكثر من أقوال
وأكثر الأصحاب أهل المغرب
وما الولايات بشرط يعتنى
وجوزت لعائل لم يعلم
وقد أجاز بعضهم أن تدفعها
وقيل مهما كان بيننا فلا
وقيل ان كان قريب النسب
وصحح القطب بأن لا تدفعها
قال ولكن اذكرن رخصنا
منها أجيئت لأخى كبيرة
وفي زمان للظهور يقبض
من كل بلدة وكل قرية

والثلث فيها ينفقنه على
وإن رأى الصلاح أخذ كلها
أو بذل ثلثيها وأخذ الباقي
وجاز أن يعطى ولو لم يأخذ
وإن يكن قد عدم الإمام
فليدفعنها حافظ الذمام
وذاك في أهل الولايات وقد
وجائز في قول بعض الصحف
لسترى بها كقراطس وما
من كلما كان يعينه على
وللفقير جائز أن يطعمها
وليتصدق وليواس أهلها
وقيل لا يصرها إلا لما
وجائز في قول بعض يجعل
بقدر ما يزيل الاحتقار
قال الإمام القطب تدفعن إلى
غذى وقوف فأخى براءة
لا يطعنن غينا فمن قد قلا
فللكتابين للنصــار
فللمجوسى فإن لم يوجد
وإن ذاك كله عند عدم
وعدم الوجود للسبيل
وللفقير أخذها هل حلا
فقيل لا يأخذها منه وقد
وجاز للمحتاج أن يأخذ من

ذى الفقر لو مخالفين فى الملا
أو دفعها جميعها فى أهلها
يفعله فهو الأمين الواقى
منه ولو من ماله الذى نفذ
وخاست اليهود والذمام
فى كلما يعز للإسلام
أجيز لو غير ولى ذى رشد
تعطى لمن بما لديه مكتفى
إليه يحتاج الذى تعلمنا
نشر العلوم والمقامات العلى
منها سواء لو غنيا أكرما
وحكما كحكم أموال له
كان عليه من أمور لزما
منها لزوجه حليا تحمل
عنها بدون سرف قد صار
أخى ولاية فإن لم يحصل
غذى خلاف ورع الديانة
هناك طعنة فمن قد جلا
فالصائبين فاليهود صار
فصنمى مشرك محساد
إمكانه وخوف فجاءة العدم
بدفعها وعدم الرسول
من ذى غنى ولم يكن تولى
قيل له يأخذها وهو الأسد
مخالف وغير محتاج زكن

إن يكن الدافع أيضا يعلم
وكره الأخذ إذا لم يعلم
وتدفع الزكاة للعممال
والقاضي والمفتي كذاك الثاري
بقدر العناء والمنفعة
وذاك في الظهور والبعض يرى
يجعل للعامل ما يقوته
أما الذي قد كان للمؤلفه
ولا يعود أبدا إلى الغنا
وإن رأى الإمام ضعفا نزلا
فجائز يدفع بالزكاة
ويدفع منها إلى المكاتب
وغارم وهو الذي قد احتمل
أو بتباعدة لمخلوق لزم
مغلظا أو مرسلا أو كان عن
أو لزكاة لزمته لم يجدد
وقيل إن الغارم الذي احترق
ويدفع منها إلى العاقلة
ولشراء كفن لا تدفع
ولا لقبر أو لإصلاح طرق
ولا صديق أو لحج ناقله
يعطى بقصد أنه من أهلها
وعن فتى العباس وابن عمرا
في الفرض والنفل وبنص منعا
للساغى وأبى ثور رفع

خلافه ولم يجزه مسلم
دافعها خلافه فليحجم
ومن بمعناهم كمثل الوالى
ونحوهم لو كان ذا يسار
في الدين والإسلام والمعونة
لو كان في الكتمان ذا الأمر جرى
لسنة ومن عليه قوته
فمن زمان عمر قد زيفه
مادام عنهم الإمام في غنى
وخاف ركن الدين أن يزلزلا
عن ديننا لظالم وعاتى
لفك نفسه من المكاتب
دينا بدون سرف لو لم يحل
أو باحتياط أو بتكفير علم
ظهاره أو مثل نذر يلزم
أداءها يعطى زكاة ويورد
أمواله أو كان في السيل غرق
فيما عليه لازم من دية
ولابناء مسجد قد يرفع
ولا لإطعام لضيف قد طرقت
ورحم يعطى ولكن لأصله
لا لأداء حقه يبذلها
تدفع في الحج بإطلاق جرى
في الحج والعمرة من أن تدفعها
وابن السبيل فهو الذي انقطع

مبلغه وحاجة في السفر
أو أنه كان مخالفا لناسا
وكل ما كان كهذى الحالة
إذا أتى بلاده ومريعه
لأنه من حله قد ملكه
في طاعة كمثل غزو أو كحج
فليعطه من الزكاة ما أكل
من الزكاة ما أتى وأنفذا
لا ينبغي هناك في أحواله
يشرى بها طيبا ملبوسا حسن
من الزكاة منعه عن سلف
يضيع قبضها ولا يهملها
من كان قائما بها للضبط
يعطى من الزكاة عن أسلافه
تعطى له في الحل والترحال
وهي الغنيمة التي نالوا هنا

عن أهله يعطى له بقدر
لو كان في أوطانه أخا غنى
أو أنه قد كان في البراءة
وينفق الغنى باقيا معه
وقيل جائز له أن يمسكه
وابن السبيل قال بعض من خرج
وإن من عليه ضيف قد نزل
لكنه يعلمه بأن ذا
وجعلها نقيية لئلا
وجائز لاخذ الزكاة أن
لنحو عيود وشراء مصحف
ولتعط للطفل إذا ما كان لا
وإن يكن يضيعها فلتعط
وذو الغنى إن كان ذا أضياف
والغاز في سبيل ذي الجلال
إن لم يكن في فيئهم له غنى

نفع الزكاة

إلى الإمام بيديه قهرها
زكاته بنفسه ولو رقى
لعامل الإمام إن أرادها
أجزاء إن فرقها كما ذكر
أجاز فعله الإمام المعتمد
عليه أن يعيدها مسلما

الصدقات في الظهور أمرها
وليس للغنى أن يفرقها
وإن يكن فرقها أعادها
وإن يكن له الإمام قد أمر
قيل ولو أعطى بلا أمر وقد
من قبل أن تذهب أجزاء وما

من نأب عن إمامه في الأمر
فإنها مجزية في قـال
أجاز فعله له وحسنا
إلا إذا طالبه وضيقا
في كل بلدة متى ما يأخذ
بأنه ينفق نصف ما جمع
وإجاز أخذ الكل دون مريـة
لو أنه قد كان ذا إجـرام
ويخلص الدافع من تباـعة
وصولها إلى الإمام بالتما
يصرفها وقد رآه يصرفن
بأخذها لا تبرأ الذم
أو يعلمن وصولها مكمله
إلى فقير أو إلى الخليفة
إذ لم تكن قد وصلت إلى المحل
وقال سلمها إلى أهلها
فإنها لدافع قد أجزت
ذلك في عصر إمامنا الأجل
فليس تعطى أبدا للعـامل
من عدم الإعطاء ضرا أو تلف
نقية أعادها إلى الولي
يأخذها من الوري بالجبر
في الناس والسلطان إذ تحكما
يعيدها إلى الإمام المؤتمن
بدون ما جبر وقهر غرضا

وقيل تجزيه ولو بأمر
أو أمر من نأب عن العمـال
وقيل تجزيه إذا قبل الغنا
وبعضهم يقول تجزى مطلقا
وقد مضى أن الإمام ينفذ
ثلثا من الزكاة والبعض رفع
ويأخذ الباقي لعز الدولة
وتدفعن لعامل الإمام
إن يكن الإمام في الولاية
وقيل لا إلا إذا ما علما
أو كان أمرا له الإمام أن
لأن ذاك فاسق مجترم
أي ذمة لدافع مشغله
ومرسل زكاته مع ثقة
فتتلفن ضمانا فيما فعل
وإن من لثقة يعطيها
فتلفت من عند ذاك الثقة
لو أن دافعا لها كان فعل
وإن يك الإمام غيرما ولي
لو كان ذا أمانة إن لم يخف
وإن يكن يدفعها لعامل
وقيل إن كان إمام الجور
أو جائر قد يدعى التقـدما
فما على دافعها إليه أن
وإن يكن أعطاه ذاك عن رضا

فقد أساء في الذي يأتيه عليه أن يعيدها في أهلها كذاك أن لمشرك قد دفعا ومسلم بأرض حرب مرتضى إذا له رأى وإلا أرسله أو عامل الإمام مهما وجدا وإن تكن قبل الوصول تلفت وقال بعض إنه لا يضمن وجاعل لها ببيت المال إن كان أخبر الإمام الأروعا أو يكن الإمام ذو المقام من قبل أن يخبره بشأنها وكل ما على الإمام يلزم أو من نقود أو من الأنعام فيجعلونها ببيت المال فيجعلنها حيثما قد توضع وإن يكن بلا حضورهم جعل تعطى الزكاة كل صنف بنظر لا تبعن هدية كسلا ولا أو تخبان لامرئ مسافر وإن تكن قد خبات ووصلت ويخبؤ الإمام للغزاة وفي العطا يفضل الكبير وذو عيال وكذا ذو الفضل وخيرها قد قيل ما أبقت غنى

وذلك الإعطاء لا يجزيه ليسلمن في غد من سؤلها ولو بقهر قبضها قد وقعا يدفعها إلى فقير مسلم بها إلى إمام عدل في الملا أو مسلم لو أنه قد بعدا إليهم يضمنها إذ ما وقت وذلك أقصى جهده والممكن يبرأ منها دون ما جدال من قبل أن تذهب حيث وضعا أنفذها في دولة الإسلام وأمرها الواضع في مكانها من الزكاة من ثمار تعلم يدفعها لصحبه الأعلام أو يرجعونها له في الحال لأنه محلها والموضع لها ببيت المال أجزاما فعل أهل الصلاح من لهم فيها النظر بها يكفي عن جميل فعلا بل تدفعن إلى فقير حاضر أجزت عن الدافع مهما حصلت وعامل الزكاة والقضاة كذا العجوز لهما التوفير في الدين مثل عالم وعادل عن النبي المصطفى روى لنسا

منها لقوت سنة تدور
تزوجا يزداد عما قبل حد
له العطا بسبب الذى حصل
لضيعة تغنيه طول العمر
يغنيه ربحها من التفقر
كما يرى بدون حد عرفه
من ثمن بعضهم قد قدرا
فاقته وقدر ما قد عملا

من ثم قالوا يمنح الفقير
وإن يكن عليه دين أو قصد
وقيل يعطى المراء حتى لا يحل
وقيل قدر ما به قد يشتري
أو يشتري بضاعة لتجر
ويمنح الإمام للمؤلفه
وقيل لا يعطى لجاب أكثره
وإن يكن ذا غاقة أعطى على

ما يفعله الإمام فى الزكاة

شراء خيل وسلاح وعدد
والبيت فيه يخزن الأموال
فى عصرنا الذى إلينا وصلا
بها يدافع العدى إن صالوا
والطائرات الجممة الزلازل
منها برأى العلميا فى حاله
وآله بدون حد فيه
برأيهم جاز وألزم القضا
يصرفه فليرده الوارث تم
له فإن الرد ليس يلزم
كان بنفسه لذاك يأخذ
علم لهم فرد باق لزما
فيما له استعمل والمحاذر
ما كان صالحاً له أن يشتري
منها ومن لديه من عمال

وللإمام فى الزكاة دون حد
ويشتري العبيد والجمال
وذاك فى العصر القديم الماضى لا
غالآن لا خيل ولا جمال
بل بالصواريخ وبالقنابل
ومونة الإمام مع عياله
يعطونه مقدار ما يكفيه
وإن عنته حاجة فاقترضا
وإن يمت والمال فى يديه لم
وإن يكن أهل الصلاح سلموا
لو أنه مات أو استغنى وإن
بقسطهم أو قسطه أو دون ما
وعامل الزكاة فهو الناظر
فى بيع صالح له وفى شراء
ولياكلن فى حالة الأعمال

وليعلم ولو جمال صحبه
وإن يمت لم يأخذن سهمه
وليس للإمام يجبى بلدا
يمنع بعضاً منهم عن بعض
يدفعه أيضاً بهم ويقهر
ويحكم بالعدل فيهم ولا
ومن عليه من زكاة لزما
وعدم الإمام أعطى الفقرا
وقيل إن كان أخا فقر فله
وإن يكن على غنى فبقي
وشاء أن يقاصن بما لزم
وتدفع الزكاة في الكتمان
ودافع الزكاة منها يبرأ
والقطب قال ذاك كالوكيل
إلا إذا فرقها وقد وضع
وذاك وضعها على الولي لا
أما الإمام فهو يعطيها لكل
وقد أجاز بعضهم للثقة
وإن يكن صاحبها لها دفع
وماله أن يأخذنها إلا
وفي ذوى الحاجة من لم يطلع
من طالب العلم وأهل لفاقة
والمسلمون في القديم كانوا
يسلمون ما عليهم لأبى
وهكذا من جاء من بعدهم

وحاملاً لتمره وجبه
أعطى الإمام وارثيه قسمه
إلا إذا حمى له عن العدى
ومن أتاها من نواحي الأرض
وهكذا الشأن ولا يقصر
يأخذ منهم فوق ما قد حلا
أو بيت ما لنا ضمان علما
أو يوصين به إذا ما احتضرا
يبرئ منه نفسه ويأكله
حتى تلاشى ماله لم ينق
عليه منها جاز مع بعض وتم
لثقة عدل جليل الشأن
لأنه مثل الإمام المؤتمن
فلا براءة على ذا القيد
لها على الوجه الذي فيها شرع
سواه لو كان بفقر مبتلى
موحد بحسب ما يرى فعل
بها يدارى جائراً في الفتنة
في أهلها أجزاء ما كان صنع
من الذين لهم تولى
منه على فعل كبير فليضع
لو لم يكونوا معه في الولاية
فيما روى لى عنهم البيان
عبدة ولربيع حاجب
من قادة للمسلمين علموا

ومن يقل لدافع الزكاة له
أو قال ضعها في إنائي أو دفع
أو اقضها عني فيما لزمها
أو قال سلمها إلى فلان
فإنها باقية في الذممة
ومن إليه أرسلت فليس له
وقال بعض العلماء يبرأ
ودافع زكاته من مال
وآخذ الزكاة من مال رجل
فإن يكن أجاز والذي آخذ
وإن يك المأخوذ تالفا فلا
وآخذ الزكاة من أموال
إلى ولي صاحب المال وقد
يصح لو قد تلفت من قبل أن
ودفعها للطفل جائز إلى
وجاز للدافع أن يعطيه
من هذه الزكاة لو كان بلا
وجاز أن يكسوه مراقبها
وهذه الزكاة ليست توضع
فليس للدافع أن يجبرها
وقد أتى عن أحمد المختار
كم متخوض بمال الله له
وذاك كالزكاة والغنيمه
ومثل أموال المساكين ومما
وليوص بالزكاة مهما احتضرا

ضعها بموضع هناك جعله
له إنأ من عنده لكي يضع
على من دين لكم تقبداً ما
فيما له على من ضمان
لا يبرأ من هذا الصفه
تصرف مادام لها تصله
منها بما ذكرت مما مرا
طفل له أجزاء في مقال
بدون أمر فأجاز ما فعل
باق بعينه يجوز حينئذ
إجازة تصح فيما فعلا
عمرو ويدفعنها في الحال
أجاز فعله له ولم يرد
يجيز ذو المال وإن يضمن
خليفة أو لوصى عدلا
أكلا وما احتاج له يشريه
خلافة يصح ما قد فعلا
كسوته عليه حتى تذهبها
إلا بأهلها غداة تدفع
نفعا بها أو يدفعن ضرا
ترفعه صحائح الآثار
نار الجحيم في غد مستقبله
والوقف للمسجد والمقبرة
شابهها مما لأجر قدما
من أهمل الدفع لها وأخرا

وليُعطها الوارث قالوا بعده
لا يدفعنها إلى ولى
أما الوصى يدفعنها إلى
ومن أبى من أخذها فتوضّع
وإن من تعمد لها بذل
وبعد ذاك الحال توبأ أبدى
أى رد ما أعطاه فى حكم الصمد
إلا إذا ما كان أعطى عبداً
من يتولاه يحق وحده
ميتة وليس كالوصى
ولى من قد مات لا يحولا
قدامه وقد برى من يدفع
إلى الذى كانت له ليست تحل
فإنه لا يدركن الردا
وذلك شىء غات منه لا يرد
أو مشركاً أو ذا غنى تبدي

الوكالة فى دفع الزكاة

يجوز للغنى أن يدفعها
ويندبن توكيل ذى الأمانة
وجاز غيره ولو قد وجدا
وإن من عاز الأمين انتخبها
وقد برى صاحبها إن وصلت
وليس يجزى قول هؤلاء
وقيل إن صدقهم فقد كفى
مالم يكن يعلم منه عدماً
وإن يمت ذو المال قبل دفعها
إلا بإذن وارث وقيل بل
كذلك إن أعطاه ديناراً وقد
فمات قيل إنه يعطيه
وقيل لا يطميه من بعد الفنا
كذلك لا يدفع للزكاة إن
بنفسه وأن يولى دفعها
فى دفعها وصاحب الصيانة
أخو أمانة إذ القصد الأداء
لو مشركاً كالعبد أو كذى الصبى
فى مستحقها عنه نزلت
فى شأن دفعها وفى الأداء
ويقبل الأمين إن قال وغا
إيصاله وسؤله لمن يلزما
قليمسكن وكيله عن وضعها
يدفعها فى أهلها ولا يبل
قال له ضعه إلى شخص يحد
من بعده ولا عليه فيه
إلا إذا وارثه قد أذنا
أشرك من وكله أو كان جن

وإن يقل له إلى فلان
فجنّ ذا الفلان أو تمسولا
لم يعطى في حاله من يعطى
سلم زكاتى دون ما توانى
أو بان عبداً أو لدين بدلا
وإن أفاق ذو الجنون أعطى

الاستخلاف على أخذ الزكاة

يأخذها الفقير غيماً أخذاً
وَأَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ نَاسٍ عَلَى
فَإِنْ أَجَازَ فَعَلَهُ فَقَدْ مَضَى
وَيَأْخُذُ الْمَأْمُورُ لِلزَّكَاةِ مَا
وَقَالَ بَعْضُهُمْ زَكَاةَ سَنَةٍ
يَأْخُذُ مِنْ جَمِيعِ مَا فِيهِ تَجِبُ
وَيَنْ يَكُنِ الْأَمْرُ يَوْمًا أَحَدًا
أَوْ أَنَّهُ اسْتَغْنَى فَلَا يَأْخُذُ
لَأَنَّ ذَاكَ الْأَمْرَ زَالَ بِمَعْلَلٍ
وَيَنْ مِنْ مَأْمُورِهِ قَدْ أَخْذَا
وَيَنْ يَقِلُّ خَذْلَى مِنْ زَيْدٍ وَقَدْ
فَذَلِكَ الْمَأْمُورُ لَا يَأْخُذُ مِنْ

أو أنه يستخلفن آخذا
اسم غنى لم يأمرنه أولا
أولا يردّها بحيث قبضاً
لم يمنعنه أمر تقدماً
فقط لايزيد عن ذى الصفة
من نعم وتمر ومن ذهب
لما منع كمثل عهد نكثاً
لو تاب أودهى بفقر أعضله
أخذ الزكاة عندها ليس بطل
ما رابه غنى الفقير لينفذا
ألفاه جن أو نأى من البلد
خليفة الغائب أو من كان جن

متى يأخذ الإمام الزكاة

إن حدث الإمام بعدما غلب
فليس للإمام أن يجبى النعم
ولا كذاك الحكم في الثمار
وقد مضى أن الامام ليس له
واختلفوا في مدة الحماية

ذو الجور والعدل زماناً قد ذهب
والعين الا بعد حول مستقم
فليأخذنها لو من الأنسدار
يجبى بلا حماية متصله
فقال بعض ما لها من مدة

تعرف إلا جريان الحكم
وقال بعضهم سألت لأبى
المسلمون أن يكونوا ظهوروا
هل لهم أن يأخذوا في الحين
قال نعم إذا جرى حكمهم
وقد أتى في بعض كتب الأثر
بيعت عاملا له كان إلى
وقال لا تسلب لأرباب النعم
وإن ذاك القول مبنى على
لا يشرطن في الأخذ للزكاة
بل واجب إذ يملك النصاب
في ذلك المال الذي قد أخذ
وفي مقال غيره لا تستحق
حتى تحول سنة عليه في
أما الثمار يأخذونها متى
قبل الحصاد أو مع الحصاد
وبالذي قلناه قد عملا
وذلكم أن الثمار لم يكن
بل إنها حال الدراك تلزم
قد ظهوروا وقت دراك يعرف
أما النقود وكذلك النعم
وذلك الشرط فإنما يصح
جور وأما إن يكن من قبل
إمام عدل فالإمام الثاني
والقول قول صاحب المال فإن

على الرضا في الناس أو بالرغم
جعفر من أعلام هذا المذهب
على البلاد ولها قد قهرروا
للصدقات حالة التمكين
على الوري فجائز أخذهم
أن المهنا المرتضى ابن جعفر
أهل المواشي غنما وإيلا
هل تم حول لهم أم لم يتم
قول ابن عباس الجليل منزلا
حول مع ابتداء أخذ ياتي
تمت لاصدقة نصاب
حتى يحول الحول فيه بعد ذا
زكاة إنعام معا ولا الورق
حماية له وتحت الكنف
ماقطفت كان ظهورهم أتى
فأخذهم حل بلا عناد
أهل عمان الأكرمون النبلا
يشترط في وجوبها حول زكن
فالمسلمون القائمون إن هم
فإنهم وقت الوجوب صادفوا
قدور حول فيهما شرط رسم
إن كان من قبل الظهور المتضح
ظهور ذلك الإمام العدل
يبني على الماضي من الزمان
يتهمن فإنه يحلفن

مكاتب أو غارم أخو عينا
لا يعط إلا ببيان ظهرا
والصوم أعواماً ولما ياتي
ما قد بقى من عمره وينصح
من الفروض عندهم ولاقضا
ومسلم الحبر وموسى بن على
كان قوى الجسم ذا مال رأوا
تعمداً وينبغي أن يبيدوا

ومن يقل إنى فقير أو أنا
يعطى من الزكاة والبعض يرى
وتارك الصلاة والزكاة
قيل له يتوب ثم يصلح
وما عليه بدل لما مضى
ذاك قول جاء عن منازل
كأنه أسلم من شرك ولو
ويؤخذن به مع الحاجة لا

الكنز والمعدن

يجوز لكن يدفعن خمسهما
ذاك لمن له الزكاة توضع
ليس به من خمس تعيناً
مذهب أصحابنا أولى التفكير
قد حال حول غليزكيته
حاصله قدر النصاب أو علا
دوانق يخمسن بمرة
لو دانقاً أو دون دانق يحس
علامة لمشارك تلفيته
لحيوان مطلقاً مسطوره
في كله أو بعضه تلك تخط
علامة الشرك عليه ظهرا
هناك أو آنية ما حددوا
أو مسجد أو في البرارى مبتعد

الكنز والمعدن إخراجهم
كان قليلاً أو كثيراً يدفع
وبعضهم يقول إن المعدن
وذلك المقال في المسأثور
لكن إذا على النصاب منه
والكنز فيه الخمس مهما وصلا
وقال بعض إن علا عن خمسة
وقال بعض أصحابنا فيه الخمس
وإنما يؤخذ كنز فيه
مثل صليب والصليب مسوره
وقيل صورة لإنسان فقط
وقيل لا يأخذ إلا ما يرى
كان متاعاً أو نقوداً وجداً
في داره أو دار غيره وجد

بأن غيره له تقدما
أو فوقها يأخذه ويمضي
لا تأخذن له وعنه فابعد
سواء من جملة ما قد حصلنا
عيسى رسول الله يذكروننا
فذاك توحيد لمن أتاه
سواء أو في بيته أو نقض
يكون أخذهم له محلا
مثلهم والمشرک الألسد
ولا يقاتلون إن تمنعوا
يحل أخذهم له يقيننا
يجوز إلا امرأة والطفلا
للكنز لما يك بالحلل
في أخذه خلافهم مشتبه
وفضة لا يؤخذن بل يجتنب

يأخذه إلا إذا ما اتهمنا
ألفاء مدفوناً ببطن الأرض
وما به علامة الموحد
ولو رأى علامة الشرك على
ومن علامة الموحدين
من بعد لا إله إلا الله
وقيل لا يأخذ ما في أرض
وامرأة والطفل والمجنون لا
فيزعن منهم والعبيد
ولا يحل لهم أن يمنعوا
وقال جمهور المخالفين
وقيل أخذ من ذكرنا قبلا
فأخذ ذات الخدر والأطفال
كنز الحديد وكذلك الجوهر
وقال بعض العلماء غير الذهب

زكاة الفطر

في المذهب الحق روته الكتب
باق إلى آخر وقت ينتهي
بالفرض للزكاة لما رسخا
أن صيام رمضان يوقف
وهو دليل لوجوب الأمر
عن صحبنا في الغرب هذا يوجد
وكل من يعوله من المساكين
ليس عن المبالغ والكبير

ثم زكاة الفطر فرض يجب
وحكمه أي حكم فرضيته
وقيل فرض حكمه قد نسخا
ودل للأول ما قد يعرف
حتى يؤدي لزكاة الفطر
وقال بعض سنة تأكد
يخرجها الإنسان عنه أولا
من زوجة وولد صغير

عنه إلى حليلها فليخرج
لو مشركاً فحكمه كمن يلى
في حوزة فكالصغير حدددا
لو كان بالانفاق أمره يلى
وبلغ الأولاد أيضاً حكمه
فما عليه لازم أن يخرجها
ما تلزم الزكاة فيه لو كبر
وقيل في مال أبيه تجب
من ماله عنه ويدفعنها
كدينها لا يلزم في ذمته
حليلها من بعد ما بها ألم
زكاتها إلى بلوغ علمها
بقدر الشركة فيه تقسم
وفي عييد التجر خلف علمها
والصاع أمداد يقال أربعة
لقوت عام دون دين أشركا
وقيل تلزم على الفقير
وقدر ما يعطيه من طعام
لم يعط أو يوص بإعطاء هلك
في عامه وقيل شهر الصوم
وقيل بالتخير في العطيّة
طعامه فقد أتى بالأكمل
إن يعطين ردى قوت أكله
والأقط والزبيب ثم التمر
فدفع ما شاء من المذكور

إلا عن البنت فما لم تخرج
والعبد والأخت كذا كل ولى
والابن قيل لو كبيراً إن غدا
وقبل لا يخرجها عن الولي
وهكذا والده وأمه
لو أنها بنت ولم تزوجها
وإن يكن للابن مال يقدر
يخرجها من حاصل الابن الأب
وقائم اليتيم يخرجنها
وقيل لا يعطى الفتى عن زوجته
وطفلة إن طلقت أو اختـرم
فرجعت إلى أبيها ألزما
والعبد إن مشتركاً فتلزم
وليس يعطى عن نسائه إلا ما
وهى على الإنسان صاع جمعه
على الغنى وهو من قد ملكا
وقيل قوت ستة الشهور
وقيل من يملك قوت عام
ووقتها موسع فمن ملك
يخرجها من غالب المطعم
وقيل من أوسط قوت السنة
وإن يكن أخرجها من أفضل
والعكس جائز ولا تجب له
وقيل من شعيره والـبر
وغير ذلك وهو بالتخير

وحيث صار الأرز في هذا الزمن
وقال بعض العلماء لو بقلنا
كذلك اللحوم أيضاً يدفع
إن كان ذاك في الصيام أكله
ومن يرد إخراج تمر كتزه
الصاع خمسة من الأبطال
وإن يكن تمرا ثقيلا جملا
وأشهر الأقوال لا تدفع قط
وقيل إن عاش بلحم أو لبن
وإن يكن عاز الحبوب يدفع
وإن يعيش عياله بقوت
فليعط عن عياله ما أكلوا
ويمنع الإخراج من جنسين عن
والفقراء إن تعددوا فقد
وجوزوا إخراجها نقداً وقد
وأعجب الأعور ما قد قاله
بأنه من الطعام أحسن
لو موضع الصاع لدينار بذل
وقيل من يدفعها من الرطب
والبر صاعان وأما التمر
وجوز الدفع من الدقيق
تدفع للولى والبعض يرى
تعطى لمن يكون في الأميال
يعطى المفتى من الزكاة بعدد
ياخذها الفقير حتى يجسدا

أغلب قوتنا غمنا يدفع
أو لبناً يدفع ذاك كيلا
لكنما العظام منها تنزع
فالدفع للزكاة أيضاً مثله
فقد أجزى بقياس أحزره
وثلاث الرطل على كمال
ثلاثة الأمان عن صاع حلا
إلا بكيل الزكاة وتحط
فينبغي من الحبوب يدفع
بقيمة الصاع من الحب لبن
وهو بقوت غيره في البيت
وعنه مما كان منه يأكل
نفس كصاع من زبيب ولبن
أجزى أن يعطى لكل قدر مد
كره ذلكم ضمام وانتقد
لكنه من بعد قد بدا له
وابن الرحيل منع ذاك يعلن
يقول لايجزى له إذا فعل
فقد رها صاع ونصف قد وجب
فإنه صاع وذاك القدر
والمنع قول جاء عن غريق
جوازها لغيره من فقرا
ومن وراها أهله بحال
عياله من زوجة ومن ولد
غنى وقيل قسوت عام حددا

وإن من يخرجها توسلاً
تدفع للإمام والولاءة
والفطر إن أدركه في السفر
ولا طعام يعطينه غلاً
وقيل بل يخرجها إذا رجع
وإن يكن أخرجها عنه أحد
والخلف في وقت وجوبها ورد
فقال بعض مع هلال الفطر
وقيل مع طلوع شمس اليوم
وقيل نصف شهرنا المحمود
فائدة الخلاف غيمن زادا
ويندبن إخراجها من قبل أن
وليعتها بعد الطلوع قبل أن
وحدما عندهم الغروب
وقال بعض لو لفوت الشهر
وقال بعض لولعيد الأضحى
وإن من في رمضان قد بذل
فإنه كدافع الزكاة
ولا يؤخرها عن الصلاة
وهي كمثل الدين مهما سلما
وإن من في رمضان دفعها
وقبل يوم الفطر صار ذا غنى
وإن يمت من كان قد أعطاها
صار لها الأخذ ضامناً هنا
إذا درى بأن تلك فطره

جاز له يأخذ منها ما حلا
لتوضعن في موضع الزكاة
ولم يكن في يده ما يشتري
يلزمه هنا لكم أن يبذلا
ويوصين إن خاف موتا أن يقع
من ماله أجزاء لو كان بعد
وهاك ما قال به أهل الرشيد
وقال بعض بطلوع الفجر
وقيل مع دخول شهر الصوم
وقال بعض بصلاة العيد
من ولدا وزوجة أو باذا
تطلع شمس فطره وتظهرن
يصلى الناس غذا هو الحسن
وبعده صدقة تثوب
وبعده صدقة قد تجرى
فكله وقت لها قد أضحى
فطرته في وجهها لما عجل
في أهلها من قبل وقت آتى
قد صرحوا الا لعذر آتى
أجزاء أن أخره أو قدمها
فطرته إلى فقير خنعها
أو غيه أجزاما أتاه هاهنا
قبيل فطر بعدما أداها
لوارث المعطى كما تعيننا
فليعطها وارثه بمهره

وإن يكن لوارث قد جهلا
إلى ذوى الفقر إذا لم يدرى
وإن يكن عزلها ونلفت
وجائز للمرء أن يعطيها
يعين الدافع إذ يعطى القدر
أو زوجتى فاطمة أو عدى
أو عن ولى فى مقال حبر

لم يبر إلا بأداء حصلا
به وذا له خلاص يجرى
يلزمه أبداً لها إذما كفت
فى دينه على الصحيح فيها
بأن هذا الصاع عن ابنى عمر
خميس أو عنى متى يؤدى
وتم فعله بهذا الأمر

كتاب الصوم

فإنه مطلق إمساك حصل
من غجره لليلة المستقر
يسن والندب وما قد حرما
ولنذكرن الكل عند بابه
حتماً وفرضاً رمضان كله
قد بلغ الحظم وكان آهلاً
فالحيض والنفاس يمنع النساء
عند دخول رمضان الأشرف
وأنه ان لم يصم معاقب
هذا غذاك في الهلاك مرتضى
فهو من الوجوب في أحواله
يكفر بالجهل الذى أزاله
موسع في جهله بأمره
وتركه إن بان غجره الوفى
يحصل أو بروية ونظير
لشهر شعبان ثلاثون انقضت
يلزمه يصومه كمالات
رؤية غيره تفيد الظنا
تفيدة علم يقين لا يرد
فلا يصومه ولو رآه
لا يؤخذ به ولو قد رسما
في كفره كفره قوم وكف

الصوم في وضع اللغات للأول
والشرع إمساك عن المفطر
والصوم منه واجب ومنه ما
ومنه ما يكره أن يؤتى به
فالواجب الذى علينا فعله
يلزم صومه صحيحاً عاقلاً
وكان غير حائض ونفساً
فيلزم العلم على المكلف
بأن صومه عليه واجب
وإن يصم ثيب ومن لم يعلم
وعلمه كيفية امثاله
فحينما يكفر بالترك له
وهو الى وقت طلوع فجره
وضاق جهله على المكلف
والعلم عن دخوله بالخبر
أو بتمام عدة إذا مضت
فمن رأى بعينه الهللاً
لو لم يراه غيره لأننا
ورؤية الإنسان وحده فقد
وقبل أن لم يره سواه
وهو مقال ضعفته العلماء
وآخذ بهذا المقال يختلف

لأنه من مشرك قد يصدر
به وفي وكالة تبطل
وكان ذاك في زمان وانصرم
مع مشرك أو خائن أثيم
مع مسلم الناس ومن قد كفرا
جميعه طورا على المذكور
واتصلت به المخاطبات
في صدقه إذ ليس في النقل ركك
وكل شيء فله تمام
وسط النهار فهو غير معتبر
ليس لها في ذاك من إثباتات
وما رآه غيره أفطر سر
نية وحجة لن يقبلا
ومالك وهو ضعيف يؤذر
تفيده علم يقين ثبتا
بنفسه غصومه قد حجرا
يخبر غيره بما لديه
فيقبلن ما قاله الاثنان
غروب شمسنا لمن قد نظره
أبصره فإنه هلال غمد
كان يسير خلفها على هذا
قيل يكون حكمه للأولى
والأول الصحيح عند الأكثر
برؤية إن وقعت نهارا
شهود عدلين لصوم فطر

ويكلام السلك لا يعتبر
كذاك في الممات ليس يعمل
هذا الذي قد قاله القطب الأتم
إذ كانت الأسلاك في القديم
والان هذا الأمر شيء كثيرا
وأصبح المدار في الأمور
وقد جرت بصدقه المعادات
وصار في الغالب مما لا يشك
وكل وقت فله أحكام
ومن يرى النجوم أو يرى القمر
كذاك الرؤية بالالات
وأن من هلال شوال نظر
إذ مدعى بإحالة الحجر بلا
قال أبو حنيفة لا يفطر
وقد مضى بأن رؤية الفتى
فكيف لا يفطر وهو نظرا
ويلزم من يكن رائيه
لعله يوجد معه ثانى
وإن وقت الرؤية المعتبره
فإن من بعد غروب الشمس قد
وهكذا قبل غروبها إذا
وإن يكن من قبل أن تزولا
وقيل بل ليومه المؤخر
وقال في الديوان لا اعتبارا
ويوجب العلم بهذا الشهر

والصوم بالواحد فيه اختلافا
وهو الصحيح عندنا لما روى
وإنه قد صام أيضاً بأمه
والفطر لا يجزى سوى عدلين
وقال بعض قومنا برؤية
والأول الصحيح والخلف ورد
ويفطروا إن شهد العبدان
ومشرك وذو الصبى والجننة
والعدل من أهل الخلاف جملا
وتقبلن شهادة من شهرة
ثلاثة من الرجال عقلوا
وذاك إن لم يسترابوا وإذا
كمثلما إن ادعوا للرؤية
كذاك كل من يجزى نفعها
كمن له دين مؤجل إلى
وامرأة قد فقدت حليها
فإنها على انقضاء العدة
وهكذا من كان أكرى أمته
ويقبل النقل من أهل الجملة
كذاك نقلهم عن العدول
أو نقل العدول عن بعضهم
والحاكم العدول إذ يقول
أو شهرة تقبل إن الشهور
كذاك أيضا الأمين المقتدى
وإن يكن رأى هلال الشهر

فقل لا يكفى وقيل قد كفى
من صوم أحمد يقول البدوى
كذا رواه بعض من قد علمه
أو واحد عدل مع اثنتين
عدل وقال بعضهم بعدلة
في العبد هل به يصام إن شهد
والقول بالمنع من الديوان
رؤيتهم ليس بها من عبرة
كمثل عدلنا وبعض قال لا
في الصوم والافطار مهما تمت
فضاعدا لو أنهم ما عدلوا
ما كان ريب رد قولهم لذا
في ليلة غائمة مظلمة
بقوله فلتدفعنه دفعا
دخول شهره الذي قد أقبل
أو مات أو خلى لها سبيلها
حريصة ولانتهاء المدة
أو عبده أو بيته أو نعجته
ثلاثة الشهود عن ثلاثة
إن شهدوا فهو من المقبول
فإننا نقبل ذاك منهم
بأنه أخبره العدول
يوم كذا يقبل صوما فطرا
به إذا قال بما قد حددنا
بنفسه لا يقبلن في الفطر

لو جائراً فإنه مقبول
والفطر والحج معي يا قومي
إن كان قد نادى مناديه بهذا
والغيم مقبول بلا إنكار
فيها مطالع بها قد تتصف
بعض برؤية الهلال مقبلاً
لو أنها تقاربت مسافته
لخبر عن الرسول قد نقل
هلالهم فيشملن للصوم
أشبهه من كل أمر علماً
إذا أتى من بعدما قد تمما
رؤيتهم بغير ماله اعتمد
خبرهم لكثير من له نقل
بل يكتفى منهم بنفس القالة
أو أن هذا لم يقع بل ارتفع
معاً وقيل العلم منه ما حصل
وهو الذي القطب اليه يذهب
وبعضهم يشرط في ذي الحاله
أو واحد مع اثنتين منهم
علماً ضرورياً يفيد لا يرد
ولا ولا عن بعض أهل البصر
للنظري ذلكم إن حصل
يكون عن جماعة واسمة
في عادة بدون داع يرتكب
نقبله إن جاعنا في رؤية

وقيل في السلطان ما يقول
إن قال قد صبح هلال الصوم
إن كان قد تعود الصدق كذا
والعدل لو في شدة الغبار
ثم البلاد إن تكن لم تختلف
فواجب يحمل بعضها على
وقيل كل بلد ورؤيته
وهو مقال لابن عباس الأجل
فقد روى أن لكل قوم
ذلك والإفطار والحج وما
فلا يعيد من بحج أحرمها
لحجبه بلاده وقد وجد
وإن يكن حد تواتر وصل
غذاك لا يحتاج للشهادة
بأن هذا الأمر شيء قد وقع
لأنه يوجب علماً وعملاً
بل إنه لعمل قد يوجب
وفيه لا تشترط العدالة
عدالة في اثنين منهم ترسم
والأكثر أن أنه متى يرد
وقيل إنه يفيد النظري
أي لا يفيد للضرورة ولا
وذاك هو النقل من جماعة
لا يمكن اتفاقهم على الكذب
من أجل ذا مشهور أهل الجملة

قد زاد عن ذلك أيضا وسما
وفي إياس ربة الحجال
مما سيأتى ذكره على الأثر
إلا الذى على الحساب يعمل
كلا ولا الحساب والنجوم
هل تقبلن فى شهود الشهرة
ولا إذا مع الرجال كنا
ثنتان عن فرد على ذا القال
قامت مقام الفحل فى ذى التأديه
لو لم يكن قط رجال عندها
فست نسوة أقل الشهرة
واحدة عن واحد فى التأديه
شهادة الشهرة حين تحصل
وليس يدرى الشهر حين يأتى
فإنه يصوم كل الدهر
وإن يكن مسافرا وراحلا
يفطر شهرا هكذا طول الأمد
يظن أن ذاك لما يحجرا
عليه تكفير وشهر مستتم
عليه إلا التوب مما اجترما
فى هذه عن الهداة العلماء
يكفى ولو كان أمينا فى الملا
يلزمه التكفير لا انكارا
اعادة للشهر بالكمال
يعيد يوما دون ما زيادة

هالنا وهو ثلاثة فمما
ويقبلن كذاك فى الأميال
وفى إمامة وغير ما ذكر
وشهرة المخالفين تقبل
فنحن لا نعمل بالتقويم
والخلف فى النسوان للأئمة
فقليل لا يقبلن وحدهن
وقيل يقبلن مع الرجال
وقال بعض العلماء فى الغانية
وقيل تقبل النساء وحدها
ثنتان عن فرد لدى الشهادة
وقال بعضهم ثلاث كافيه
وبعضهم من رجلين يقبل
ومن غدا فى الحبس والفلاة
وماله من مخبر بالشهر
إن يك ذا مستوطنا وأهلا
فإن ذا يصوم شهرا ثم قد
ومن بشخص واحد قد أفطرا
فإنه إن وافق الشهر لزم
وإن يكن وافق شوالا فما
وإن يكن يعلم ما قد رسما
بانما الواحد فى الاغطار لا
فإنه إن وافق الإغطارا
ويلزمه بعد ذاك الحال
وبعضهم يقول فى الاعادة

ويوجب العلم بشهر الصوم
فشهرنا تسع وعشرون جعل
فان رؤى هلالنا لتسع
وان يكن غطاءه غيم أو غتر
فهم يزدون على ذا العدد
وذاك ما يدعونـه لديهم
في صومه ان جاءهم من بعدما
فيحرم مع بعضهم ويحجر
ونجل مسعود وعمار الأبر
وقيل مكروه وبعض قال بل
وبعضهم يصومه للحوطة
ويندب الإمساك يوم الشك عن
إلى ضحى النهار حتى يرجعا
لعله يوجد عندهم خبر
وليسـه بواجب وقالوا
وقيل بل يمـك طول يومـه
وان من من قبل ذاك أكلا
وقيل ان الفطر عند الصحو
وان يكن غيم فـان الأحوطـا
وان من أمسك فيه وظهـر
فصومه يصح ان جاء الخبر
وقيل لو في عجزه ان كان قد
وبعضهم يقول لا يعتـبر
فلازم له على هذا البـدل
وفاعل بعد مجيء الخـبر

تمام شعبان بعد اليـوم
طورا وطور الثلاثين يصل
عشرين فالثـ شهر انقضى بالقطع
أو كان ما رآه من له نظـر
يوما بلا زيادة من بعـد
بيوم شك والخلاف يرسم
شعبان كل فيه قد تكلمـا
قال ابن عباس به وعمـر
ومسلم وجل صحبتنا الفرر
مخير في صـومه اذا نزل
أو ذاك في السحاب عند الظلمة
جميع ما للصوم كان يفسدن
من كان سافر و يأتى من رعى
وهو من السنة في نص الأثر
يمسك حتى ترمض الفصـال
تورعا وحوطة لصـومه
ف قيل قد أساء فيما فعلا
أولى اذا لم يك غيم يحـوى
تبييت صومه مضافة الخطا
بأنه من رمضان واشتـهر
في صدر ذاك اليوم معهم وظهـر
أمسـك عن كل مفطر ورد
لو صح في صدر النهار الخبر
وهو أصح ما لنا عنهم نقل
ما يفسد الصيام فليـكفر

والشك في النفل يكون مثلما في الفرض فيما اختار بعض العلماء
وقيل لا يكون شك الا من بعدما شعبان قد تولى

النية للصوم

خلا من النية قد تهدما
نيته من ليله مثبتا
صيامه أو كان للنفل ذور
وقيل بل تشرط في الفرض فقط
شرط لغير رمضان لا له
مسافرا أو مدنفا في يومه
أهملها في رمضان يبدلن
يكفى القضا وهو الذي اختار الأول
في الغد فرض رمضان اللازما
بطاعة ونية في النفس
فالخلف في اجزائه لنا حفظ
واللفظ لا يجزى بلا نواء
أجزاه ما نوى الى آخره
ينوى ليومها بهذى النية
إذا نوى في أول الأيـام
وكان قد أفطره لعذر
فريضة واحدة قد قرا
فريضة برأسه في الصوم
لكل يوم منه كل ليلة
يعقد له النية ليلا ويهم

ومن شروط الصوم نية فما
فيلزم الصائم أن يبيتا
لو كان للنفل أو التكفير
وقال بعض انها لا تشترط
وقال بعض قومنا اذ فقهوا
الا اذا كان مريد صومه
والأول الصحيح عندنا فمن
وبعده كفارة وقيل بل
ينوى بأنى أصبح صائما
من فجره الى غروب الشمس
ومن نوى بقلبه وما لفظ
وصوبوا القائل بالأجزاء
ومن نوى في أول من شهره
ويندب التجديد كل ليلة
كذا القضا يجزيه للتمام
كذلك من يصوم باقى الشهر
وذا على مقال أن الشهور
والقائلون ان كل يوم
يرون تجديدا لهذى النية
وليس يجزى صوم من أصبح لم

للفل صباحا للذي قد شاءها
أبو حنيفة لفرض علما
معينا بين الشهور كصفر
فيه لغيره اليه يرجع
لغيره في سفر أجـزاه
إن كان صامه عن الظهر
عن صوم شهره الذي قد نـزلا
عن الظهر ان نواه فيه
لو كان في أسفاره قد يوقع
في رمضان ونوى الصياما
ينويه شيئا فذاك منهـدم
وبعده كفارة تجـاء
في خبر عن سيد السادات
أو مهمل النية من ضميره
بأنه لرمضان صائم
أو عن نذور أو لتفكير فعل
لكن لصوم الشهر قليل مجزى
ولا الذي قد كان ينوينه

وقد أجاز بعضهم انشاءها
ولم ير النية شرطا لزمـا
كرمضان وكشـهر قد نذر
وقال ان كل صوم يوقع
الا مسافرا اذا نواه
وقال بعض في أخى الأسفار
فليس يجزى عن ظهاره ولا
ومع أبى حنيفة يجزيه
وقيل بله لشهره قد يرجع
والحق أنه اذا ما صام
لغيره أو أطلق الصوم ولم
يلزمه لذلك القضاء
لأنما الأعمال بالنيات
فمن يصمه ناويا لغيره
لم يصدقن عليه قال العالم
وفي مقيم صامه عن البـدل
فليس عن هذى الأمور يجزى
وقيل لا يجزيه هذا عنه

وقت الصوم وموجبه

الى غروب الشمس في شرع الحكم
جميعه كالزور والبهتان
من أى منفذ يكون متصل
أو فضة أو حجر صوف حطب

الصوم امساك من الفجر الأتم
عن الجماع وعن العصيان
وكل وارد الى الجوف يصل
لو أنه غير مغذ كذهب

وذاك عندنا ومالك ولم
 فعنده لا بأس ان أساغ ما
 وذا المقال عندنا لا يعمل
 وبعضهم يقول لا فطر بما
 من غير ذاك الموضع المعتاد
 لكننا المأخوذ في مذهبنا
 وآخر الصوم غروب الشمس
 وأول الصيام عند الأكثر
 وعند بعضهم ظهور الأحمر
 بل ذاك متروك به لا يعمل
 واختلفوا في موجب الإمساك هل
 وهو الصحيح وعليه الأكثر
 فائدة الخلاف فيمن نظرا
 وبعد ذاك للطعام أكل
 لأن ذاك من خطاب الموضع لا
 ومن هناك أوجبوا القضاء على
 والقول بالايجاب فيه اختلفا
 وهو الصحيح وعليه الأكثر
 وقيل ان صومه منهدم
 ومن يؤذن لصلاة المغرب
 فأفطر الناس به أعاد ما
 وما عليهم قط من إعادته
 ونائم في ليلة غائمة
 قبل السؤال واذا عمدا أكل
 يفسد ما من صومه كان مضي

يقول به أبو حنيفة العلم
 ليس مغزيا كمبود وحما
 به ولكن الصحيح الأول
 قد وصل الجوف ولو تمرا وما
 لأكله وللشراب العادي
 به الذي قدمته عن صحبنا
 وذاك اجماع بدون لبس
 ظهور فجر أبيض منتشر
 أوله وليس بالمشترط
 والأول الذي عليه العمل
 نفس الطلوع وحده اذا حصل
 أو رؤية الفجر لمن ينتظر
 وما رأى الفجر وكان انتشرا
 فالأولون ألزموه البعد لا
 يسقط لو بخطأ قد فعلا
 من ظن غيب الشمس ثم أكلا
 فقليل يقضى يومه وقد كفى
 وقيل يقضى ما مضى ويجبر
 وانه كفارة يلزم
 يظنها غابت ولم تغب
 مضى وقيل يومه المنهدما
 إلا ليومهم بلا زياده
 لا يأكلن بعد الانتباهة
 فبان أن الأكل بعد الفجر حل
 ويومه وهو الأصح المرتضى

على القياس حيث ان الآكلا
وليس من كفارة عليه
وبعضهم رخص في الإعادة
وذا المقال جاء عن ابيان
كذلك الخلاف فيمن لم ينم
ما قد بقى من ليله وما غبر
وناهض من نومه فانطلقا
فانه ان وافق الليل معه
وان يكن وافق للصباح
وقيل ما عليه فيه من بدل
وقال بعض ان من تسحرا
غبان بعد ذاك أنه أكل
يبدل يومه وبعض النبلا
ولم يقل بالإثم في المذکور
والخلف أيضا في الذي تعودا
وذات يوم سمع الصوت نزل
غبان أن الأكل بعد الفجر
وقيل بل قضاء يومه كذا
ويمسكن عن شربه والأكل
وقيل لا يمسك حتى يظهرا
وذا هو الصحيح الا ان طلب
وذاك معنى ما روى في الخبر
لسائل كل أو تشك وأتى
وجاء في أعمى من النوم انتبه
ثم أحس الشمس فوق الأرض

في أمر دينه لقد تساهلا
لأنه لم يتمدد فيه
ليومه بدون ما زياده
يرفعه القطب عن الديوان
لكن تباطأ ليله وما علم
منه وكان ليل غيم أو فتر
في الأكل دون علمه بما بقا
غبثسما قد جاءه وصنعه
فصومه منكسر الجناح
الا ليومه الذي فيه أكل
يظنه ليلا ولما ينظرا
بعد الصباح ألزموه للبدل
يقول لا يلزمه أن يبدل
من أحد فضلا عن التكفير
تسحرا مع صوت جار ان بدا
فطن كالعادة هذا فأكل
يلزمه قضاء ماضى الشهر
من عودوه دق بابه لذا
قبل طلوع فجره المستعلى
ضوء الصباح أبيض منتشرا
يحتاط فالحسنة غير ما وجب
عن ابن عباس الامام الأكبر
في خبر أو لا تشك ثبتا
وثم ماء عنده فشربه
يلزمه ليومه أن يقضى

وقيل ما مضى وبعض ألزما
ولازم ترك جماع الأهل
وقد رما يفرغ من تيمما
وللفتاة جائز تمتنع
وجائز لذى العمى أن يفطرا
لو أمة مملوكة أو طفلا
وان يكن لم يجد المخبرا
وجوزوا الأكل بمن ينأدى
وبعضهم قال به لا يؤكل
ومشرك وذو الجنون منهما

كفارة ثم قضاء حتما
قبيل فجره بقدر الغسل
ان كان ذاك غرضه التيمما
ان خافت الفجر عليها يطلع
بكل من صدقه اذ أخبرا
كذا السحور ان أراد الأكل
يحتاط ان أفطر أو تسحرا
في الليل بالسحور في البلاد
إلا إذا كان أميناً يقبل
لا يقبل النداء مع من علما

مبهمات الإفطار

الصوم واجب بلا تنازع
في مرض حمل رضاع سفر
وها أنا أذكرها مفصلا
يباح للمريض أن يفطر إن
يكفيه للصوم ولو لم يخشى
وقيل إن لم يشتهي الطعام
وقيل إن أطاق لما يعذر
كمثلما إن خاف موتاً متلفاً
وقيل لا يفطر إلا أن يجد
وبعضهم يقول مهما أطلقا
كان له الفطر ولا يبالى
بأن بعض القائلين قد رعى
وقد أباح فطره لو لم تكن

وينتفى الوجوب في مواضع
جبر وحيز ونفاس كبر
بحملها الأول ثم الأولا
لم يستطع أكلا يقوم البدن
موتاً ولا ذهاب عضو يغشى
يفطر لو أطاق أن يصوما
لكنه يعذر إن لم يقدر
بصومه أو بعضه أن يتلغا
في صومه مشقة على الجسد
عليه اسم مرض تحققا
وسبب الخلاف والجidal
مطلق لفظ مرض إن وقعا
مشقة على المريض في البحن

لو لم يجد مشقة من السفر
في قرية شهراً وشهراً ومكث
وجود شدة من السقم تقع
لدفع شدة أو الضرار
قد آلمته في القديم أصعب
فسأله في الذي منه جرى
إني مريض للذي أتى به
بين مريض ومريض حصلاً
ما شاءه في أيما وقت أتى
لراحة في بعض وقت قد بدا
يمود ما عليه من أسقام
أن يرجع السقم له وينحرف
فصومه منهدم لما فعل
لأجل أكله الذي يأتيه
أجنب في نهاره متى رقد
فقل إن صومه تهدم
فصومه منهدم ولا لعل
إذ لم يراقب صومه ويحفظه
فما له أن يشرب عنده
وبعضهم جوزة وحلله
في واحد من ذين ليس يحجب
يعطى ولو غير أمين قتيلاً
إلا إذا كان أميناً في الملا
في الأرض لا يناولن إياه
آثار سقم فيه غير المؤمن

كما يباح الفطر للذي سفر
ومثل قصره الصلاة لو لبث
وبعضهم راعى وجود السقم مع
فعله إباحة الإفطار
ونجل سيرين على ما يرفع
في رمضان ولذا أفتوا
وكان مما قال في جوابه
وظاهر القرآن لم يفصلاً
وللمريض الأكل والشرب متى
ويأكل المريض لو قد وجدا
إن خاف أنه مع الصيام
وإن رأى لراحة ولم يخف
فما له أن يأكل وإن أكل
وبعد ذا كفارة عليه
وفي مريض كان مفطراً وقد
فضيع الفسل أو التيمما
وقيل لا أما إذا ما جامعاً
وألزمه بعد ذا مغلظه
وإن يك احتياج لأكل وحده
بل إنه يأخذ ما يحتاج له
فليأكلن وليشربن من يرغب
وفي مريض طلب المأكولا
إن كان قد صدقه وقيل لا
وقيل إن أراد يعطاه
وليس يعطى عندهم من لم تب

حكم المريض في جميع ما عناه
يعطى لهم إلا الدوا إن حصلوا
ولا لمشروب نهـار الصوم
وقيل يعطى مطلقاً من أشركا
أما الذى راهق لا يعطى له
عن الطعام والشراب كله
فأخلف عنهم جاء هل يعطى له
قالت بأنى حائض فى ذا الزمن
ليس الذى يقول حل الفطر لى
بدون ما منع إلى الكتابى

وحكم ملدوغ ومجروح هنا
وإن هما اضطرا إلى الدواغلا
ومشرك لا يعطى للمطعموم
إلا إذا كان لذك ملكا
وقال بعض العلماء يكره
إن كان فى الوقت الذى فيه نهى
وإن يكن بلوغه يشـتبه
ويطعم الجنون كالمرأة إن
كذاك إنى نفسا إن تقل
وجاز بيع الأكل والشراب

إفطار الحامل والمرضع

ومرضع إذا خشى الضرر
فالفطر واجب بدون ما غنـد
غلتفطرا ما دام يخشى الضرر
لخوف ضرابن لغيرها يرى
أو كان لا يقبل غيرها الولد
وإن أنت بالفطر فالصوم انهدم
كان لها الإفطار فيما عندنا
إطعام مسكين كما تقررا
ثم قضاء بعد ذا يليه
بدون إطعام هناك جاء
ومرضع جميع هذا يلزم
عليهما الإطعام دون ما قضا

وجوزوا لحامل أن تفتطرا
وإن هما تيقناضر الولد
ولو يدور رمضان آخر
ومرضع ليس لها أن تفتطرا
إلا إذا لم يجدوا عنها أحد
وقال بعض مالها الإفطار ثم
ومن أتت بولد من الزنى
ولازم عليهما إن أفطرا
عن كل يوم تفتطران غيـه
وبعضهم قد ألزم القضاء
وقيل تقضى حامل لا تطعم
وابن جبير قال والبحر الرضا

والقطب قال إن ذا لا يعمل
وتطعم المرضع من مال أبى
كذلك من لبن سواها ترضع
وجاء عن بعض من الأئمة
فإنها من مالها تطعم لا
وتطعم الحامل من أموالها
وحامل إذا لها شيء ذكر
يلزمها أن تأخذنه إذا
وهكذا جميع ما قد تحذر
أو أنه كان لحملها يضر
لكنها تقضى ليومها وما
ومن لها ابن لقيط ترضع
وان يكن ليس له مال فمن
وإن يكن ليس لها فتطعم
وحائض ونفسا لن يلزما
أى حال فطرها لإرضاع الولد
وهكذا لا يلزم المسافر
لولد ترضعه فالفطر لا
وأن من جن قبيل الشهر
فما عليه بدل في الوارد
وأن من أغمى عليه بعد ما
إن كان قد بيت للصوم ولم
وإن أتى الإغما له بالليل
يلزمه قضاء ذاك اليوم
والكدمى لم يلزمه البذل

به وعندنا الصحيح الأول
سليها إذ فطرها لذا الصبي
إطعامها من ما له قد يقع
بأنها إن أرضعت بأجرة
من مال من قد أرضعت من الملا
لا يلزم على أبى عيالها
أو سمعته أو ببالحمل خطر
خافت عليها أو على الحمل أذى
بأنه يكون منه الضرر
يلزم أن تأخذنه ولا مفر
إطعام هذه بشيء لزما
من ماله الإطعام عنها تدفع
أموالها إن عندها مال يكن
من بيت مال الله فهو القيم
عليهما كأمة أن تطعما
إذ فطرها لمبا من الحيض وجد
إن أفطرت في سفر مبادره
يلزمها لأجل فطر حصلا
ولم يفتق إلا بعييد الفطر
لأنه للشهر لم يشاهد
أصبح فالصيام لن ينهدما
يأكل ولم يشرب متى الإغما دهم
ولم يفتق إلا مع المقييل
إذا لم يكن مبيتا للصوم
ما لم يكن في ذلك اليوم أكل

لأنه حين له الإغما عنا
وقيل من أغمى عليه وبقي
فما عليه بدل مع بعض
ونجل محبوب يقول يبدل
بصوم ذاك اليوم كان دaina
يومين أو ثلاثة لم يفق
والبعض بالإبدال فيه يقضى
غير الذى أصبح فيه يعقل

الإفطار للكبر

يباح للشيخ الكبير يفطر
وجائز يجامع الزوجة في
وما عليه من قضاء وكذا
وبعضهم ألزمه الإيصاء
وذلكم هو القضاء ويلزم
عن كل يوم يفطران فيه
وبعضهم يقول لا إطعاما
لأنه لا يلزم الصيام
غذو الصبي من حيث لم يلزما
إن كان للصيام ليس يقدر
نهار صومه بلا توقف
ذو مرض لا يرتجى براء الأذى
لو أنه لا يرتجى الشفاء
على المريض والكبير يطعم
غداً مسكين عشا يليه
عليهما كمثله لا صياما
فكيف يلزمنهما الإطعام
بالصوم لم يلزمن أن يطعما

الصوم في السفر

وقد أبيح الفطر في الأسفار
وقيل إن الفطر فيه أفضل
وقال بعض العلماء سواء
وللمريض الصوم والمسافر
وخارج في سفر حرام
ومن يكن أفطر في هذا السفر
والأفضل الصوم على المختار
وقيل ما على النفوس أسهل
الصوم والفطر لمن يشاء
لا يجزين في زعم أهل الظاهر
ليس له الإفطار عن إعلام
فصومه منهدم لم يستقر

وألزموه بعد ذا أن يدفعما
وقيل تكفير ويقضى يومه
ولازم بييت النية من
ويخرجن قبل طلوع الفجر
فإن من أصبح في بلاده
وأن نوى مسافر أن يفطرا
وأكمل الصوم فألزمه البدل
ومن نوى في الليل أن يسافرا
فأصبح الصبح عليه في البلد
وفي نهار ذلك اليوم أكل
وصائم في سفر من بعد ما
فجاء في قول لبعض رسما
وقيل إن صومه ذاك كلا
وقيل مهما كان صوم السفر
فذاك ثابت سواء اتصل
وإن يكن في سفر قد صاما
وكان بعض العلماء قد أثبتا
لو صام يوماً وليوم قد أكل
قال خميس إن ما عليه
كل صيام سفر تلاه
وذا هو القول الذي عليه
وراجع من سفر فدخل
في ذلك اليوم ومهما أكلا
وقيل لا يلزمه أن يبدلا
إن كان قد أصبح في الأسفار

كفارة لأجل ما قد صنعا
وقيل غير الذنب لن يلزمه
ليلته إذا أراد يفطرن
من عمرانه مريد الفطر
ليس له الإفتار في إبعاده
من ليله لكنه ما أفطرا
لذلك اليوم الذي فيه فعل
ويصبحن عند ذاك مفطرا
وبعد ذاك في مسيره قصد
يلزمه لصومه الماضي البدل
أفطر فيه فيه خلف العلم
بأن صومه له ما انهدما
صوم فلا بد له أن يبدلا
متصلا بصومه في الحضر
بأول أو آخر وما انفصل
ما بين فطرين فلا صياما
صيامه لو بين فطرين أتى
فإن ما قد صامه له حصل
أكثر صامنا لكم نرويه
فطر به منتقض نراه
تفريعهم في كتبهم نلفيه
بلاده فما له أن يأكلا
فليبدلن من صومه ما قد خلا
إلا ليومه الذي قد أكلا
وهو على النية للإفتار

وإن يكن في ذلك اليوم أكل
فجائز أن يأكلن في بلده
وجائز يجامع الأهل إذا
أو رجعت من سفر أو أكلت
وفي مسافر إذا ما أكلا
قيل عليه بدل لما غير
وقيل لا يبذل إلا ما أكل
وإن نوى مسافر إن قدرا
فإن أتم صومه ما أكله
وخارج مسافرا من بعد ما
وبد إذا أفطر جهلا دون ما
وإن يكن يعلم أن الفطر لا
يلزمه صيام شهر للقضا
وقيل لا يلزمه إلا قضا
ومن نوى أن يصبح مفطرا
يتم صومه ولكن لزمه
وقيل بل يلزمه أن يبذلا
وقيل حكمه كحكم من أكل
وما عليه بدل مع بعض
وإن نوى الإفطار ليلا ورجع
كذلك إن كانا نهارا فهو لا
وفي مسافر نوى أن يفطرا
في ليله فصوم ذلك السفر
وكان في قول لبعض العلماء
وأن يغير نية الإفطار

قبل دخول العمران والحلل
ما قد بقي من يومه إلى غده
صادفها قد طهرت من الأذى
للحمل والرضاع أو تعللت
نهاره بدون عذر حلال
بدون تكفير لشبهة السفر
وهو مسيء في الذي له فعل
صوما غدا صام وإلا أفطرا
قالوا فنرجو أنه يتم له
صلى الغداة في البلاد والحمى
عذر فإبدال لماض لزمنا
يجوز ذاك اليوم ثم أكلا
وقيل تكفير وصوم ما مضى
ما مر من صيامه وما انقضى
في سفر لكنه ما أفطرا
يتوب من نيته المحرمه
ما قد مضى من صومه وما خلا
تلزمه كفارة مع البذل
إلا ليوم واحد فليقضى
ليلا فلا يضره ما قد صنع
يضره إلا إذا ما أكلا
ليلا وبعد للنوى قد غيرا
منهدم لأجل ما منه صدر
بأنما الصيام لن ينهدما
من بعد ما قد صار في النهار

بينهم منهدم بحال
قد عقد النية في النهار
من قبل أن يكون أكلاً أبدي
منهدم وقال بعض يومه
كذلك أيضاً يومه له يتم
ثم أتى من بعد بالإفطار
وصومه الذي مضى في الحضر
جوع أتى أو عطش أو جبر
ما صامه في سفر وقيل تم
صيام حاضر به لن يهدم
بالجوع أو بعطش جبر حصل
أو أنه لمكره قد انهدم
ليس لمضطر الى أن يأكلاً
ومثله الشرب لمن قد شرباً
وهكذا إن كان أيضاً في السفر
أو حلق لحية وضرباً حلاً
إن خاف من ذا الحال سلب مال
تلاف نفسه له أن يأكلاً
ذاك وغير جائز للحاضر
فالفطر غير جائز بحال
لا منعه لمن يكون في سفر
نحو الجماع بعضهم قد حللاً
أفطر وإلا نقتل الخيلاً
وإن يكن أفطر فالصوم انهدم
إن خاف من شرب لضر يعرّو

فإن صومه بلا جدال
وإن يكن هذا على الإفطار
لكنه نيته قد ردا
فقال بعض العلماء صومه
وقيل إن صومه لا ينهدم
مسافر قد صام في الأسفار
ينهدم الصوم الذي في السفر
والخلف غيمن يأكلن لضر
وهو مسافر فقيّل ينهدم
لكنه يقضى ليومه كما
أى إن يك الحاضر أيضاً قد أكل
بل إنه يقضى ليومه وتم
إذ جاز أن لا يفطرن غيقتلا
أو يشربن فأكلاً شئ وجباً
وجوز الأكل لمكره حضر
إن خاف مثله وخاف قتلاً
وماله الأكل على مقال
ورخصوا إن كان قد أدى إلى
وقيل لا يجوز للمسافر
لكن يموتان على ذى الفال
وصحوا جواز ما كان ذكر
والخلف في الصائم أن يكره على
وماله يفطر مهما قيّلاً
أو نأكلن ماله لا نحششم
وللذى يعطش يضطر

من قبل سبق شربه بما أكل
وجاز إن لثمرة يقدم
وإن يك اضطر لشرب الماء
فلا يجوز دون ما وراء
وإن يك اضطر لأكل وحده
إلا إذا لم يمكنه الأكل
وما له أكل وشرب إلا
وقيل لا يعرف حد للضرر
وإن يك اضطر إلى الشرب وقد
وبعد ذا للأكل قد تقدم
أو أنه إلى الطعام اضطر
وبعد للشراب قد تناولوا
أو نال أكلاً أو شراباً للضرر
أو شرب المريض أو كان أكل
ولم يخف ضراً فصوره انهدم
ومن يك اضطر ولما يفطر
بجسمه لأجل ذاك يكفر
إن كان موته بذلك حلاً
ومن رأى من يأكل نهارة
فإن يكن أقر بالنسيان
أو مرض أو مثل ما قد ذكرنا
وإن يكن بالعمد هذا قد أقر
يضرب ضرباً دون خمسين هنا
كذلك من أقر أيضاً حين ضل
لا لضرورة وهل يقدم

أن يخلطنه بدقيق أو غسل
وليقتض ما أفطره متمماً
ولم يخف مع ذاك ضراً جائئ
أن يأخذن شيئاً لغير الماء
فما له أن يشرب عنده
إلا بشرب بعده أو قبل
بقدر ما به ينجي أصلاً
بعطش من دون رى قد ظهر
أصاب منه حاجة لما وجد
لعلمه أن القضاء قد لزم
فقال منه ما يكف الضرر
بدون ما ضر إليه وصلاً
وبعد ذاك زاد عن حد القدر
من بعد ما قد ذهبت عنه العلل
وألزم التعليل للذى اجترم
فمات أو قد حل بعض الضرر
وقال بعض إنه لا يقرب
إذ قد عصى خالقه وضلاً
فإنه يسأله استخباراً
أو باضطراب بكجوع عانى
فإنه يترك للذى جرى
فإنه ينكح لما صدر
ويبرأ من منه لما قد كونا
بأنه مثل دم عمداً أكل
عند ضرورة عليه تقدم

لحمًا لخنزير وبعده الدما
وبعده الميتة أو ذا يفعل
أو أنه مخير فيمما طلب
وهل يقدم أموال الوري
معتقد الضمان ثم يشهد
أو أنه يؤخرن عما ذكر
وذلك الخلاف فيمن صاما
إذ ذاك غير ميت تخرم
عكس الذي قلنا به إذ يأكل
فيأخذن من كل ذاك ما أحب
على الذي قلنا به مسطرا
إن كان للاشهاد حالا يجد
أو ماله يأكله ولو قبر
وغيره لا فرق فيه قاما

نواقض الصوم

من أدرك الشهر وكان قادرا
يلزمه صيامه وليس له
واختلفوا في مفطر في الشهر
فبعضهم ألزمه صياما
وبعضهم يقول شهر للبدل
وقيل تكفير ويقضى ما سلف
وقيل يبذلن لكل يوم
وقيل لليوم الذي قد أكله
ويبذلن ما مضى من صومه
وذاك للأكل وللشراب
لكنما الجماع في قولهم
لذاك بعض العلماء يحرم
وفي الحديث أن من قد أفطرا
لم يجزه عن ذاك صوم الدهر
وقال بعض العلماء من أكل

ليس مريضاً لا ولا مسافرا
إفطاره إلا لأمر عضله
نهاره عمداً بدون عذر
دهر وبعضهم يقول عاما
وصوم شهرين لتكفير حصل
من شهره كذا روى بعض السلف
شهرأ وتكفير لهدم الصوم
يلزمه صيام شهر بدله
وبعد ذا كفارة لهدمه
وللجماع دون ما ارتياب
أشد من أكل وشرب لهم
زوجته بالوطء في صومهم
في شهره بدون عذر ظهرا
وفاته منه عظيم الأجر
جميع شهره بلا عذر نزل

يلزمه لكل يوم قد أكل
وامرأة في أول النهار
فجاءها الحيض مع العصير
كذلك المفطر في الآخر من
غبان أن اليوم من شوال
والأكل والشرب إذا ما وقع
فيه خلاف بين أرباب البصر
وقيل بالنسيان يلزم البدل
وفي الجماع شدة عن الأول
ألزمه بعضهم أن يبذلا
وقيل يقضى يومه كمن أكل
والكذب نسيانا فلا ينتقض
ومن نسي في صومه فأكلا
فحكمه كحكم من تعمدا
كذلك من أفطر لاضطرار
والخلف هل يلزمه التكفير
وإن من أسلم من شرك فلا
وهكذا الصبي إذ يحتلم
وإن من أجنب صبأ فأكل
ولم يقل عليه إن يكفرا
ومفطر على طعام حرما
كذلك إن زنى بليل أو حسا
ومن يكن بقى على أسنانه
فمر ريقه عليه فدخل
وإن أساغه بعلم عمدا

شهر وشهران لتكفير جعل
قد أكلت عمدا بلا عذار
يلزمها القضاء مع التكفير
أيام شهره بلا عذر زكن
وقيل لا تكفير في ذا الحال
منه بنسيان كذا إن جامعا
فقال بعض إن ذاك لا يضر
لذلك اليوم الذي فيه أكل
لأنما النسيان في هذا أقل
ما قد مضى من صومه وما خلا
ورخص البعض فقال لا بدل
به الصيام عندهم ولا الوضو
ثم على الأكل مضى مسترسلا
وما له في ذاك عذر وجدا
غزاد من بعد على المقدار
فقال بعض إنه معذور
يشرب باقى يومه أو يأكلا
والأكل لا تكفير فيه يلزم
يظنه كالحيض ألزمه البدل
لعله لجهله قد عذرا
لا نقض في الصوم ولكن إثما
خمرأ فلا نقض ولكن قد أسا
شئ من الطعام أو لسانه
لا بأس إن كان بلا عمد فعل
فحكمه كآكل تعمدا

فيلزم المكروه أن يكفرا
في منهج الشيخ خميس المرضى
في الشهر مرات كوطء الحور
واحدة ما لم يكفر أولا
كفارة لكل يوم علما
فأفسد الثاني بفعل منكر
لو لم يكن كفر عما قبله
ما يلزمه عند غير الشافعي
كفارة في هذه الصفات
فحكمه كواطيء قد اعتدى
فأحدث الشهوة أو عن نظر
صيامه وقال بعض منهم
عليه تكفيرا لما يرتكب
كفارة وصومه منهم
لو لم يكن لنطفة قد أنزلا
فظاهر الكلام أن ليس حرج
وأنزل النطفة فالصوم انهدم
كفارة لسيء الأفعال
إن طأوعته في الذي قد فعلا
وصومها منهم يصير
إلا بأن يومها منهم
ينزل فإن صومهم قد انهدم
وبعضهم كفارة قد ألزما
وقيل إن التوب يكفينهما
أو كيفت ثم أتى منها البطل

ومكروه شخصا على أن يفطرا
ويلزم الأكل يوما يقضى
وغاعل لموجب التكفير
يلزمه عن كل فعل فعلا
وما لكل والشافعي ألزما
فإن مضى عام ولم يكفر
تلتزمه كفارة أخرى له
ويلزم الزوجة أن تطاوع
فمنده ليس على الفتاة
ومخرج منيه تعمدا
لو أن ذاك جاء عن تفكر
وإن يكن أمذى به لا ينهدم
ومن يقل بالانهدام يوجب
وإن يغيب رأس القضيب تلزم
لو أنه في دبر قد دخلا
وإن يكن لم ينزلن أو لم يلج
وان يكن في غير فرجها دحم
وألزموه بعد هذا الحال
وألزموها ما عليه جملا
وقيل لا يلزمها التكفير
وقال بعض ما عليها يلزم
وإن أتاها في سوى الفرج ولم
وليس من كفارة عليهما
وقيل بيدلان يوما لهما
وامرأة إن نظرت إلى رجل

فَقِيلَ لَا نَقْضَ بِذَاكَ يَلْزَمُ
وَيَلْزَمُ الزَّانِيَ بِأَنْثَى أَوْ ذَكَرٍ
بَغَيْرِ إِنْزَالٍ وَلَا غِيُوبٍ
كَفَّارَةٌ مَعَ الْقَضَاءِ مُتَمَمَةٌ
وَإِنْ مِنْ فِي رَمَضَانَ قَدْ زَنَى
كَفَّارَةٌ بِكُلِّ شَعْرَةٍ بِهَا
وَقِيلَ بِلِ وَاحِدَةٍ وَقِيلَ بِلِ
وَذَلِكَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ يَنْزِلَا
سِوَاءَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ
وَامْرَأَةٌ إِنْ دَخَلَتْ فِي الْفَرْجِ
تَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ مَغْلُظَةٌ
وَهَكَذَا إِنْ أَدَخَلَتْ كَأَصْبَحَ
وَقِيلَ لَا تَكْفِيرَ فِي الْأَخِيرِ بِلِ
وَقِيلَ يَوْمُهَا وَبَعْضُ قَالَ لَا
وَرَاكِبٌ بِبَيْمَةِ فَأَنْزَلَا
وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فَأَلْزَمَ
وَإِنْ مِنْ أَجْنَبٍ لَيْلًا غَاضِطِجَعٍ
فَمَا عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ تَكْفِيرٍ
لَكِنَّهُ يَبْدُلُ مَا قَدْ سَلَفَا
وَبَعْضُهُمْ كَفَّارَةٌ قَدْ أَلْزَمَا
وَالْقَوْلُ بِالتَّكْفِيرِ قَالَ بَعْضُنَا
وَهَكَذَا مِنْ فِي النَّهَارِ احْتِلَمَا
وَمِثْلُهُ مِنْ ثَامٍ عَنْ جَنَابَةٍ
فَذَهَبَ النَّوْمُ بِهِ لِلْفَجْرِ
وَإِنْ يَكُنْ لَغَسَلُهُ مَا ضَعِيفًا

وَقِيلَ إِنْ صَوَّمَهَا مِنْهُمْ
فِي الْفَرْجِ أَوْ مَا دُونَهُ مِنَ الْبَشَرِ
حَشَفَةٌ مِنْ ذَلِكَ الْقَضِيْبِ
وَبَعْضُهُمْ قَضَاءُ يَوْمٍ أَلْزَمَهُ
عَلَى بَيْمَةٍ فَأَلْزَمَهُ هُنَا
لَوْ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ ذَا فِي بَابِهَا
تَكْفِيرُهُ تَوْبَةً لِمَا كَانَ فَعَلِ
وَلَمْ يَكُنْ رَأْسُ الْقَضِيْبِ دَخَلَا
فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَا جِدَالَ
رَأْسُ قَضِيْبٍ لَصَبِي تَلْجَى
مَعَ انْهَادِ الصَّوْمِ إِذْ لَمْ تَحْفَظْهُ
أَوْ مَرُودَ بِلَذَّةٍ فِي الْمَوْضِعِ
صِيَامُهَا مِنْهُمْ بِمَا حَصَلَ
يَلْزَمُ إِلَّا الْإِثْمُ مِمَّا حَصَلَ
يَبْدُلُ يَوْمًا إِنْ يَكُنْ مَا اسْتَعْمَلَا
كَفَّارَةٌ مَعَ الْقَضَاءِ الْمُبْرَمِ
لَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى إِذَا الصَّبْحُ طَلَعَ
عَلَى الْأَصْحِ الْأَعْدَلِ الشَّهِيرِ
وَقِيلَ يَقْضَى يَوْمُهُ وَقَدْ كَفَى
لَوْ ضَعِيعَ الْقَلِيلِ إِذْ تَغَشَّمَا
لَيْسَ بِمَأْخُوذٍ بِهِ قَطُّ هُنَا
فَضَعِيعَ الْغَسَلِ أَوْ التَّيْمَمِ
وَقَصْدُهُ يَقُومُ بَعْدَ سَاعَةٍ
فَقَامَ فِي الْحَالِ لَغَسَلِ يَجْرَى
بَلِ أَنَّهُ قَامَ إِلَيْهِ مُسْرِعًا

فأسفر الفجر عليه قبل أن
ومن نسي جنابة للفجر
إن قام للغسل متى تذكر
وقال قوم يفسدن صومه
وإن يكن لم ينس أنه جنب
فقام للغسل متى تذكر
فإن حكمه حكم ما سبق
ومن يكن في جسمه قليل
وقد نسي الإتيان بالتيمة
فقل يقضى يومه وما مضى
ومن نسى جنابة أياماً
وقال بعض لا يعيد أصلاً
كذلك الناسي بأن يستنشق
وكان ذا جنابة فصومه
وقيل لا بأس لدى النسيان
وإن تغر على أناس غاره
فجائز في دورهم أن يفطروا
كى يجدوا حولا على قتال
كذلك إن جاءهم الخصم الألد
وقيل ليس الأكل بالحلل
وهكذا أيضا منجى غيره
ومن يكن من هؤلاء أكلا
وألزمه بعد أن يكفرا
وقيل لا يحل أكل لهم
فإن عند الجهد من لا يفطر

يفرغ يقضى يومه ولا يهن
فصومه يصح عند خبر
لو أن ذاك الفجر كان انتشرا
وقيل لا بل يفسدن يومه
لكن نسي الشهر وفهمه عزب
مسارعا والفجر كان أسفرا
والخلف فيه الخلف في ذاك يحق
لا يغسلن لما منع يحول
له عقيب الاغتسال الأقدم
وقيل بل يجزيه يوم للقضا
فليعد الصلاة والصياما
وذلك النسيان عذر حلا
أو يتمضمض إلى أن أشرقا
منهم وقال بعض يومه
وقيل لو بالعمد والتواني
فتأخذ المال من العمارة
لو أنهم للأكل ما تضرروا
أعدائهم والضرب والنزال
وحاذروا وهنا وضعفا في الجسد
إلا إذا قاموا الى القتال
من حرق أو هاويا في بيره
بعد الفراغ صومه قد بطلا
إلا إذا كان لضر أظفرا
إلا إذا ما بان جهده فيهم
يكفر إن بان عليه ضرر

وإن من يرتد بالنهاية
فصومه لا يفسدن عليه
لأنه كمن نوى أن يفطرا
ويفسد اليوم إذا ما ارتدا
ومن أساغ مثل ترب أو حجر
أو مثل ريق بائن فالخلف هل
أولا فلا يعيد صومه ولا
أصح ما قالوه في هذا قضا
أكل وشرب وطء استمنا
يلزم من كان عليها قد وقع
وما عدا ذلك فليس فيه
والفطر في الشهر على ثلاثة
فلازم بعمده القضاء
ويلزم القضاء بفعل الثاني
وألزموا بثالث أن يبدلا
وذا كمن ظن دخول ليله
فبان أن الأكل في النهار
وألزموا من قاء عمدا بدلا
بدون تكفير وبعض ألزما
فإن أصل القى أكل ولقد
وجاعل بفيه ماء للوضو
فسبق الماء إلى الحلق وقد
فإنه يلزمه أن يبدلا
وقيل بالإبدال إن كان الوضو
وقيل لو للفرض ألزمه البذل

ثم يفيء للإله البـارـى
يوم به ارتد ولا ماضيه
نهاره وأنه ما أفطرا
ليلا وبان فجره مرتدا
أو كحديد أو كدمع منحدر
ذاك كمثل شارب ومن أكل
يعيد يومه لما قد فعلا
يوم ويبقى صومه الذي مضى
عمدا نهارا هذه الأثـيـاء
كفر وتكفير ويثما صنع
إلا انهـدام ما مضى عليه
عمد وتضييع معاً وشبهة
كفارة وتوبة تجاء
وتوبة تمحق للعصيان
ليومه فقط لا ما قد خلا
أو عدم صبح فمضى في أكله
يبدل يومه لذا الإفطار
يوم وقيل يومه وما خلا
كفارة لفعله المحرما
علمت حكم الأكل فيما قدورد
أو لاغتسال أو لأمر يعرض
صار إلى الجوف بلا عمد يحد
ليومه وبعضهم يقول لا
للنفل لا لما عليه يفرض
إن كان وقت الفرض بعد ما دخل

والبعض لم يلزمه فعل البدل
 في الوقت أو قبل دخول الوقت
 كذلك الماضي للطعام
 وهكذا من ذاق ما في قدره
 وغاطس في البحر أو في المورد
 أعاد يومه وقيل إن دخل
 وجاعل الطعام في الأضراس
 إن يكن الذي له قد جعل
 كذلك من لم يستطع أن يفرجا
 ومضغك العلك معاً والمصطكى
 وواجد الطعام صباحاً في الفم
 فما عليه من فساد أو قضا
 إلا مع الصباح إلا أن نزل
 وليس للصائم أن يمسك ما
 كذلك لا يعوم في الماء للعطش
 ويعذر الأقل في وسط الشتاء
 فصومه صلاته نكاحه
 ومن أذته ضرسه فلا ضرر
 وإن يكن لم يستطع أن ينزعا
 جاز وألزموه أن يعيدا
 ومن على الجماع يكرهنا
 وبعضهم جوزوه وانقضوا
 وقيل يومه وأما إن حمل
 وأدخلوا في فرجها الإحليل
 ولم يكن مستعملاً لما ذكر

كان لفرض ذاك أو تنفل
 أورده القطب الإمام المفتي
 للطفل أو لصاحب الأسقام
 ليعرفن حلوه من مره
 ويبلغ الماء بلا تعمّد
 لأخروي ما عليه من بدل
 إن وجعت ليس به من باس
 لم يهبطن لجوفه وينزلا
 ما كان في الأضراس منه ولجا
 فما عليك فيه بأس أدركا
 وبدخول جوفه لم يعلم
 وهكذا من لم يكن تمضمضا
 لجوفه بشيء من الذي حصل
 في فمه إذا أحس بالظما
 لكن له أن يغسلن وإن يرش
 ووسط من المصيف إن أتى
 صحيحة شهادة ذباحه
 في نزعها فيما لقطبنا ظهر
 للضرس إلا بحديد قطعاً
 ليومه إذ أدخل الحديد
 فلا يجوز أن يجامعنا
 مع الجماع صومه الذي مضى
 أو حملت وألقيت على الرجل
 أو أنزلوا في جوفه المأكولا
 فليس من إعادة ولا ضرر

وقيل في الجماع يوماً يقضى وإن من في حلقه قد دخلا أو كثراب أو دخان دون ما قال به البحر معاً والحسن وأخذوا به وقد جرى العمل واستحسنوا لمن غدا يعالج يلوى على منخره وفيه وبعد ذاك لا يضر ما دخل أو بان في نخره إذ سكب وأنه أعذر من ناس غدا وما عليه إن يكن لم يلوى لو ذلك الغبار فيه قد دخل ويفسد الصوم بكل واصل والريق والمخاط أيضاً ولزم ورخص البعض فقال صومه وأول القولين مما ذكروا وليس في المخاط إن يكن نزل وقيل إن صومه منهمدم والخلف في إبطاره بما نزل كذاك أيضاً طالع من صدر وقيل إن كان الذي قد نزل فإنه ينقض للصوم ولا وما أتى منعقداً من صدر وقيل في هذا وإذا بغير ما تركته مخافة التطويل

وقيل في الأكل كذاك أيضاً مثل ذباب أو بعوض نزل عمد فلا شيء بذاك لزمنا وصحبنا لذا المقال استحسنوا عليه هكذا لنا القطب نقل مثل دقيق أو غبار يلج ثوباً لئلا يدخلن فيه ولو رأى الطعم بحلقه حصل لأنه في أمره قد غلبا إلا إذا لبلعه تعمداً ثوباً على منخره ليصوى إن لم يكن بالعمد منه قد حصل للجوف عمداً لو كدمع سائل كفارة به وصومه أنهدم يتم والتخليط لا يلزمه هو الصحيح وعليه الأكثر من داخل كفارة ولا بدك بذاك والتكفير ليس يلزم من رأسه لجوفه بين الأول واختير أن الفطر في ذا الأمر من رأسه منعقداً لم يغللا ينقض للصلاة مهما حصلا فإنه بعكس هذا يجري ذكرته مما هنا تقديماً إن شئته راجع لشرح النيل

وما له أن يجعل الدواء في
كأذن ودبر أما القبيل
لأنه للجوف ليس يوصل
والأذن قيل جائز أن يجعل
لأنه إلى الدماغ يوصل
والاحتقان جعله الدواء
وإن يكن في أنفه ما قد رسم
فيلزم التكفير والقضاء
وبعضهم يقول بالتكفير
وهو الذي رآه شيخنا أبو
والاحتقال في نهار الصوم لا
وبعضهم يقول لا يكتحل
وبعضنا كره مخلوط الصبر
وبعضهم ألزم من تكحلا
والاحتجام في الصيام يكره
وقيل في أوله مكروه
وذلك التكفير خوف الضعف
بل حاذروا من أن يؤديه إلى
أو ليصوم معه معه إلى
وقيل لا تكفير في الحجامة
وغال قوم إنها تفتقر
بأنها تنقض للصيام
أما حديث أفطر المحتجم
بأنما إفطاره لغية
وإن نبذ التفتت المعلوم

مجرى إلى الحلق أو الجوف يفي
فما به بأس لأنثى أو رجل
فجائز فيه الدواء يجعل
فيه الدوا لأجل ضرر حصلا
لا يوصلن للجوف ما قد يجعل
في دبر لمرض قد جاء
فذلك السعوط عندهم يسم
بذيين ما عن ذلكم نجاء
في دين دون نقض صوم فيه
شبهة ذاك السالمى الأنجب
بأس به في قول بعض الفضلا
بكل ما فيه دواء يوكل
وخلطه بأثممد ليس يضر
نهاره يصوم يوماً بدلاً
إن أول النهار أو آخره
وقيل في آخره التكفير
لا لفساد الصوم مع ذا الوصف
إفطاره من بعد ضعف نزلا
حضور ليله الذي قد أقبل
وذاك يروى عن أبي حنيفة
ولهم في ذا حديث يؤثر
ولم يصح ذاك عن إمام
فلهم فيه مقال يرسم
قد صدرت أو نظر لشهوة
يكره أيضا في زمان الصوم

وخلق عانة وقطع الظفر
فخلقه أكد للصلاة
لأجل إفتار على خلوف
بأس بذلك السواك أولاً
آخره ورطبه صباحاً
وبعضهم أجازه وأطلقا
تعمداً غصومه قد بطلا
والخلف إن أمذى بما قد ذكرنا
بالمذى والفساد قول يعلم
تقبيل زوجه ولو شيخاً هرم
ولو بلا حدوث مذى صاراً
يملك إربه بأن يقبلن
وللكبير دون تكريه أتى
بدون ما مس ودون ما نظر
يبدل يومه وبعض قال لا
والكذب والبهتان والنميمة
وحلف كذباً وبالكبيرة
إلا الذى على الإله والنبي
وغيبة نميمة لها ارتكب
لكن يتوب من قبيح فعله
أى ما مضى وقيل نقض يومه
على الفتى فما به نقض وجب
لو أنه تعمداً كان استتقا
أعاد يومه ومن له ذرع
هذا المقال بحديث قد ورد

كالخلق للرأس ونشف الشعر
إلا إذا زاد على الصفات
ويكره السواك فى الموصوف
وذاك فى آخر يومه ولا
وبعضهم بيايس أباحا
وبعضهم كره ذاك مطلقاً
وإن من أمنى متى ما قبلا
وألزموه بعد أن يكفرا
فقال بعض لافساد يلزم
ومن هناك كرهوا لمن يصم
وأوجب البعض به إفتارا
وبعضهم جوز للشيوخ ومن
وبعضهم جوز ذاك للفتى
ومن يكن إحليله قد انتشر
ودون ما تفكر فأنزلا
والخلف فى النقض بنحو الغيبة
ترك الصلاة نظر لشهوة
فقل لا ينقض بالكذب
وقيل لا فساد إلا بالكذب
وقيل لا نقض بهذا كله
وصحح النيل انتقاض صومه
والقئ عمداً ناقض وإن غلب
وقيل لا نقض بقئ مطلقاً
وقيل إن من تقياً بشبع
ولو بدون شبع لكن يرد

للقيء لا المغلوب مما وجدا
لحلقه غلبة وقد بلغ
شيئاً بلا تعمد منه وقع
يعيد شيئاً وله عذر حلا
مرت عليه تسحب الإبريسما
يلزمه ليومه أن يبدل
من بدن النساء ثم رجعا
يلزمه ليومه أن يبدل
بنظر تعمداً مكرراً
من صومه إن لمنى أنزلا
فهو كمن قد جامع المكسالا
في منهج الشيخ خميس يذكر
من غير قصد منه للذى حجر
فما عليه قيل شيء هنا
منه يبدل يوماً أكمل

فإنما النقض على من عمدا
وإن يكن من قيئه شيء رجع
فإن حكمه كحكم من بلغ
قيل يعيد يومه وقيل لا
ومن يكن لامرأة توسما
ولم يرد أن ينزلن فأنزلا
وناظر تعمداً ما منعا
فزادت الشهوة حتى أنزلا
وإن يكن أتبع ذاك النظرا
فإنه يبدل ما كان خلا
وان يكن قد قصد الإنزالا
سواء المس هنا والنظر
أما إذا ما كان خطفة نظر
فراذت النطفة حتى أمني
وقيل لو بدون قصد نزلا

قضاء رمضان

يلزمه أن يقضين عنه
تتابع الأيام كالأداء
يأتى به متصلاً مع البدل
إفطاره ولم يكن قد اتصل
يجوز أن يأتى به منفصلاً
بالعمد لم يكفر بما قد جاء
لأجل ما أتاه في المذکور
متى قضاء انحط عن رقبته

وكل من أفطر شيئاً منه
والشرط في الصيام للقضاء
لو وقع الإفطار غير متصل
وقال بعض إن يكن قد انفصل
فإنه إذا أراد البدل
وكل من قد أفسد القضاء
وما عليه فيه من تكفير
لأن ذاك قد بقى في ذمته

وقال بعض العلماء يكفر
ومن عليه صوم شهر غالباً
إن كان كاملاً ثلاثين يتم
وقيل إن كان ابتداء القضاء
فالشهر عن شهر هناك يكفى
وأول القولين فهو المرتضى
ومن يؤخر بعد عيد الفطر
فصومه عن صالح الدهان
وقال لا ينهدم الصيام
وأول القولين ليس يعمل
ومن يؤدي بدلاً تعمداً
فليبدل الأول ثم الأول
وإن يصم شهرين عن شهرين
أولهما فأولاً أجزاء
وإن يكن في آخر قد أفسداً
إن لم يفرق بالتأخير بينهما
وإن يكن بينهما مفرقا
ومن يصم ثلاثة الشهور
ولم يكن مفرقا بنية
ما صامه لبدل عليه
وقيل يجزيه ومهما أفسداً
وقيل إن أفسد في الثاني فما
وإن يكن أفسد في الأخير
ورخصوا لصائم تكفيرا
في غلط اليومين والثلاثة

مفسده تعمداً ويكفر
يلزمه بعد الأيام الأول
أو ناقصاً تسع وعشرون لزم
من أول الشهر الذي قد شاء
إن ناقصاً أو كاملاً في الوصف
صححه القطب الإمام وارتضى
قضاءه قيل بغير عذر
منهدم قد جاء في الديوان
عمرو سنا ورجح الأعلام
به كذا بعض الشيوخ ينقل
شهرين أو ثلاثة أو أزيداً
ويستحب كونه متصلاً
ولم يكن ينوى لدى هذين
لبدل ما كان قد آتاه
منها فكل ما قضاه فسد
وقيل يفسد الأخير منهما
يفسد ماله الفساد لحقاً
لبدل الشهر والتكفير
فقيل لا يجزيه في ذي الصفة
ولا لتكفير له يأتيه
لبعضها فالحل منها فسد
قبيله يجزي قضاء لزم
أجزاء الأولان للتكفير
أو بدلاً شهرين أو شعوراً
ويفسد الصيام بالزيادة

وذاك مهما كان للصيام وإن بدا من أول من شهر فإن يكن بغلط قد أكلا وإن على الأكل استمر انهدما ومن يؤخر للقضا في الحر أجزاء صومه وبئسما فعل وقيل في المبدل مهما أفطرا فإنه يفسد ما قضااه كمثل ما كان له من عذر وقيل مثله فليس يفسد كذلك الجوع معاً والمرض فما به بأس وأما السفر فإن يسافر فالصيام يلزم ورخص البعض لصائم البدل والأكل نسياناً لدى القضاء وقد أجاز الفطر في القضاء وذلك عن مخالفتنا ثبتا ولا يضر في القضاء الفطر والحيض والنفاس إن تخللا فليين من بعد زوال ما ذكر ويخلف فيمن أخر القضا إلى يفسد ما قضااه إن تعمدا ومن عليه بدل ثم احتضر يصوم عنه الوارثون إن أمر وقيل لا يصح صوم من أحد

معتزلاً بعدد الأيام غماله في غلط من عذر يبدل يومه إلى أن يكمل جميع صومه الذي تقدا بدون عذر للشقا والقصر إذ لم يسارع للقضا وللبدل لعطش أو عارض له طرا وما له عذر بما أتاه في رمضان قيل ذاك يجري بالأكل بالإكراه حين يوجد وعطش وكل عذر بعرض فليس للمبدل فيه يفطر له وإلا صومه منهدم يفطر في أسفاره إذا رحل فليس في ذاك فساد جائئ بدون ما عذر مع البناء وليس عن أصحابنا لنا أتى ورمضان آخر والنحر وبين أيام القضاء حصلا على الصيام الأول الذي عبر وقت يراه ليس يكفي البدلا وقال بعض إنه لن يفسدا وكان قد ضيعه فيما غير أو كان قد أوصاهم حين احتضر عن أحد مثل الصلاة ذا يعد

عنه على هذا الذى قد يرسم
صدقة نذراً صياماً يلزم
يلزمهم بأن يصوموا البدلاً
إلا إذا تبرعوا فى العمل
عنه إذا أوصى بصوم لهم
من المساكين عشاء وغدا
وقيل نصفه إلى ذى فقر
إن كان قد أوصاهم بالصوم
إلا إذا لم يستطيعوا الصوم
فى يوم واحد لمن قد راما
ورمضان جبره الإطعام
فى كل يوم لفقر يخنق
أوصى ولا يأتون بالصيام
فى الصوم والإطعام قد تخاصموا
بقدر الميراث بينهم يخط
وإن على القرعة شاءوا أحكموا
فى سفر تم المات حضره
تلزمه وصيته أن يبدل
أوطانه عليه يومى بالبدل
إن كان فى أوطانه قد احتضر
من ثلث المال وينفذنا
عليهم صوم وطعم لزم
فلا يجزوه على الصوم
وأول أو وسط يجزيهم
من بعد واحد إلى تم الأدا

فمن يكن أوصى بصوم يطعم
وجاء فى الحديث أدوا عنهم
وإن يكن لم يأمرنهم فلا
لو علموا بأنه لم يبدل
والوارثون لهم أن يطعموا
فى كل يوم يطعمون واحداً
وجاز أن يدفع صاع بر
ومالهم أن يطعموا فى يوم
ويمنع الإطعام بعض ثما
وبعضهم قد جوز الإطعاما
وقيل عنه نذره يصام
وقيل مدمن طعام يدفع
وليطعموا إن كان بالإطعام
والوارثون يجبرون إن هم
على الصيام أو على الطعم فقط
وذلك حيثما الخيار لهم
ومن عليه رمضان أفطره
ولم يضيع فى قضائه فلا
وقال بعض إنه إذا دخل
لو لم يضيع القضاء فيما غبر
والصوم والإطعام يخرجوا
وإن يكن ليس له مال فما
وإن بقى يوم من الصيام
لكن يصومه الأخير منهم
وإن بصوم فليصوموا واحداً

غذاك لا يصح في التـأدية
بأنه عن صوم فرد منهم
فهمو على الجميع بالتمام
في صومهم على اتفاق منهم
فصوم من عاند أمسى فاسدا
فإنه على الجميع فاسد
جميعه إن آخرا أو أولا
لا يفسدن بفساد اللاحق
أجزى عن الباقي من يوجد
يجزى عن الجميع حين يطعم
أولاده عنه بشيء قد زكن
وقيل يعطاه وما أحله
سواء بعد صوم ذا متما
حتى الذي قد جاء بالصيام

ولا يصوموا كلهم في دفعة
وإن يصوما دفعة فيحكم
وما بقى من عدد الأيام
وإن هم لبعضهم قد قدموا
فصام بعد واحد معاندا
وإن يضيع للقضاء واحد
وألزموه وحده أن يبدل
وبعضهم يقول صوم السابق
وإن يكن صام الجميع واحد
كذا إذا أطعم فرد منهم
وإن من أوصى لمن يصوم من
وصام بعضهم فلا يعطى له
وإن بصوم قد بدا وأطعما
فليجمعوا طرا إلى الإطعام

فوائد

فإنه بالصوم ليس يؤمر
كيلا ينال الضعف في الأجسام
لكنه إن صام ليس يزجر
لكنه إن لم يصم لا يزجر
يوم بالصوم فإن لم يفعل
إلا إذا وافى لخمس مع عشر
إلا إذا به احتلام يظهر
أو كان هذا بالفلاة قد سقط

ومن له عام وعشر آخر
بل إنه ينهى عن الصيام
وابن ثنتي عشرة لا يؤمر
وابن ثلاث عشرة فيؤمر
وابن أربع وعشر قد تلى
يضرب وقيل ليس يضرب الذكر
وقال بعض إنه لا يؤمر
وإن يكن على المسافر اختلط

مثل الذى كان بحبس جملا
لكنه للاجتهاد قد عمد
فإن يوافق ما أتى من بعده
وليس يجزيه إذا ما وافقا
وبعضهم يزعم بالأجزاء
وقيل لا يجوز لو وافق ما
إن لم يجد مخبرا وإن هم
وكان هذا رمضان وافقا
ويندب الإفطار من فرض لازم
كرمضان أو كنذر قدما
وكل شيء واجب عليه
وإن يك الصيام للتنفيل
لأن ذاك النفل شيء أوجبا
فلا يقدم فيه إفطارا على
والفطر مندوب بما لم يعمل
يفطر حين يبلغ المؤذن
وقيل حين يبتدى والفطر لا
ورخصوا بكل من قد صدقا
وبجماعة رأيهم وهم
ليس بواحد رأيهم ولا
وإن يكن قال أمين لم تغب
وإن يكن قال أمين غابت
إن لم تغب فأكله قد حلا
وليقتصد الصائم فى الأكل إلى
وعجل الإفطار والسحورا

شهر الصيام بسواه مثلا
فصام شهرا كاملا على العدد
يجزيه ما قد صامه بقصده
ما كان قبل شهره قد سبقا
لو وافق الذى قبلا جائى
كان يليه وكذلك ذو العمى
صاموا تطوعا لشهر لهم
فالخلف فى أجزاءه تحققا
كان أداء أو قضاء قد حتم
أو مثل تكفير عليه لزما
قبل صلاة مغرب يأتيه
فبعدها إفطاره لا يعجل
هذا لنفسه متى تقربا
فريضة قد لزمته أولا
بالنار كالتمر ومثل العسل
حتى على الصلاة حين يعلن
يكون إلا بأمين قبلا
مخالفا قد كان أو موافقا
قاموا يصلون إلى فرضهم
بمن رآه يأكل من مقبلا
وآخر غابت فأكل لا يجتنب
وقال أيضا غير ذى أمانة
إلا إذا احتاط بأن لا يأكلا
ما ليس يبقى فى الخروس مثلا
أخر غذاك سنة مأثورا

فاحرص على المفروض والذي ندب
يفطر بالذكر الذي قد رسما
آمنت بأنى للتمام ذلك
به ففى ذلك بالخصوص
عن الذى يجعل حيثما وصل
أعلى به أيضا وأغلا ونفذ
لحم وخبز وطعام أشرف
يشرى به ما كان أعلى قدرا
راجحة ويعظم شأنه
ما كان للفظور معهم جملا

والأكل فى السحور مما يستحب
ويستحب أن يقول حينما
لاهم إنى لك صمت وبكا
وكل شيء للفظور أوصى
يجعل لا بفضل الذى جعل
فإن يكن بفضل من نوع أخذ
فإن يكن بفضل عن تمر ففى
وإن يكن بفضل عما ذكرنا
من مثل حلوا والذى أثنائه
وهكذا يكون حتى يكملا

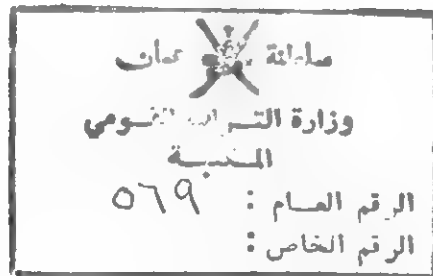
الصوم المسنون والمندوب والمحرم والمكروه

وسابع العشرين من شهر رجب
وأول وتاسع ذو الحجة
سنة أيام على كمال
من شهر ذى الحجة تؤتى عن كمال
وخامس العشر بكل شهر
فى شهر ذى الحجة بعد النحر
اذ صار فى التشريق ذاك يجرى
وقيل تاسع خلاف شاهر
لرمضان قد يشيعونا
 وخمس عشر بعضهم قد ذكرا
يوم ويومان وشهر قد نقل
أكثره يقال فى شعبان

صيام عاشوراء مما قد ندب
وخامس العشرين من ذى القعدة
وسابع منه ومن شوال
ورجب الحرام والتسع الأول
وثالث ورابع مع عشر
ولا يصام ثالث مع عشر
لكن يصام سادس مع عشر
ويوم عاشوراء هو العاشر
وقيل كان السلف الماضون
بسبعة وقيل باثنى عشر
وقيل بل ثلاثة وقيل بل
وكان صوم المصطفى العدنانى

ستين شهرا ما أجل قدرا
ذاك الذبيح من الخليل ذا ورد
بيض كمثل من لدهر صاما
يرويه يوم حشره مولا
يوم النشور يوم يكشف الغما
لوحشة القبور اذ تحل
غواده الإيمان ربطا أكمل
لكنه يكره تأخير البذل
لا صوم فيها من جميع العام
ثلاثة ويوم شك جملا
اذ هالك من صامها بلا غند
للشك أو قد يركب الآثام
صبيحة الفطر فعودا يعصر
لكن على كراهة ان فعلا
لذى تمتع اذا ما صامها
وقد روى صائمه لا صوم له
بدون يوم قبله أو تبعه
لأنه فعلا لليهود يأتى
لواقف مضافة أن يضامه
لأنه يكفرن ماضى السنة

وصوم عاشوراء قالوا كفرا
وعتق عشر رقبات من ولد
وقبل أجر صائم أياما
ومعطش للنفس فى دنياه
وقد روى صوموا النهار لظما
وهكذا بالليل أيضا صالوا
وصائم الجمعة يربطن على
ومن عليه الفرض جاز ينتفل
وسنة من عدد الأيام
الفطر والأضحى وبعده الى
وصوم يوم الفطر والأضحى أشد
والخلف هل يهلك من قد صاما
وكل من لم يلق ما يفتـر
والصوم للتشريق بعض حلالا
وقد أجاز مالك صيامها
وصوم كل الدهر نهى حظره
وبعضهم يمنع صوم الجمعة
وبعضهم يمنع صوم السبت
وبعضهم كره صوم عرفة
وغير واقف له ما أحسنه



باب الاعتكاف

في لغة العرب بلا نكران بالذكر والقرآن والتهجد عن بعضهم يوما وبعض ليلة ثلاثة أيامه فصاعدا وصحح القطب المقال الأول في كل وقت إن يشاء التقربا من رمضان فلهما غشاير تغفل قيامها ولا تهملها لأنه يحاذرن عدم الوفا مع أكثر الأصحاب شيء يلزم ليلا فلا يلزمه فيه الوفا أصحابنا ومع على والحسن في رمضان من دليل يعتبر فيه اعتكافه لأمر عرفا عبادة والخير فيه يعلن فلاعتكافه الصيام قد كفى تطوع من اعتكاف فعلا بصومه للاعتكاف أولا فيه جماعة لها يرام كل فروضهم وهذا أولى فيه الفروض خمسين أجمع إلا الذي تقام فيه الجمعة في أي بقعة وأي بلد

الاعتكاف اللبث في المكان وشرعا اللبث ببطن المسجد يوما وليلة وفي رواية فما علا وبعضهم قد حددوا وقيل بل عشرة فما علا والاعتكاف سنة وندبها لاسيما في عشرة الأواخر لكي توافي ليلة القدر فلا ومالك كره أن يعتكف والصوم عند الاعتكاف لهم من ثم لو ينذر أن يعتكفا ودون صوم جاز عند البعض من وليس في اعتكاف سيد البشر على اشتراط الصوم لكن صادقا وذلك أن رمضان من فمن يكن في رمضان اعتكفا وليس يجزى صوم تكفير ولا ولينو الاعتكاف لا التنفلا وشرطه بمسجد تقام وجمعة لو فيه لم نصلي وقيل لا إلا الذي قد توقع جماعة وبعضهم قد منعه وقال بعضهم بكل مسجد

وقيل بل في مسجد المدينة
 وكونه بمسجد تصلى
 وامرأة بيتهما يعتكف
 مع زوجها بسرة قد تجمعل
 وبعض قومنا أجاز للرجل
 فينبدن له بأن يشمر
 أو قارئاً هناك أو مصلياً
 والخلف في غساده اذا حضر
 وواجب خروجه للجمعه
 قلت ومن يشترط صوما فيه
 لأن يوم العيد لا يصام
 وجاز فيه النسخ للملوم
 وماله أن ينسخ بالكرا
 وخارج لحاجة يرد
 وصحوا بأنه لن يبطله
 كحاجة الانسان أو غسل النجس
 وهكذا اتيناه لبيته
 أو لوضوء ان يشا التوضي
 كذا صلاته على ميت لزم
 وولد أو الأخ أو زوجة
 وماثيا يضافن اذا خرج
 ويفسد اعتكافه خروجه
 وما له لدنيوى يعمل
 وجوزوا بخرهم ليس له
 وليك كل شغل وهمته

ومسجد القدس معا ومكة
 خمس الفروض باجتماع أولى
 وجاز في المسجد أيضا تقف
 أو محرم وبيته لا غفل
 في غير مسجد عكوا ان فعل
 ولا يكون قط الا ذا كرا
 أو نائما فلا يكن ملتئما
 جنازة أو عاد ذا سقم وضر
 وجائر للعيد مع من جمعه
 فان يوم العيد لا يأتيه
 فيه باجماع روى الأعلام
 كدرسها أيضا وكالتعليم
 الا اذا ما احتاج أن يستأجرا
 تسليمهم لكنه لا يبدو
 خروجه لكل ما لا بد له
 وكطعام لو لأهله يجس
 لأكله وشربه وقوته
 حضوره جماعة للفرض
 حضوره مثل أب له وأم
 بلا وقوف منه للتعزية
 في حاجة لا يقفن اذا اندرج
 لغير ما ضرورة تحيجه
 كالبيع والشراء فذاك يحظر
 عنه غنى ولو لن قد عاله
 بالقلب والأعضاء في آخرته

وجائز لرأسه أن يغسلا
والاكتحال جائز ولا يضر
كذلك إن تحددوا لديه
وقد أجازوا للفقير يأكل
وذلك مكروه لأصحاب الغنى
وقيل للفقير فيه العمل
ومن نوى بدء اعتكافه بأن
في ليلة في بيته لصنعتيه
ولا يكون تحت سقف من عكف
والشافعي ذاك لم يحرم
وقد أجاز لأخي الإحرام
وليقتض ما عليه من دين ولا
وإن عساه مرض فليخرج
وإن إلى الأكل هناك اضطرا
كذلك ذات الحيض والنفاس
وعائش كانت تعود ذا مرض
وجائز يعقود للترويج
وجاز أن يشتر حين يعتكف
إلا الجماع فهو لو قد اشترط
وقاطع اعتكافه لغير ما
وكاذب لكذبة يستغفر
ويقعدن في بيته مقدار ما
تقمصا نسر ولا قطع ظفر
ويصعدن فوق سطح المسجد
وان أذاه القمل فليخرج لكي

ويدهننه وأن يرجسلا
إن زاره إخوانه حيث استقر
بما أبيح من كلام غيره
من كسبه في الاعتكاف يعمل
بلا فساد إن أتوه هاهنا
من ذكره تسبيحه لأفضل
يعتكن نهارة ويعملن
غذاك جائز له بنيتيه
إلا الذي في مسجد به وقف
والقطب قال إنه كالمحرم
يكون تحت السقف في المقام
يستقض ما كان له على الملا
لبيتيه وفيه فليعالج
يأكل ولين على ما مـرا
تبنى على الماضي من احتباس
كان لها على طريقها عرض
والطيب ليس فيه من تحريج
يفعل ما يمنع منه المعتكف
ومثله الإختار فالشرط سقط
عذر قضاؤه عليه لزما
مولاه في الحال عساه يغفر
يأتى الوضوء فيه والتيمم
وحلق رأس شارب إذا أضر
إذا أذاه الحر للبرد
يقتله وما عليه فيه شيء

وبالمعاصي يفسدن وقيل لا والأكل في المسجد إلا أن شرط أن يتعشى عند أهله فقد وما له يغتسلن الا وان الى الماء البعيد قد ذهب غالاعتكاف عند ذاك قد غسـد وجائز له بأن يعمـالجا والترك للجماع لو بالليل ومن أتى الجماع عمداً ألزما كفارة التغليظ بالتخيير وقال بعض إنه مرتب وقيل يلزم المجامعين وبعضهم يقول عتق والبدل وإن يكن لم يجدن البدن وبعضهم يقول يكفيه البدل وإن يكن تعمـد الأكل وبعضهم عليه تكفيراً جعل غيـدل اعتكافه وليـبـدلا كذلك الواطء بالنسيان وقيل بالنسيان لا ينتقض وليس للمرأة حتماً تعتكف وليعتكف بلا رضاها إن ترك وإن تكن قد نذرت غالاحسن وقيل للمرأة تقضى الواجبا وناذر اعتكاف شهر حددا

بل بالجماع يفسدن ان فعلا في أول اعتكافه حين ارتبط قيل له وقيل شرطه يرد لواجب عليه حين حـلا بدون عذر مع وجـود ما قرب لأنه أهمله حين ابتـدـد طمـامه إن لم يجد معالجا شرط وجاز الضم كالتقبيل كفارة وبدلا متممـا كرمضان جاء في الشهر كحالة الظهر حين تجب إبداله وبذل دينـارين وبدنة إن لم يجد عنها تحل عشرون صاع التمر تكفيه هنا فقط والمتاب مما قد فعل أبدله كعامد لشـربه وإن يكن ذاك بنسيان فعل ليومه الذي به قد أكـلا يـبـدل يومه بلا توانى للأكل والجماع حين يعرض إلا بإذن الزوج لو نذراً عرف لها الذي تحتاجه متى سلك لزوجها يتركها ويأذن لو منع الزوج عليها وأبى فليدخلن قبل الغروب المسجدا

من ليلة الشهر ويخرجنا
وناذر كعشرة الأيام
لينبوى الصيام من ليلته
والمكث حتى يقضين المغرب
وقيل هذا قبل أن يصلى
وعاكف لرمضان يخرج
وقال بعض إن يكن قد خرجا
وإن من للاعتكاف نذرا
يلزمه أن يبذلن في الفقرا
والخلف في التكفير بعض ألزما
وشرط الاعتكاف فالتتابع
كمريض حيض نفاس فإذا
وحكمة اعتكافه التشبه
في الحبس للنفس عن الفضول
وقصرها عن شهواتها وعن
وبذل كل الوقت في الطاعات
طوبى لمن وفقه مولاه
وعاش في طاعة ذى الإنعام

بعد غروبها متى ما يفنى
يدخل قبل الفجر في المقام
ويخرجن بعد الغروب المنتهى
في ذلك المسجد مما ندبا
للصبح يدخلن في المحل
بعد غروب شمسهن وينهجن
قبل صلاة العيد غالبلان جا
في موضع وصوله تعذرا
مؤنته حال الذهاب والكر
والبعض للمانع لم يلزما
إلا إذا غناه أمر مانع
عوفى بنى كذاك إن زال الأذى
بحالة الأملاك حين نزهوا
وربطها في طاعة الجليل
لذائد وما إليه تطمحن
لله والتفكير فيما ياتى
له ومثلما أتى أداه
وجاء بالمناب في الختام

كتاب الحج

وفي اصطلاح الفقهاء يبدو
وهو بفتح الحاء والكسر حكى
كمال الصلاة والصيام
أى ليس محتاجاً إلى تلقين
إلا لأمر عارض كنـفر
وبعضهم يقول عام تسعة
والأول الأكثر في الرواية
فقال قطب علماء الأمة
ونجل عباس إمام العلماء
فيها يقول مالك المذهب
والأول الصحيح والمتبع
بذكره كلامنا يطول
فجابر يفتى بمنع الصفة
في العام كله وهذا الأكثر
يكررها من لها قد فعلا
إلا التى للحج قد كانت تخط
في أشهر الحج وغير الأشهر

الحج في وضع اللغات القصد
قصدك للبيت لأجل النسك
والحج من دعائم الإسلام
وعلمه ضرورة في الدين
ومرة وجوبه في العمر
وفرضه قد كان عام سنة
وشذ من قال قبيل الهجرة
والخلف في العمرة للأئمة
بأنها فرض لديننا لزما
وسنة حسنة مرغـب
وعن أبى حنيفة تطوع
وكل قائل له دليل
والخلف في تكرارها في السنة
وقال بعض جـائز تكرر
إلا التى في أشهر الحج فلا
غفى شهور الحج لا عمرة قط
وبعضهم أجاز للتكرار

الاستطاعة

والعقل واجب والاستطاعة
في الاستطاعة التى تسطر
أو صحة الجسم مع المزاوله

الحج بالبلوغ والحسية
والخلف بين العلماء يذكر
فهل هى الزاد معاً والراحله

أو كل ذا أو مع أمان السبل
قال الثميني وهذا عندنا
وأول الأقوال جاء عن حسن
والثان قول مالك وقد أثر
وقد بالثالث بعض العلماء
والشافعي قال لا حج على
قال لأن البحر أعدى الأعدا
إلا إذا العطف عليه يغلب
وكان لا يستطيع أن يصلح
وإن يك الجائر في العواصم
فمن يفى بذاك ماله فلا
والخلف في الزاد معاً والراحله
وهي سوى الأصول والمتاع
وقيل لو من أصله يبيع إن
إلى فراغه من الحج ولا
إلا إذا ما كان واسعاً ولا
أو أنه يبيعه ويشترى
ومن له ما كان يكفيه معاً
لا يرجع من إلا إلى السؤال
والقطب قد ألزمه إذ صاراً
ولا يرى المال شيئاً مانعاً
وذو العمى يلزمه إن وجدا
ولو بأجرة وبعض عذرا
يلزمه واليوم لا حج على
لكن على القطار والسيار

ومع وجود لرفيق أمثل
هو الذي الأخذ به تعييناً
وابن جبير وسوى من قد زكن
عن بعضنا وغيرنا ممن غير
من صحننا أهل عمان المقدم
من لم يجد إلا البحور سبلا
وشيخنا القطب لهذا ردا
وكانت الصلاة عنه تذهب
لو قاعداً أو راقداً مستلقياً
يكلف الحجاج بالمغارم
يسقط عنه الحج لو قد ثقلاً
قيل هما من فضلة محصله
في بيته وآلة الصنيع
بقي لمن يعوله ما يكفين
قائل أنه يبيع المنزل
يحتاجه يبيع ما قد فضلاً
منه الذي يكفيه عند النظر
وأهله لكنه إن رجعاً
فالحج عنه ساقط بحال
ذا قدرة إن يبلغ المزارا
وربه أولى به إن رجعاً
لنفسه أو للبعير قائداً
والشيخ إن على الركوب قدرا
خيل ولا على جمال في الملا
والسفن الضخام والطيار

ما لم يكن يعلمه من قد سبق
إذ ذكر الحمير والبغال
أسهل ما كان من الحالات
يبلغ الحج بدون كلفة
به لزوجها وما تحسن
إن كان عندها حليل مبتهج
بلا خلاف وبلا جدال
من نحو كفاراته واجترمه
حتى تلاشى ما له واقتصرا
يوصى به لعل من يقضيه
يهمها ولو فقيرا ممتن
يكفيه أو تزوج خوف الضرر
أيامه أو أشهر الحج الوفي
فليتزوج بالذي له حصل
إلا إذا ما لا سواء حصل
عليه بعد ذلكم تحتما
كحالة الدين الذي قد لزم
مالا قبيل حجه ولا يصد
مبلغ فلازم عليه
تحج إن هم وجدوا مع مقدم
مهم نساء بهم مستوثقه
كمنهم أنفسهم ومن حضر
ومالك والشافعي الطب
إلا مع المحرم أو زوج سعى
عندهما بدون خلف استوى

قد بدل الله الأمور وخلق
يخلق ما لا تعلمون قالوا
وأصبحت طرق المواصلة
غاليوم أدنى المال والمقدرة
وتترك المرأة ما تزين
بدون إسراف وبالباقى تحج
والحج بعد الدين والعيال
ويحسب في الدين ما قد لزمه
ومن عليه الحج لكن أخرا
فالحج دين لازم عليه
ونية الحج فلا يجوز أن
ومن له مال لحج قد حضر
فإنه يحج مهما كان في
وإن تكن أشهر حج لم تصل
وما عليه الحج فيما أقبل
وقيل إن الحج دين لزم
يوصى به إن خاف أن يخترما
ولينتفق وليتزوج من وجد
فإن أتى الحج وفي يديه
وامرأة مع زوجها أو محرم
وإن هم لم يوجدوا فمع ثقه
يمنعها الثقاب من كل ضرر
هذا هو المذهب قال القطب
وحسن والحنفي منعها
ومالها تخرج للنقل سوى

فإن ترد إعادة الخلل
وليس للحليل أن يمنعها
وإن يكن ليس لها زوج ولم
فالحج عنها ساقط وقيل بل
وإن تكن أموالها تقوى على
فإنها يلزمها التأجير
والعبد إن حج وبعد حرراً
إذ فعله الأول ندبى الصفه
كذلك الصبى إن حج ولم
وإن يكن حال الوقوف احتملا
ثلاث مرات قبيل تغرب
أما الربيع وابن محبوب فلم
والقاب قد ضعف هذا لخبر
أى صبى حج ثم احتمل
وأى عبد حج ثم عتقا
كذلك مهما حج أعـرابى
والحج واجب على الامهال
والأول الأصح عند النظر
أقر صحبه على التأخير
وعيد من مات وما حج ولم
وإن فى الإيصاء بالحج كما
فمن يمت بدون إيصاء كفر
إلا إذا كان لمذر وقعها
ونجى محبوب إلى الله العلى
أهل العراق إن قضاه عنه

فإنه كالفرض فى القول الجلى
فرضاً ولا عليه يمضى معها
تجد ثقة أو ولياً محترم
يلزمها الإيصاء قبل الأجل
تأجيرهم للسير معها فى الفلا
فلتذهبن وعندها الأجير
يعبد لو ذاك بإذن قد جرى
إلا إذا أعتق يوم عرفه
يبلغ يعيد حجه إذا احتمل
مقدار ما يسبحن ويحرما
فحجه ماض على ما تذهب
يلزما إعادة بعد الحلم
يرفعه البحر إلى خير البشر
فإنه يعيده متممها
يعيده ثانية ليسبقا
يعيد بعد هجرة مروى
وقيل بالفور والاستعجال
لأنما المختار خير البشر
وقد أتى فى خبر مأثور
يوص بحج مثلما كان لزم
علمت تأخيراً ولن ينبهما
كفر نفاق وبذا جاء الأثر
وذا عن الربيع والقطب معا
يقول أمره ولم يستعجل
شخص ولو لم يوص يجزيه

وما له عذر بترك الإيصال
أو خرس أو بجنون أو حرق
وهكذا إن مات موت فجأة
وقيل لا يبرأ إلا إن يكن
ومن يقول الحج غوري فلا
وهو مقال قد رويناه عن أبي
وقد روى أن أبا حفص الأجل
وكتب العمال أن من ترك
من بعد ذلك فاضربوا عليهم
وقال في كلامه والله ما

بموته بفرق قد غصا
من بعد أن كان صحيحاً منطلق
أو نسي الإيصال عند المكنة
دان به وقد نوى أن يوصين
يجزيه إيصال به تمهلاً
محمد وبعض أهل المغرب
هم بأن يضرب للحج أجل
لحجه تهاوناً وما سلك
لجزية قهراً ونكلوهم
أولئكم بمسالمين مقسماً

النيابة في الحج

الحج واجب فمن أداه في
وإن يمت أو يعجزن قبل الوفا
والعجز شيب أو سقام قد طرا
وان أطقا بعد حج عنهما
وقيل لا ولا يحج أحد
وقيل لا ينوب في الحج أحد
قلت ولكن حديث شبرمه
وان من يمنعه الخوف على
فالحج لا يلزمه وقيل لا
قد بعث الإمام ذو المكارم
بالحج حين خاف أن تضطربا
ويحدثن حدث لا يدرك

حياته فاز بخير موقف
أداه عنه غيره وقد كفى
لا يرتجى منه الشفا فيما يرى
فالحج قيل لازم عليهما
عن قادر ولو غتاة توجد
عن أحد الا عن الأب الولد
يرده فمن أخيه الترمه
أمواله أو نفسه أن يقتلا
يندب يبعثن به رسولا
أبو الخليل خير خبر عالم
عمان بعده وأن تنقلبا
من بعده رد له ويملك

وخائف على العيال ان ترك
فالحج شيء لازم تعيننا
وبعضهم يقول ما عليه
وكل من لم يقض ما قد لزمه
الا فقيرا عاجزا عن الأداء
وقد أجزى في مقال البعض
وقادر قدم للنبيابة
لقابل فحج فالحج يتم
من داره الى محل الحرم
أو يكملن حجا به قد قصرا
أو أنه في مكة يفترق
وان مضى عن مكة لبلاد
فجاء منها وهو ينوي النسكا
وقيل قبل ذلك الميقات
ونائب عن رجل وقال قد
بعد الرجوع فالذى يقول
أو لا فإنه مع الاحرام
بأنه أحرم طاف زار عن
وقد قضى الحج تماما ومتى
فأنه بحجه لا يحكم
الا اذا كان اطمأن القلب به
وقيل من يستأجرن لحجة
غير من قائل لا حجبت
فأنه مصدق أمين
الا اذا ما اشترطوا عليه

أو ماله من جائز قد انتهك
عليه لكن يرقبن الماء منا
حج لأجل ما ذكرنا فيه
فلا ينوب لحديث شبرمه
بنفسه ينوب عن وجدا
لقادر ينوب قبل الفرض
ثم أقام بعدها بمكة
لكنما عليه أجر قد علم
به يعين عاجزا عن مغرم
أو لدم يهرق في أم القرى
فكل ذاك جائز يتفق
كداره في بعدها المحدد
فما عليه أجرة لذلك
يخرج من أى بلاد يأتى
أدبت عنه فرضه كما يحدد
ان كان ذا ولاية مقبول
يشهد والمشاعر العظام
فلان وافى عرفات واطمأن
لم يشهدن بما من الحج أتى
من قوله الذى به قد يزعم
وانتقت التهمة عن جوانبه
أو يخرجن لبلاد بأجرة
أو ذلك المكان قد بلغت
وما عليه هاهنا أمين
أن يشهدن فى كل ما يأتية

فانه يلزمه أن يشهدا
وجائز لكن على كراهة
لو كان من أهل الخلاف من رسم
وقيل لا تكره فيما ذكرنا
ممن يحج عنه من أبناء
لا تدعون بأخروى لا ولا
وجاء في قول لبعض من رقى
واختاره بعض يقول التلبيه
وجاز تعطى حجة عن السولى
وليس تعطى جاهلا وقد ظهر
وجاز حج امرأة عن رجل
دليله حديث الخثعميه
وقد روى القطب عن التاج تحج
ومالها بأن تحج عن رجل
ولا يحج العبد عن حر اذا
لكن باذن من مواليه خرج
وذاك قول من يقول حجه
ويخرجن نائب عن أحد
أو من بلاده أو الأميال
وان يكن فى سفر ذا مرتدى
ونائب بأجرة لكى يحج
من بلد أقرب من بلاد
مونة ما بين بلاد منه حج
وذاك مهما أطلقوا فى أجرته
وأن له قد أجروا من حيثما

على جميع ما هناك قد بدا
تحج عن غير أخى ولاية
فاد عنه فرضه الذى لزم
ان لم تجد سواء من هذا الورى
ولاية لكن مع الدعاء
تستغفرون له ولا تبجلا
بالمنع عن غير الولى مطلقا
له ولاية فلا تركيه
من لم يجرحن ولم يعدل
فى الناس جهله وفسقه اشتهر
كعكسه على المقال الأعدل
عن أبها فانظر الى القضيه
عن الفتاة مثلها وتنتهج
وهو يحج عنهما بلا جدل
ما وجد الحر والا أنفذا
والطفل عن سواء جائز يحج
عن نفسه يجزى معا وعجه
من بيته أو قبره أو مسجد
فكل ذاك جائز بحال
فليخرجن من بيته أو مسجد
عن أحد وأن هذا قد خرج
موص فيدفعن بلا تمسدى
وبلد الميت الذى عنه خرج
أو شرطوا خروجه من بلدته
حج غما عليه بشئ لزمما

بل يؤخذ من مال من قد اخترم وتنفيذ الحجة مهما قلت وان تكن لم تكفين تشرك ما وقال بعض بجواز الشركة ونائب ان مات قبل أن تتم وأن لها على ضمان أخذا وليوصين بها اذا ما احتضرا لأنها دين وحكم الدين وقيل لو بلا ضمان ان هلك فأجره له الى حيث وصل وقيل أجره ولو لم يحرم ما ان كان خارجا بها من بلدة والحج للموصى وللأجير ما وقيل للخارج أجر الحجة والأول الصحيح والقطب جنح ان الجميع شركا في الأجر لما رواه يدخلن بالحجة موص ومنفذ ومن بها خرج ومن يكن من الطريق رجعا فان يعد من قابل وقد قضى ومن يكن أوصى بحجة يحج فمن يراها تتبع الحج يرى ودخلت عمرتنا في الحج عن وان يكن أوصى بعمرة فقط ومن يصبه بعد احرام مرض

ينفذ في مكة أو يهراق دم من حيثما تبلغ لو من مكة بين ثلاثة وعنه أحرم ما من واحد فصاعدا لسبعة حجه فأجره قد انه قدم تلزم في ذمته فلتنفذها وهي من الكل اتفاقا صدرا من رأس مال الميت المرهون من بعد احرام بها على النسك واختاره بعض ثقاتنا الأول له الى حيث ثوى واخترما موص بقصد نسك وحجة يأخذه من أجره متمما وليس للموصى سوى المعونة الى مقال ثالث وهو الأصح والثالث المنفذ قصد البر ثلاثة تفضلا في الجنة من دراهم أيضا فأداها وحج قبل الأدا فلا عنا قد وقعها لحجه فأجره له مضى عنه وفي العمرة خلف قد خرج بأنه عليه أن يعتمرا خير الوري دليل ما هنا زكن فليعتمر عنه ولا حج يخط فليأتجر من يكملن المفترض

وماله يستأجرن ان مرضا
 كذا اذا عن الذهاب شـفلا
 وآخذ لحجة فليس له
 فليعد الحجة وليدفع الى
 وان أتم وارث أو أذنا
 وان على شرط لها قد أخذ
 فاستاجر الأجير شخصا بأقل
 ان كان قد أعان للأجير
 أو لا فان ما يكون فضلا
 لا لأجير أول أو ثانى
 واستظهر القطب بأن الفاضلا
 من قبله الا باذن ورضا
 لسبب فليعطها من أكمل
 تأجير غيره ومهما فعله
 أجيره أجرا له مكمل
 له فان فعله ماض هنا
 بأنه يستأجرن منفذا
 من أجره فللأجير ما فضل
 بمثل زاد أو كرا يسير
 يجعل في سبيل ربى ذى العلى
 ولا لو ارث لهذا الفاسى
 لو ارث يعطى له مكمل

ما ينعله الخارج الى الحج

ومن أراد الحج فلينتصل
 فليقض للدين وللنذور
 ولينفذ عنه كل واجب
 وبعضهم أجاز أن يوصى بما
 ويصلن جاره والرحما
 قالوا فان حاله من لدن
 وتركه للأهل والأولاد
 وقطعة مفاوز الفلاة
 وما يرى هناك من أحوال
 ولبسه إحرامه المخالفا
 ورفعه للصوت بالتلبية
 من كل تبعة الى الله العلى
 وليأت للأيمان بالتكفير
 من الوصيات سوى الأقارب
 عليه وليجعل أمينا قائما
 ويرضينهما ويرضى عنهما
 خروجه من بيته والوطن
 مع ركوبه على الخوادم
 وشقه البحر بما خرات
 يكابدن لها ومن أهوال
 للزى مع ركوبه المخاوغا
 ثم قدومه لنحو مكة

مجتنب المباح بين الناس
شاخصة أبصاره منكسفه
ما بين رакع وبين ساجد
وطائفين في المطاف المحترم
ومتعلقين بالأسستار
ساعين في المسيل بالمهرولة
يلقاه بعد موته ابن آدم
نعش دخول القبر والكروب
هناك والقيام للمآل
وحشر كل أمة مع راعي
مع الوقوف ورجاء الفضل
وبين محروم وبين فائز
خلقه في الزاد أن يوسعا
غضبان أو مشاحا أو باسرا
أو غاصبا أو خائنا متاعا
أو بيع ما يحتاجه أو الشرا
إن كان يوماً شارياً أو بايعا
بدون كذب كائن ولا غضب
أن يحملن فوقه لو خردله
نهاره يوم الخميس الأكمل
لله ركعتين بالتنفل
بالكافرون ومع الثانية
ثلاث مرات بلا تواني
أن يغسلن قبل ذلك غسلا
فذاك يجزيه متى له فعل

أشعث مخلوعاً من اللباس
ثم وقوفه بأرض عرفه
كل غريق منهم بقائد
وداخلين مكة أرض الحرم
مستلمين أشرف الأحجار
ماشين ما بين الصفا والمروة
جميع ذى الأحوال تمثيل بما
من فرقة الأهل ومن ركوب
وما يلاقيه من الأهوال
ثم إجابة الصريح الداعي
ووجع خوف ذهول عقل
وكونهم هناك بين جائز
ويندبن له لكي يتسما
وتحسنن عشرته فلا يرى
ولا يكن في صحبه طماعا
ولا يكن مماكسا على الكرا
لكنه له بأن يراجعها
بمرة أو مرتين إن أحب
وما اكتراه للركوب ليس له
وينبغي خروجه في أول
من بعد أن يصلين في المنزل
يقراً في الأولى مع الفاتحة
يقراً بالإخلاص والثاني
ويجزيين غيرهما والأولى
وإن توحضا لهما وما اغتسل

وليدعون بعد بما قد حضرا
وينبغي تقديمه لصدقه
وليصطب مكحلة وجلما
والدلو والحبيل وكل ماله
وليصطب تلاوة والذكرا
ويخلص النية للرحمن
فإن علا على البعير كبرا
وقال سبحن الذي قد سخرا
وليتل ما يحضره من الدعا
وكلما أشرف فوق تلعة
وحالة الصعود فليحوقل
وهذا يسن ذاك في كل سفر
كطلب العلم وزورة تخط
وأيد الأول ماقد وردا
أتاه إنسان فقال إننى
قال بتقوى الله ذى الجلال
وان على نشز علوت في السفر
كان الخليلي الإمام يفعل
والذكر مندوب لدى كل شجر
وينبغي له إذا ما نزلا
وإن أراد الارتحال ودعه
وإن أتى إلى بلاد أخذا
ويشربنه قبل كل شرب

من الدعا وماله تيسرا
نبيل ركوبه تكون سابقه
وهكذا المرأة أيضا معها
يحتاج مما يستطيع حمله
لله لا يفتر عنه فترا
بعد وداع الأهل والجيران
ثلاث مرات بذاك أمرا
هذا لنا إلى التمام وجرى
ويسأل التسهيل فيما قد سعى
كبر لله العظيم المنة
وفي الهبوط فليسبح للعلی
أو سفر لله وحده صدر
لرحم أو ذاك في الحج فقط
أن النبي الهاشمي أحمدا
أحب للأسفار طول الزمن
أوصيك في الحل وفي الترحال
فكبر الله العظيم المقتدر
ذلك في الجهاد حين يرحل
ويابس رطب ومع كل مدر
في موضع صلى اثنتين أولا
بركعتين وتلا ما وسعه
من قربها وفي الشراب نبذا
يسلم من وبائها والكرب

المواقيت

وذاث عرق ثم أرض الحففة
نبينا الهادي لنا وعدها
من بعده الفاروق لما فتحه
مكة ميقات لنجد جملا
وذو الحليفة لأهل طيبة
وجحفة لمصر ثم الشام
فإنه يحرم منها لا يذر
بد من الإحرام لما وصلا
يحرم من يللم كذا يسن
بمكة إحرامهم منه يكن
أو عمرة يحرم منه ويعج
فاخلف في إلزامه أن يحرم
إن لم يكن كحاطب إلزاما
بأنه يلزمه أن يحرم
لحجة أو عمرة أو لهما
أو نحوه يلزمه أن يحرم
فقد أسالكن دم لن يلزما
وذاك عن ربيعنا المكرم
ومن يكون عندهم قد قطنا
من بطن مكة يكون لهم
يخرج للتنعيم والجعرانة
يحرم يعود نحوه يحرم ثم
حيث يكون لو ببطن الحرم

قرن يللم وذو الحليفة
تلك المواقيت التي قد حدها
وقيل ميقات العراق أوضحه
فقرن أقرب المواقيت إلى
يللم لليمن المعروفة
وذاث عرق للعراق السامي
ومن أتى من جهة مما ذكر
لو أنه من غير أهلها فلا
فالمدنى إن أتى من اليمن
وجعل التنعيم ميقاتا لن
فكل من مر بميقات لحج
وإن يكن لغير ذاك قدما
فبعضهم ألزمه الإحراما
وقال في الخطاب بعض العلماء
وفيل لا إلا الذي قد قدما
وقيل إن كان لتجبر قدما
وأنه لم يكن قد أحرم
وبعضهم ألزمه حكم الدم
وإن من بمكة قد سكتا
فإنما إحرامهم إن أحرموا
إن كان للحج وإن للعمرة
وكل من جاوز ميقاتا ولم
وإن يخف فواته فليحرم

وقيل إن عادله وأحرما
 وقيل لو وصله فلا دما
 وقيل لاما لم يطف بالكعبة
 عليه عند تركه ذاك دم
 بأنه إن كان للحج قدم
 والقطب قد صححه وأيدا
 من حجة لومرذا الحليفة
 من ذى حليفة متى ما قدما
 هذا الذى قد صححوه فى الكتب
 لحجة ميقاته فليلتزم
 لغيره من المواقيت الأخر
 انى سوى ذلك مما حدا
 والقطب قد مال لما به جزم
 من قبل ميقات له كان جعل
 إن أخذوا مدينة النبى
 بذى حليفة متى ما قدما
 صححه القطب الإمام واعتمد
 يؤخرن إحرامه فى المسألة
 إن كان سيره إليه مقبلا
 يجرم من ميقات غيره الأتم
 بإنما الإحرام ما تعينا
 أو أنه لغيره ووصله
 من أول متى إليه قدما
 ليخرجوا بذلك من خلاف
 سواء أجزاه غداة ياتى

ولو بمكة ويهرقن دما
 فلا دم ما لم يواف الحرما
 ما لم يصل إلى بيوت مكة
 وتارك الإحرام أصلا يلزم
 وجاء فى قول لبعضهم رسم
 فإن حجه لذك غسدا
 وجائز إحرام من بطيبة
 وما عليه لازم أن يحرما
 لكنما ذلك شئ مستحب
 وقال مالك بأن من قدم
 وماله أن يتعدى ما ذكر
 وإن يكن ميقاته تعدى
 فإنه يلزمه لذك دم
 ومن يكن ميقات غيره وصل
 وذاك كالشامى والمصرى
 طريقهم يلزمهم أن يحرما
 وذاك قول الشافعى ولقد
 وقال صاحب مالك يحوز له
 حتى إلى ميقاته قد يصلا
 أولا فإنه عليه قد لزم
 وظاهر الذى نرى عن صاحبنا
 من أول الميقات وهو كان له
 ويستحبون له أن يحرما
 لو أنه لغيره يوافى
 وأن من أحرم من ميقات

دون المواقيت به فليحرم
وجاء عن مجاهد النحرير
حكاه قطب علماء الأمة
ومن هناك التزم الإحراما
توقيته شيء عن الهادي الوفي
من حيثما كان به ملتزما
ما كان للمحرم طراً مجتنب
أحرم من بيت المقدس الأغر
يكون أن تحرم من دويرتك
والبحر من شام إلى مكتته
وآل لعثمان وما تلعثما
من بيته يحرم في بعض الكتب
لكونه مخالفاً فعل الوري
بل عن قليل من صاحبه الفرر
لنفسه شيئاً له ما لزما
بأنه لا يستطيع للوفى

ومن مقامه بقرب الحرم
وذلك المقال للجمهور
بأنما إحرامه من مكة
ومن ورا الميقات قد أقاما
أو من مكان خلفها ما جاء في
فإنما إحرامه قد لزما
فليبق في إحرامه وليجتنب
وقد روى أن أبا حفص عمر
قال على من تمام حجتك
وأحرم الأسود من كوفته
ومن خراسان يقال أحرمنا
ومن يكن ما حج قبل يستحب
وكره القطب لنا ما ذكرنا
مع أنه لم يرو عن خير البشر
وليس للإنسان أن يلزما
أيضاً ويخشى للذى قد وصفا

أشهر الحج

شوال والقعدة والعشر الأول
قليل جميع الشهر منها قد يعد
وهو مقال لابن عباس جلى
إلى طلوع فجر نحره الأتم
ومن هناك قال بعض العلماء
وإنما رخص في العاشرة

أشهره على أصح ما نقل
وقيل عشرون من الحج وقد
وصحبنا قد أخذوا بالأول
فكل من لم يدرك الوقوف ثم
يفوته الوقوف هيماً رسماً
أشهره شهران عند تسعة

في عرفات ليل نحر. ذلكا
والعشر من أيام شهر الحجة
في هذه الثلاث أمرها اتسع
وكالطواف والمبيت بمنى
فعل الطواف لتمام شهره
أشهره أجاز للتأخير
أجازه إلى انقضا العشرين
أجازه إلى انقضا هذا القدر
لاحد بل متى يشا طاف وحل
ما لم يصب من النساء الغر
إلا إذا في أشهر الحج ولج
تجزيه عن واجبة إن فعلا
إذ لم يكن لعمره هذا قصد
لأنما الأعمال بالنوى فقد
بأنما ذلك حجا ينعقد

لمن أتى من خارج وأدركا
وقيل شهران إلى الثالثة
لأن أشياء من الحج تقع
كالرمي والطلق ونحر كوننا
غائدة الخلاف في تأخيره
فمن يقل ثلاثة الشهرور
ومن يقل عشرون مع شهرين
ومن يقل عند الثلاث وعشر
ومن يقل عشر وشهران جعل
في الشهر أو من بعد ثم الشهر
ولا يصح قط إحرام بحج
وأن يقدم كان عمرة ولا
وقال بعض عمرة لا تنعقد
والقطب قد صحح هذا واعتمد
وفي الذى عن مالك لنا ورد

ما يفعله مريد الاحرام

أو عمرة أو بهما حين خرج
وقال بالوجوب أهل الظاهر
يستنجين من كل رجس ودرن
لو كان قادراً على إتيان ما
بلا وضوء لا ولا طهارة
أو لم يجد ماء بذاك الموضع
ولاغتسال ووضوء جائى

سن لمن أراد إحراما بحج
يغتسل قبل بماء طاهر
وقيل يجزيه الوضوء بعد أن
وبعضهم قد جوز التيمم
وجوز الإحرام بالجنابة
وإن من للغسل لم يستطع
فليتيمم ثم لاستنجاء

أو لوضوئه ولاستنجاء
وللبس ثوبين لما يلبس
وجاز إحرام بما قد لبس
ليس بمنجوس وجاز ذاكم
مع من أجاز ذاك وهو جابر
فإنه قد جوز الإحراما
وبالمخيط دون ما جدال
إلا إذا لم يدخلن المحرم
وجائز أن يقصدن أعلى
من دون أن يقصد للإعجاب
وبعد لبس ثوبه صلى
ويعقد النية للإحرام
ثم ليقل من بعد ما يسلم
بحجة أو عمرة أو بهما
ثلاث مرات بهذى الجلسة
وجاز غير ذلك الكلام
كذلك جائز بأن يزا
والقطب قال أفضل التلبية
وقال بعض ما سوى المأثور
ثم يقوم بعد ما يلبى
وإن يكن قد حان وقت فرض
وإن يكن جاء إلى الميقات
فإنه ينتظرن أو يصلا
وإن يكن خاف هنا فيحرم
وقيل والراكب لا يبدأ في

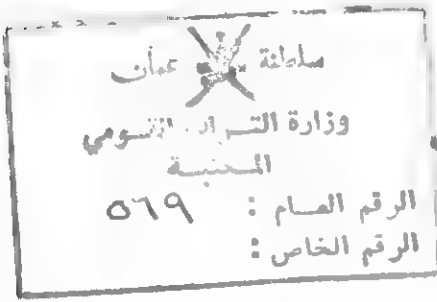
إن كان هذا للصلاة جائز
أو غسلا من بعد ما قد لبس
وكان فوقه ولو قد دنسا
إن شاء من دون صلاة يحرم
سليل زيد الخير المأهر
بلا صلاة عنده أقاما
يمتنع الإحرام للرجال
فيه فما في ذاك بأس لهم
ثوب لإحرام له وأعلى
بماله من فخر الثياب
لله ركعتين بعد الغسل
بعد صلاته بهذا المقام
لبيك لبيك كما قد يرسم
إن كان قارناً هناك لهما
والمرتان تجزيان كالمرة
مثل حنانيك بلا ملام
لبيك سعديك لمن أراد
ما كان مأثورا لهادى الأمة
يجوز بل نتبع ما قد نقلنا
بخيفة وخشية للرب
فليحرم من بعده ويمضى
والوقت غير وقت ما صلاة
وقت الصلاة فليصلى مقبلا
ويمضين بلا صلاة تعلم
إحرامه تلبية في الموقف

أو أنه يركب للبعير
ومحرم لم يأت بالتلبية
لأنها افتتاحه فلا يصح
وذاك كالتكبير للصلاة
وقيل من يجهل للتلبية
وكان بالتكبير قبلاً قد أهل
وتارك تلبية وقد علم
وقد أجاز الشافعي دون ما
وبعضهم رأى من أحرم ما
وبعضنا يقول إن التلبية
وجاز بالتفويض أيضاً يحرم
كمثل إحرام لأصحابي وما
لما روى أن علياً إذ قدم
وقد أجاز فعله الهادي وقد
ونية الحج معاً والعمرة
وإن يكن يقرن لفظاً ونية
ورفعك الصوت لدى التلبية
إذا علسوت شرفاً وكلماً
وهكذا إذا هبطت وادياً
وصح رفع الصوت والخفض معاً
وخائف أن يشغلن الناس عن
والحيض والنفاس والجنابه
وهكذا وقت طلوع الشمس
ويكره الإسراف في التلبية
كذلك الإلحاح غير مستحب

ويأخذن بعد في المسير
لم يدخلن في الحج لا والعمرة
إحرامه له بحكم مقتض
لأنه أول مما قد يأتى
فلم يلب لتمام الحجة
فليهرقن لدم عما فعل
بأمرها فحجه قد انهدم
تلبية ومالك أن يحرم ما
بدون ما تلبية له دماً
ركن فلا جبر لها بالأضحية
كمثل أن يقول اني محرم
عليه بأس في الذى له سما
من يمن أحرم كالهادي الأتم
أشركه في هديه ولم يرد
تجزى عن اللفظ مع القلبية
فإنه أصح عند التلبية
يندب في الحج معاً والعمرة
سارت بك العيس تؤم الحرما
ومثله أن تسمعن مليياً
والخود خفية تلبى بالدعاء
صلاتهم فماله أن يرفعن
لا يمنعن قط من إصابه
كذا الزوال والغروب المسمى
برفع صوته لحسد المكتنة
لكن له الإكثار أمر قد نحب

وكان أهل طيبة الزمراء
حتى ييح صوتهم بالتلبية
وهي على مرحلة من طيبة
ولا يرد للسلام أو يتم
وماله يرفع بالتلبية
ومثلها منى ويسمعن في
وأنها لى شعار الحاج
بها إذا استقبله ركبان
يدعى له ويمنعون عنه ما
وينبغى له بأن يجدد
وعقب الصلاة وقت السحر
مع انتباه من منامه فلا
وكل شيء يسمعه من حجر
وكله يلقاه في صحيفته
ولا يدع تلبية حتى يصل
وعند مالك أبى حنيفة
حين يوافي الحرم الذى اعتمر
وهو الذى مال له القطب وقد
ومحرم بالحج يوم عرفه
وذاك قول لعل يرفع
حتى يوافي جمرة بالعقبه
فقيل عند أول الحصة
وخفض صوت للفتاة أفضل
وإن تكن قد رغمت فالقطب لا

لا يبلغون ساحة الروحاء
لبيك ربى بقلوب راجيه
وذاك منسوب إلى الصحابة
تلبية وقيل لا رد لزم
صوتاً بمسجد بغير مكة
غيرهما من القرى أن يقف
ونسك العمار والحجاج
يدري فإنها له بيان
يمنع أن يناله من أحرم
تلبية مع كل حادث بدا
ومع بيان فجره المنتشر
يكون في هذا الزمان غافلاً
يجيبه ومن تراب أو مدر
يوم الجزا فليغتنم لفرسته
مكة إن بعمرة هذا دخل
بأنه يقطع للتلبية
والشافعى قال إن وافى الحجر
صححه وقال هذا المعتمد
يقطعها عند زوال عرفه
أما مع الجمهور ليس يقطع
ويرمين سبعا بها مرتبه
وقيل إن أتم للرميات
من رفعه فالرفع ليس يجمل
يرى عليها فيه بأساً حصل



صفة الإحرام

أو قارن لحجة وعمره
حج وهاك حكمها مفصلاً
مكة يبقى محرماً ملتزماً
يكون عن إحرامه منفصلاً
في يوم نحره ويقضى إربسه
بالمسجد الشريف أن يبي القرب
للركن حينما إليه يقدم
يلزمه هدى لما قد فعلاً
عليه هدى للذي قد كونا
وقيل لا هدى بهذى الصفة
فها هنا الهدى عليه قد لحق
لو أنه لم يسع مهما طاف تم
طاف يصلى ركعتين بعد ذا
بحجة وعمره تـرام
ونال من ززم ثم جرعا
ثم يقيم محرماً بمكة
حيث يشافى المسجد العالى المحل
إحلاله يكون قد تعيننا
إحرامه بعمره في الأشهر
أهلاً له بعمره تستقبل
حتى إلى البيت العتيق ياتى
يحلق شعراً ويحلى ثما
والهدى ما عنه له محال

الحج إما مفرد بحجة
أو متمتع بعمره إلى
فمفرد بالحج مهما قدما
ولا يطف بالبيت أو يسع ولا
أو يرمين جمرة بالعقبه
لكنه له يقيم إن أحب
وهكذا أيضاً له يستلم
بلا طواف وإذا طاف فلا
إلا إذا سعى وطاف فهنـا
ويفسخ حجه لعمره
إلا إذا سعى وطاف وحلق
والبحر قد ألزمه لذاك دم
وتركه الطواف أولى وإذا
أما القران فهو الإحرام
فإن أتى مكة طاف وسعى
وهذه أعمال تلك العمرة
ولا يطوف وليلب وليصل
إلى صباح النحر ثم ها هنا
وصورة التمتع المشتهر
وهى على نوعين أما الأول
في أشهر الحج من الميقات
ثم يطوف ثم يسعى ثما
وبعدها حل له الحلال

عشرة في الآي هذا قد رسم
وسبعة في أهله إذا رجع
هناك فليبق مدى أيامه
ويحلقن ويحسل قطعاً
وبعضه يؤخرنه لأمد
ثمت ينشئ الحج في هذا الأمد
أو مسجد الجن بلا ارتياب
يذبحه والأكل منه فليذر
منه كذا للحنفى نقلاً
لغير مكى ومن بها قطن
هدى ولو تمتعاً لن يلزماً
سافر عنها في شهوره السرد
فما عليه عندهم من متعة
قاله الإمام القطب بعدما ذكر
لم يك مخطئاً بما يأتيه
كذاك إن أفرد أو إن جمعاً
عليه يوماً وكذا إن جمعاً
ثم يحولنها لعمره
مقلد للهدى حين أحرمها
عليه أن يتم حجاً قدماً
عن عائش وجابر الجبر الأبر
حوله لعمره من بعد ذا
لظهر ثامن فبالحج يهل
قبيس والأحمر فلينتصب
جاء بعمره وبعدها قعد

وإن يكن لم يجد الهدى يصم
ثلاثة في الحج حكماً قد شرع
وإن يرد يبقى على إحرامه
ثم يطوف بعد ذا ويسعى
وجائز يفعل بعض ما نعد
وليس في ذلك إلا الحج حـد
من عامه من أسفل الميزاب
والهدى شاة أو بعير أو بقرة
وقد أجاز بعضنا أن يأكلاً
وذلك الهدى الذي هنا زكن
أما هما فلم يكن عليهما
وإن يك المقيم في مكة قد
ثم أتاها محرماً بعمره
إن قصر الصلاة في هذا السفر
من باللزوم يحكم عليه
وجاز للمكى إن تمتعاً
بلا لزوم الهدى إن تمتعاً
الثان أن يفرد ذا بحجة
وشرط ذاك أن يكون غير ما
فإن يكن لديه هدى لزماً
ولا يجوز فسخه لما أشر
فيلزم المفرد بالحج إذا
هدى فإن سعى وقد طاف حل
من موضع البطحاء ما بين أبى
وإن يكن قبل شهور الحج قد

عليه من هدى لذاك لزمنا
في أشهر الحج وأدى ما لزم
قبل شهور الحج بالتمام
حج وعاد بعده للوطن
في عامه ذاك لحج وهرع
في أشهر الحج دم مقرر
ولم يحج من دم معتبر
يجوزون فعلها في سنة
أو أي عام بعد تلك الحجج
عمرته لو بسنين فعلا
جاءت لغير من له الحج عقد
أشهر حج من دم مهراق
في أشهر الحج له تحويلها
عمرته ففيل لن يحولا
قيل يجوز للصحابي فقد
سراقة المختار لما حولا
أم أنها لنا معاً وغيرنا
هذا هو الصحيح دون عند
ذلك مرة وبعد أبطلا
يوماً على إفراده بالحجة
من القرآن للذي قد يفعل
لأحد أن يقرن أو يفردا
أو رجب ولم يواف الأشهر
يلزمه كذا طواف ثاني
إذ فعله في عهد أحمد اتضح

حتى قضى في عامه الحج فما
لو أنه لفعل عمرة أتم
لو كان لم يفعل سوى الإحرام
وهكذا معتمر في زمن
أو لمكان نازح وقد رجع
والحسن البصري قال العمر
وما على معتمر في الأشهر
والقائلون بوجوب العمرة
والحج في عام عقيها يجي
وإن يشا يقدم الحج على
ولادم إن تكن العمرة قد
وما على معتمر في باقى
وداخل بعمرة يقولها
والخلف في تحويله لحج إلى
وصحح الجواز مطلقاً وقد
لما رواه جابر قد سأل
أهذه العمرة تختص بنا
قال نعم ذلكم للأبد
وعمر الفاروق قال فعلا
وفضلوا تمتعاً بالعمرة
وذلك الإفراد فهو أفضل
والقطب قال لا تجب أبداً
إلا الذي في رمضان اعتمرا
والخلف في القارن هل سعيان
أو واحد يجزى وذا هو الأصح

إن طاف يوماً وسعى للعمرة
بعد تمام السعى فوق المروة
بدون نية لحج قدما
شيئاً وينوى بالذى قد فعلا
إحرامه بعمرة تعينا
أشهر حج فهو بالحج الوفي
بعمرة لا حجة إحرامه
فإنما إحرامه تهدما
واحدة يثبت مما عينا
فعمرة تثبت مما رسما
ثم مشى بعد إلى إمامه
جواز وهكذا إذا تكلمما
فباع أو شرى أعاده هنا
في حال أكل ماله ملام
تلبية بدون عذر يقع
واحدة فقط في المقام
عليه أن يهريق بعد ذا دما
تاركها بعد صلاته دما
من أول الإحرام للتمام

وقيل في القارن بالتلبية
ينشئ إحراما لتلك الحجة
ومن أتى الميقات ثم أحرم
أو عمرة ولم يسم جاهلا
إحرامه كالمسلمين فهنا
وإن يكن لم ينو شيئاً وهو في
وإن يكن في غيرها فحكمه
وإن من بحجتين أحرم
كذا بعمرتين والبعض هنا
أى إن يكن بعمرتين أحرم
ومن يصل ركعتي إحرامه
أو أكل الطعام ثم أحرم
ومحرم بثامن ينفى منى
وألزموه الدم والإحرام
ولا يصح للملبى يقطع
ومن يلبي أول الإحرام
فقد أسأ وبعضهم قد ألزما
وبعضهم شدد حتى ألزما
يؤمر بأيتها على الدوام

مالا يفضله المحرم

تأتيك في النظم على استيفاء
لبس المخيط الاصطياد والرفث
مورس ومثله المزعفر

ويمنع المحرم من أشياء
وهي اتخاذ الطيب إلغاء التفت
والخف ممنوع كذا المعصفر

وهكذا مطوق كذا الغطا
وبعضهم أجاز ريحان العرب
وإن يطل شاربه أو ظفر
فإنه ينزعه ويدفع
ولا يضر بالمخييط الارتدا
ويلبس المحرم نعلا وإذا
يقطعه من أسفل الكعب ولا
وقد أجاز لبسه بدون ما
ولا يصح دون قطع عندنا
وقيل لأبأس إذا ما غطى
ومن إزاراً لم يجد في الحال
وقبل لا وقيل يفتقنه
وجوز استظلاله بخيمة
ومثل ثوب بعضى وشجر
من مسه رأساً ووجهاً ولزم
وقيل لايجوز الاستظلال
كذلك لايجوز بالمظلة
وما على المحرم بأس إن على
من غير أن يغطى الرأس هنا
وألزموا باللبس للمزعر
وجائز توسد الوساد
وقد أجاز قومنا أن يجملا
وعاجز عن أن يمس الأرض
فجائز له يقال يسجد
وقيل لا يحمل فوق الرأس

للرأس والوجه فكله خطا
إذ لم يكن للطيب هذا ينتسب
أو شعر بعانة مستتر
كفارة النزع كما قد تقع
والالتحاف مثل ذاك إن بدا
لم يجد النعل وبالفخ احتذى
يضره ما تحت كعب حصلا
قطع إذ القطع فساد علما
وشرط أن لا يجد النعل هنا
للرأس لو عمداً فلا يخطا
فإنه يلبس للسروال
لفوق ركبة ويلبسه
وبعريش قبة مظلة
وليحذر مع ذاك كل الحذر
بمسه تعمداً لذاك دم
بالثوب من فوق العصى يثال
وصحح الأول أهل الفطنة
جسده ألقى كثوب مثلاً
لأنما الإحرام فيه عينا
دماً وبالورس المعصفر
والحمل فوق الرأس مثل الزاد
يدا على الرأس لحر نزل
بجهة من اشتداد الرضا
غويق ثوب من نبات يجد
شيئاً ولا يستره باللباس

وقيل لا بأس بحمل الراس
وقد مضى أن ليس من بأس متى
إلا إذا ما كان غطى الأكثر
وورد الترخيص في تغطية
كذلك أيضاً للغبار ولما
والوجه من رأس الفتى فيلزم
إلا إذا كان لنتن سسترا
وقال جابر أبو الشعثاء لا
من عينه للذقن أما الحاجب
والعنق لا بأس به إن سسترا
وتحرم المرأة في الوجه فلا
ولا يشد محرم على الجسد
ولو بخيط لا ولا يحتـرم
ولو بخيط يعقـدنه على
وإن يكن لغير ذاك احتراماً
وعندنا لا يعقدن عليه
قال فتى لجابر إزارى
ويمنعن بالسيف من تقلد
ورخصوا في شدة للنفقة
أو عضد أو غيره مما يلى
وسير الهيمان جائز بأن
وبعضهم كره أن يشدا
وإن يكن يجعل هذا في الذكر
غفدية واحدة فيه إلى
إلا إذا ما كان كيساً يدخل

لأنه ليس من اللباس
غطى لرأسه ولو عمداً أتى
فذلك الأكثر لن يغتفر
أنف لأجل نتن ولحيية
كمثله من كل مؤذ الماء
بستره وسستر بعضه دم
أو ضرر فليس من بأس يرى
بأس إذا ما منه غطى الأسفلا
فصاعداً من رأسه قد يحسب
لأنه ليس من الرأس يرى
تستره والكف خلف حصلا
ولو على أصبعه فلا يجد
وقد أجيز الاحتزام لهم
بطن وحبل إن أراد العملا
غفدية فيه عليه لزما
ثوباً وبعض جائز لديه
ينحل قال اعقده للأسطار
وخائف يمسك ذاك في اليد
في حقوه أو صدره قصد التعة
لجلده للحفظ والتحفل
يجعله في ثقبه ويربطن
عليه لوهميانه إن سدا
عصابة لأجل بول إن قطر
إحلاله شاة وبعض قال لا
في ذاك أو خريطة يستعمل

وخرقة يجعل فيها الذكرا
وهكذا لا بأس باحتبائه
ولا بس عمدا لما عنه نهى
وإن نسي فليتزعننه إذا
وما عليه فدية إلا إذا
وإن بنسيان إلى الليل ترك
كذاك إن خلاه من ليل إلى
فإن يكن مثل قميص شقه
يرمى به من أسفل لا من عل
وفدية واحدة إن لبسا
لأن كله مخيط وقمما
وإن يكن لباسه تعددا
ومن يكن متجرحا بمديّة
وجعل الحنا بها فإن غدا
وإن يكن فيه جراح كثر
وإن يك الثوب على الرأس وقع
بنزعة وضحت الصلاة له
ولا بس القميص كالعمامة
فإنه في الذكر هذا قد أتى
ففدية إن كان للرأس حلق
فعاصب الرأس منى تسقما
واحدة ولو مرارا فعلا
كنزعه لحالة الصلاة
وإن يك المحل قد يؤثر
وقال بعض إنه يصدق

مع نومه فما بها بأس نرى
بالثوب كالإزار أو ردائه
دم ولو ينزعه من حينه
يذكره ثم ليل عند ذا
حلاه بعد ذكره لم ينبذا
لو بعد عصر قدم فيه سفك
صباحه فيه دم قد جعل
إن عسر الإخراج ثم عقه
كيلا يغطي رأسه إن يفعل
خفاً وسروالا قميصاً واسا
كما إذا المطوقات جمعاً
أوقاته فكل لبسة غدا
فلف خرقة على الجراحة
جرحاً يسيراً ليس فيه من غدا
فإن فيه فدية تقسراً
حال الصلاة حين قام أو ركع
أولا فدية عليه حاصله
لأجل عذر يرجع بالفدية
من كان منكم مريضاً ثبتاً
وما كمثل الحلق بالحلق لحق
جاز وفدية عليه لزمها
وينزعن لضرر قد حصل
ورده من بعد ذا المقيات
في محرم فما عليه ضرر
عن فعله لو بيسير ينفق

وإن يكن بطيبه يكتحل
وليست المرأة في الإحرام
إذ تلبس لبس حل مطلقا
وتعقدن ما تشاؤن على
وتلبس الخف ولا تغطي
وجائز أن ترخي الثوب على
وما عليها غدية لو نالا
والسدل كان من مخافة الضرر
ومالها تلبس خزا أو ذهب
فذاك ممنوع ولو بالثوب حل
وما بقى ريح ولو بقى الأثر
بأن مس الطيب لا غدية له
والشم للريحان مكروه كذا
وهكذا تعليقه ولا ضرر
وواجب رائحة الطيب ولم
وإن يك استنشقه فيلزم
والدهن لأبأس به وإن غدا
فما له يشمه قط ولا
وإن أتى ذلك بالتعمد
ويغسل الطيب إذا ما وقعا
وإن يكن خلاه بعد علمه
وحمله للبيع جائز ولا
وإن يكن أساغه في شربه
فما عليه فيه بأس وإذا
وإن يكن داوى جراحا بدوا

فها هنا صدقة قد تبذل
مثل الرجال في كلا الأحكام
ولو مخطا كان أو مطوقا
جسدها وثوب إحرام حلا
لوجهها ببرقع أو مرط
وجه إذا كان له لم ينالا
بدون عمد وجهها إذ شالا
كالحر أو من خوف فتنة النظر
والطيب لا تقربه بل تجتنب
ولا يضر إن بكثرة غسل
وقيد حكي القطب مقالا في الأثر
بل إنها تكون مهما استعمله
للياسمين الورد والمس إذا
فيما يصيبه إذا مس الحجر
يستنشقها ما عليه فيه دم
عليه باستنشاقه ذاك دم
بالطيب مخلوطا فعنه فابعدا
يلتذ بالريح الذي فيه حلا
فإنه يلزمه أن يفتدى
بثوبه أو جسمه ولينزع
فغدية تلزمه في حكمه
يمسه إلا على قول خلا
بدون قصد وتلذذ به
أساغه في أكله فمثل ذا
وفي طيب قدم فيه استوى

وقيل إن يحرم لا يقرب
 وقيل يوم واحد وقد نقل
 ولا يجوز قط أن ينالـه
 كذا لا يقيه حين يحرم
 ولا يجوز عندنا التطيب
 وقد أجازـه مع الإحرام
 والشافعي وكذلك حـلـا
 ونقلوا عن ابني الزبير
 واللبس للمنهى عنه كالذهب
 للمنهى في الاحرام عن ترين
 لو خاتماً وألزموه للدم
 لو كان مكرهاً وإن كان ذهب
 ولتنزعن حليها إن لم تخف
 وإن تخف كسرا فبتقيقه ولا
 وليس للنساء ولا الرجال
 والكحل فيه رخصة لو لرجل
 لو كان مخلوطاً بمنزروت
 بغير طيب وإذا تكحلت
 فالدم لازم عليها لو غدا
 وليس في النسيان من تلزيم
 وليس للمحرم إلقاء التفت
 كقص شارب وحلق ما ستر
 فإن يزد فوق الذي قد حددا
 والقطب قال لا غدا إذ فعلا
 ويحلقن ما حوالى الشجة

طيباً بثوبه فذاك يندب
 هذا لنا القطب عن البحر الأجل
 من قبل أن يحرم كي يبقى له
 بدون ما غسل وإلا غـدم
 في حالة الإحرام هذا المذهب
 أبو حنيفة بلا مـلام
 إبقاء ما من قبله قد حصل
 جوازـه في خبر مأثور
 والخز لو خـوداً دم فيه وجب
 وعن لباس الحلى والمستحسن
 إن بسوى الخاتم لا بالخاتم
 ولو لخود غدم فيه وجب
 في نزعـه كسراً لـه ولا تلف
 يلزمها دم لما قد حصل
 ترين لو كان باكتمال
 بأثمـد لوجع بالعين حل
 هناك أو بالصبر المفتوت
 بأثمـد وفيه طيبا جعلت
 لوجع في العين منها قد بدا
 ويلزم الجاهل للتحريم
 ولا زوال وسخ فيه حدث
 ونتف إبط وكتقليم الظفر
 من قدر أزاله ثم اغتدى
 شيئاً عليه لازم أن يفعله
 ثم يداوى ويجى بالفديـة

وماله أن يغسلان للرأس
وذلك المنع لأجل الحوطة
أو يقتلن قملاً وجاز مطلقاً
وهو مقال صحيحنا وجابر
وماله يرجل الرأس ولا
وناتف لشعرة وقاطع
يلزمه الإطعام للمسكين
وفي ثلاثة فما فوق دم
من قبل تكفير فعن بعض الأول
وبعضهم قال لكل يوم
والراجح الأول وهو قد ذكر
ولا مس لرأسه أو لحيته
ولم يجد مساً له فلا حرج
وقيل لأبأس بقطع الظفر
وحلقه ممتنع ويلزم
وجوزوا له احتطايًا وكذا
وهكذا القيام في ضيعته
وليتق النار ومهما لهبت
وإن يك اضطر لممنوع كما
بفعله ويفتدى كمن بلى
وهكذا قمل برأس قد أذى
ثلاثة من عدد الأيام
يطعم ستة وبعض البصرا
وقال بعض العلماء عشرة
لكل شخص منهم مدان أو

إلا لمثل الحيض والنفاس
كيلا يزيل منه مثل شعرة
لجنب وغيره تحققنا
ونجل عباس الخير الماهر
يسرحن لحيته أو ينشلا
لو كان من أطرافها ذا واقع
وفي اثنتين طعم مسكينين
والخلف إن أعاد نتفاً يعلم
واحدة تجزى لكل ما فعل
كفارة فليرجعن باليوم
للشيخ عمروس وكالشعر الظفر
فحز شعر ميت من قبضته
عليه فيه إن بلا عمد خرج
ولا بقطع شارب أن يكبر
عليه مهما يحلقنه دم
شد حمولة وعقد بعد ذا
كالخبز والطبخ لدى حاجته
لشعره فالافتدا فيه ثبت
أن يحزمن عنقاً له سما
بسهر في خرسه فليفصل
يحلقه ثم يصوم بعد ذا
أو أنه يجيء بالإطعام
ثلاثة من المساكين يرى
يطعم لا أقل مما ذكره
بذبح في مكة شاة قد رأوا

أما الصيام وكذا الإطعام
وقال بعض كلبه بمكة
بأنما الإطعام فيها يوقع
وقد روى بعض بأنه خرج
وقد أذاه القمل قال المصطفى
أو أطعمن ستة مـدان
أو اذبحن شاة غائياً تفعل
ومن أراد ينزلن من محمل
فإن ذاك خطأ وفي الدم
ومن يكن آدمى لشخص بخطا
وحاطب وكاسر شيئاً ومن
غسال من مواضع منه الدم
وقيل ما عليه في ذاك دم
وخامش لجلده بالظفر
والخمشتان فيه مسكينان
فمن أراد أن يحك الجسد
وإن يكن لحكه قد انقطع
وكل ما احتاج إليه من عمل
فلا عليه كخياطة وله
ويقلعن الضرس إن أذاه
وإن تلاقى محرمان فصرع
فما به بأس ولو آدمى وإن
فانساخت جلده أو انقلع
وإن تصبه شوكة فنقشها
فلا عليه وإذا الرجل عصر

فحيثما شئاء ولا ملام
وجاء عن بعض من الأئمة
والصوم حيث شئاء لا يمنع
كعب بن عجرة مع الهادي لحج
احلق وصم ثلاثة على الوفا
لكل مسكين بلا توانى
من ذاك أجزاك حديث ينقل
فانجرح يده مهمما ينزل
خلف وفي العمدة دم فالتزم
فالأرش أما الدم عنه سقطا
وطيء لشوك أو حديد حين عن
بخطأ فواحد قد حكموا
والدم في العمدة عليه يلزم
يطعم مسكيناً لهذا الأثر
لو ناسيا كذا يطعمان
فبيديه لا بظفر حـددا
شعر فلا عليه فيما قد صنع
فناله من ذاك جرح متصل
بأن يداوى جرحه ويفسله
وغدية تلزم إن أتاه
كلاهما أو واحد لما سـدع
حك على مثل جدار للبدن
شعر فمسكين إذا عمداً وقع
مكانها ففاض دم وغشـسا
فغدية إذا له الدم انفجر

وما عليه إن يكن قد أدمى
وناقش لقرحه حتى خرج
وهكذا إن كان قد تمخطا
وجارح لسانه مع أكله
وكل ما ليس له فيه سبب
كثيرة إذا أزال شعرا
ويمنع المحرم من جماع
فالرغث المذكور في الكتاب
وقيل تعريض به وذكره
والبحر قال وهو حبر واعى
وإنه لمبطل الإحرام
عمدا ونسيانا وقطب العلما
فمبطل الإحرام بالجماع
يلزمه من عامه أن يبذله
ولو بأن يخرج حين وقعا
لحرم دان ومنه يحرم
وإن يفته فليعد من قابل
وقيل بل يتمه في الحال
والهدى إما إيل أو بقر
واتفقوا أن غيوب الحشفه
يفسد للحج كذا للعمرة
وذلك بالعمد ومهما وقعا
وإن يكن بعد الوقوف قبلا
فالحج فاسد وهدى يلزم
وذلك عندنا وعند الشافعى

من قبل ذلك العصر شيء حتما
ما كان فيها داخلا فلا حرج
ففاض منه الدم لما اختلطا
أو أصعبا لاضرر في فعله
فما عليه فيه شيء قد وجب
أو جلدة من رجله أو ظفرا
زوجته بالآى والاجتماع
هو الجماع مع فتى الخطاب
ما بينهن بالكنى ونشرة
الرغث التصريح بالجماع
بالحج أو بعمرة الإسلام
ألزم بالنسيان في هذا دما
وإن بنسيان إليه ساعى
إن استطاع عند ذلك بدله
في أمره من عرفات مسرعا
ونصوها قبل الغروب يقدم
والهدى طرا لازم في العاجل
ثم يعيده بعام تالى
ورخصة في الشاة أيضا تذكر
في فرجها قبل وقوف عرفه
قبل الطواف مفسد بمكة
بغير عمد فخلافا رفعا
أن يرمين الجمرات الأولى
ثم القضاء من قابل محتتم
وعند مالك بلا تنازع

والحنفى قال حجه يتم وإن يكن جامع بعد ما رمى فحجه يفسد عند ابن عمر ومفسد لحجة التطوع فالهذى والقضاء عند الأكثر والوطء فى الحج فلا يحرم فقد روى الفاروق عن خير البشر ويلزم الهدى وحج يلزم وليس للمحرم أن يعبت قط وماله تلذذ بنظرة ولا يقبلها ولا يمسه ما فإن لشيء منه قد تقدما فليذبحن شاة بمكة وقد إلا إذا أنزل غالا حرام والدم قيل لازم بما غدا ولم يكن يفسد بالإنزال والخلف فى تزوج المحرم قد وصح الجواز فيه لخبر تزوج النبى وهو محرم فجاء عن ميمونة فيما ورد وهكذا يرفع عن عثمانا وسوف يأتى ذكر هذى المسألة وألزموا بكل فسق بين وبكبر وجسدال ينتسب إطعام مسكين ومهما غضبا

لكنما عليه هذى قد لزم وقبل أن يطوف ما قد لزما وقد أخذنا بالذى له ذكر بالوطء أو بغير وطء موقع وقيل لا ولا قضاء يعترى زوجته خلفا لمن قد زعموا بأنها لا تحرم بما ذكر عليهما من قابل محتتم بما نهى عنه فإنه غلط وإن لزوجة أو السرية قد كان تحت ثوبها تكتما ولم يكن عن ذلكم محتشما كفى وتم حجه ولا يمد لأجل ذا عراه الانهدام يحرك القضيب إن تعمدا بغير ما وطء على مقال جاء وتزويج وخطبة ورد يرويه حبر الأمة الطهر الأبر ميمونة وفيه قول لهم بأنه كان حلالا إذ عقد بأنه أيضا حلالا كانا فى عقد تزويج النساء مطولة لو أنه كان سبب مؤمن فى باطل إذا نشأ عنه غضب فى جدل أو غيره قد أغضبا

يلزم لو في الحق ذا المراء
لغيره أو وحده قد غضبا
شاة بمكة اذاك تطعم
وإن أراد غليصم لسنة
شخص من الشعير صاع قد جعل
براً غنصف الصاع منه يكفين
مجادلا لا يلزمه الفدا
إلا إذا أبدى لذاك سببا
لو غضب من الجدل ما بدا
بالفرض فالنفل كذاك يحكم
ومن تمتع ومن فداء
كمتعة التنعيم في الصوم الأتم

فهاهنا دمان والفدا
وقيل من جادل حتى أغضبا
فكل واحد عليه يلزم
تفرقن في فقراء مكة
في العشر أو أطعم ستة لكل
ومثله من ذرة وإن يكن
واستظهر القطب بأن من غدا
لو من جدال غيره قد غضبا
وقيل بالجدال يلزم الفدا
وكل ما يمنع منه محرم
وكل ما يلزم من جزاء
في الفرض فالنفل كذلك قد لزم

منع المحرم من الصيد

كذلك المحل منعاً قد حتم
وأكله ولو محل قد قهر
يجوز للمحرم منه يأكلا
يدفع ما أساغ منه بالقيم
ورخصوا في غيرها من بقعة
وصيد ماء العين ثم البير
لو أنه كان بدلو وجدا
بنفسه وبعد منه أكلا
ثم جزاء الصيد حسبما جعل
بالأكل أو بالضرب أو ما يأكله

ويمنع المحرم من صيد الحرم
ويمنعن من اصطیاد صید بر
لو صاده المحل من حل فلا
وأكل من صيد غيره لزم
يجعله في فقراء مكة
وحل صيد البحر والغدير
وكل صيد في مياه قد غدا
وإن من كان لصيد قتلا
تلتزمه قيمة ما منه أكل
حرم صيد البرأى تناوله

فالصيد معناه هنا المصطاد
فليكن المنوع قتله هنا
غما على آكله هنا جزا
ودل للأول ما قد وردا
أهدى له حمار وحش محرما
وقال للذى له قد أهدي
إلا لأننا الآن محرمونا
وقيل إن صاد المحل وذبح
وذاك قول قد روى عن عمرا
ومالك والشافعي قالا
وهذه الأقوال فرعت على
والخلف في المضطر قيل يأخذ
وقيل بل يأكل صيد الحرم
وداخل في الحرم السعيد
فإنه يدفعه وقيل لا
فأكل من لحم صيد الحل
وجاز للمحرم يأكل العسل
ويذبح الشاة معاً والإبلا
ويأكلن ما شاء من لحوم
أما الذى يكون برياً فغما
كذلك المفكرون أما السالحفا
فإنه فيه الفدا لو صاده
وقاتل للصيد لو كان خطأ
فإنه يلزمه الجـزاء
وجاء أيضاً أن من قد أخرجنا

وقيل بل معناه الاصطياد
وما لصيده يكون مؤذنا
إن لم يكن قد صاده وأحرزا
أن النبی الهاشمی أحمددا
فرد لأهله تكـرماً
إننا اليك لم نرد المهـدى
كذلك بعض منهم يروونا
فأكله للمحرمين قد يصح
وعن أبى حنيفة قد أثرا
إن لم يصدله يكن حلالا
خلافهم في الصيد حسبما خلا
من ميتة والصيد عنه ينبذ
وبالجزا من بعد فليلتزم
وكان في يديه لحم صيد
وذاك مبنى على قول خلا
يلزمه الجزاء عند الفعل
ولو فراخه به كان حصل
لحاجة والبقر المذلا
منها غما في ذاك من تحريم
يحل منه فهو مثل طير ما
وكل ما في الأرض والماء طفا
من لجة البحر متى أراده
ومن أشار نحوه فأسقطا
فيه وما عن ذلكم نجاء
من حرم صيد الحل أزجنا

فإنه يسرده وإلا
ولا جزاء لازماً من قتل
من قتل الصيد تعمداً وقد
يلزم الاثنان مهما قتل
وإن أتاه واحد فغضبه
فكل واحد جزاء فرضاً

حكومة العدلين فيه فصلاً
صيداً بلا عمد لما قد نزل
فيل الجزاء فيه ولو لم بعنمد
صيداً جزاء واحد إذ فعلاً
فجاءه الآخر ثم أعطيه
إن لم يكونا اجتمعاً كما مضى

ما يجوز للمحرّم فعله

وجائز لمحرّم أن يحتجم
وليس فيه من جزاء ومنع
وألزموا به دماً ولو على
وقد روى أن النبي اجتمعاً
بأنه أعطى الجزاء واستدل
واعترض الجواز باحتمال
وأنهم لم يعلموا به ولم
إذ الجزاء بالشعر شيء يلزم
وإنما يكون حجة بداء
والدم لازم إذا ما حلقها
وإن في الشعرة مسكيناً أتى
ويقتل المحرم سبعة أفعى
وعقرباً غاراً غراباً ولسدى
بدون قصد قتله وإن قتل
وقتله إن كان دون داعي
وكل مؤذ قتله حلال

لو أنه قد كان في أرض الحرم
بعضهم وهو الصحيح المتبع
قول الجواز وهو شاة جمعلاً
وكان محرماً ولما يعلمها
من قال بالأول بالذي حصل
من أنه أعطى الفدا في الحال
يخبرهم إذ علموا الحكم الأتم
فكيف باحتجام من يحتجم
لو كان قد أخبرهم أن لا فدا
ثلاث شعرات فما منها رقى
والشعرتان اثنان أيضاً ثبتا
حداءة كلباً عقوراً سبعة
بعض إذا جاء لضر طردا
بطرده فلا جزاء فيه حل
فيه دم لمن إليه ساعى
لو أنه في حرم ينال

ولو ذباباً أو بعوضاً لسما
وقيل إن ذاك ليس يقتل
وكل ما ذكرت قيل إن بدا
وإن تكن قتلاته ابتداء
إلا الذي يعرف بالأذية
فاقتله في الحال ولو لم تخف
واقتل من السباع ما قد قاتلك
وبعضهم أجاز قتل الكلب
وجاز للمحرم بدهن الجمل
وما له يقتله وإن قتل
وجائز لمصرم أن يدهنها
وغمسه للرأس حال الغسل
وإن يكن لذاك يوماً فعلا
وغسله للرأس أو للبدن
وما له يدلك عند غسله
ورخصوا في الأكل من أشجار
وجوزوا نزع السنن المكي
والحطب اليابس لا بأس به
والعود إن سواك ينزعه فلا
ولا يجوز للذي قد نزعاً
وقيل إن كان بلا عمد فله
والرعى للأشجار مكروه فمن
ولا يضر حافراً قطع شجر
إن كان قد صادفه في الحفر

كالبق والزنبور والذر معاً
كالنمل والبرغوث بل يمهل
منه أذى فاقتله وما فيه غدا
بلا أذى فالتزم الجزاء
والضرر الكبير مثل الحية
منه ولم يؤذ ولا تستنكف
من الوحوش والطيور دون شك
والذئب لو عنك أتى بجانب
بقطران والقراد فليزل
فلقمه ولو خطا ذاك فعل
شقوق رجله ووجهه هنا
يكره كيلا يقتلن للقمل
فلاحتياط يطعمن شيئاً حلا
بالماء لا بأس به في موطن
لرأسه مخافة من قتله
توكل كالنبات في الصحارى
بدون قطع عرقه الأصلي
والتمر الساقط فوق تربيته
بأس إذا أخذته ولو غلا
له بعمد قط أن ينتفعا
ينتفعن به وأن يستعمله
يرع غمعوفاً لذاك يصنن
كان صغيراً لو من الأصل عقر
لا أن يقصه بعمد يجرى

دخول مكة والطواف

أن يدخل الأبطح من ثنية
عن الطريق نحوها إذ دخلا
كذا الرسول يفعلن حين حج
من أى موضع كذاك إن خرج
باب السلام فهناك القطع حل
للحجر الأسود ثم يلتزم
للبيت فالقطع هناك حددا
إن قابل الباب بأى وقت
ثلاث مرات هنا وليذكر
باب بنى شيبه فهو ما يسن
يمسحه بيده اليمين
من تحته أو جانب لا يرتفع
إن شاء تقبيل له لحرمة
ثم ليكبر بثلاث حالا
بحيث لا يصيب شخصا بضر
ثم يدعو بالدعاء الكافي
للمؤمنين بالذى تسنى
يصلين وآله ومن قفيا
مقدار مالا يعصر الباب الأغر
بعد ثلاثا عند ركن الحجر
وداعيا مهلا مستغفرا
فى كل مرة وقبل واغتم
فقف حياءه إذن وكبر

يسن للقادم نحو مكة
تدعى كداء فالرسول عدلا
ومن كدى يخرجن إذا خرج
وداخل من غير ذافلا حرج
يخلفها ملبياً حتى يصل
وقيل لا يقطع حتى يستلم
وقال بعض إنه أن شاهدا
ويندب استقباله للبيت
وعند ذاك الحال فليكبر
ويدعون وبعده يدخل من
ثم يجى للحجر الثمين
إن يك للمسح هناك يستطع
كذاك لا يعملوه قط بفمه
وما يشا من الدعاء قالا
ثم ليقف مقابلا ذاك الحجر
لو كان خارجا من المطاف
يدعو لنفسه ويدعوننا
ثم على الهادى الأمين المصطفى
فإن يشا الطواف لاذ بالحجر
وخذ إلى اليمين ثم كبر
ودر على البيت العتيق ذاكر
سبعة أشواط وللركن استلم
ولا تراهم فإذا لم تقدر

واستلم الركن اليماني أيضا
قراءة القرآن في الطواف
وقال بعض إنها لأفضل
وليس في الإسراع من تكويه
والأكل والشراب ليس ينقض
وعبث لكن ما كان ذكر
وقد أتى في خبر قد أئسرا
كان تحس في الطواف لبنا
وطائف بلا وضوء أو جنب
طوافه لأجل ذا منه دم
والزموه أن يعبد الحجا
ولا وقوف حالة الطواف
وبعضهم يقول عند الباب
ومن وراء الحجر العظيم
وأن من يطوف من داخله
ولا طواف دون ما طهور
وإن عليه ينتقض تطهرا
إلا لقيء خدش رعاف
فايتوضا ثم يأتي الباقي
وبعد سبعة أتى كمالا
خلف مقام لأبيننا الأرشد
أو أي موضع يكون في الحرم
وينبغي بأن تكون الأولى
والركعة الأخرى عقيب الحمد
والفرض عن ركعتي الطواف

وقيل لكل استلام يقضى
كرها بعض من الأسلاف
وبعضنا كره جهرا تفعل
وسائر الأذكار أولى فيه
طوافه وضحك إذ يعرض
يكره في الطواف فعله فذر
أن النبي المصطفى المطهرا
وعمر ماء وكل دوننا
وكل شيء في الصلاة مجتنب
فإن أحل الهدى فيه يلزم
وعمرة والحج ثم التجا
وذاك عن بعض من الأسلاف
وقوفه كذا مع الميزاب
يطوف بالإجلال والتعظيم
طوافه منهدم من أصله
فالطهر شرط ذلك المذكور
وطاف مرة طوافاً آخر
فعندها بينى على الطواف
له من الأشواط باتفاق
يصلين الركعتين حالاً
أو حيثما أمكنه في المسجد
فكله لها مكان مصترم
بالكافرون والمثاني تتلى
يقول هو الله ثلاثا يبيدي
إذا أتى بعد التمام كافي

فإن أقيم الفرض قبل أن يتم
ثم صلى الفرض ثم بينى
وقيل إن الفرض لا يكفيه
وتارك للركعتين يلزم
وإن بين البيت والمقام لا
ومثل ذا من كل جانب قدر
وإن بين البيت والمقام
ثم الطواف من وراء زمزم
ومن يصل الركعتين بعدما
يجوز عند البعض والمشهور
فإن يكن صلاهما أعاد من
أو مغرب وفي الغروب تمنع
وبعد أن للركعتين صلى
يأتى إلى زمزم منها يشرب
ويمسح الذراع والوجه ومن
لأن ما فى الحوض كالمستعمل
ويدعون هاهنا بما حضر
ويدعون بما يشاء حباً له
وذا هو الملتزم الذى ذكر
ويلصقن البطن بالجدار
ويوصلن يده للعتبة
وقيل يستحب مرة كما
وبين ركن اليمين الموجود
هناك موضع بقدر الملتزم
فينبغى لطائف إتيانه

طوافه فليقطع الطواف ثم
على طوافه وليس يثنى
إلا إذا طاف لنفسه فيه
عليه فى تركهما ذاك دم
تصل لا فرضاً ولا تنفلاً
عشرة أذرع بذاجاء الخبر
قبور أنبيائنا الكرام
لم يجز إلا لزحام أعظم
صلى لعصر أو لفجر علما
بأنه ممتنع محجور
بعد طلوع شمسه فليركعن
وفى توسط وحين تطلمع
خلف المقام وأتم الفعل
ماء وفوق الرأس شيئاً يسكب
دلولها فالمسح أولى إن يكن
ولا يكن مزاحماً فى الحفل
وبعده يأتى إلى ركن الحجر
ولا يطيل هاهنا مقبلاً
ما بين بابها وما بين الحجر
ويتعلقن بالأستار
وكرهوا دخوله للكعبة
قد فعل الهادى لنا من العمى
وبابه ذلكم المسددود
والمستجار اسمه الذى رسم
لأنه مما يحمل شأنه

والاستلام سنة وقد أثر
كذا مع الركنين والميزاب
كالس للحديد حين يقبض
غير الطواف ودخول المسجد
والنفساء مثلها بلا مرا
تفعله طراً ولا تلام
إلا بما لا بد منه من مهم
كم طاف من شوط وكم ذا باقى
وقيل إن خاف هلاكاً يثب
بدنيوى فى طواف لهم
والرد فرض دون ما كلام
لمثل قىء ورعاف حـ
يلزمه استئناف إذا انـدرج
فويق أعواد هناك تجعل
صح عن المختار هذا بسند
يعيده وقيل بل دم يجب
والصبح فى مقال أهل الفكر
وفى الذى يروى لنا عن عمرا
بل بعد مغرب وحين تطلع
إن كان هاهنا الطواف آتى
أو وسط فإنها تمتنع
يمنع عندنا بلا خلاف
بأن ذاك سنة تحتـم
من تلکم الأشواط عند القائل
لا نسخ لكن حكمه قد زال

وسن إبراهيم بداء بالحجر
كذا الدعا يسن عند الباب
وناقض الصلاة ليس ينقض
وتفعل الحائض دون غـ
فذاك لا يكون حتى تطهرا
فالسمى والوقوف والإحرام
وحالة الطواف يكره الكلم
وذاك كالسـؤال للرفاق
ويستريح إن عى ويشرب
ولا يجوز عندنا التكلم
ورخصوا فى الرد للسلام
ويمنع الخروج منه إلا
ومن يكن بدون عذر قد خرج
وعاجز عن الطواف يحمل
وجاز أن يطوف راكباً وقد
وقادر على الطواف إن ركب
وجائز يطوف بعد العصر
وذاك قول صاحبنا الشـم الذرى
لكنه فى الحال ليس يركع
وجوزوا الإتيان بالصلاة
لا حيثما تغرب أو ما تطلع
والرمل المذكور فى الطواف
وأكثر المخالفين يزعم
وذاك فى الثلاثة الأوائل
وقيل منسوخ وبعض قال

فالمصطفى أوقعه لينظروا
أن النبي غير مجهود كما
فعله لعلة وزالا
وليس ذا نسخا ولكن مطلق
واستحسن الجمهور للأضباع
ويكره الطواف بالأخفاف
من كان من أهل الضلال حضرا
قد زعموا ولا أصحاب الكرما
إذ زالت العلة واستحالا
ترك فقول النسخ لا يتفق
لأنه يعين للإسراع
في قول من مضى من الأسلاف

السمي

السمي ما بين الصفا والمروة
فتارك للسمي حجه يتم
وقيل إن السمي مفروض فلا
قال بذاك مالك وأحمد
وقيل نفل لا غساد يلزم
لقوله جل فمن تطوعا
يخرج من باب الصفا إليه من
ومن يكن من غير ذاك يخرج
فيصعدن فوق الصفا والمروة
بلا زيادة وقيل يصعد
وعاجز يقوم في أصل الصفا
ثم ليكبر سبع تكبيرات
وبعدها من الصفا ينحدر
وإن أتى المسيل فليهرول
وإن بلغت لموالي المروة
وأمش إليها وأفعلن كمثما
يسن عندنا وأهل الكوفة
لكنه يلزمه بهريق دم
حج لمن للسمي كان أهلا
وعائش والشافعي الأمجد
بتركه تعمدا ولا دم
عن أنس وابن الزبير رفعا
مقابل الركن غذا مما يسن
أخطا وما عليه فيه حرج
بقدر ما يقابلن للكعبة
فويق خمس درجات يقعد
وهكذا في مروة إن ضعف
وما يشا من الدعاء يأتي
قصدا إلى المروة وهو يذكر
هناك بين العلمين فافعل
فهاهنا أمسك عن الهولة
فعلته على الصفا متمما

على الذى أنشأنا وكسونا
تقوم لا تصعد من فوقهما
فى كل شوط مثلما فى الأول
حتى تتم سبعة مكمله
رجعت فالرجوع شوط مثل ذا
من الصفا إلى الصفا شوطا يعد
ويختمن بمروة إلى السوفا
يعيده بعد طواف أوقعا
يعيد فالهدى عليه لزما
أو عمرة أخرى له يأتيتها
فقال بعض يقطعنه قطعنا
إلى التمام فليقم للفرض
فليحذر من فوق تلك المروة
ولياخذن من شارب والظفر
وانحل من عمرته متمما
من حرم والصيد منه فليذر
إحلاله من بعد رمى الجمرة
والخلق والتقصير للمقصر
يسن لا لسرية الحجال
دم لتركه عليه كانا
بدنة والبدون لا يجزيه
بينهما يسرع باستعجال
فما عليه فيه من دم غدا
ومالها أن ترمين ولا تشط
وعد تاركاً لفضل يعلم

من القيام والدعا والثنا
أما النساء ففى أصلهما
ثم إلى الصفا تعود وافعل
من القيام والدعا والهروله
فتحسب المسير شوطا وإذا
هذا هو الحق وفى قول ورد
والأول الصحيح يبدأ بالصفا
وإن من قبل الطواف قد سعى
فإن أصاب للنساء من قبل ما
وحجة من قبل يقضيتها
وإن أقيم الفرض وهو يسعى
وقيل لا يقطعنه بل يمضى
وبعد أن يكملن للسبعة
وليحلقن للرأس أو يقصر
وجاز إن لم يأخذن منها
وبعدا حل له غير الشجر
وقارن ومفرد بحجة
فى يوم عاشر ونصر الجزر
وذلك الإرمال للرججال
وتارك الإرمال لو نسيانا
شاة فصاعداً وقيل فيه
والعلمان الحد للإرمال
وإن يزد ما فوق ذلك المدا
وتسرع المرأة للمشى فقط
وقيل لا يلزم ناسيه دم

وقال بعضهم يعيد السعي
وإن يقصر بعد ما قد تركا
وإن يكن هذا قليلا قد ترك
فكل شوط يلزم من فيه
وإن يكن لم يأت بالإحلال
ومن نسيه يرجع إليه ما
ومن بدا بمروة ويختتم
وليعد السعي إذا لم يحلفا
وخالف السنة من قد خرجا
فالبعض منهم لدم قد ألزما
والطهر مندوب له وإن فسد
والسعي شيء جائز للحائض
والأكل والشرب يجوز فيه
وإن يكن لم يجدن الماء
والبيع مثله ومهما تعبنا
ويكره الركوب في السعي وصح
ومثله المحمول فوق الرأس
والمصطفى قد طاف راجيا بلا
وطاف أيضا وسعى لشكوى
ومرمل من الصفا للمروة
والحلق سنة وهو أفضل
وإن من قصر في مقامه
وأحسن التقصير حين قصروا
لا محرم وإن هم بمحرم
فإنه يكره في حقهما

ولا يرى بعد عليه شيئا
فإن في ذاك دما قد سفكا
من ذلك الإرمال حينما سلك
إطعام مسكين كما يكفيه
أعاد للسعي ولالإرمال
لم يخط خطوتين حيث تمما
عند الصفا وقد أحل قدم
وما عليه من دم فبهرقا
إلى الصفا من غير بابه وجبا
والبعض لم يلزمه في ذاك دما
وضوء أتمه ولا يعد
وذى جنابة نفاس عارض
والبيع مهما استطاع لا يأتيه
إلا به فليوقع الشراء
فيه استراح وبني مستوعبا
بلا ضرورة وقيل لا ييح
أو بين أيديهم بغير باس
شكية والسعي أيضا فعلا
على بعير كل هذا يروى
فقد أسا بلا لزوم غدية
حتما من التقصير حين يفعل
لنفسه لا بأس في إحرامه
بأن يكون من محل يصدر
قد فعلوا التقصير في حينهم
وما عليهم فيه شيء لزما

وقال بعض العلماء الكامله عليهما في ذا دم لا بد له

الخروج إلى منى

منها متى سعى وطاف وابتهل
يهل بالحج معاً والعج
أهلاً له بحجه والتبليـه
أو مسجد الجن أو الميزاب
من مسجد الجن يكون لهم
إحرامه يكون إن أتاه
إنشأؤه من مسجد الحرام
فيلبس ثيابه مستقبلاً
صلاهما ولم يطف أجزاءه
أحرم من دون طواف وقصد
أو سنة أجزاءه ما قد ذكرا
لبيك لبك ثلاثاً ربيـه
قال بحج كان عن فلان
والرمي والطواف واسم أمه
أولاً فبالكنية يكفي ما وصف
والظهر ينبغي يصلينها هنا
بمكة في خبر مائـور
لثلاث من ليالها ثم وفت
خير البرايا جنبها والإنس
ثم العشاء والفجر وهو الأصوب
يفسد حجه بإجماع الملا

وداخل بعمره وقد أحل
فإن رأى هلال شهر الحج
وبعضهم يقول يوم الترويه
يحرم بالبطحاء أو بالباب
وأحسن الإحرام حين أحرموا
وقال بعض منه لا سـواه
والقطب قال أفضل الإحرام
فحينئذ له بأن يغتسلاً
ثم يطوف ويصلى وإذا
فإن يصل الركعتين ثم قد
أو يحرم بعد فرض حضرا
ويجهرن بعد ذا بالتبليـه
بحجة وإن تكن عن تاني
وفي الوقوف يذكرنه باسمه
وقيل بل باسم أبيه إن عرف
وبعد ذاك يقصدن إلى منى
وجاء صلاهما فتي الزبير
وعائش بمكة تخلفت
وفي منى صلى جميع الخمس
الظهر والعصر معاً والمغرب
لكن من لم يفعلن ذاك لا

والجمع للصلاة في بطن منى
وجوزوا تقدما إلى منى
عن حسن وعن عطاء بعد أن
وغير ذين يكره التقدم
ومن مضى إلى منى بدون ما
فلا دم عليه لكن ذاك لا
والمصطفى كان يهل حينما
ويندبن مشيه من مكة
ثم لجمع بعد ذا فعرفه
إلى منى إلى المزار الأكرم
إن كان لم يمنع بأمر غالب
ولا يدعه لزحام وجدا
ولا يقف بالبيت يوم الترويه
ومن بيع أو يشتري من بعدما
فإنه يرجع ثم يحرم
وقد مضى بأنه إن لم يجد
فليشتري ماء لكيما يشربا
ومن بيت دون منى فلا دما
كذا إذا جاوز للمحسر
إذ ماله الخروج من محسر

ولو لمكى فقد تعينا
بسادس أو سابع روى لنا
يحرم في مكة من حيث يسر
قبيل ثامن ولو قد أحرم
أن يحرم ويعد فيها أحرم
يحسن إذ خالف ما قد نقلنا
يركب قد رواه بعض العلماء
إلى منى عشية الترويه
وراجعاً منها إلى الزدلفه
جميع ذاك في الطريق الأعظم
أو بعدو أو بضر شاغب
إلا إذا ما خاف ضرراً أو ردى
من بعد إحرام ويعد التلبيه
أحرم بالحجة فيمن أحرم
ثانية ويلزمه دم
للماء إلا بالشرأ وقد قصد
وما عليه فيه بشئ وجبا
عليه والبعض بذاك حكماً
وبات خلفه ولم ينتظر
قبل طلوع شمس للظفر

الخروج إلى عرفات والوقوف

وإن بدت شمس النهار فانهض
وسر لها ملبياً رب العلى

لعرفات في النفير المرتضى
متى إلى بقعتها قد تصلا

فليس من حج لمن لم يقف
فالحج فيما قد رويناه عرفه
فإن أتيتها غفيتها فأنزل
وامكث بها إلى الزوال واغتسل
والحيض والنفاس لا يمنع قط
ثم تصلى الظهر والعصر معا
والجمع والتقصير غيبها ومنى
ولو لمكى ولكن أنكرها
يقول إن القصير للمسافر
غفى منى لا يقصر المكى بل
فإن قضيت الغرض فانهض واقفا
فتب إلى الرحمن مما قد مضى
فلا تدع خطية جانبيها
واحرص على الخيرات في ذا الموقف
طوبى لمن وفقه الله على
وكن إلى الغروب في تبتل
ثم أفض للمشعر الحرام
فمن أفاض قبل أن تزولا
إلا إذا عاد لها ووقفها
وذلك الوقوف والإحرام مع
لا حج إجماعاً لمن لم يأتى
كذلك إن أفسد منها واحداً
وقد مضى في موضع الإحرام
ومن يمت من بعد ما قد وقف
وليقتضيه المناسكا

بعرفات ياله من موقف
أكرم به من موقف ما أشرفه
وكل ما يحضر من ذكر قل
وذلك الوضوء كاف إن فعل
فلتقفن فالطهر ليس يشترط
خلف الإمام أو بحيث اتسعا
من سنن الهادى كذا روى لنا
ذلك قطب العلماء ولم يرى
لا للمقيم أبداً والحاضر
في عرفات حيث كان القصر حل
تدعو الإله راجياً وخائفاً
وسأله في باقى خيراً ورضى
إلا بكيت ندماً عليها
بالذكر والدعاء ولا تخلف
حضور يومها ومنه قبلا
وفي تضرع وفي تبتل
بعد غروب الشمس بالتمام
فحججه منهدم قد قىلا
بعد زوالها وقوفاً قد كفى
طواف يوم النحر فرض قد شرع
منها بواحد على الصفات
وبدم لا تجبرن أبداً
وتركه ما فيه من كلام
لو كان لم يتمه ففقد كفى
أو من له يستأجرن هنا لك

وذو السقام يحملان لعرفه
وإن من أغمى عليه أو سكر
وإن يكن أغمى عليه بعدما
حتى انقضت جميع أيام منى
ومن يكن من الزوال سكرًا
فقل لا حج له وقيل له
وقيل من بعرفات نامًا
يفتسلن ويتوضا ويصل
يدعو ويستغفر مما ضيعا
ويلحق الناس بجمع ولزم
وكل أرض عرفات موقف
فواقف بها فحجه فسد
وما لك يقول حجه يتم
وعرفة واد مقرب المسجد
وواقف بفيد أرض عرفه
فعدنا ليس له حج وقد
ومن أفاض قبل ما إن تغربا
وقيل حجه يتم ولزم
وقيل تم حجه ولا دما
وإن يفض من قبل ما إن تغربا
إلا متى ما الشمس كانت غربت
والقطب قال لا يتم إن يرد
لأن فرضه الوقوف وهو قد
كحالف لا يذهبن إلى بلد
وقيل إن من بعمره أهل

كذلك الكبير والمزدلفه
بعد الوقوف حجه صح وبر
زالت وما أفاق من هذا الغما
فإن حجه يتم هاهنا
إلى الغروب فحلاف ذكرًا
والنوم مثل السكر في ذي المسألة
حتى أفاض الناس ثم قاما
لمغرب ثم يقوم بيتهل
إلى العشا ويكثر التضرعا
شاة سمينة لجبر ما انهدم
للناس إلا عرفة لا يوقف
فعرنة موقف إبليس تعد
لكن عليه لازم يهريق دم
يعرفه الناس بلا تردد
إلى الغروب حجه قد زيفه
خالفنا في قولنا هذا أحد
فقل إن حجه صار هبا
عليه بعد ذاك أن يهريق دم
عليه بعضهم بذلك جزمًا
لكنه عن أرضها ما ذهبًا
فقل إن حجه له ثبت
إفاضة من ذلك الوقت قصد
نقل رحله وسار وابتمد
بحنث إن سار إليها وقصد
وخاف فوت الحج قبل أن يصل
(م ١٠ - سلاسل الذهب)

فليَنو للحج ويأتى عرفه
ويترك البيت ومهما رجعا
وقال بعض يرفض للعمرة
وبعد فعل الحج والتتميم
يطوف بالبيت ويسمى ودم
ومن رأى الهلال وحده ورد
وليَقض كل النسك المَحْدَد
ويستقرن خائف وإن فعل
وإن يكن نادى منادى الحاكم
جاز اتباعه إذا ما اعتيدا
ومن بقى بعد الغروب لم يَفْض
وما هنا مسائل في صفة
تركها إذ الزمان اختلفا
فاليوم لا خيل ولا جمال
فاله قد أخرج سيارات
والرأى في المسير للسائق لا
فإن أتى جمعا يقول ما حضر
وليَجْتَهد في ليله بالتلبيه
لأن أبواب السماء قيل لا
وجاء أمر الواحد العلام
وكل جمع موقف ويستحب
والمشعر اسم جبل وكلها
والجمع ما بين العشا والمغرب
ومع مبيته بجمع يرفع
كل حصاة منه كالبنْدقة

ويفعل الوقوف مع من وقفه
طاف لحجة وعمره معا
ثم بهل بعد ذا بحجة
يهل عمرة من التتميم
لرفض عمرة عليه يلزم
مقاله فليَقض منفرد
بحسب الروية لا يقلد
خلاف ذا فإن حجه بطل
الحج في يوم الخميس القادم
بصدقة لو جائراً لِدودا
فإنه لسنة الهادى رَفَض
مسيره في حالة الإفاضة
فالحال حال غير ما قد سلفا
كلا ولا نص ولا إرقال
تهوى هوى الريح عاصفات
لمن أفاض لو غدا مستعجلا
من طلب الخير وصرف كل شر
والذكر والدعا لنيل الأمانه
تغلق في ليلتها فليسا لا
بالذكر عند المشعر الحرام
ما كان من مشعرها ذاك قرب
منه قريب وعرها وسهلها
في أرضها من سنة المنتخب
منها لسبعين حصاة تجمع
أو كحصاة الخذف أو كالجوزة

وخالف السنة من رمى بماء
وليغسلن لها كما قد غسلا
والغسل سنة وإن لم يغسلا
ثم يصلى مع طلوع الفجر
تمت عند المشعر الحرام
والذكر لله وحيد وقفا
وليهرقن دماً إذا لم يقف
وقبل ان تنتشر الشمس هنا
فيقطن وادي الحسار
وتارك البيت في جمع دم
وجاز للضعيف أن يفيضوا
والذكر والوقوف في جمع يسر
وقيل فرض وهو الصحيح
وواقف إلى طلوع الشمس ثم
وقيل لا لكنه أساء
وجائز لخائف أن يصبح
ومن أفاض قبل أن يصلى
لو طلع الفجر هناك إلا
ومن يجمع ساعة قد أدركا
فحجبه تم وما عليه
ومفرد الصلاة يوم عرفه
أخطأ ولكن لاغساد يلزم
ومن يصل مغرباً أو والعشا
بدون خوف من طلوع الفجر
وقيل لا وفي لزومه أدما

زاد على ما قلته مقدا
نبينا الهادي لها اذ حملا
لها فلا بأس بما قد فعلا
في أول من وقتها الأغـر
يقوم بالصلاة والسلام
في موضع منها وقوفه كفى
لأنه خالف سنة الوقوف
يفيض من جمع إلى نحو منى
قبل ظهور حرمة للنظر
وقيل إن حجه منه دم
بالليل والراعى كذاك أيضاً
فتركه بالدم قيل يجبرن
فالأمر في الذكر به صريح
يلزمه عند أبى المؤثر دم
إذ خالف السنة فيما جاء
ويقفن بعد الطلوع بالضحي
يلزمه دم لهذا الفعل
إن عاد نحوها وفيها صلى
لهم وقام عندهم هناك
لأجل ذاك من دم يأتيه
وهكذا في ليلة المزدلفه
في حجه وليس يلزم الدم
من قبل أن يأتي جمعاً إذ مشى
أجزت صلاته بهذا الأمر
خلف على قولين بعض ألزما

وكل جمع موقف لمن وقف إلا محسراً غدعه وانصرف

الرمي والحلق والنحر

نحو منى تلبية له تلا
وقيل بعد رميها مرتبه
هو الصحيح وبه قد أخذوا
لما رأى الزحام قد غشاها
أن يرمينها من إليها قد مشى
أجزاً ومن أسفل أو أعلاها
بأن يكون من مسيل الوادي
تكبيرة بعدد الرميــــــــــــــــــــــــات
شيء لها قبل وصولها الغرض
أولا فمكينا يعاني فقرا
من بعد صدها فقل أجزت
وإن رماها فليول ذاهبا
عند وقوفه عليه يلزم
أعاد رمياً بحصى المزدلفه
إذ بحصى الحل له ليس يتم
به الجمار من حمى ملتئم
من بطن وادي تلكم الجمار
يعيده مكبراً متممــــــــــــــــا
عليه شاة وبذاك حكموا
يصنع معروفاً وصار مجزيا
والحلق للذباح صار تالى

ويقطع المفيض من جمع إلى
عند وصول جمرة بالعقبه
يرمى لها من بطن واد بها وذا
وعمر من فوقها رماها
وبعضهم أجاز من حيث يشاء
وإن يكن من جانب رماها
والرمي ينبغي مع استعداد
يرمى بسبع ولدى الحصاة
وإن يكن رمى حصاة وعرض
فليرمى عنها حصاة أخرى
وإن تكن قد وقعت بالجمرة
وجائز أن يرمى راكبا
ولا يقف إذا رمى ولا دم
وإن رماها بحصى من عرفه
أو بحصى يكون من أرض الحرم
وماله يأخذ مما قد رمى
وقد أجازوا اللفظ للأحجار
ومن نسي التكبير حينما رمى
فإن يفته كله فتلزم
وإن يكن تكبيرتين نســــــــــــــــيا
ويذبحن من بعد هذا الحال

وإن يكن قبل الذباح خلقاً
وللخطأ يلزمه أيضاً دم
ومن يك الذبح عليه ما لزم
وذابح وحالق من قبل أن
وبعد ذا شاة عليه للنسك
وذبحه من قبل فعل الرمي لا
وذابح وحالق وزائر
يعيد للطواف والسعي معا
ووقت رمي هذه الجمرة من
ومن رماها بعده أو قبله
ومن يؤخرها إلى الليل لزم
وقيل من بعد زوال شمس غد
والذبح والحلق يكون بعدما
والجمع بين الحلق والتقصير
يقص قبلًا ثم يحلفنا
وخذ من الشارب والأظفار
والحلق والتقليم شيء مستحب
وعف عن لحيتك الكريممة
وليس للمرأة حلق الرأس
مقدار أصبعين أو مقدارا
وإن من قد نسيت تقصيرها
تقصرن فيها وتهرقن دما
وخارج لمكة من قبل أن
وقال بعض يرجعن إلى منسى
وأول القولين عن ربيعتنا

فها هنا دم عليه يهرقنا
هذا الذي به عليه حكموا
فليحلقن بدون أن يهريق دم
يرمي بعيد رميه ولايهن
وللخطأ عليه شاة دون شك
يجزیه فليعده كي يمتثلا
من قبل رمي غخطاه ظاهرا
ثم دم لنفسك قد ضيعا
طلوع شمس الزوال قد زكن
لم يجزه خلفاً لمن أحله
عليه بعد الرمي أن يهريق دم
يرمي عن ابن عمر هذا وجد
يرمي الجمار حسبما تقدمنا
فإنه لأفضل الأمور
من بعد قص لينال الأسنى
قلم وأحلق ما الإزار وأرى
إن لم يطل ذلك وإن طال وجب
وقيل إن طالت فخذ بعفة
بل تأخذن منه بالقياس
أربعة تقصيرها قد صارا
حتى أتت بلادها ومصرها
بمكة أو بمنى جبراً لما
يحلق جاز الحلق فيها يوقعن
فالحلق والتقصير فعله هنا
والثان فهو عن عطاء ميينا

وركعتان قبل ذبح بمنى
أما صلاة العيد في منى فلا
حيث وقوف المشعر المجيد
وإن يصليها فذاك حسن
إلا الذي قد كان في الصلاة
وحل بعد الذبح والخلق له
إلا النساء والصيد والطيب فلا
والطيب حل في مقال البصر
ومن يجامع زوجته ولم يطف
ولا وجوب في الضحايا وقعا
ومحصر والقطب قال ما على
وبعد تقصير ونحر يمضى
يطوف ثم يركن وزمزم
وهكذا يدخل من باب بنى
والحجر الأسود والملتزم
ومن له من بعد عصر ركعا
ومن أتى إلى الطواف فله
وإن من قد أخر الطواف
فقد أسأما عليه فيه
وإن يك القارن للعمرة لم
ثم سعى بين الصفا والمروة
وطائف لحجه في يوم
يعيده عشية النحر ولا
وإن يكن قد طاف مرتين
لحجة وعمرة أسأما

تندب بالمسجد أو حيث بنى
تلزم من كان لنسك وصلا
قد ناب قبلا عن صلاة العيد
لكن بلا تكبير فيها يعلن
من التكبير به فلياتى
كل حلال شاء أن يفعل
حتى يزور بيته المجد
وابن حبيب الربيع الخبر
فحجه منه دم بما اقترف
إلا لقارن ومن تمتعا
من قرن النسكين هدى جعل
للبيت كى يأتى طواف الفرض
يأتى ويسعى مثلما تقدم
شية وليات لركن اليمين
والمستجار والدعاء المقدم
يعيد للركوع لو كان سعى
شرا طعام بعده أو قبله
لثالث العشر وبعد طافا
والأفضل التعجيل أن يأتيه
يطف وقد طاف الطواف الملتزم
كفاه للحج معاً والعمرة
وروده مكة والقـدوم
عليه بأس في الذى قد فعلا
وقد سعى من بعد ذا سعيين
وقد كفى لعمرة ما جاء

أما الذى للحج لا يجزيه
وبعد أن طاف فلا يعيد
وأخطأ الطائف بعد ذا ولا
غذى الليالى لنى تحتهم
وقيل قد أساو لا عليه
غن ابن عباس إذا رميتا
وحسن كان يبيت بعد أن
وعندنا من بات فى مكة من
يلزمه دم وللساقة
وهكذا يرخصن للراعى
وما على من نام فوق محمل
أو أنه نام على مضدة
إن كان مغلوباً ولم يستلقى
وإن يكن فى محمل قد وضعاً
وقيل إن نام وكان ينتظر
بدون ما تعمد أو ناماً
وحد مكة مع افتراق
ويوم حادى عشر واثنى عشر
والظهر مندوب لرمى الجمرة
يرمى بسبع ثم للوسطى وعن
ثم إلى جمرة تلك العقبة
وقيل فى الترتيب شئ ما لزم
ومن يرى الترتيب لازماً فقد
ما يلزم التارك للرمى هنا
والرمى من بعد الزوال إلا

عليه يوم النحر أن يأتيه
طواف نفل بعده يزيد
يبيت فى مكة بل يرتحلاً
ومن يبت بمكة فيه دم
وأورد القطب مقالاً فيه
لجمرة فبت بحيث شيتا
زار بمكة كذاغنه زكن
بعد مزار أو ينام مطمئن
قد رخص المختار فى البيات
يبيت حيث شاء من بقاع
يسير أو على ظهور الإبل
سيارة مع سيره من مكة
لظهره فى سيره فى الطريق
جنباً غنام قدم إذ ضيعا
أصحابه بمكة فلا ضرر
بمحمل بدون عمد قاما
درب منى والدرب للعراق
للجمرات الرمى فيها منحصر
ويبدأ بالجمرة الشرقية
يمينه يجعلها إذ يرمى
من بطن واديهما كذا مرتبه
فلو بدا بهذه الجمرة تم
ألزم من يتركه كما يحد
وسوف تدرى حكمه مبيناً
بالنحر يوم يرمى الأولى

فالرمي من قبل الزوال يكره
وقيل من طلوعها الرمي إلى
وذاك قول جاء عن محمد
عن يشاهد حالة الزحام
يعجبه الترخيص لا التشديد
في كل مرة تشاهد التلف
وكل من لم يرم في الحادي عشر
في ثالث والعشر يرمي سبعة
ثم يعيد رميها على الأثر
وقيل يرمي كل جمرة بماء
في موقف حتى يتم الحجر
وإن من وضوئه ينتقض
ومن رمى بكنه لجمرة
وإن يكن قد غاته الرمي لزم
ولا يجوز الرمي بالدرولا
ولا بشيء قط إلا بالحجر
والحجر الصغير من أوله
وواقف هناك عند الجمرة
يجزى ولا يجزيه إن دنا وقد
وفي طريق الرمي لا يشرب قط*
ومن يفته الرمي كله لزم
فعدد الجميع تسع يجزى
فالجمرة الأولى غواتها لدى
وقال بعض بطلوع الفجر
والجمرتان الأخريان غمتي

وإن يكن رماء جاز رمية
غروبها وقت له قد جملا
نجل على غبه خذ تهتدي
ذا اليوم عند الرمي بالأقدام
فالأمر عند رميها شديد
والناس مثل البحر خف فوق خف
والثان فليرم جميع ذا الحجر
سبعة إلى آخر من جمعا
ثلاث مرات ويكمل الحجر
لها من الحمى أعد إن رمى
إحدى وعشرون لكل قدروا
في رمية أئمه لا يرغب
واحدة يعيد عمل الرمية
عليه بعد ذلك أن يهريق دم
بلؤلؤ ولا بعظم فضلا
وجاز لو من حجر ضخم كسر
أفضل فلتسرع إلى أفضله
يطرح فوقها الحمى بمرة
وضعه وضعا عليها متدد
إلا إذا ما عطش عليه شط
لكل يوم كل جمرة بدم
والعاشر الرمي بيوم النصر
غروب شمس يوم نصر حددا
من يومها التالي غوات الأمر
ما غربت لليوم شمسه أتى

وبعضهم يقول حتى يظهر
فإن حكمنا بالفوات قلنا
وإن نقل بعدم الفوات
وأكثر الأقوال لا فواتنا
والقطب قال عندي الفوات
ومن رمى في يوم نصر بأقل
حتى انقضت أيامه ألزم دم
كل حصاة فلهما مسكين
في أى جمرة ويوم ولزم
ويرمين لما مضى إن لم يفت
وبعضهم رخص في حصاة
ومن رمى الوسطى صباح عاشر
فذبح الهدى وبعد حلقة
يلزمه دم وقيل اثنان
وإن قضى ما بعدها من النسك
وبان من بعد خطاه فلزم
والرمى بالنهار والذبح معنا
وما يفوت وقته فيسـدل
وكل طفل لا يطيق يرمى
ومن يزد في الرمي عن سبع فما
وإن يكن تعمّد الزيادة
ومن رمى ثنتين أو خمسا معا
فليرم ستاً بعد هذى الرمية
ومن نسي التكبير حينما رمى
وإن يك التكبير طراً غاتا

فجر ليوم بعده منتشرا
كل فوات بـدم ألزمتنا
يرمى ولادم عليه آتى
إلا إذا التشريق طرا غاتا
بمغرب إن خانت الصلاة
من سبعة الأحجار عمداً قد فعل
وفي الحصاة طعم مسكين لزم
إن ترك الأقل ذا يكون
بزائد إن غات أن يهريق دم
وقد مضى قول الفوات غالتقت
وفي اثنتين لو بعدم آتى
يظنها عقبة في الظاهر
وفي غد له الخطا تحققتنا
ثم يعيد الرمي يوم الثانى
ثم أتى زوجته وقد فتك
بدنة والحج قابلاً بتم
والنفر إلا خائفاً ومن رعى
لو كان بالليل هناك يفعل
يرمى أبوه عنه دون وهم
عليه فيما زاد بشيء لزمنا
فقد أسا وقيل بالإعادة
فذاك عن واحدة أو أربعاً
لتكمل السبع له في الجملة
أعاد رمية بتكبير سمنا
يلزمه أن يهدين الشاتا

بتركه وليس هدى فيه
يصنع معروفاً له وقد كفى
في يومه بأنه ما كبرا
رمى بها ثلاث جمرات بقصد
من أى تلك الجمرات قصراً
سبعاً وسبعاً يرمين لتين
برمية واحدة يرميها
لكنه إعادة لم يلزم
كعدم الرمي أتى من صاحبه
أن يخرج من منى فليعمل
أدركه فلا خروج بعد ذا
بأصل جمرة العقاب ويمر
بعد تمام الرمي أو أعطاها

وقيل لا إعادة عليه
وقيل إن نسيه حتى انصرفا
ولا إعادة ولو تذكر
وأخذ إحدى وعشرين وقد
وبقيت واحدة وما درى
يرمى بها الأولى والثنتين
وقيل كل جمرة يجز بها
والرمي مكروه بما به رمى
وصحح القطب بأن الرمي به
ومن أراد في النفير الأول
لكنه قبل العشي فإذا
وليدفن أحجار ثالث العشر
وما عليه إن يكن ألفاً

فوات الحج

يفعل في منى وفي المزدلفه
والسعى ثم الرمي للجمار
يجزيه عن حج ولو قد فعلا
للصيد والنساء ولا هدى يجب
من قابل والحج يأتي لا يذر
يصنعه الحاج مما لزم
ولم يكن عليه من هدى جعل
ربيعنا ومسلم الخبر الفطن
يودعن بيته المكرماً

من فاته الوقوف يوم عرفه
ما يفعل الحاج من مزار
بنية الإتمام للحج ولا
لكنهم لم يلزموه يجتنب
وألزم الهدى عليه ابن عمر
وقال بعض إنه يصنع ما
وينوي عمرة ثم يحلل
وذاك قول عن أبي نوح وعن
وليمض نحو أهله من بعد ما

إن زار بيتاً وبمكة قعد
قبل وقوف عرفات وذكر
بأنه بعد غزوات عرفته
ومن يقل بأول يقول لا
حتى يحج بعد عام وله
ويستر الرأس ويلبس ما
وقيل من في عرفات قد وقف
لو أنه لم يدركن الفجر مع
أدرك للحج وإلا أحرم
فليعتمر والهدى لازم له
كمحصر من بعد إحرام بحج
وليحج للصيد والنساء إلى
وبعضهم يقول في المحصر حل
وقيل من أحرم بالحج وقد
أولا فعمرة أوديهما إذا
فحيثما حبست إحلالى يقع
ينحل من إحرامه حيث منع
وإن يكن هدى فحتى يصلا
والحرم المعروف للهدى محل
أو في سوى منى وقيل من حصر
يحل من عمرته أو حجته
وقيل في المحصر عن عمرته
بيعت هديه إلى نحو الحرم
وانحل من إحرامه إذا نحو
وإن يكن في حرم قد وصلا

بعد منى أو كان غيبها قد وجد
عن بعض أهل العلم قول في الأثر
لأشياء من أفعال حج بالصفه
يصيب صيداً والنساء مستعجلاً
طيب والقاتفث أشغله
قد كان ممنوعاً على من أحرم
ليلة جمع قبل فجر ينكشف
من كان في جمع هناك مجتمع
بعمرة من موضع فيه ارتقى
والحج بعد عامه يفعله
أو عمرة يلزمه هدى يثج
أن يفعل الحج بعمام أقبلا
له النساء والصيد بعد ما أحل
قال إذا تم له فقد عقد
تمت وإلا إن حبست قبل ذا
صح نواه إن بحبس قد منع
إن لم يكن هدى لديه قد رتع
محلّه فينحره أولاً
لو قبل أيام منى كان وصل
عن عمرة حج بخصم قد قهر
حيث أتاه الحصر عند بقعته
بمرض أو بعدو يأتته
إن لم يكن فيه فينحرن ثم
في ذلك اليوم الذى فيه عقر
ينحره حيث يكون حظلاً

فليأخذن لكل يوم عرضا
كل الجمار يرمين بما وقع
لذى السقام أو يتم الأمر
لنفسه جميعها أو تكملا
في كل نسك يفعلن على هذا
يفعلن عن مات أو من مرضا
زيارة عليه يهريق دما
وتم حجه اذا ما أقبلا
ولم يصب صيدا ولم يجامعا
من حجه وقد قضى وابتهجا
قالهدى لازم وحجه فسد
وتوبة يأتى بها في العاجل
عليه أن يعيدها حتى تتم
للهدى أو من قبل حلق الشعر
وقيل ما عليه من دم يعد
تم لذاك حجه لو لم يعد

ومن أراد الرمي عن مرضا
إحدى وعشرين ومثلها ومع
سبع له قبل وسبع أخرى
وقيل يرمى الجمرات أولا
وقيل ذاك للمريض وكذا
يبدأ بنفسه وحينما قضى
وخارج من مكة بدون ما
وليرجعن من مصره لو وصلا
وقد قضى الطواف والسعى معا
أو يعتقد بأنه قد خرجا
وإن يكن أصاب أو ذاك اعتقد
عليه أن يعيده من قابل
ومن يزر من قبل أن يرمى لازم
كذاك مهما زار قبل النحر
والزمره لدم إن لم يعد
وذلك الطواف يجزيه وقد

الوداع

من مكة بعد التمام والوفا
بجنبه طوافه المعروفا
إذا قضى أشغاله من بيع
والانصراف والخروج قد غزم
فليذهبن إلى الوداع ساعى
لأنه لازم ذاك الموضعما

سن لمن أراد أن يفصرفا
أن يأتى البيت وأن يطوفا
وإنما يطوف للتوديع
ومن شرا ومن جميع ما لزم
وما بقى شغل سوى الوداع
وما على المكى أن يودعا

وبعد ما طاف وداعاً وركع
ثم يصب فوق رأسه وما
ثم يجيء بعد ذا الملتزم
فليدعون هنا بماله عرف
ويسأل الرحمن أن يقبل ما
وأن يكون حجه مبروراً
وأن يعيده إلى ذا الموقف
وتارك ركعتي الطواف
لو أنه من عقب الوداع
والحكم في المرأة مثل الرجل
فإن تطف وداعها تمت لم
فانصرفت ثم أصابها الرجل
وإن تكن قد ركعت في الحرم
ومن تكن حاضت فلم تودع
وإن أتتها الحيض يحبس الكرى
ولا يبيع بعد الوداع أصلاً
وقيل من بعد الوداع نأماً
أما التواني فهو لا يفسده
وخارج ولم يعده عامداً
ولم يعده غشياً يلزم
والالتفات عقب الوداع
وعمر الثاني كتاباً قد كتب
ورخص الخبر ابن زيد جابر
وعلفاً وما عليه يقضى
وإن من ودع بعد العصر

يأتى إلى زمزم كي يحسو جرع
يحضره من الدعاء قدما
يصنع فيه مثلما تقبدا
وليبيكين على الذي منه سلف
جاء به من نسك وقدا
وأن يكون سعيه مشكوراً
لو كل عام دون ما تكلف
يلزمه دم بلا خلاف
فاحرص على إتيانها وراعى
في كل ما ذكرته من عمل
تركع له حتى لها الحيض دهم
يلزمها دم لأجل ما حصل
من قبل وطئها فليس من دم
يلزمها دم بهذا الموضع
لها إلى طهر لها منتظر
أو يشتري لو كان شيئاً فلا
أو باع فليأت به تماماً
ما لم يطل هنا لكم مقعده
أو جاهلاً كمثلما أن أفسدا
معز وجاز الضأن في قولهم
ليس به بأس لأمر داعي
بعد الوداع فأعاد وذهب
أن يشتري الطعام وهو نافر
على طريقه إذن ويمضى
أو بالزوال أو عقيب الفجر

حتى تزول الشمس من سماءها
أو ينتهي لها الغروب أجمع
قبل الصلاة فقدم عليه ثج
أو لو ضوء أو لغسل يسكب
فليس في الشراء بأس إن جرى
طريقه لكن يكون عجلاً
ودع لكن مسرعاً ميمماً
لبيته فنام فيه وكباً
لأجل ما قلنا عليه يلزم
من الغداة للعشى وابتعد
وراح يطلب الكرا يقال
راحلة أجزاه قيل الأول
مكة ما في ذاك من تقصير
ولا على مضطجع ولم ينم
صلاتهم أعاده مكرراً
أن يشتري له فلا بأس غداً
على فراق البيت ذي الأركان
حسن الختام فهو المؤمل
تقبل الرحمن منك العملا
حتى وصلت سالماً منزلاً

فماله يذهب من أرجائها
أو يكمن طلوعها اذ تطلع
ثم يصلى وإذا كان خرج
وان يك احتجاج لماء يشرب
ولم يجد ذلك الا بالشرأ
وليقتض ما عليه من دين على
وليوص أصحاباً له من بعدما
وإن يكن ودع ثم ذهباً
بعيدة بعد والا فقدم
كذا إذا غيه لشغل قد قعد
كذا إذا أخلفه الجمال
وقاعد إلى العشى يرحل
وناعس بعد خروج دور
وما على من نام مغلوباً جرم
ومن يكن ودع ثم انتظرا
وأمراً بعد الوداع أحداً
وليمض مكموداً أخاً أحزان
ويسألن خالقه ونسأل
يقال للولى مهما قفلاً
وغيره أحمد الذي سلمك

الفدية والجزاء

إحرامه جوزى بما قد أحدثا
يلزمه الجزاء مثلما استقر

ومن جنى في حرم أو لوثاً
فقاتل الصيد وقاطع الشجر

بحكم عدلين فقيهين هما
ولو مخالفين إن لم يجدوا
وبعضهم جاوز عدلتين
ولا يكون حكماً الأولي
وإن يكن لم يجد العدلين ثم
يحكم العدلين في بلاده
فيعثن ما به قد حكما
وليس يجزى العدل إذ ينفرد
وإن يكن لم يجدن من يحكم
فليحكم بنفسه فيما نزل
والبعض من أصحابنا قد ضعفا
وقيل إن درى بحكم الصحب
في نازل فليحكم عليه
وإنما يحكم العدلين في
وكل ما لا نص فيه رسماً
وليس في إنعامنا له مثل
قومه العـدلان بالدراهم
وكل من ليس له دراهم
فليحكم عليه بالإطعام
لكل مسكين غنصف صاع بر
وكل من قد عاز للطعام
لكل مسكين يرون يوماً
وموضع الهدى جميع الحرم
بقيمة الصيد طعام يشترى
يعطى المساكين لكل واحد

حران بالغان حين حكما
موافقين لانساء خردا
ثنتين عند واحد أمين
في الصيد عن جابرنا المفضل
يعود نحو مصره ويلتزم
أو حيث يلقي الحكم في إبعاده
حتى يوافي الحرم المكرم
فالشرط في الحكومة التعدد
عليه وهو الحكم فيها يعلم
وليلتزم بحكمه ولا يمل
حكماً عليه منه وحده وغا
أو غيرهم موضحاً في الكتب
به وما من حرج لديه
ما لم يكن يعلمه في الصحف
عن الرسول المصطفى والعلماء
كمثل عصفور وما منه أقل
ويشترى بها من المطاعم
وكان عنده طعام قائم
من بعد ما قوم بالدراهم
والتمر والشعير صاع معتبر
فليحكم عليه بالصيام
حتى يتم عد ذاك صوماً
أو في منى موضحه أن يطعم
بسر مكة الذي تقorra
مدان من بر بغير زائد

والصوم مسكين بكل يوم
يقوم الصيد فينظرون كم
كذلك إن قوم بالدينار
والهدى والصيام والإطعام
ولو غنيا أى ذاك فعلا
وقال بعضهم على الترتيب
والصوم إن لم يستطع أن يطعما
وآكل من الجـزاء اللازم
ولم يلزمه الربيع البـدلا
والذبح لازم له والطعم
وجوز الإطعام حيثما يخط
أما محل الهدى للتمتع
وبعضهم رخص كل وقت
وكل صيد فله جـزاء
لو كان طيراً وأجل الصـكم
وطعم مسكين فذلك الأقل
وهكذا نعامة كمن قطع
أو ناقة وقيل إن ذا لم يجد
ووعل ودون دوحـة بقر
وولد بولد وفي الرشـشا
والضب جدى جمع الماء والشجر
وأرنب بسـخلة والطير
وكل بيضة ففيها درهم
أولا فنصفه وفي الحمام
والبعض نصف الصاع فيه الواجب

وحكمه يعرف بالتقـويم
فيه من الأمداد يأتى بالقيم
فيشتري لحم بذا المقدار
مخير فيه ولا ملام
أجزا وذا عن الربيع نقلا
فالهدى قبل الطعم في الوجوب
ولم يكن لديه هدى لزما
له يعيده بأمر جازم
إلا لمقدار الذى قد أكلا
بمكة وحيث شاء الصوم
والذبح لا إلا بمكة فقط
غفى منى أيامها فليـوقع
فيه وكل موضع أن ياتى
بـحكم عدلين ولا مراء
عندهم البعير دون وهم
فمن يكن حمار وحش قد قتل
لدوحة فحمل في ذا وقـع
فبقر وقيل يجزى لو وجد
وهكذا إلا روى لديهم يعتبر
شاة وفي الأولاد هكذا مثى
وفدية اليربوع معز قد صغر
حمامة شاة لها نصير
إن كان فيها فرخها ملتئم
بعض يقول الصاع من طعام
قال به بيعنا وحاجب

وضبع كبش بذاك قد حـكم
وإن في الثعلب شاة تقـمع
وبيضة النعام مسكين ومع
ورخمة غدانقـان غيها
أو حبة من نحو تين أو غـب
وقال إن القمل غيما ينقل
وقيل ذا إن كان ما تعمدا
وقيل لا شيء على من قتل
ومثله الذر كذاك القمل
وقال بعض ينصر فنا
وفي الجراد بعضهم حكومه
وقيل قبضة من الطعام
وصحبنا قد أخذوا بالقبضة
وليطرحن كل ما به علق
وما له يقتله وإن قتل
ولا يحمل قطع أشجار الحرم
وهكذا خلاه وهو الأخضر
وجاز رعيه وبعض منعها
يلزمه الجزا ومهما أهـلا
وإن في الأخضر تجـويزاً ورد
وورق الأشجار مسكين وفي
وذاك إن لم يغرسن أو يزرع
كذاك ما يخرج غيما قد زرع
وداخل في حرم قد أوثقـا
وإن يكن لديه لحم دفنـا

نبينا وعمر حـكما جزم
وقبضة من الطعام الضفـدع
بعض جزاها صوم يوم إن وقع
وقملة بثمره يؤتيها
ولم ير البحر بها شيئاً وجب
أهون هالك غداة يقتل
والعمد فيه دون ما شك غذا
مثل ذباب وبموض حصـلا
عن الربيع جاء هذا النقل
لو بقليل ويكفـرنا
وقيل فيها تمره مرسومه
ودرهم بعض من الأعـلام
وذرة ذبابة بلقمـة
مثل قراد وكبرغوت وبـق
غثمة أو لقمة عنه بدـل
لو لحـل غي مما يحترق
من النبات قلع ذاك يحجـر
وقيل إن أهـدى إليه ما رعى
ناقته فلا جزاء حصـلا
وجاز قطع يابس إذا وجد
عود صغير نصف درهم وفي
وليس في المزروع مهما يقطع
أو تحت نخل من حشيش إن قلع
صيداً من الحل عليه يطلقـا
وبعضهم أجاز أكله هنا

أخرج للحل إذن فليحترق
في الحل فهو يتبعن الأصلا
للحل باختياره لم يزعجا
بقرة أطعم عشرين بعد
فالصوم عشرون من الأيام
بدنة كجمل وناقلة
صيامها أيضاً على هذا الحذا
من حرم المدينة الذي ذكر
وقيل لا جزاء به يلوح
غير إلى شور كذا يرغعن
من هذه المدينة المصونة
أشجاره وليس يعضدنا
قدر العصي فإنه محال
ملا كذاك بعضهم قد قدرا
في ذاك فرسخان بالتمام

ولا يحل شجر من الحرم
وهكذا إن كان قد تدلى
وحل صيده إذا ما خرجنا
وقائل كابل ان لم يجدد
وإن يكن قد عاز للإطعام
وفي حمار الوحش والنعامة
والطعم عنها فثلاثون كذا
وقائل صيداً وقالع شجر
فيه جزاء وهو الصحيح
وحرم المدينة الزهراء من
قيل حمى الرسول كل جهة
قدر بريد ليس يخطبنا
إلا الذي به يساق الجمل
وذلك البريد اثنا عشر
وجاء عن بعض من الأعلام

الهدى

في سنة الهادي وفي آي السور
والهدى ما سبق لكما ينحرا
ولم يكن أشعر لما أوردا
تعليق نعل أو لحى من الشجر
بأنه هدى غداة يوقف
جلدا له أو يفتقنه فتقنا
بأنه هدى يساق لهم

يعم لفظ البدن إبلا والبقرة
وقال بعض لا يعم البقرا
بمكة لو أنه ما قلدا
وذلك التقليد في نص الأثر
أو غير ذا مما به قد يعرف
وذلك الإشعار إن يشققا
فتخرجن منه الدما فيعلم

وبعضهم قد كره الإشعارا
والمصطفى أشعر وهو لم يكن
في جانب من السننم الأيسر
يقول مع ذلك بسم الله
والمصطفى أشعر في اليمين
والخلف في التقليد للأغنام
وسنة الهدى بأن يساق من
كذا إذا من مكة له شـرى
وإن يكن لذاك يوماً ما فعل
وقيل من ساق لهدى أحضرا
جاز له الرجوع فيه مثلما
ما لم يكن بنطقه قد لفظـا
وشرب دره يجوز مطلقا
وقال بعض إن ذاك يمتنع
والهدى إما واجب وإما
وذلك الواجب إما نذر
أو لقران أو لموجب حدث
فإن يك الهدى أصيب بعطب
أو انكسار فإذا ما كانا
فإنه يلزمه أن يبدله
ولياكلن صاحبه وليطعم
وإن يكن في حرم قد انكسر
وما لمن قد ساقه أن يأكلا
ومن يكن من قبل شهر الحجة
ينحره فيها ولو قد أدنفـا

يقول إنه عذاب صار
يفعل مكروها ولا ما يحرم
وفي اليمين فعل خير البشر
ثم ليكبرن بلا اثـتـباه
وقلد الهدى أتى نعلين
وصحح التقليد عن أعـلام
حل ويوم عرفات يوقعن
وقوفه في عرفات ذكرا
يلزمه في قول بعض البدل
وكان ما قلده أو أشـعرا
إبداله بغيره ما حرما
بأنه هدى لرأيه حفظـا
والحمل فوقه كذاك الأرتقا
إلا إذا ضرورة له تقـم
تطوع وأعط لكل حـكما
أو لتمتع ومنه الحصر
كقتل صيد أو كإلقاء تفت
كمثل موت أو ضلال فذهب
لفدية أو لجـزاء بانـا
كذاك إن كان لنذر جمعـه
منه إذا أصيب قبل الحرم
لو قبل يأتي البيت أجزا إن نحر
منه وقد أجزاه لما وصلـا
بهديه الصحيح جا لمكة
لو قبل يوم نحره وقد كفى

وليجعلنه صدقات تجرى
من لحمه فإنه قد حظا
فنحره صباح يوم النحر
سمى لمسكين به إذ قدما
أو قد أتى عن حجة أو عمرة
ويأكلن منه ثم يطعمهم
قبل دخول مكة أو نكبا
بدمه النعل ويضربنا
ليعرفن من كان في مقامه
للأكل أو رفيقه أو صاحبه
فليك عن ذا كله محاذرا
فقدر ما يأكل يجعل البذل
من واجب وليس في النفل بدل
إن شاء أبدا ولا وتركه يعذر
فقد أتى محله المحترما
إلا الذي لمتعة كان وفيا
وسط منى وزيد هدى الحصر
حيث يشا صاحبه من بقعة
هدى القران وجزا صيد لزم
لو قيل يوم النحر بعضهم جزم
هدى بل المحصر ذاك يلزم
معقولة اليسار بالزممام
بدمها باركة فلتتحرر
أن يأكلن إن شاء من كفارة
إن لم يكن رفيقه من كفرا

لو كان ذاك يوم عيد الفطر
عنه وما له هنا أن يأكلا
وإن يكن قدومه في العشر
وكل ما لله قد أهدي وما
وما لا حصار ونفل مثبت
فنحره صباح نحر لهم
والهدى للنفل إذا ما عطبا
فلينحرنه ثم يغمسنا
صفحته اليمنى لدى سنامه
بأنه هدى فلا يقربه
ولا يكن بالأكل منه آمرا
وما عليه ببدل فإن أكل
وقيل لا يبدل إلا إن أكل
والنفل قيل إنه يخير
وكل هدى كان وافى الحراما
وجاز ثم ذبحه وقد كفى
لا بد أن يهراق يوم النحر
وقال بعض جاز هدى المتعة
وليس ينحرن إلا في الحرم
وهدى متعة يجوز في الحرم
والقطب قال ما غلى من قد قرن
وتذبح البدن على قيام
وقال بعضهم حذار أن تضر
وجائز لمن غدا بحاجة
لميره ويأخذن ما يرى

وجائز إن لم يكن هذا لزماً إنفاقه عليه في الحكم الأتم

الضحايا

وهي من الشعار والفعل الحسن
في أيما كان من المكان
بأن يضحي عند يوم النحر
أو ينتفن أو يقص للظفر
نهي ولكن لكراهة فقـد
فلا يضحي بالطباء والعصم
بيقر الوحش يجوز تأديه
عنه بديك في صباح الأضحى
ليشتري لحماً بها قد فصلا
ضحية ذى لفتى العباس
من بقر في الهدى حين يبذل
وفعل ضأن من خصى يجعل
معز ومن أنشاء أولى وأبر
أفضل من إبل وباقر النعم
وقيل فيها مثلاً في الهدى حل
لسبعة تمتعوا ومن قرن
أو متعة فإنه يجزيهم
وقارن ومحصر ضحية
كمنسك وأكل وبايع
وإن تكن ثنية عن سبعة
عن ابن وصاف أتى في الصفة

أما الضحايا فهي في القرى تسن
وتلزم المختار من عدنان
غمن يشا في قرية أو مصر
غماله أن يحلقن للشعر
إن دخل العشر غفى هذا ورد
وشرطها بأن تكون من نعم
وبعضهم يزعم أن التضحية
وقد روى أن بلالا ضحي
والبحر قالوا درهمين أرسلوا
وقال للرسول قل للناس
وجمل أو ناقة لأفضل
وبقر من الشياه أفضل
وهو من الإناث وهي من ذكر
وفي الضحايا فإناث المعز ثم
وبقر أفضل من هذى الإبل
والاشتراك جائز على البدن
بأن يكون ذاك هدياً لهم
كذلك مهما اختلفوا كمتعة
لا إن هم تخالفوا في الواقع
وجذعة من إبل عن خمسة
وما يزيد فوقها عن تسعة

عن واحد لا تجزى أبدا
فتلك عن خمس شياه تعتبر
تجزى كذاك ابنة اللبونه
والجذع عن ثلاثة لا زايد
مسنة فصاعداً عن سبعة
وجاز بالأولى لدى الضحية
دون ثنية تكون غنما
وهو ابن عام دون ما نقصان
بسبعة وستة قول وجد
يجزى فيما قال بعض العلماء
كتقبحها وقطع نصف إن يكن
أز كل هذه عيوب تحسب
فقليل لا يضر حيثما يكن
كلا ولا العوراء والعجفاء
يمنعها عن رعيها من الكلا
ولا سقوط الضرس من جانبه
ما تأكلن به وما تمناني
أو لم يكن من أصله ينقلع
وكره المخصى بالنار فذر
فيها ككونها بلا أذن تحقق
فإنها تجزى في الحين
كلا ولا مجنونة عيياء
به تذب أجزاء ما علما
من بعد يوم النصر بالتمام
فالذبح في هذى الثلاث حددا

ودون ابنة المخاض وردا
وإن تكن ثنية من البقر
بقت مخاض وابنها لا دونه
وحقة من بقر عن واحد
ثنية مجزية عن خمسة
وكل ذا في هديه والمتعة
وليس تجزى لاولا في الهدى ما
وجاز قيل جذع من ضان
وقيل عشرة الشهور وورد
وهكذا ثنى معز سلما
وليس يجزى قط مشقوق الأذن
كذلك القرن كذاك الذنب
وكل نقص غير عين وأذن
وليس تجزى عندهم عرجاء
ولا يضر عوران كان لا
ورمد أبصرت الرعى به
إذا بقي لها من الأسنان
والقرن إن دارت عليه الأصبع
وقيل مهما يخرج من الشعر
وقيل لا يضر نقصان خلق
أو خلقت بدون ما عينين
وليس تجزى عندنا الجرباء
وإن بقي من ذنب الباقرما
وفي منى ثلاثة الأييام
وقت الضحايا للذى قد فقد

وجوزت تضخية بالنحر
وقيل من صبيحة النحر إلى
وقال بعض من صباح النحر
وقبل يوم النحر لا يجزيهم
فإن تلك الشاة شاة لحم
والذبح في الأمصار لمن يصح
وقبل أن يذبح من قد صلى
ويذبح البادى إذا ما هجرا
وذو تمتع إذا لم يجد
ثلاثة في الحج وهى سابع
ومن يخف عن الدعا أن يضعفا
وقال بعض ثامن وتاسع
لأن فصل العيد غير مفسد
وقيل في الطريق والصحيح ما
وإن أتى بلاده ولم يصم
ما لم يمت وإن يكن قد احتضر
وبعضهم يقول في الوصية
وقال بعض في الثلاثة الأولى
من مستهله ليوم عرفه
والقطب قال الصوم للثلاثة
وقبل إحرام فلا يجوز قط
ومن يكن صبيحة النحر افتقر
لم يجزه صوم لأن الصوم قد
والهدى لازم له في ذمته
ومن يصم ثلاثة الأيام

وبعده يومان أيضا تجزى
زوال رابع لها وقت حلال
وقت الضحايا لتمام الشهر
فإن هم للذبح عنه قدموا
ولم تكن ضحية في الحكم
قبل صلاة العيد يوم الأضحية
بهم فهم لا يذبحون أصلا
مقدار ما تقضى الصلاة في القرى
ذبيحة يصوم عشرة فقد
وثامن وبعدهن تاسع
يصوم سادسا وذاك قد كفى
تمت حادى العشر أيضا تابع
وسبعة إن عاد نحو البلد
قدمته في قول قطب العلماء
فإنها عليه دين ملتزم
ف قيل يوصى بصيام ذا القدر
بالهدى يوصى لا يصوم السبعة
من أول العشر يصوم إن دخل
فحيث شاء الصوم منها أوقفه
من بعد إحرام بهذى الحجة
لأنه في الحج قال واشترط
من قبل أن يذبح هديا استقر
تصرمت أيامه قبل الأمد
يبيعه من قابل لمكة
لكونه في الحال ذا إعدام

فجاءه مال بيسوم النحر
وقال بعض بعدما قد أخذوا
والقروى جائز أن يبدلوا
أو مثلها وما له من قبل
كذاك لا يبيعها إلا على
والقطب قال لا أرى أن يبدلوا
قال ومهما حاجه أمر إلى
لبيدلتها لو بمثلها فقط
وتلزم من إذا نواها مطلقا
وقيل لا إلا إذا نواها
ويندبن لمن أراد يذبح
بيده اليمنى من الرأس إلى
لاهم إن هذه ضحيتي
فيذبحنها بيمينه وقد
إن كان مسلماً وأما الذمي
ويأكل الذابح مما قد نحر
وبيعه للجلد مكروه ولا
لكن إذا ما ذبحت أعطاه
وإن تكن قد سرت من بعدما
إلا إذا ما سرت من قبل أن
يحد للشفرة حين يذبح
ويرفقن بها ويضعنها
ويذبحن باليمين ذاكرة
ويستحب أن يكون من ذبح
وامرأة توكلن من يذبح

لو للغروب النحر فيه يجزى
في الصوم لا يلزمه نحر لذا
ضحية بما يكون أفضل
عيد بأن يذبحها للأكل
أن يشتري كمثلاً أو أفضل
إلا بما يكون منها أفضل
ذباحها لمثل ضيف نزلاً
وبالذی أفضل منها ما اشترط
في العشر أو ما قبلها وحققا
في عشره ضحية سماها
ضحية للظهر منها يمسح
ذنبها وأن يكون قائلاً
أسألك القبول يا ذا المنة
أجيز أن يذبحها له أحد
فلا فإن يفعل غشاة لحم
وليتصدق وله أن يدخر
يعطيه قصاباً بشرط أولاً
له بلا شرط هنا سماه
قد ذبحت أجزته لا يغرمها
تموت لا تجزيه للذی زكن
بحيث لا تنظره أو تلمح
على اليسار ويقبلنها
لربه مبسلاً مكبراً
على وضوء فهو نسك متضح
عنها وإن تذبح فليس يقبح

ذباحهم يجوز لا اضطرار
وبالشمال وبحال الوقفة
فكل ما يكره فاتركوه
لذابح أو سـالـخ عطيه
فمندها يذبح ذاك الولد
ينفق في القناع والمسكين
فربيع يكون للذى قنع
وربيع لبائس ذى فقر
قيل ومن هديك للتطوع
ولا جزاء الصيد دون مرية
بلا خلاف بينهم فنرويه
فبعضهم لبيعه أيضا حجر
وقيل لو بدرهم فقد مضى

وحائض وجنب والعـارـى
وجاز ذبحها لغير القبلة
لكن ذاك عندنا مكروه
وما له يعطى من الضحية
لأنه بيع وحـين تـلـد
وياكلن الثلث والثلثين
وقال بعض ماله إلا الربع
وربيع يكون للمعتر
وكل من اهـدى عن التمتع
وما له يأكل هدى الفدية
ولا يجوز بيع لحم الأضحية
وغير ذاك مثل جلد وشعر
وقيل بالمعروض ذاك يرتضى

زيارة قبره صلى الله عليه وسلم

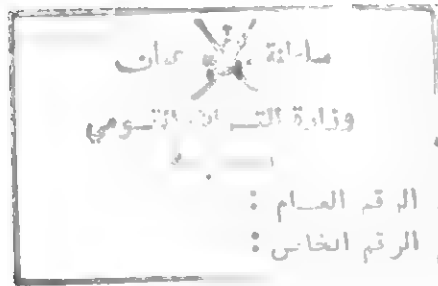
لأنه فرض بنفسه علم
قبر النبي الهاشمى الأطهر
من الجفا لسيد الأكوان
يشرع في الغسل وفي الطهارة
مغرس الهادى لخير أمة
هناك ركعتين للتهجد
فإن يكن بكفيه عما ذكرنا
فليتلون بعد الاستعاذة
آخرها فإن مضى ودخل

الحج من دون زيارة يتم
لكن من حج ولما يزر
جفاه والعياذ بالرحمن
فينبغي لقاصد الزيارة
فإن أتى مسجد ذى الحليفة
فليركمن عن يسار المسجد
إن لم يكن في الحال فرض حضرا
فإن يقابل لمبائى طيبة
لآية التوبة ما كان إلى

إلى تمام آية يقسمون
يدخل من باب السلام يبتدى
يدخل ثم يمضين مسلما
يقول فيه يا رسول الله
قدر ذراع ويسلمنا
يقول يا خليفة الرسول
فاروقنا يسلمن مقبلا
ينوى لرفع الدين في مدحهم
وقاره معظما مبجلا
جبريل وليدع مع المقام
لنحو وجه المصطفى خير الرسل
يكرن إليه بالتسليم
وصاحبيه بدرى الكمال
أزواجه وابنه قد دفنا
مسلماً ويأتين أحدا
ومسجد الفضيح باستحباب
وليأت للسارية المحببه
لنفسه حتى متابه هبط
ما استطاع والصلاة في المساجد
إن أمكن الغسل لكيما يمثل
فيه يصلى ويسلمنا
وصاحبيه وهو في وقار
وهو على خرافهم مكتئب
وفقنا الله لهذا المجلس

قال لقد جاءكم رسول
وليتوضا وليسر للمسجد
ثم يصلى ركعتين بعد ما
على الرسول الطاهر الأواه
ويدعون ويتأخرون
على أبى بكر الرضى الجليل
ويتأخرون قليلا وعلى
ويمدحون كلا بما شا منهم
وليك في حالته تلك على
وبعد ذا يأتى إلى مقام
وليسلم للركن قبل أن يصل
وينبغى في صبح كل يوم
يسلمن عليه بالإجلال
ويمضين إلى البقيع فهنا
ويأتين إلى قبور الشهداء
ويأتين مسجد الأحزاب
وهكذا قبا وباب المشربه
وهى التى أبو لبابة ربط
وليتبعن من المشاهد
فإن أراد يخرجن فليغتسل
ثم إلى المسجد يذهبن
على النبی المصطفى المختار
ثم لهم يودعن ويذهب
وينبغى زيارة المقدس

وما على النساء في المأثور
وهاهنا قد تم باب الحج
فالحمد لله على الإتمام
حمداً يفوق البدر في التمام
والعج والعمرة ثم الحج
تروى قبر المصطفى البشير



كتاب الإيمان والكفارات

وتطلق اليمين في اللغات
والشرع تؤكدك شيئاً تعرفه
وإنما سميت الكفاره
أى تستر الذنب الذى قد صدرا
وتلكم اليمين قسيمان تعد
وهكذا أيضاً يكون المنعقد
وليس في اللغو آثام وردا
لكون ذاك ساقطاً من أصله
والخلف في اللغو فقل ما سبق
لكن بلا عمد لمعنى القسم
كمثل لا والله أيضاً وبلى
عن عائش وجابر هذا ورد
فليس من كفارة فيه على
ولا على من نطقه قد خالفا
لأنه ليس على المسلم قط
واللغو عند البعض في المروى
في ظنه وبعد ذا يبين
وقال بعض إن يخالف الكلم
كأن يريد أن يقول قأما
بحلف يوقعه متى نطق
وجاء عن عائشة في اللغو ما
وفي خصام وحديث وردا
وقيل إنه اليمين مع ضجر

على اليد اليمين أين تاتى
بذكر اسم الله أو ذكر الصفه
كفارة لأنها ستاره
لكن مع المتاب مما قد جرى
يمين لغو ويمين منعقد
إما مباح أو سواء لا يزد
كذلك لا تكفير فيه أبدا
وغير معتد به ونقله
له اللسان عامداً متى نطق
إذ كان لم يقصده عند الكلم
والله دون قصده قد أرسل
وعند صحبتنا عليه المعتمد
من قاله لأنه لغو خلا
للعقد منه غلطاً قد صادفا
من غلت فيما لنا عنهم يخط
فهو يمينه على قطعى
خلاف ما تنطقه اليمين
لعقده بغلط منه علم
زيد فقال إنه قد ناما
فذاهو المعفو مع بعض بحق
كان بهزل ومزاح علماً
لا يعقد القلب عليه أبدا
وغضب بدون عقد قد صدر

قال فتى المسيب اليمين في
وترك مفروض عليه لزما
وليترك الحرام لا يأتيه
وليعط بعد ذاك للكفارة
وحالف بترك ما قد يندب
فليفعل الذي إليه ندبا
ثم ليكفر عن يمينه وقد
وحالف قيل على معصيه
أما سوى المباح في الأيمان
كحالف بحق مسجد وحق
والأنبياء ملائكة الرحمن
ورأسه وليس فيه أبدا
وقيل بالتكريه في ذاك وفي
وصح التحريم قطب العلماء
والنهي للتحريم ما لم تصرف
لكن تجال الناس قيل الأرفق
في هذه الأمور ليس الحرم
ولا يقول أحد إن الحالف
وبعضهم يقول في الحاكم إن
كالنذر والطلاق والعق وجب
وذلك المباح والمكفر
أحدها أن يحلفن بالله
كذلك ايم الله ثم ايمن
ورب قرآن ورب المسجد
كذا جلال الله عمر الله

معصية كفعل حجر منتفى
فليفعلن فرضه متمما
من كان يوماً حالفاً عليه
وقيل لا تلزمه بحالة
أو أنه المكروه قد يرتكب
وليترك المكروه وليجتنب
يقال لا تكفير في هذا يحد
يحدث حالا وقت تلك الحلفة
فكل حلف بسوى الرحمن
عرش وكرسی وبیت قد عتق
وبحياة زيد الفلاني
كفارة بل فيه كفر واعتدا
قول بعضيان بذاك الحلف
فالنهي في الحديث عنه رسماً
قرينة على الصحيح والوفى
هنا كراهة على ما حققوا
لأنما البلوى به تعم
بذا يجوز دون تكريه عرف
حلف إنساناً بغير ذى المنن
بذاك عزله لجهل ارتكب
أربعة أقسامه سنذكر
تالله والله وهما الله
ورب كعبة برى يعلى
رب السما والعرش رب المشهد
وعزة الله بلا اشتباه

بصفة ذاتية أو صفة
وقيل لا تكفير مهما حلفا
والثان أن يجيء بالإقسام
والشرط مثل حلف بالحج إن
المشي للبيت إذا أبراه
كذلك أيضا حلف بصدقه
فملزم لنفسه مما ذكر
قال الإمام القطب وهو مقتضى
من ألزم النفس لشيء نلزمه
فذاك عنده لهذا الأمر
قال عطاء من يمشى حلفا
أو نحوذا فيحشّن يلزم
وحلف العتاق والطلاق
والعهد بالله فبعض قال له
وقيل كل حلف وما جرى
إلا الظهار وكذلك القتل
وذا لصاحب السؤالات نقل
وإن يكن لم يصف العهد إلى
فمن يقل بعهد رب العزة
واحدة مغلطا وقيل لا
ويلزم من حلفا خمسينا
وقال بعض العلماء واحده
كذلك إن كرر حينما ذكر
ويجعلن لها جواباً واحدا
وحق مسجد فلا شيء يعهد

فعليه وذاك كالأمانة
بصفة عن هاشم قد عرفا
خارجة في مخرج الإلزام
أعطاه مالا ربه مولى المنن
من مرض كان به مولاه
وبالعتاق وطلاق أغلقه
يلزمه إن كان في الحنث انعقر
مقال جابر بن زيد المرتضى
له ولو بان أخيراً نلزمه
أحكامه كمثّل حكم النذر
للبيت أو عهد وحج عرفا
عليه تكفير يمين يعلم
نعمه من حلف الفساق
تكفير تغليظ وبعض مرسله
مجرّاه بالإرسال فيه ظهرا
ففيه تغليظ لنص تنقلوا
واختاره أبو محمد الأجل
ربى فلا تكفير فيه حصلا
كذا وبالميثاق والكفالة
مرسلة كمثلا في الأولى
عهدا بقدر عدها يرونا
تلزمه لكل ذا لا زايده
على عهد الله خمسا أو عشر
قيل بتكفير وقيل أزيده
والخلف في وحق مسجد الصمد

ومن له قيل عليك الأحد
 إنك هكذا لتفعلنــــــــــــــــا
 ثمت لم يفعله فالمغلظه
 ومن يقول الله ربى يعلم
 وهو خير أنه لم يك قط
 وإن يقل قد علم الله بأن
 فهاهنا التغليظ يلزمنا
 بأنما الأيمان كلها على
 وقد أتى في أثر عن السلف
 تلزمه رسالة لو كان ما
 لأنه أشرك مع مـــــــــولاه
 ثالثهما أن يحلفن بما غدا
 كمثل أنه من النصـــــــــارى
 أو عابد للشمس إن كان فعل
 يلزمه التغليظ مهما حثنا
 وهكذا أخزاه مولاه كما
 وقال بعض إن فيه محتمل
 لنفسه فليس من تكفير
 وقال بعضهم ولو نوى الدعا
 لأنه كبيرة ونقـــــــــلا
 ومن يقل عليه لعنة ولم
 أو من نبى ملك أو مـــــــــسلم
 ومن يقل بأنه يصــــــــلى
 فإن نوى تحولا عن دينه
 وإن نوى بأنه يســــــــافر

يشهد والأماك طراً تشهد
 قال نعم إنى لأفعلنــــــــا
 لازمة إذ قوله لم يحفظه
 بأنه كان كذا إذ يقسم
 فليل في ذا مرسل له يخط
 كان كذا وذاك أمر لم يكن
 إلا على القول الذى أسلفنا
 أنواعها طراً تكون مرسل
 من بحياة الصلت كان قد حلف
 جاء بحث في الذى قد أقسما
 سواء فالتكفير ذا جزاه
 يخرجه عن ديننا مبعدا
 أو من يهود عاندوا الجبارا
 أو أنه منافق غاو مضل
 وقيل مرسل لما قد أهدنا
 قبحه أدخله جهنمــــــــا
 بأنه يدعو بشر متصل
 فيه لأجل هذه الأمور
 ففيه تغليظ عليه وقعا
 بعض بأنه يكون مرسل
 يقل بأنها من الله الحكم
 فليس من شئ لهذا الكلم
 للشرق إن جاء بهذا الفعل
 يلزمه التغليظ في يمينه
 للغرب لا شئ عليه صائر

وإن يقلل لبارك الرحمن إن
وقيل إرسال وبعض قال لا
ومن يقل عبد بنى فسلان
ويحشثن فإنه يسـتغفر
وإن من يحلف دائماً وقد
كفر أيماناً ثلاثة وقد
وقيل يحتاط إلى أن تذهباً
وبعضهم يقول في الرسالة
وعن جميع حلف قد لفظه
وقال بعض إنه مغلظ
وقال بعض إن ذاك مرسل
ولا عن مثل حمار فعلى
ورابع الأنواع فهو إن حلف
لكنه كناية فيرجع
كمثل أقسمت عليك وكذا
ويذكرن بعد جواباً للقسـم
أعوذ بالله وحاش الله
وهكذا الله على شهاد
تزمه رسالة إذا قصد
وهو الصحيح عند قطب العلمـا
لا حين لم يذكره والبعض يرى
ولا لزوم فيه للكفارة
وكان حائناً وإن لم يقصدا
أما إذا أقسمت بالله نطق
وحق قرآن كذاك قبيـلا

يفعل كذا فيه فتغليظ زكن
شيء عليه في الذي تقولوا
أو أنه عبد لذا الشـيطان
وما عليه هاهنا يكفر
يحنت لكن ما درى كم العدد
قيل عليه صوم شهرين تعد
عنه الشكوك في الذي قد كسبـا
يأتى بحوطة لحد المكنة
تجزيه في قولهم مغلظه
حتى يبين مرسل ما يلفظ
أو يعلم التغليظ فيما ينقل
ذلك تغليظ وبعض أرسل
بمثل ما ليس صريحاً في الحلف
لنية الحالف حين يقع
إن كان لم يذكر عليك بعد ذا
كذا معاذ الله أيضاً في الكلم
أشهد بالله بلا اشـتباه
كذا لعمر الله أيضاً يوجد
به يميناً عند حنت قد وجد
أن ذكر الله متى ما أقسمـا
أن لا يمين في الذي قد ذكرـا
لو أنه أراد معنى الحلفة
يمينه فلا يمين أبدا
فهى يمين ولها التكفير حق
لأن في القرآن ذكر المولى

إذا أنا صعدت هذى العقبه
قال أبو يحيى به وأرسله
كذا وذلك لم يكن محالاً
والحج والهدى بحسب النطق
وإن لزوجة بهذا الحال
تلتزمه رسالة لما وقع
تحريم من أجل الذي تقولوا
تطليقة يملك ردها الرجل
فبنكاح آخر لها عقد
وقيل إنه ظاهر عائنا
تلتزمه كفارة لما لمس
بانت بإيلاء لهذى الحلفة
عليه مع أصحابنا أولى الزشدد
حلاله وبعد يرجعنا
لو أنه لم يرجع إرسال
وكان قاصد الطلاق في البنية
وقيل تكفير وتطليق معاً
بلا طلاق هاهنا قد لزمنا
ثم أريق فهو في الحنث كبج
وذا هو الصحيح قال القطب

ومن يقل على عتق رقبه
فهو يكفرن يميناً مرسلاً
وقيل كل من على قالا
فإنه يلزمه كالعتق
وإن من حرم للحلال
في شأن شيء وإليه قد رجع
وقيل بالتغليظ والزوجة لا
وقال بعض قوله ذاك جعل
وقيل لا يملكها بل إن يرد
وبعضهم يجعلها ثلاثاً
وبعضهم قال يمين إن يمس
وإن يخليها إلى أربعة
قال الإمام القطب هذا المعتمد
يرون أن من يحرمننا
تلتزمه رسالة وقالوا
وإن يحرم زوجة أو سريه
قال ابن جعفر طلاق وقعا
وبعضهم كفارة قد حكما
ومن يحرم شرب ما هذا القدر
وقيل لا حتى يكون الشرب

الاستثناء في اليمين

للبيع من كل إذا ما قد رجع
أو إن أراد الله أو قضاه
يأتى به من عقب لليمين

وذاك الاستثناء إخراج سماع
كمثل إلا أن يشاء الله
أو نحو ذلك القول والتبيين

فإن تقل إنى لا أقــــــــــــــــوم
فقد نفيت للقيــــــــــــــــام إلا
وجاز الاستثنا بذكر الخالق
كقوله بعد يمين جــــــــــــــــاها
كذاك ربى وكذا الرحمن
إذا نوى بذاك الاستثناء
بأى اسم وبأى لغة
أو أنه بمفرد قد وضعا
والقطب قال إن فى ذاك نظر
إلا إذا بصيغ الاستثنا
وإن يك اتصال كل منهما
أو أنه نوى للاستثناء
أو حدث نيته من بعد ما
فإن يشا استثناء باللسان
فاختلفوا هل بهدم الاستثنا
مثاره هل ذلك الاستثنا
أو أن الاستثناء حين يقع
فإن يكن يحلها يجوز أن
وجائز حدوثه بعد الحلف
وإن يكن ذلك مانعا فلا
حالا ومقصوداً إليه قبل أن
واختير شرط اللفظ بالاستثنا
وقيل للغير وإن لسانه
ففيه خلف قيل ذاك ينفع
لكن حديث إنما الأعمال

إلا إذا شاء لى القيوم
ما شاء الله العلى الأعلى
إن شابه هدم اليمين السابق
الله أو أستغفرون الله
كذا الرحيم الملك الديان
وهدم ما من اليمين جاء
وأى تعبير أتى بجملة
لذلك الاستثناء أو لم يوضعا
فإن بعضاً لا يجيز ما ذكر
جاء فهذا ما له عرفنا
بآخر يفقد إذ تكلمنا
بقلبه بدون لفظ جائى
قال اليمين ولها قد تمما
أو قلبه بدون ما توانى
يمينه أم ليس يهد منا
يحل عقداً ليمين عننا
من انعقاد لليمين يمنع
يتصلن بها وأن ينفصلن
وقصده لديه حينما حلف
يكون إلا بعده متصلا
يتم لفظ حلف ويكملن
بأن يكون يسمع الأذنا
حرك لما يسمع آذانه
وقيل لا ينفعه لو يقع
تكون بالنيات فيما قالوا

دلت على الوقوع للطلاق
بنية لو أنه بذاك لم
لكنه استظهر إن عقدا
يكون من وظائف اللسان
فذلك الحديث لا يفيد
واختير أيضا هدمه إن اتصل
كنحو إن شاء المهيمن العلى
وصحوا أن لا يجوز استثنا
إذ بعضهم قد جوز الاستثنا
كذا الظهار لو بلا تعليق
إلا إذا يشاء ذو الجلال
كذلك إلا أن يشاء الله
وقيل إن ذاك ليس ينفع
كمثل أن يقول إن عدى
إن سار عند خالد إن شاء
لأنه بذلك التعليق
فيه دمه وقيل يهدم
وبعضهم قد جوز الاستثنا
وبعضهم إلى تمام السنة
وقال بعض أبدا وقيل لا
إذا نوى ذلك حال الحلف
والقطب قال إن الاستثنا لا
ولا يضر بسعال أن فصل
كذلك أيضا غلط اللسان
وقيل من يحلف وحده بلا

يمينه استثنائه العتاق
يلفظ كذا قال به القطب الأتم
ذاك والاستثناء مما حدا
في لغة والشرع للبيان
هذا هنا فيما روى العميد
لو بتقديم هناك إذ حصل
والله أضرين زيدا أو على
في نية القلب لو اطمأنا
في العتق والطلاق حيث عنا
كنحو عدى أيما عتيق
وزوجه طالق في الحال
فبعضهم أجاز ما حكاه
إلا إذا التعليق فيه يوقع
حر وما لذاك من مرد
ربى فالتأثير فيه جاء
يصير كاليمين في التحقيق
لو لم تكن فيه يمين تحرم
إلى تمام الشهر في ذا المعنى
وقيل بالشهور من أربعة
بأن فصله غدا مقبولا
ومثل الاستثناء شرطه الوفى
يؤثرن إلا إذا ما اتصل
أو بعطاس أو ثأوب حصل
ليس يضره مدى الأزمان
تحليف غيره له من المـ

إذ ذاك بينه وبين السرب
سواه قد حلفه الأيمان
له بظلم جائر تعسفا
في نفسه والظلم عنه يرتفع
بالحق فاستثناه غير صائر
في النفس مطلقاً إذا أتاه
ينفع في شيء مضى وقد خلا
على الذي مضى بأنه وقع
فإنها غاموسه تغمسه
في إثمه وهي كبيرة تحق
وتهدم العمل انهداما
فإن ذاك ليس يهدمنا
فإن عذره لذاك وجبنا

ينفعه استثناءؤه في القلب
وغير نافع له إن كانا
وقال بعض إن يكن قد حلفنا
ينفعه استثناءؤه إذا وقع
وإن يك استحل غير الجائر
وقال بعض ينفع استثناءه
وقيل لا ينفع مطلقاً ولا
وقيل هذه اليمين إن تقع
وكان غير واقع أو عكسه
أي إنها تغمس من بها نطق
فتنقض الوضوء والصياما
فإن يجي من بعدها باستثناء
إلا إذا لم يتعمد كذباً

موجب الحنث

يمينه التي لها قد ييـدي
أن يترك وعكس ذاك جملاً
يكون فيه الفعل غير ممكن
قد كان ذا عليه قبل أقسما
بأنه يأكله إلى الوفا
أو ذلك الطعام أيضاً يأكل
أو يلبس هذه الثيابا
فالحنث واقع بكل حال
فذاك غير نافع إن فعله
أن يوقن الغلق فيه أولاً

وموجب الحنث خلاف عقد
كفعل ما قد كان حالفاً على
إذا تراخى تركه لزمن
أو يسبق الغير إلى فعل لما
كمثل من على رغي حلفاً
أو أنه يذبح هذا الجملاً
أو أنه يقفل هذا البابا
فيسبق الغير لذي الأفعال
لو فتح الباب وبعد قفله
لأنه لم يحلفن إلا على

كذلك حالف على أن يفعل ~~كذا~~
أو أنه لفعله قد جملا
حتى انتقضى الحد وإن لم يجعل
إلا إذا الترك نوى أو يأتى
وليس فيه قدرة على الوفا
وهكذا إن غات وقت ~~حددا~~
وحالف لا يفعلن أبدا
فكلما يفعل يحثن وقد
وحالف يفعل شيئا في الشتا
إن الشتا وقت دخول الناس في
وبحساب فلك لا يعتبر
والقيظ فيه عندهم فالمعتبر
وآخر القيظ فآخر الرطب
وآخر اليوم وشهر والسنة
وآخر الشهر على قول عرف
ولا أرى هذا صوابا فإذا
بل أول القولين هو الأصوب
وقيل بل آخر كل ما ذكر
ولا أرى هذا فإن الشهور
وإن يكن ذلك لعيد علقا
وقيل حتى يرجع الإمام من
وإن يكن علقه للأضحية
وإن يكن إلى انقضا الأضحية ذكر
وحالف في السوق أن لا يدخل
وقت النهار ثم بات فيه

كذا فخلاه لقوت حصلا
حدا فخلى فعله تمهلا
حدا فلا حنث مع التمهل
عليه حال بعد ذا الميقات
بما به قد كان قبلا حلفا
فإن يفت فالحنث واقعا غدا
كذا كذا بدون شرط ~~حددا~~
قيل بأن الحنث مرة فقط
أو أنه يتسركه إذا أتى
بيوتهم لأجل برد مجحف
والبرد في غير أوان قد ظهر
إن كان مع جميعهم هذا ظهر
وهكذا أول قيظ إن يصب
بعد صلاة مغرب مكنونه
بأنه يكون بعد المنتصف
قلنا به فالعالم واليوم كذا
ولو أتت بغير ذاك الكتب
قبل طلوع الفجر حين ينتشر
أوله الليل كما قد مر
فنبني على خلاف سابقا
صلاته وفيه توسيع زكن
فلرجوع للإمام صحا
فالיום للغروب كله استقر
إلا نهارا وبه قد دخلا
بعد دخوله فلا عليه

والدهر إن كان بال فهو الأبد
والحين قيل ستة من أشهر
وقال بعضهم زمان لا يحدد
أما العتيق والقديم ما كمل
ثم الضحى فهو ارتفاع الشمس
أما الشروق فهو الطلوع
ثم العشى غزوال الشمس
كذا الزمان ليلة ويوم
وقيل أربع من السنين
إن الزمان يطلقن على أقل
وإن يقل في هذه الأيام
إلا إذا ما قال وهو في الأحد
وإن يكن قال إلى أيام
وجاء في قول لبعض يوجد
وإن تكن في ذلك له نية
وإن يمت من كان حالفاً على
أو يوفين غريمه للدين
يصير حائثاً وليس يلزم
إلا إذا أوصى بها حين احتضر
واستحسنوا له يقول إن حلف
كذلك الخلاف أيضاً إن حلف
يطن ذاك باقياً كمن حلف
وكان ما في ذا الوعاء قد أكل
واستظهر القطب بأن لا حنث قط
يحلف ناوياً وجود ما حلف

ودون آل فسنة له تحدد
وسنة قول أتى في الأثر
ولو قليلاً وهو ما أرى غقد
عام له أو زاد عنه لا أقل
ما لم يصر إلى الزوال المسمى
كذا المساء الليل والهجوم
وما تلاء من زمان مسمى
وسنة أيضاً يقول قوم
وقال بعض من أولى التبیین
قليلهم بدون حد قد جعل
ف عشرة الأيام بالتمام
فإنه للأحد الثاني يجد
فتلك عشرة على التمام
بأنها ثلاثة لا أزيد
فهو إلى نيته المنطوية
إن يفعلن كذا بشهر أقبلاً
يوم كذا قبل وصول الحين
وارثه كفارة تحتم
واختير أن لا حنث بالذي ذكر
إن عشت لليوم الذي له أصف
على الذي منعدم وما عرف
ليأكلن ما في وعاء قد عرف
من قبل أن يحلف ذلك الرجل
لأنه في حينما اليمين خط
عليه مثل حاله الذي سلف

ومن على الغيب يميناً قد حلف
وقال بعض إنه يحنث إن
كمثل من يحلف أن الجبل
والبحر في مكانه أو تطلع
أو أن في غد يكون المطر
وليس من غيب على ما يعرف
كحالف، والله لو أسلف لى
وحالف على الذى لا يقدر
كحالف ليصعدن للسما
وقيل لا يحنث حتى يهلكا
وإنما يحنث حالف بلا
لا إن يكن بغيره قد فعله
كحالف بأننى فلان لا
أو أننى رقبة لا أعتق
فمات موروث له فشارك
أو أنه كأمه قد ورثا
أو فر عنه ذلك المديون
والخلف إن أسر ثم فارقه
واختير أن لا حنث فيه مثلما
لكننى أختار في الإعسار
وحالف لا يدخلن بيتاً سقط
وقال بعض فيه يحنثنا
وإن يك البيت الذى عنه حلف
فحيثما يدخله ذاك الرجل
إلا إذا كان نوى للبقعة

من حينه يحنث لو كما وصف
خالف ما به اليمين توقعن
ذاك الفلانى لما تنقلا
في غدنا الشمس وقد ترتفع
أو الهلال في غد سينظر
من صدق نفسه غداة يصف
وفيته على الجميل الأكمل
في حينه الحنث عليه يسطر
أو يحملن الجبل المعظم
فإن يمت في الحنث حالا سلكا
يفعل ذا إن وحده قد فعلا
وذا على الأصح عند النقلا
أشاركن له بمال حصلا
أو عن غريمى قط لا أفترق
في ماله الأول من أولئكا
فأعتقت مما عليه حدثا
فليس من حنث هنا يكون
من بعد ذا الأجل عر لحقه
لا يحنثن إن فر ذا منهزما
بأنما الحنث عليه جارى
عليه من كنخلة لا حنث قط
إذ صار فيه داخلا بالمعنى
ينتقلن عن حيثما كان سلف
فإنه في الحنث حالا قد حصل
فالحنث هاهنا يحسب النية

وإن يكن أدخل فيه قهراً
لا يحثنن بذاك إذ لا فعل له
وإن يكن على الدخول قد قهر
وراكباً أو ماشياً قد دخلاً
وحالف لا يفعلن محمداً
فقل لا يحثن حتى يفعل
وقال بعض إنه في الحنث حل
كحالف لا يعرفن مال حمداً
وحالف لا يحفظ القهر آناً
وحالف لا يحلبن شاة حلب
وحالف لا يشتري عبداً وقد
وحالف لا يخبرن بخبر
قلت وفي مسألة الشاة أرى
وحالف سيفعلن فعلاً فإن
وذاك في معين محمداً
ليأكلن طعام ذا الإناء
وقال بعض إنه بر به
بكل ما قد كان في ذاك الإناء
لأنما اليمين بالمقاصد
وإنما الأعمال بالنيات
إلا إذا في تكلم اليمين قد
فها هنا يكون للفظ النظر
وتحمل اليمين للمعادة إن
وتكلم الأسماء قد تعلق
فحالف لا يدخلن بيتاً حنث

بالحمل أو جر إليه جراً
وإنما أدخله من حملاً
فسار من غير رضا منه صدر
فها هنا الحنث عليه حصلاً
ففعل البعض خلاف وردا
كل الذي قال به مكملاً
لو أنه قد كان للبعض فعل
وكان عارفاً ببعضه فقد
ويحفظن البعض هذا كانا
لبعض ما في ضرعها وما نكب
شري لجزء منه هذا وعقد
فأخبر الناس ببعضه ومر
بأنه لحانث بما جرى
لبعضه يفعل ليس يبرأ
كحالف بالواحد المعبود
فأكل البعض من الوعاء
ما لم يكن ذا جازماً في قلبه
في حينما كان اليمين كونا
تكون لا بحسب نطق وارد
في خبر عن الرسول آتى
تعلقت بعض حقوق لأحد
وقيل مطلقاً على اللفظ اقتصر
لم يك للحالف قصد قد زكن
بما به قد سميت اذ تطلق
لو بدخول مسجداً له انبعث

كذلك بيت قصب والشعر والأرجح الحنث بذا ومن حلف يحنث إلا إن نـوى بالبيت وحالف لا يدخلن بيتاً وقد كذاك ان عليه قد تسـورا وحالف لا يأكلن اللحم لم ومن يقل بمقتضى اللفظ يرى وبالكسيف يحنثن والقاشع لأنما الكسيف والقاشع من وحقق القطب بأن السـمكا لتأكلوا لحماً طرياً قالوا إلا إذا الحالف كان قصداً أو كان في العادة لا يسمى قلت وفي العادة معنا لا يسم وكالظباء والجمال والبقر فمن يقل بمقتضى اللفظ فمن لا يحنثن ان بعد موته ضرب كحالف يأكل لحم شاة فماتت الشاة بلا ذبح يحلف وحالف بأنه قد أوفى أو أنه صلى صلاة الظهر أو أنه لفادة كان نكح فالحلف في الحنث كما قدمنا وحالف ليضربن عامـرا فإن يكن بمثل عرجون ضرب

والصوف فيهما خلاف يذكر لا يدخلن بيتاً ويدخل الغرف هناك غير غرفة كالقنت مشى فويقه فلا حنث يعد ولم يكن من بابه له جـرى يحنث بأكل سمك بالعرف ثم وقوع حنثه بما قد ذكرا من يحلفن عن سمك في الواقع أنواعه وقيـل ليس يحنثن من اللحوم في الكتاب إذ حكى الهنا إذ عدد الأفضـالا خروجه مع حلف قد عقدا ذا السمك المعروف معهم لحماً فاللحم لحم الحيوان كالغنم والإيالات العصم هذا ما ظهر يحلف لا يضرب عبده الفطن والقول بالعادة فالحنث يجب عينها باللون والصـفات فجاء اللحم ومنه قد أكل دراهاماً فخرجت زيوها فخرجت فاسدة في الأمر فخرجت محرمة لما اتضح من اعتبار لفظه أو معنى خمسين ضربة له قد قدرا وكان خمسون به متى حسب

فمن عطاء وابن محبوب الأبر
وقال بعض إنه ليس يبر
وأيد الأول ما قد وردا
وامرأة قد أكلت لتمر
فأقسم الحليل بالتطليق
كم أكلت من عدد قد يحصل
فتطلق منه حسب العرف
وقيل بل تحسب حتى لا تشك
بأن تقول قد أكلت واحدة
أربع خمسا ثم سقا سبعا
عشرا واحدا عشر ثنتي عشر
وهكذا أو يحصل اليقين
دون الذي سمت له في الكثرة
ومن تكن في درج فقـالا
فأنت منى يا سليمان بائن
فإن هذه الفتاة تثب
أو ينقبن ذلك الجـدار
وان لها من تحت رجليها نقب
وان للمالف ما كان قصـد
وقيل لا يعطى نواه مطلقا
وقيل مقبول نواه فيما
وينظرن للفظ فيما فيه
وذا الخلاف كله ان كان لم
دخوله في تلك اليمين
أما اذا له نوى فالمعتـبر

بأنه يبر بالذي ذكر—
وذاك عن مجاهد يروى الأثر
في آية الضغث به فاشدد يدا
وألقت النوى بقعر البحر
أن تخبرن له على التحقيق
ولم تكن قد حسبت ما تأكل
إذ لا سبيل أبدا للكشف
في عد ما تقوله أو ترتبك
ثنتين أيضاً وثلاثا زائدة
وهكذا ثمانيا وتسـما
ثلاث أربعاً وغوق ما ذكر
بأنما المأكول والمدفون
فينتفى الطلاق في ذي الصفة
إذا هبطت أو صعدت حالا
فصارت الفتاة فيما كائن
أو أنها تحمـل ثم تذهب
من جانب وتخرجن نـوار
فخرجت برت ولا حنث يجب
ويتركز ودينه فيما عقد
بل انه ينظر لفظ نطقـا
عليه لا فيما له مرسـوما
لغيره حق متى يأتيـه
ينوهنا تخصيص أمر ملـتم
أو بخروجه على التعيـن
نيته تلك بتحقيق صـدر

وغيره فهو ضعيف ياتى
قال الثمينى فلو بمقتضى
لصار حائثا فتى كان حلف
أو لا يبيت فى فراش أقسما
أو بات فوق الأرض قال وهو لم
قال الإمام القطب بعض قال
وحالف لا يشرب قط ما
فصبه فى غيره فشربا
كحالف لا يشرب من نهـر
ان كان منه فى اناء شربا
والبعض فى المسألتين قال لا
يشرب من ذاك الاناء الأول
وحالف لا يشرب لبنا
فى كدقيق والعجين أكلا
لا يحثن الا اذا له قصـد
كذاك من على طعام أقسما
وحالف لا يأكل بسرا
كعكسه ويأكل الدبس معا
وحالف عن تمر نخلة وقد
كذاك خل خارج من تمرها
وحالف عن لبن وقد أكل
فقال بعض انه قد حنثا
ومن يذوق ما عليه يأتلى
وحالف عن شرب ما الرمان لا
وإن يكن فى فيه ذاك جمعا

لأنما الأعمال بالنيات
لفظ يكون الحنث شيئا قد مضى
أن لا يبيت أبدا تحت المسقف
ان بات بعد قوله تحت السما
يقل به من أحد وقد علم
بأنه يحنث غيما ألى
من ذلك الكوز الذى قد قدما
فاختير أن الحنث فيه وجبا
مثل الفرات وكنيل مصر
أو بيد فالحنث فيه وجبا
يحنث حتى يشرب مقبلا
والنهر فى الثانى بحسب القول
كالماء والخل ويعد عجا
ركان حامدا عليه أقبلا
وقيل ان الحنث فى ذاك يحد
فيشربنه فى حليب أو كـما
فليأكلن رطبا وتمـرا
والخل حالف بتمر مسـرا
عينها فالدبس منع للأبد
وجاز مثل رطب وبسـرها
ضرا لشاة فيه ألبان تحل
وقيل لا حنث بذاك حدثا
بحنث لو لجوفه لم يصل
يحنث مهما مصه وأرسلا
ثم أساغه فخلف رفعـما

وحالف عن الدقيق أكله
 من كل شيء أصـله دقيق
 وحالف عن أكل شيء غـإذا
 وذاك كالجـوز وكالـرمان
 وحالف بأنه لن يأكـلا
 وما له من نية في التـمـر
 وإن عني بمن هنا ابتـداء
 وإن يكن بمن هناك قد عني
 ومن عن التـمـور يوقع الحلف
 كذاك حالف عن البـسر أكـل
 وحالف لا يأكلن للـحم
 وذاك مطلقا على اللـحم وجـد
 وبعضهم يقول لا يأكل ما
 وحالف لا يأكلن لـحمـا
 فإن يكن من غيره قد أكـلا
 وحالف لا يأكلن الطـائرا
 يحنث أولا والنـعام فيه
 وحالف عن الإدام يحنـثن
 والزبد والذي كمثل ذاك لا
 وحالف لا يأكلن شيئا هنا
 فقل لا حنث عليه ولدى
 وحالف عن أكـل لـحم فأكل
 وإن تكن عادتـهم في الراس
 وحالف عن أكـل رأس غـله
 والخلف في الفؤاد والحلقـوم

يحنث بالخـبز وما كمثلـه
 وقيل لا حنث له يـعـوق
 ما أكـل القـشر غـلا حنث بـذا
 وما كمثل هـذه الألوان
 من هـذه النـخـلة قولـا مرسلـا
 لا يحنـثن بأكل نـحو الطـير
 فالحنث واقع بما قد جاء
 تبـعـيـضـها فليس من حنث عـنا
 فالخلف هل يحنث هذا بالحـشف
 لرطب من غير تعيين حـصل
 فليأكلن خالصا من شـحم
 أو فوقه أو تحته أو منفـرد
 كان على اللـحم هناك ارتـسـما
 وكان ينوى البـقر المسمى
 فحنـثـه فيه خـلاف نـقـلا
 فالخلف في هـذى الدجـاج في القرى
 أيضا خـلاف العـلـما نـحـكيـه
 بالخل والزيت وسـمن واللبن
 بالجبن والبيض وما قد مائـلا
 ذا الـيـوم ثم قد تحـصى لبـنا
 بعضهم الحنث عليه قد بدا
 رأسا ففى الحنث بـذاك قد دخل
 غير اللـحـوم لم يكن من باس
 أن يأكل اللـحم متى حـصـله
 إن كان حالفا عن اللـحـوم

حلق ومخ كلوة غضـرروف
وان يكن قد عين اللحم فلا
وان يكن ما عين اللحم فله
وحالف عن لحم شاة عينا
ولبن والشحم فيه اختلفا
وقال بعض إنه لا يمنع
وحالف عن لبن فليشرب
والسمن غير الزبد في حكم الحلف
فإنه لا يحثن بالزبد
وحالف لا يشرب الزبد لا
وذا هو المخيض والعكس يصح
وإن يعين لبنا لا يأكل
والزبد والجبن كذلك الأقط
وحالف لا يأكلن للشوا
وحالف عن لبن الشاة فلا
كحالف عن سمنها أيضاً فلن
والبعض بالجواز في ذا جائى
وحالف لا يأكلن من مال
فليس من حنث إذا ما أكلا
وقيل إن قرب زيد مأكلا
فكل ما من ماله قد أكله
وليس من حنث ولا أراه
من قبل أكل غبذا قد صار له
وان من أعطى طعاما رجلا
لشبع وصار منه يأكل

فقل لا حنث بذا الموصوف
يشرب منه مرقا تحصلا
ان يشرب مرقه ويأكله
فسمنها والزبد ممنوع هنا
والأرجح المنع لدى من سلفا
إلا من اللحم وهذا أوسع
سمننا كذاك عكسه إن يصب
فمن يكن بالسمن يوما قد حلف
والعكس عند حلف قد ييـدى
يشرب ألبانا فذاك حظـلا
ويشرب الحليب فيما يتضح
لخارج منه كسمن يعمل
على خلاف في جميعها يخط
لا يحثن بسمك له شوى
يأكل سمنها إذا ما عمـلا
يجوز أن يأكل منها اللبن
وذاك حسب مقتضى الأسماء
عمرو وصار بعد مع هلال
من ذلك المال متى تحصـولا
لحالف من ماله لا يأكلـلا
قبضه يأكله وصار له
إلا إذا كان له أهـداه
ملكا فما شاء بذاك فعـله
ويحلفن عليه حتى يأكلـلا
وقال قد شبع هذا الرجل

جاز له تصديقه ولو أكل وحالف على طعام فخلط ما لم يكن ذاك الذى عناه والواضح الحنث ولا أقول وحالف لا يأكل من جنّة فما له يأكل من ذى الجنّة لأنه علق ذاك الحلفا وقوله مال فلان إنما إلا إذا نوى بأن لا يأكلا فأكله له إذا ما زالا كحالف لا يدخلن بيتا علم وبعد ذا مزرعة صار فان وإن يكن ما عين البيت وقد ودخل الحرث الذى قد كانا وحالف معيناً لا يأكلا فإنه يأكل ذلك البسّـدل وإن يكن قد باعه وأكلا ومن على حب معين حلف فما له إن يأكل منه ولا وبعضهم جـوزـه بدون لأنه كـحـالف ليضرب فهل تراه حائثاً إن ضربا وحالف لا يلبسـن بردا فإنه يحنث مهما كلفا وإن يكن عرفهما بأل حنث

شيئاً قليلا ومن اليمين حل فيه سواء فيه خلف قد يخط فيه هناك كله ألقـاه بغيره ولو هناك قول محمد أى تكلم المعسروفة لو أنها عن أول قد زالت بنفس ذى الجنّة لما حلفا ذلك تعريف له ليعلمـا مادام فى ملك فلان حصلا عن أول وحاله استحالا لخالد غزال عنه أو هدم يدخل بها فحائثاً هذا يكن آلى بأن لا يدخلن بيتا فقد بيتا فلا حنث لذاك بانـا وبعد ذا لغيره قد بدلا يحنث فيما قاله بعض الأول أثمانه فففيه خلف نقـلا فهاسه وصار زرعاً وعلف من ورق وكل مما تحصلا حنث وذاك ما أرى فى الحـين زيدا فجـا زيد بابن ينسب للابن فالزرع كذاك حسـبا أو لا يكمن رجـالا أبدا ثلاثة أقل جمع علـما بواحد اذ ذاك للجنس حدث

وحالف لا يلبس سروالا
فإن تردى بهما هذا على
وحقق القطب الإمام المنصف
فإنه لا حنث فيه وصفا
كمثلما يلبس ذاك الشيء في
وحالف لا يشتري شعيرا
لم يحنث إن كان ذاك فيه
كمثلما لا يحنث الحالف أن
ثم اشترى بابا به حديد
كحالف لا يشتري قط خشب
أو أنه لا يشتري قط نوى
وحالف بالله أن لا يدخل
فدخلته غنم بصوف
وكلمما كان كهذا الوارد
والقطب قال إن بعضهم نظر
وقيل لا يحنث إلا إن غدا
وبعضهم يقول مهما وجدا
وحالف بأنه ليس يمس
وكان في ذا الكبش صوف وجدا
وحالف أن لا يمس لجسد
يحنث إلا إن نوى المس بيده
كذلك حالف بأن لا يلبس
لا يحنث أو يلبس كساء
وقال بعض حانث إن لبس
وان تك اليمن أن لا يلبس

ولا قميصا هكذا قد قالوا
عائقه فالحنث فيه حصلا
بأن من لبس شيء يحالف
أو يلبس الذي عليه حلفا
عادته بدون ما تخلف
ثم اشترى برا له مشعورا
مخالطاً مع زرعه تليفه
لا يشتري الحديد في طول الزمن
فليس للحنث هنا وجود
ثم اشترى دارا وفي الدار حطب
ثم اشترى تمرا وذا له حوى
صوف ببيته وأن لا ينزلا
فليس من حنث بذا الموصوف
لأنما الأيمان بالمقاصد
بأنه يحنث بالذى ذكر
ما كان حالفاً عليه أزيذا
أكثر أو مسأويا له بدا
صوفا فإن مس لكبش وليس
فإنه في حنثه قد ارتدى
فمسه بحجر أو بوتد
فذاك مع نيته التي عقد
من غزل زوجه قميصا وكسا
جميعه من غزلها قد جاء
لو كان بعض غزلها في ذا الكسا
لغزلها فحانث إن لبس

ثوباً به من غزلها شئ بدا
وحالف عن ثوب كنان فإن
وحالف لا يلبس ثياباً
لا حنث حتى يلبس ثلاثه
وقيل بالحنث هنا لأنما
يكون حكمها كمثل حكم الـ
وحالف عن أكل خبز ماريه
وغيرها ألقاه في التتـور
أما إذا عجت والغـير قد
وحالف بأنه لا يأكل
ذى الخود في كنحو قدر قد تعد
وان من على طعام قد حلف
وعمل الطعام فوق النار
وحالف لا يذهبن لدار
يحنث إن يخطو اليها قاصدا
وقيل خطوتين والبعض يرى
لو أنه قد كان لما يخرج
كحالف لا يمضين إلى عمر
إليه ماضيا وبعض قال
لو أنه نقل رجلا واحده
وإن يكن ينوى الوصول فهنا
كذلك الذهاب والمـرور
وحالف لا يخرج لـفرج
من باب داره برجله وقـد
وقيل لو برأسه كان خرج

لو ذلك الغزل قليل وجدا
يلحم بغزل فبه لا يحنث
زيد ومنها واحدا أصابا
إن أرسل الكلام حين لائه
هذى الإضافة التي قد رسما
حقيقة وذاك للقطب الأجل
فـعجت وقرصته الجارية
فحانث بالأكل للمـذكور
قام بخبره فلا حنث يعد
ما طبخت لا يأكل ما تجمعـل
مع نحو ماء تحته نار تقـد
تصنعه فـعجت كما وصف
هناك غيرها فـحـنـث جـارـى
زيد ونحو الدار جاء سارى
ثلاث خطوات هنا أو زائدا
لو خطوة كان اليها قد جرى
من باب منزل به قد ولجا
إذا خطا ثلاث خطوات ومـر
يحنث من موضعه إن زالا
لأنه ماض بهذى القاعده
لا حنث حتى يصلن لما عنى
كذا الرجوع مثله يصير
فإنه يحنث حينما خرج
قيـل ولو واحده إذا قصد
إليه قاصدا ففى الحنث ولج

وحالف لداره لا يأتى
حتى يجىء داره ويصلا
لأنما حقيقة الإتيان
ليس المسير نحوه كما سبق
وحالف بأنه يسافر
فإن تعدى الفرسخين سافرا
وحالف لا يدخل السوق فمر
وحالف بأنه إليه لا
أى لجنازة وعند ذاك مر
وحالف بالله ذى الآلاء لا
يحنث إن كان أقام فيه من
وقيل للثالث وفى قول ورد
وقال بعض العلماء يحنث
ولو قليلا ورأى القطب بأن
من الزوال وإذا ما كان له
وحالف أن لا يبيت أبدا
يحنث إن بات به أكثر من
وقيل بالنصف وقيل بالثالث
أما إذا أقسم فيه الليلة
لا يحنث حتى يبيت فيه من
وقيل إن نام به فى الليل
وحالف لا يأكلن شيئا كما
فما عليه اسم أكل أطلقا
غالاكل إن يسيغه فى الحلق
وحالف على شراب فإذا

فليس من حنث بذى الصفات
فهاهنا الحنث عليه نزلا
هو الوصول بفننا المكان
فإنه عن ذاك قطعا اغترق
أو أنه يغيب لا يحاضر
وغاب واليمين منها قد برا
عند جنازة به الحنث صدر
يذهب إن سار إليها مقبلا
بالسوق فهو حانث بما ذكر
يمسى بهذا البيت بل يرحلا
غروبها لنصف ليل قد زكن
إلى غيوب أحمر هذا يحد
إن كان وقت الليل فيه يلبث
يحنث بالكثر قليلا من زمن
قصدا كمرف غله ما جعله
فى منزل يعرفه قد حددا
نصف من الليل على قول زكن
وقيل لو بات قليلا لحنث
لست أبيت اتركن سبيله
غروبها لعجره الذى زكن
يحنث لو قد بات فى القليل
ليس يذوقه إذا ما أقسمما
والذوق فالحنث به تحققا
ودون ذا يحصل معنى الذوق
ماذاقه فليس من حنث بهذا

إن لم يكن أساغه وقيل بل
ومن يكن عن أكل شيء قد حلف
لو أنه من بعد ذوق كان ما
وحالف عن أكل عيش يحنت
لو كان ماء ويرى بعضهم
وذلك حسب عادة لديهم
وحالف لا يأكل الطعاما
والخلف في البقل وفي الإدام
ومن طعام لهم هذا اللبن
وحالف لا يأكل من مال
وبعد ذا من سدره بينهما
يحنت في قول وفي مقال
حتى تراه أكلا لأكثر
وفي الذي يروى عن ابن الصقر
إنهما للحنث يختارا وقد
لأن ما أصابه لم يدخل
وحالف بأنه لن يصعدا
وقد علا لنخلة مشتركة
وحالف لا يدخلن دار رجل
فخيل إن الحنث هاهنا لزم
والعبد كالنخلة أما السدار
وحالف لا يشربن سويقا
يخلط بالزيت أو السمن هنا
فوضع السويق في الماء فأكمل
وهكذا يحنت مهما أقسما

يحنت بالذوق إذا له فعل
فإنه بالذوق للحنث اقترف
أساغه في حلقه وتتمما
بكل ما عاشوا به وانبعثوا
لا حنث بالماء عليه يلزم
فالماء لا يدعى بعيش لهم
فخيل ليس الملح منه قاما
فأكمة هل ذا من الطعام
وكل ما يخرج منه وبين
أخيه شيئا عند ضيق الحال
أصاب نبقا فخلاف رسما
سواء لا حنث بهذا الحال
من سهمه فالحنث هاهنا جرى
ونجل محبوب الإمام الحبر
صححه القطب الإمام واعتمد
في ملكه بل فيه حق الأول
لنخلة لخالد أو أحمدا
فليس من حنث بذلك أدركه
ودار شركة له كان دخل
لأنما النخلة ليست تنقسم
فالقول بالحنث هنا المختار
أعنى به ذلكم الدقيقا
أو غير هذين وبعد يعجنا
له بلا شرب فحنثه حصل
بأنه لا يشربن قط ما

فيشرب السويق في الماء ولا
مع الدقيق وإذا ما قد حلف
وهكذا عن أكله وقد خلط
ولم يبين له هناك أثر
وحالف أن لا يكلمنا
له كتاباً فقراه أو قرى
كذلك إن له رسولا أرسلنا
وذلك الرسول في قولهم
وإن رأى في الدرب إنساناً وقد
قال له أنا فلان وهو من
فإن يكن عن نفسه له سأل
كذلك إن قال الذي قد حلفا
من ذا فقال حالف أنا ذا
ومن يحلفها حليل كانا
فحلفت على امرئ مسمى
فنية اليمين للحليل
إن لها إن كان لما يمنعها
وحالف أن لا يكلمنا
وبعد ذا كلمه بحيث لا
أو خفض صوت أو لعاصف ولم
وإن يكن بقربه ذاك ولم
يحنث مع بعض وعند البعض لا
وحالف لا يتكلمن وقد
ويحنثن حالف عن الكلام
وثيل لا إلا بما يفيد تم

يأكل زيتاً وله قد أكلا
عن شرب شيء كحليب قد وصف
بغيره حتى ثوى إذ فيه خط
فليس من حنث عليه يذكر
زيداً وبعد ذاك يكتبنا
عليه فالحنث بذاك يفترى
فبلغ الرسول ما قد نقلنا
أقوى من الكتاب حين يرسم
قال له من ذا الذي هنا قعد
قد كان عنه حالف لا ينطقن
فذاك تكلم وحنثه حصل
عنه لحالف متى ما صادفنا
فالحنث واقع ولا ملاذا
بأنها ما كلمت فلاننا
كان يواطى اسمه ذا الاسما
ليس لها وقد أتى في قيل
لها قبيل حلف قد وقعا
زيداً لأمر في الضمير جنا
يسمعه لأجل بعد حصلنا
يسمعه لا حنث بذاك قد لزم
يسمع كلامه لأجل ما صمم
يكون حانثا لما قد حصلنا
قرا ففى الحنث به خلف ورد
ولو بحرف لا يفيد قد نغم
وبعضهم قال بكلمة تتم

وحالف عن الكلام فكتب
وقيل لا يحنت لو قد فهمما
كذلك الإيماء والراجع أن
وناصب علامة مثل حجر
فالحالف في الحنت بها ورجحوا
إن كان هذا بالكلام قصدا
وحالف بالله لا يكلمهم
في محفل وكان زيد فيهم
ونحو ذا مما يعم لهم
يحنث حتى يقصدن سواء
وحالف بالله لا يكلمه
وفيه قد كلمه من قبل أن
وقيل لا يحنت إلا إن رجع
وهو مقال لأبي الصواري
وحالف بالله لا يكلمها
على جماعة وذلك فيهم
وحالف بالواحد الفرد الصمد
بالواو لا يحنت أو يكلمها
وإن يك العطف بثم أو بفا
حتى يكلم الجميع بحسب
وإن يقل زيدا ولا سميذا
فالحنث واقع إذا يكلمهم
لكنه يكفرن على العدد
كذلك إن جاء بأو حين حلف
وحالف لا يلبس نملين

بدون نطق غله الحنث وجب
ما لم يكن بذاك قد تكلم
لا حنث في إيمائه له يكن
ليعلمن أمر بها قد استقر
بأنه لا حنث فيه يقصد
نطق اللسان مثلما تعودا
زيداً فقام خاطبا يههمهم
فقال يا قوم اتقوا ربكم
أو أنه يسلمن عليهم
وقيل لا أو يقصدن إياه
ذا الشهر أو ذا العام مما يؤله
يحلف فالحنث عليه يلزم
كلمه بعد يمين قد وقع
وذا هو الصحيح في الآثار
أو بالطلاق رجلا مسلما
فحانث وقيل ليس يلزم
أن لا يكلمن صلتا وحمد
جميعهم معا كما قد أقسم
لا يحنث في الذي قد حلفا
ما تقتضى الفاء وثم من رتب
ولا محمداً ولا رشيدا
لواحد من هنا عدهم
إن كلم اثنين فما عنهم يزد
فحكمه كمثما هنا وصف
فقام واقفا على هاتين

لمثل حر حنثه لمن يلزمها
ثمت منها قطع الأقال
فالحنث لا يلزمه لأجل ذا
يصلح للمخالف أن يحتذى
فالحنث لا يزيله قطع حدث
وعن لباسها اليمين أسسا
مول على فاكهة أن لا يصب
ولم يك القثاء منها علما
قد قيل من فاكهة تصد
هذا بعرف بعضهم وإلا
أن النبي المصطفى الهادي السبل
كذلك البطيخ في بعض الكتب
في عرفنا في هذه الناحية
وجزر ونحو ذين أصلا
منها ومنها النبق في ذا الشأن
وعدس تين وأترج حصل
وقد مضى ما قيل أيضاً عنها
ولا يساكنه على محمل
ما يقع الاسم عليه ويحل
عندهم في مثل هذا الشأن
أن لا يساكن عرسه أبد
أو نام عندها فحنثه حصل
لديه أو نام فحنث حصل
فالحنث غير واقع عليه
أو في طريق أو سوى بيت يقر

بدون إدخال لرجل فيهما
وحالف لا يلبس نعل
وبعد ذا بما بقي قد احتذى
قلت إذا كان الذي قد بقي
فلا أرى إلا بأنه حنث
لأنه للنعل كان لباسا
ويأكل السرمان قالوا والربط
ويحنثن إن يكن عنا هما
وهكذا البطيخ لا يعمد
وقال قطب العلماء علا
فهو على الحديث منها ونقل
يجب من فاكهة هذا العنب
وقال والقثاء من الفاكهة
ولم يكن منها الخيار كلا
ومشمش خوخ كباذنجان
لكذلك الأجاص ثوم وبصل
والنخل والرمان قيل منها
وحالف لا يأوين إلى رجل
فإن هذا يحنثن بأقل
والعرف والمادة في الإسكان
إن حلف الإنسان حينما وجد
فإنه إذا وطئها أو أكل
كذلك غيرها فمها أكلا
وإن يكن لم ينسج لديه
وهكذا إن كان هذا في سفر

لا يحنثن لو أنه كان أكل
إلا إذا واقع ذا في خيمة
وقال بعض حينما وأكلها
وقال بعض إنه لا يحنثن
وقيل من قد حلفت لا تسكن
فانتقلت عنهم وكانت جعد
وتقدم معهم أياما
فإن نوت لا تجعلها منزلا
وحالف لا يسكن دارا
وما بقى مسكن لهم ثم بنى
أو أنه لخيمة فيها بنى
فليس من حنث هناك قد وصف
وإن تكن سقوفها قد زالت
فإن ذاك حنث إذا سكن
وحالف بالله ذى الآلاء لا
غشاء عن بعض مقال بينه
إذا هما كانا بها لأنهما
إلا إذا الزوج وزوجه معا
وإن يكن جاء إليه زائرا
غبات أو قال لديه أو أكل
وبعد ما قضى شئونه رجع
وحالف لا يجمعنى وعمر
والحنث في ظل السحاب إن يكن
وحالف لا يسكن موضعا
حتى ينام فيه أو يجمعها

أو جامع الزوجة أو شرباً فعل
أو كان في بيت أتى أو قبلة
حنث أو جامعها وتلها
حتى يسكن كمعتاد السكن
دار أبيها أو فتاها لضغن
تزورهم وعندهم تورد
نهارها وليلها تماما
فليس من حنث إليها وصلا
فإنهدمت من أسها انهيارا
ثانية بها وأتقن البناء
واتخذ الخيمة فيها مسكنا
لأنها غير التى عنها حلف
وردها كمثما قد كانت
فيها ولو كان قليلا من زمن
يسكن عمرأ ولا أم العلا
أن ليس في السفين من مساكنه
ذلك حال سفر قد علما
كانا بها وللجماع أوقعا
أو أنه أتاه طالب القراء
أو نام أو جامع أو شرباً فعل
لمستقره فلا حنث يقع
ظل فظل للسما لا يضر
واستظهر القطب بأن لا يحنث
وهو به فالحنث لما يقعا
أو يأكلن أو يشربن ويرتعا

وقيل إن لم يشرب منه مع
قال وهذا إن يكن قد حلفا
وحالف بأنه لن يصحبا
لو أنه قد كان في حال السفر
وصورة الصحبة أن تكونا
وإن هما توافقا وسط الطريق
فليس من حنث ومها رد له
فليس من حنث بما قد فعله
وحالف بأنه لا ينتقل
فليس من حنث إلى أن ينقلا
وفي سواء من مكان علما
وحالف بأنه لا ينطوق
وفاعلا لذلك الفعل أمر
وحالف بفعله وقد أمر
وحالف لا يحترثن أو يحصد
وفاعلا لذي الفعال قد أمر
وحالف بأنه سيوقع
وحالف أن لا يجاورن رجل
لأربعين من ذراع من لـدن
وبعضهم يقول أربعونا
وفي الفلاة قيل حده قدر
وقال بعض العلماء مقدار ما
وقال بعض هو ما يحميه
والحنث بالنسيان لا يسقط قط
ومثل ذلك الخطا فيما نقل

فراغه من قوله الحنث يقع
عن القرار فيه حيث وصفا
زيداً فإن صاحبه منقلباً
يصحبه فالحنث ما عنه مفر
بعقدة لها يقدمونا
ومشياً معاً بلا عقد سبق
جواب قول أو بشيء سأل
ولا نحب البدء بالكلام له
من منزل معين ويرتصـك
متـاعه وأهله مرتحلا
بييت فالحنث عليه لزما
بالبيع والنكاح أولا يعتق
فإن هذا حانث بما ذكر
بذاك فاعلا فإن يفعله بر
أو يحفرن أو بينين أو يوصد
فليس من حنث عليه معتبر
هذا فأمر الغير ليس ينفع
فإنما حد الجوار قد جعل
منزله إلى تمام ما زكن
بيتاً بذا المحل يحسبونا
ما تقبس النار فذاك المعتبر
تدرك فيه ريح قدر أضرم
كلب لهم عن كل ما يأتيه
كذاك لا يسقط أيضاً بالغلط
على الصحيح إن به شيئاً فعل

وصححوا سقوط حنث بالغلط
كان يريد ذكر زيد فسبق
بلا إرادة هناك توقّع
ويسقطن به وبالنسيان
والحنث من خطاب وضع فيقع
والحنث لا يسقطه الإكراه
فخالف عن فعل شيء وفعل
وهو سواء كان ذا مظلوما
كان محققاً حينما قد حلفا
لأنما الجواز للتقية
خلفا لمن أجازها بالأكل
أو بجماع زوجة سرية
ومن على القتل ومثله الزنى
ما لزم الفاعل مهما فعلا
يقتل في القتل ويجلدنا
وليعط للمكرهة العقر وقد
لأن ذاك شبهة والحد
وقال بعض يقتلن المجر
وصح أن الإثم للمأمور
ويقتلن كلاهما بعض نظر
ومن يكن قد أخبر الجبارا
فأكره الجبار إياه على
وإن يكن لم يخبرنه بالحلف
أو أنه أخبره بأغلظا
أو قال قد حلفت عنده ولم

إذا به يحلف رفعا للشطط
لسانه لذكر عمرو إذ نطق
كما به الطلاق ليس يقع
إن كان كل الإثم والعصيان
لو لم يكن تعمداً هذا صتم
إن كان عن تقية أتاه
بالقهر فهو حانث لما حصل
أم ليس مظلوماً ولا مرغوماً
أم مبطلاً في أمره تعسفاً
في قوله ولم يكن في الفعل
في رمضان خشية للقتل
فيه كسرب الخمير للتقية
أجبره فيلزمه هاهنا
بدون إكراه له قد حصل
على الزنى كذاك يرجمننا
يقال لا جلد ولا رجم وحد
يدرأ بالشبهة حين تبدو
ويأثم فقط من قد يأمر
والقتل للأمر بالمذكور
من كان مأموراً ومن له أمر
بحلف يمنعه قد صار
حنث فلا يحنث مهما فعلا
وإن بنسيان لما كان حلف
منها كذا بدونها إن لفظا
يذكر له يمينه ولم يسم

وبعد ذا أكرهه فهاهنا كانت يمينه التي بها حلف أو عن حلال كان يوماً حلفاً فكل فعل جائز عنه الحلف أن لا يكون غاعلاً له كما أن يفعلنه وبعد أجبراً من بعد ما قد أخبر الجبار وإن يكن أقسم أن لا يفعل أو يفعل المكروه والمحرم ما يلزمه الحنث لأن القاهرا وإن يكن أكرهه أن يقسم ما كان يقول قل ورب العزة ثم على الشرب لها قد ألزما كأن يقول إذ آيت من حلف فاحلفن أنه سيشرب إن لم يجد منه نجاة إلا فما عليه ما هنا حنث لما ليس على المقهور من عمد ولا وهكذا كل مباح طلباً كمن أراد منه جبار بأن أو أنه يفعل ما لا يلزم ولم يجد منه نجاة إلا فما عليه كل شيء عقداً فقد أباح ربنا من فضله وما عليه لازم أن يعطيه

يحنث بالفعل كما تعينا عن طاعة أو عن ضلال مقترف أو عن حرام فسواء عرفاً كالحرمة والمباح والكره وصف في النذب والوجوب مهما أقسما إن يحنثن في يمين صدرها بأمره فليس حنث صاراً لطاعة كواجب على المصلا ثم على الحنث بذاك ألزما له بذاك غير ظالم يرى أن يفعلن معصية وألزما لأشربن الخمر بالعشوية حين أبى من حلف وأحجما فأشرب لها الآن بإكراه عرف عمتية وقصده سيذهب بحلف فقاله وولى جاء عن الهادي حديثاً محكما عقد كذا في الصحاح نقلاً منه بأن يفعلن وقصد أبى يعطيه من ماله شيئاً زكناً وكان بالجبر عليه يحكم بحلف يدفع عنه الختلا لنفسه أن ذاك بالجبر غداً جحوده لخائف من قتله من ماله إلا بنفس راضيه

منه بحلفة لها يصار
بماله الجبار كان ألزما
يحنث في الصحيح عن بعض الأول
أو تركه فإن عليه أقسما
هو عليه كان حقاً لزماً
بمقتضى الحنث عليه يلزم
بالعتق والطلاق حينما وصف
بحنثه إن حلفاً قد ارتكب
تحليف ذاك فلهذا حظاً
وقد مضى من كل فعل حلالاً
إذا خشي من جائر ضللاً
عنه كذا كذا من المعاني
قلت كذا أو قد فعلت وجحد
بأنه ما كان ما قد وصفه
عاقبه ظلماً على ما قد صدر
لغير جائز كسبتم لرجل
عنه فغير حائث مما وقع
يعاقبونه بعقاب متلف
ما كان من ذنب له قد فعلاً
ما كان من جرم ومن ذنب صدر
يصير حائثاً لأجل ما اقترف
إن خاف قتلاً أو كضرب جاء
في السجن في الإكبال والقيود
عليه أو بالسيف حين نكصا
والصبر للثاني بحال أضيق

وحينما قد قنع الجبار
فإنه ساغ له أن يقسما
واختير عدم حنثه وقيل بل
وكل شيء فعله قد لزماً
يلزمه أن يحنثن ككل ما
وإن لعبس أن له يحلفن
إلا إذا أكرمه على الحلف
فلا طلاق لا ولا عتق يجب
إذا لا يجيز أحد تأولا
كذلك كل ما له قد فعلاً
بيده أو باللسان قالاً
كمثل أن قال له أتاني
أو أنه يبلغني عنك لقد
ثم على هذى الأمور حلفه
لا يحنثن لأنه لو قد أقر
كذلك مهما كان يوماً قد فعل
حلفه ما كان منه ما رفع
إن كان إن أقر أو لم يحلف
أكثر مما يلزمه على
وإن يكن يعاقبونه بقدر
فمما له أن يحلفن وإن حلف
وجوزوا للمكره اتقاء
أو مثله تكون كالتخليد
وقيل لا حتى يشار بالعصى
وأول القولين فهو أليق

والكره للبيعة للسلطان أن
أو خارج المنزل أو من سوق
ليس إذا جاء إلى السلطان
فإنه مادام لما يشرع
فغير واسع له أن يقسم
وليس من حنث إذا ما حلفا
ويحنث الحالف قالوا قبلا
أما إذا نودى في الناس ألا
فذهب الذاهب باختیار
فما هنا يلزمه ما قد حلف
وإن يكن نادى منادى الجائر
فإننا نعاقبه مؤلّا
بالقتل أو بالضرب أو بسبه ذا
وجاز عند ذلك التقييه
وقال بعض إنه إن حلفا
فحانث وقيل لا وإن يكن
فإنه لا يحنث إذا حلف
وأن رأى الجبار للناس لزم
فغير حانث إذا ما حلفا
وبعضهم شدد في الطلاق
فيلزم وقوع ذاك مطلقا
أو بعده وهو مقال جابر
قال سألت جابراً عن صفتي
أي قطر الباغى فتى مكحول
وكان ذا الجائر بالطلاق

يؤخذ شخص من كمنزل السكن
يؤخذ قهراً أو من الطريق
على اختيار منه في الإتيان
في ضربه والسوط لما يرغم
بما عليه من مقال أرغما
بعد شروع في الذي قد وصفا
وقيل لا يحنث وهو أولى
تقدموا لبيعة عند الملا
إلى يمين ذلك الجبار
عليه إن كان لحنث اقترف
بأن من لم يأتنا بالباكر
حتى إلينا يأتين مرغما
جاز الخروج نحوه خوف الأذى
وليس من حنث لذي القضييه
بنفسه من قبل أن يستحلفا
هدده وما درى ما يوقعن
لأنه خاف العقاب والتلف
يعاقبن من شاء وبعضهم سلم
لأنه حاذر منه التلف
أن يحلفن به وبالعقاق
قبل الشروع بهما قد نطقا
فيما روى جميل في الدفاتر
أيام كان قطر بالبصرة
من جند أهل البغى والتضليل
يستحلف الناس وبالعقاق

فصدعني جابر فقلت ما
فقال بعد ذلك الطلاق
فواجب عليه ما قد حلفا
وقال بعض إنه قد قالا
وقد أجاز ربنا من لطفه
فليمكن عبده وزوجته
وحالف بنفسه في حضرة
أو أنه قد حلف الجائر له
كأنه بنفسه قد حلفا
وإن يكن ليس بظالم يفي
وإن يكن حلفه عدل حكم
وما على الطفل ولا المجنون
وإن يك الصبي في حال الصبا
وبعد ما وافى بلوغه وقع
وهو الصحيح ويرى بعضهم
وما على المجنون مهما واقعا
وهكذا العبد إذا ما حنثا
ومشرك من بعد ما قد أسلما
على أصح ما روينا عنهم
في واجب التكفير هل يكون
أو أنه بالعقد والحنث معا
فمن يقل بالحنث يلزمهم
وقيل إن العبد لا يحلف قط
وإن يكن بدون إذنهم حلف
لكنه ليس له يكفر

في ذا الزمان ينبغي أن نحجما
من يحلفن به كذا العتاق
به كذاك عن جميل عرفا
ليسا من الكفر أشد حالا
جسوده لخائف من حتفه
وما عليه في الذي قد أغلته
ذي الجور حين خاف سوء النقمة
فهو إلى نيته ما فعله
إن كان ظالما له من حلفا
فنية اليمين للمحالف
فنية اليمين للقاضي الأتم
ثبتت حقا عقدة اليمين
أقسم بالله يميناً ركبا
في الحنث فالتكفير عنه مرتفع
بأنما التكفير فيه يلزم
للحنث بعد ما المجنون ارتفعوا
من بعد عتق كان فيه حدثا
فليس من حنث عليه لزما
وسبب الخلاف ما بينهم
ذلك بالحنث متى يبين
على كذا خلافهم تفرعا
كفارة لو عقدها مقدم
إلا بإذن من مواليه ارتبط
ويحنثن فالحنث ليس ينصرف
إلا بإذن منهم قد يصدر

لأنه لا يملك غيعة
والصوم فهو مضعف للجسد
وان يكفر عنه مولاة كفى
وحالف لا يشتري أموالا
فرع على من قال في الاقاله
ومن يقل بأنها غسخ فلا
وإن من عن الزنى يوما حلف
والخلف في اليمين الاستعطاف
وقيل فيه الحنث وهو مثل أن
لا تفعلن وهذا سألتك
وهذا بحق ذى الآلاء
وحالف لا يعلم كذا وقد
إلا إذا أخبره عدلان
واستظهر القطب إمامنا العلم
بكل من أخبره إن صدق
وها هنا نقتصر المقالا

رقبة أو للطعام ينفق
وذلك تضييع لحق السيد
وأحسن السيد مهما أسعفا
يحنث مهما باع واستقالا
بيع ويغض العلماء قاله
يكون حائشا لما قد فعلا
لايحنثن بعبث ولو قذف
لاحنث فيه قيل عن أسلاف
يقول بالله عليك ذى المنن
بالله إلا جئت ما أمرتك
عليك إلا جئت مع ندائي
أخبره عدل فلا حنث بعد
فالحنث لازم لهذا الشأن
بأنه في حنثه قد ارتطم
هذا له فيما به قد نطقنا
على اليمين فالكلام طالا

باب الكفارات

أو صوم شهرين بلا افتراق
غير ظهارهم وقتل متلف
إن لم يجد عتقاً به ينحلاً
إلا إذا يعجز عن صيام
وأمة مشركة تكفيه
مسلمة بعضهم قد أوجبه
غير الولي الظاهر النزيه
فليأت بعد العتق بالصيام
وبعضهم ذات ولاية شرط
قد وردت في سورة المائدة
بالقتل والظهار حينما بدت
مغلظا وقيل بالمرسلة
وقيل يكفيه متاب بصدق
لزومها في الذكر أو في السنة
وإنما أصحابنا بها أتى
عن تركها عقوبة في الأمر
فغلظوا على ذوى النفاق
أو لصيامه يأكل أفسدا
لصومه وقد أتاه معتدى
تلزمه كفارة مع البذل
كفارة في طوله والعرض
واحدة لكل ما قد ضيما
من يترك الصلاة أو يهملها

كفارة التغليظ بالإعتاق
أو طعم ستين على التخير في
أما الظهار لا يصوم إلا
كذاك لا يجيء بالإطعام
والعتق بعد مشرك يجزيه
وقيل لا تجزيه إلا رقبته
وبعضهم يقول لا يجزيه
والقتل ليس فيه من إطعام
ويعتق مسلمة فيه فقط
كفارة التخفيف في المرسلة
على العموم غير ما قد قيدت
وألزموها الفاعل للكبيرة
وقال بعض العلماء يصدق
كفارة الصلاة لما يثبت
ولا من الإجماع أيضا ثبتا
وذاك للتأديب بل والزجر
قيسا على الناقض للميثاق
فإن من لتركها تعمدا
أو غيره من كل شيء مفسد
أو كان يحلفن وفي الحنث يحل
وبعضهم قال لكل فرض
وقال بعض العلماء ووسعا
وقيل لا يلزم تكفير على

وقيل خمس ومن الأصحاب لا وتارك كفارة قد لزم كالقتل والصيد وتكفير الحلف ومن يكفر ذا وغيره ترك وقيل لو دان بها ولم يؤد كفارة التخفيف ما قد بينا إطعام عشرة إلى آخر ما وذاك بالتخير في الثلاثة فواجب إتيان واحد فمن وعاجز عن واحد أن يأتي ولا يضر فصلها بكمض وبعضهم أجاز فصلا بسفر وبعضهم ألزمه إن أفطرا والخلف في الفصل بشهر الصوم والصوم في القتل وفي الظهار ومن يصم شهرا ويمرضنا حتى يصح ثم يمين على وإن يشا الطعم ثلاثين فقط ومن يصم عن اليمين هنا فقليل يجزيه وبعض قال لا وعاجز عن عتقه والصوم ما يطعم في مرة واحدة في كل مرة لما قد حصله حتى يكون يكمل الجميع والطعم في التكفير أكلتان

نعلم من هذا المقال عملا من الكتاب حكمها وانحتما فهاك وقيل عاص مقترف فهو على ولاية فيها سلك فإنه ترجى له النجاة غد في سورة المائدة الله لنا بينه رب العلى وألزم الطعم والتحرير ثم الكسوة أتاه أدى واجبا لذى المن صام ثلاثا متتابعات أو بمحيض أو بعيد قد عرض يفطر وليين على ما قدر غير في سفر إعادة لما جرى يجوز عند البعض لا مع قوم فإذا الخلاف فيه أيضا جرى فإن يشاء الصوم يؤخرنا ما قد مضى من صومه وما خلا وقيل ستون وعنه لا يحط أربعة من أشهر ما عينا أو بالنوى ما بينهن يفصلا ولم يكن لديه من مطعموم قالوا له يطعم في ذى الصفة ويقدرن عليه لو قد فصله لو أنه وزعه توزيعا مادومتان لو بخسل غاني

وغيرها مع العشاء بشبع
هل قد شبعتم من هناك أكلا
بينهم وبين ذاك الأكل
يجزى ولو لم يشبعن لهم
في جوهر النظام شيئا الأجل
تجزيه في بياننا مرسومه
مقال بعض والعدا فيما تلا
في عشرة الأيام عن كل العدد
بعضهم ذاك وقال لا يسع
وقيل بالمنع ولو قد فقدا
في حينه عشرة من العدد
كالخلف في إطعام عشرة تعد
إلى أبى حنيفة ويكتب
فإنه ليس له أن يطعما
وهكذا تطعم للسائل
صار على المرأة شيئا لزما
ستون مسكينا فما بقربها
بأقرب القرى إليه حـدا
وآخر العدا هو الزوال
لثلاثي ليل إليه جائئ
لا تجزيان حسبما في الوارد
لطعم في حينما قد أطعما
غير قليل من طعام لهم
من سنة الحبوب في ذا الشأن
وقد أتى تخرج في الذرة

حال العدا واحدة لهم تقع
وما عليه لازم أن يسألا
خلفا لبعض القول بل يخلي
حتى يخلوه وبعض يزعم
وليس تجزى أكلة وقد نقل
وقال بعض وقعة مأدومه
والبدء بالعشاء جائز على
وجائز إطعام شخص منفرد
وبعضهم كرهه وقد منع
إلا إذا لغيره لم يجدا
غليوص أو ينتظرن إن لم يجد
والخلف في إطعام ستين ورد
والقول بالجواز مما ينسب
ومن عليه عوله قد لزما
وامرأة تطعم للحليل
وذاك إن لم يك إنفاقها
ومن تكن بلاده ليس بها
كذاك في الكيل يتم العدا
والفجر أول العدا يقال
وهو يكون أول العشاء
والأكلتان في مقام واحد
وكرهوا تقاربا بينهما
بقصد أن لا يأكلوا إذ طعموا
والكيل فهو عندهم مدان
وأفضل الحبوب حب الحنطة

وإن يكن يخلط هذين فما
وبعضهم يقول لا تخرجها
وقيل في زمانها وتعطى
في قول بعض إن تكن مقشره
والدخن يعطى منه صاع جاء
والعسل الصافي كمثّل البر
وليس عند البر من أدام
كذلك جيد الزبيب ولزم
وبعضهم يقول ليس يلزم
وجاز إطعام صغير إن يعيش
وقيل أو به وبالرضاع
وجاء في قول لبعض يرسم
وجائز لرجل أن يأخذ
حيث يشاء من منافع الولد
أما الزكاة فهي للأطفال
تجعل في مصالح لهم ولا
إلا إذا كيل له وجعل
أو يطعم منه كل وقت
والعبد والمشرّك لو ذميا
ومن يملّونه لزوماً وإذا
ولا يضر الطعم في الغداء
ولا يضر عكس ذا ولا يضر
كمثّل أكلهم مع الغداء
كذلك إن أطعم خمسة وقد
وإن يكل لواحد مدين من

هناك من تخرج قد علما
فيها باطلاق لمن قد أخرجها
ثلاثة الأمداد منها قسّطا
وعند آخرين صاع الذره
لو في الظهر أوقع الإعطاء
يكون في الإعطاء دون شجر
وجيد التمر بالإلزام
مع غير ذى الأنواع قبل يؤتدم
هذا الإدام مع طعام لهم
على الطعام وحده وينتفش
والأول الصحيح في السماع
من الفطيم صاعدا من يطعم
لابنه الصغير ثم ينفذ
وهكذا زوجته أيضا تعد
تعطى ولو لم يفطموا في الحال
يعطى من التكفير من لم يفصلا
في صالح له إلى أن يكملا
شيئا قليلا لفراغ يأتى
لا تعطهم ولا امرأ غنيا
مان امرأ تبرعا فاعط لذا
والكيل عند وقعة العشاء
تخالف بكشعير وببر
برأ وللشعير في العشاء
كال لخمسة وأكمل العدد
بر ومن شعيره فيجزين

وقيل لا وبعضهم قد ذكرا
إن يعطين تمراً وبراً وكذا
من كل نوع يعطين مسكينا
وإن في الكسوة يجزى ما وقع
وهكذا السروال والخمار
وليس يجزى خاتم وقال ما
وقال بعض سائر للمورة
وقيل لا يصح دفع الكسوة
ولا يصح يكسون لأحد
وليعد دفعة لسكين حضر
وجوزوا لمن غدا مظاهرا
إلا إذا كان لأجل العور
ولا يصم كفارة اليمين
من يملكن فوق ما لم يكن بد
وقيل بل ثلاثة تعد
وذاك كالثوب ومثل الخادم
وقال بعض إنما التحرير
على الغنى وهو من لديه
ويغنين من له يعول
وقال بعض العلماء بشرط أن
أى عوله وعول أهله سنه
وكل من لم يملكن هذا القدر
وإن يكن لامرأة زوج وقد
تبيع مالها لتكفير وما
واختلفوا هل يلزم الرجل

إن لمن عليه تكفير جرى
من الشعر إن يشأ أن ينفذا
حتى تتم عشرة يقيناً
عليه اسم لو قميصا ويسع
عمامة والخف والإزار
صحت به الصلاة بعض العلماء
وحدها من سرة لركبة
إلا إذا تم لباس القامة
ويطعمن أحداً من البلد
من اثنتين أو ثلاث لا ضرر
من زوجة أن يعتقن أعورا
على اكتساب العيش لما يقدر
أو الظهار أو سوى هذين
منه له عشرين درهما تعد
فوق الذى لم يكن منه بد
ومسكن وسائر اللوازم
والطعم والكسوة إذ تصير
من غلة الأموال ما يغنيه
إلى تمام سنة تحول
يفضل عن ذا القدر الذى زكن
خمسة عشر درهما معينه
فهو فقير فليصم ولا ضرر
قام بما يمونها بلا نكد
لها بان تصوم عما لزمها
بأن يبيع أصله المحصلا

وأنه عليه أن يقتصر
من مسكن وملبس وغير
يبيع للفاخر والطيب من
ومن يصم بعضاً واطعاماً وجد
وقال بعض إنه إذا شرع
لايخرجن منه بل يجزيه
ومن توانى فى أموره إلى
فإنه يرجع للصوم وما
قالوا وإنه إذا ما أسرا
وصومه عن كل مسكين لازم
ومن يقل لأحد إن واقع
كذلك إن قال تزوج لأحد
فهو على أو إلى الحج فسر
فقال بعض يحكم عليه
كفارة اليمين إنمما تجب
لا قبله وذلك إجماع وفى
فقال بعض العلماء تجزى ومع
قال الإمام القطب وهو الماهر
كفارة الظهار لا تكون
وكل حالف يميناً واحده
كعكس ذلك فهنا التكفير
كقائل والله إنى أفعل
والعكس أن يقول والرحمن
كذا عليه عهد ذى الآلاء
ومن يقل عليه ألف لعنة

على الذى يجزيه ما بين الورى
هذين من لوازم الأمور
أمواله ويشترى ما يجزين
أطعم والصوم له نفل يعد
فى فعل تكفير كما يجزى صنع
ذاك لأمر لازم عليه
أن زال عنه ماله وانتقلا
عليه فى إعساره أن يطعما
من بعده فليطعمن مكفرا
عليه يوم واحد له حتم
حنثك والتكفير خذه من معنى
وكل ما عليك من مهر يحد
ومونة الحج على لوكثر
به وقيل لا لزوم فيه
من بعد حنث إن يكن له ارتكب
سقوطها بالسبق خلف السلف
بعض تعاد بعد ما الحنث وقع
بأن هذا القول هو الظاهر
إلا عقيب الحنث إذ يمين
على أمور عشرة أو زائده
بعدد الأيمان قد يصير
كذا وأضرين كذا وأقتل
وأنه من ساكنى النيران
ليفعن كذا من الأثمياء
من ربه يرد للواحدة

وهكذا ألف يمين ييـدى
ولم يقل من ربه أو قبـحة
ليس عليه الحنـث ممـا كونا
فى كل تغليظ أتى للعاقـد
فى الشرح قطب العلمـا الأقطـاب
وذاك فى غير الظهار قد ورد
يصومها بدون ما نقصان
وذاك فى الذكر أتى مبينا

وهكذا عليه ألف عهد
ومن يقل عليه ألف لعنة
وما نوى بذاك شيئاً فهنا
وقيل يجزى صوم شهر واحد
رواه عن بعض من الأصحاب
وهكذا طعم ثلاثين فقد
والقتل فالصوم لها شهران
وهكذا إطعامها ستونا

كفارة الإلزام

يكون مع حنـث عليه قد ألم
أو ضعفها أو دون هـذى المدة
أو لم يجى بفعلها فى الحـال
يلزمه يأتى به متابعا
إبدال شهر الصوم إن يأتيه
أيام حيض ونفاس بـادى
إن يكن الإبدال فيه الترمـه
إن واقع الحنـث بهـذى المسألـه
عليه فى ذا القولـ شئ يعلم
شهرين فالصوم له لزوم
شهر إذا من بعد حنـث صامـا
عن آخر فمابه من حـجر
أيام شهر إن لصومـه رقى
أو مرسل على ذا لا اجـترم

كفارة الإلزام فعل ما التزم
فمن يقل عليه صوم سنة
إذا أتى بهذه الفعلـال
فصوم ما قال به وأوقعـا
إن واقع الحنـث وما عليه
وهكذا الأيام فى الأعياد
وبعضهم أبدال ذاك ألزمـه
وبعضهم قال عليه مرسلـه
وقال بعض العلمـا لا يلـزم
وقيل من قال عليه صوم
وماله يفرقن أيامـا
وإن يشا يفرقن لشهـر
وبعضهم اجاز ان يفرقـا
ومن يقل على تغليظ لزم

وهكذا كفارة الظهار لا
فإنه يلزمه ما التزمه
وإن يقل على حلفة ولا
يلزمه التغليظ في قول وقد
ومن بتكفير الظهار قد حلف
حتى مضت أربعة فزوجته
وحالف يمشي لنحو الكعبة
فإن يكن نوى الركوب يركب
فإنه ليس له أن يركبها
وإن نوى وصوله البيت فقط
وإن نوى للحج أو للعمرة
وما عليه إن يكن قد حلفا
لو أنه لمسجد المدينة
وبعضهم ألزمه إليهم
وقيل لا لزوم في الثلاثة
وحلف الإلزام فيما قالوا
ويلزم الطلاق أن به حلف
ومن بأربعين حجة حلف
فإن يكن عن الأداء عجزا
يصوم شهرين متتابعين
وماله في الفطر عذر إلا
أو رمضان أو لحيض ينفجر
فإن أطاق الحج بعد ما ذكر
بحج كل ما به قد قال
وعاجز عن الصيام يلزم

أفعل هذا وله قد فعلا
به ولو أبدى لذاك الندم
كفارة لها كذاك أرسلا
يقال لاشيء عليه ينقصد
ولم يؤد بعد حنث اقترف
لاتذهبنها بذاك حلفته
يلزمه المشي بحسب الحلفة
وإن نوى بلا ركوب يذهب
بل يمشين إن إليه ذهب
فما عليه فوق ذا شيء يخط
يلزمه ذاك بحسب النية
مشياً لغير البيت شيء من وعا
أو مسجد القدس أنى بالحلفة
وقال بالإرسال بعض فيهما
إلا إذا آلى برب العزة
يأتى بمعنى النذر إذ يقال
مثل الظهار باتفاق من سلف
فإنها تلزمه كما وصف
بالفقر فالصوم له قد جوزا
عن كل حجة على التعيين
لارض أو يوم عيد جلا
وماله عذر يكون بالسفر
فالحج لازم له ولا مفر
وعده يأتى به كما لا
عليه إطعام كما قد يعلم

عن كل يوم يطعمن مسكينا
وإن يكن من بعد ذاك قد قدر
وقيل بعد الصوم والإطعام لا
وقال بعض يلزمه الحج لا
فلينتظر لعذره وإلا
أو أنه يوصى وقيل إن قدر
وإن على أداء حج ما قدر
وهكذا جميع ما يخرج عن
لقول ذي الجلال لا يكلف
وقال بعض إن من قد حلفا
فيحثن تلزمه كما جعل
وقيل للجميع شهران فقد
وقيل توبة لذى الجلال
وحالف بالحج راجلا فله
ومعه مملوكه قد ركبنا
ويمشين مملوكه عنه إلى
وليعتق المملوك مهما وصلا
وقيل من يحلف بالمشي إلى
يحج مرتين ركباً وقد
أو أنه يحججن لاثنتين
وذاك إن لم يطق المشي وإن
وصحوا في كل ما قد حلفا
إن يفعلن ما أطاق عنهما
تم يصوم بعد ذأ أياما
لما أتى عن الرسول الطاهر

فعدد الكل هنا ستونا
للحج فليحج مثلما ذكر
حج إذا كان لعذر فعلا
سواء لو زمانه تطاولا
يستأجرن من يتم الفعلا
بنفسه يحج حج واعتمر
فليس من شيء عليه وعذر
طاقتة فقيل ليس يلزم من
لآخر الآية حيث تعرف
بحج لا يقدرن على الوفا
وبعضهم يقول شهران لكل
وقيل أيام ثلاثة تعدد
ويسترن هذا عن الجهال
يخرج ماشياً كما قد جعله
فإن عبي جاز له أن يركبنا
أن يبلغن حجه ويصلا
وبرق يمينه وامثلا
حج ويعجزن عن أن يفعلنا
برمن اليمين حينما قصد
من ماله بالأجر راكبين
أطاقه فالمشي شيء يلزم من
به وعن إتيانه قد ضعفنا
ويفعل الباقي كما قد أمكنا
ثلاثة كفارة إلزاما
في أمره لعقبة بن عامر

إذ حلفت بالحج أخت عقبة
فقال مر أختك بالركوب
ثم لتصم ثلاثة وما نطق
غاله ذو الآلاء لن يكلفا
وحالف بماله مما يجد
أو لبنى السبيل فالعشر لزم
وحالف بثالث المال وما
يلزمه إخراج ما قد حلفا
وإن يكن بزائد عن الثالث
فالعشر من جميع ذاك المال
وقال بعض يلزمه كل ما
وحالف قيل بنصف المال
وحالف بثلاثيه فهنا
وحالف بماله وهو غنى
فما عليه قط شيء لزمنا
وحالف بماله للكعبة
ويحثن فكله قد لزمنا
من يحلفن لبنى السبيل
وقال بعض العلماء من جعلوا
ويحثن فليخرجن العشرا
وقيل في المجاهدين يدفع
في مركب وملبس فليجعل
وإن يكن إلى السبيل صيرا
وقيل لا شيء به وذلك إن
وإن نوى سبيل ذى الجلال

حافية كاشفة للهامة
وتخمر الرأس مع الذهب
في السير سارته بدون أن تشق
للنفس إلا وسعها إذ كلفا
صدقة أو لمساكين البلد
عليه أن في الحنث هذا يرتطم
يكون دون الثلث مما علما
لهم مع الحنث كما قد وصفا
قد كان حالفا وبعده حنث
يلزمه فقط في ذا المال
سماه من نصف وما عنه سما
فنصف عشر المال في مقال
من عشره الثلثان أيضا عينا
ويحثن في حال فقر موهن
ويلزم في العكس مهما التزما
أو مسجد أو لأمر قربة
قلت وذا شبيه ما تقدمنا
وفيه قول غير هذا القيل
ما يملكن في سبيل ذى العلى
من ذلك المال لجنس الفقرا
عشرة كمثما قد يقيم
وفي السلاح وكذا في المأك
فقيل يعطى عشره للفقرا
لم ينو أنه سبيل ذى المنن
يلزمه عشره بحال

وإن يكن نواه في سبيل
فليس من شيء عليه ولم
وإن نوى سبيل ربه ولم
غفى الجهاد وأنى عن حبر
وجاعل المال لمن ليس يحل
أو المنافقين أو أهل الغنى
وإن يقل للجن والملائكة
أو للرجال أو لنحو ما ذكر
وإن يقل نفسى أو ابنى الأسم
تأزمه بدنه إن إبلا
مع حنثه وبعد يعتقنا
قيسا على تقرب الخليل
وبعضهم يقول كبش لا أجل
وبعضهم مغلظا قد ألزما
وبعضهم يقول ما عليه
ومن يقول هذه الدراهم
أو هذه العبيد هدى منى
أو قيمة الذكور يبعثنا
وقال بعض العلماء من يقل
فإنه يلزمه يهديه
وإن يقل دارى فبيعت الثمن
فتنحر عنه فى مكتة

إبليس أو فى الجور والتضليل
عليه توب من قبيح ما اجترم
ينوبه نوعا يكون قد علم
فى أى نوع من وجوه البر
لهم كأهل الشرك من أى الملل
فعشره إلى المساكين هنا
أو لبهائم لديره سسالكة
فيدفعن إلى المساكين العشر
هدى يكون هذا نص الكلم
أو بقرا جذعة فمأعلا
رقبة عنه يكفرنا
قد ألزموا القائل بالتنقيـل
وقيل بدنة بلا عتق يحـل
وقال بالأرسال بعض العلماء
إلا متـأبـه إلى باريه
أو هذه الثياب والعمائم
للبيت فليبعث لها بالعين
فى صالح البيت تجعلنا
غلامه هدى كذاك قد جعل
لخدمة البيت إلى باريه
لكة فيشترى به بدن
وأجرها فهو إليه ينتهى

باب النذر

في لغة العرب كذا معروف
إيجاب أمر لم يكن بواجب
على أن من فضله أعطاني
لى ولد أصوم شهرين تعد
أو إن برى من مرض أعيابه
يطيقه فإنه قد لزمنا
سأله مولاه لا إن حرماً
قد كان فعله له محرماً
من قبل في باب اليمين رسماً
أولاً فلا حنث عليه لزمنا
بأن يكون فات ما يفعله
أو أنه فات بجهل لزمنا
فقال صوم عشرة بعض السلف
ما بين صوم العشرة المذكور
كفارة لنذره مقررره
وإن يشاء عشرة فليطعمنا
أيضاً كتخيير الذى تقدما
وقيل بالتغليظ فيما رسماً
جميعها يجوز بالغداء
على الذى قد مر فيمن كفر
جميعه جاء عن الأسلاف
عن حسن وبخل سيرين الأجل
رواه قطب العلماء والأمة

النذر في الأصل هو التخويف
وقد أتى تعريفه للراغب
فناذر يقول للرحمن
مالاً أحج العام أو لئن ولد
أو إن أتى فلان من غيابه
لأفعلن هكذا من كل ما
وكان طاعة إذا أعطاه ما
أما الذى ليس يطيقه وما
فحكمها كمثلما تقدماً
وذاك إن كان أراد القسم
وحانث في النذر إذ يجعله
قد فات ذاك بعمد علماً
كفارة النذر وفيها يختلف
أو طعم عشرة على التخيير
وبين أن يطعم أيضاً عشرة
وبعضهم صوم ثلاث ألزماً
وذا على التخيير ما بينهما
وقيل تكفير اليمين لزمنا
وذلك الإطعام في الآراء
وبالعشاء وبكيل قد درا
على الوفاق وعلى الخلاف
في كل يوم أكلتان ونقل
أن يكتفى بأكلة ما دوماً

ومن يقل علىّ نذر أن أحج
ولم يقل إن كان ذا لأفعل
وإنما تلك يمين إن حنث
ومن يقل على نذر قد حصل
إذا فعلت هكذا أو فعلا
فقل قوله بذا يسمى
وقال بعض إنه يمين
فيوجب الأول فعل ما التزم
وقيل من قال عليه نذر
فإنما عليه صوم يلزم
كذلك مسكين أو مسكينا
وإن يقل يا خالقي افعل لي كذا
ولم يجى بفعله ما قد قال
والقول في النذر بما لا يقدر
ومن تقل إن صح ابني من سقم
وصح ثم مات ذلك الولد
فإنها خائفة وإن تتم
وارثها منه لها وناذره
قرطين ثم لم تصفهما إلى
فاختير أن تكفرن لنذرهما
وإن تقل إن سلم الله الولد
كان له جميع مالها وما

أو أن أصوم أو سوى ذلك نهج
كذا فليس ذا بشيء يجعل
كفرها رسالة لما حدث
أو إن أحج أو أصوم أو أصل
مولاي بي وبالعطا تفضلا
نذراً وحكم النذر يعطى نما
فحكمه كحكمها يكون
ولا كذا الثاني فحكمه علم
ولم يقل لله هذا الأمر
يوماً أو يوماً وأما يطعم
إذا أتى بحنثه يقيناً
وأنتى عبدك أفعلن ذا
يكفرن للنذر لا محالاً
عليه ما في حلف يسطر
فإننى أعطيه مالاً علم
ولم تكن أعطت له ما تعد
لوارثي الابن فإنه لهم
بأن تصوغ لابنها مبادره
أن بلغ الابن وقد تحول
ولتعطه القرطين حسب ذكرها
فما لها جميعه له يعد
لها رجوع في الذي تقدما

المنذور به

معصية وأعط لكل حكماً
وكل واحد له وجوه
به الوفاء لامرئ تقرباً
إليه من جميع ما يصير
ثلاثة الأيام مسجداً عرف
كفارة النذر عليه قد تقع
وهي عن اعتكافه تأتي بدله
بأنها رسالة تحتم
تصدقاً بقدر المؤونة
في حالة اعتكافه لذي المن
عكوفه حيث غدا بمعزل
حتى إليه مانع قد وافي
أولاً غلاماً له من عذر
وذا هو المختار مع بعض الأول
قد بقيت رسومه لو هدم
يجزيه أن يعتكف في المحلل
ويقصدن خصوص ذلك البناء
أو سلم المال الذي قد حصله
كذا كذا من درهم مذكوراً
لكنما فلان زاره المهدم
من واحد فما يكون أكثر
فحسن إذا لهم قد سلما
أصحاب فقر وله أعطاهم

النذر إما طاعة وإما
ومنه ما أبيح والمكروه
فأول الأنواع منها وجباً
إذا قضى ما علق المنذور
فمناذر بأنه سيعتفك
فانهدم المسجد أو منه منع
لعجزه عن الوفا بما جعل
والخلف فيها فرأى بعضهم
والبعض في ذي الفقر يلزمونه
وفي الذي يأكله ويشربون
وقدر الشقة في تحمّل
وقيل إن ضيع الاعتكافاً
تلتزمه كفارة للنذر
لعدم البقا لذلك المحلل
وقيل يكفيه اعتكاف فيه ما
خارجة عن أرضه وقيل بل
إن كان لم ينو مع النذر هنا
وناذر إن سلم الغائب له
أن يعطين غلاماً الفقيراً
وسلم الغائب والمال سلم
يلزمه يتمه للفقراء
وإن لو ارث الفقير تمماً
وإن يكن وارثه كلهم

بقدر الإرث فهذا أحسن وإن يكن أعطاهم ليس على أو أنه أعطى لبعضهم ولم أو كان أعطى غيرهم من فقرا وقيل يعطى وارثيه لو هم وإن يكن من قبل موته سلم لوارثي الفقير قولاً واحداً وجاعل بغيره إذا نكسه غعوفى الابن وقد مات الجمل فإنه إن لم يرد أن ينفذاً فلينفذن مثله فى الفقرا وما استغله إلى أن هلكا فما عليه قط من شئ لـ إذا وقد بقى لديه حتى هلكا وناذر لرجل بمال وقد أحله الذى له نذر وبعضهم يقول لا يجزيه وناذر يصلين فى مائة أو لم يعينها يصلى عدماً وإن يكن لم ينوعدا فأقلل أى كل مسجد له ثنتان يصلين ذلك المذكوراً وقال بعض إنه فى واحد ثم يصلى فيه ما قد اشترط والخط غير لازم عياناً

كأنه إرث لهم يبين مقدار إرث بل لبعض فضلاً يعطى لبعض منهم وقد حرم فكل ذا يجزيه مثلما جرى أهل غنى بقدر ميراثهم من غاب أو ذا المال فالإعطا لازم لو أغنيا بقدر الإرث غداً سليله فى الفقراء صدقه من قبل أن ينفذه حيث جعل من بعد ما عوفى ابنه مستحوذاً وإن يكن إنفاذه قد أضمر بدون أن يقصرن فى ذلكا وقيل إن أمكنه أن ينفذاً فلينفذن مثله هنالكا ويحثن من بعد هذا الحال فإنه يجزيه والنذر هدر أو يقبض المنذور فى يديه من مسجد عنها من جهة قد قاله فى واحد منها سما هدى الصلاة ركعتان فى محل خمائتان جملة الحساب فى واحد وقد قضى النذورا يخط عد هذه المساجد ولا يخط فى سوى المسجد قط وإنما قالوا به استحساناً

قد نذرت للواحد القهار
ولم تكن قد عينت لمسجد
ما تركعنه بكل مسجد
مع مائة بدون خط للعدد
ولم يكن صلى بكل واحد
يطعم تكفيراً له يقينا
في مسجد أو غير مسجد يحد
لا بد من صلاتها في مسجد
عليه إن بذى الصلاة قاما
خالقها من سقم دهاها
عافى لها خالقها مما تجدد
وقد أتت ميمونة زوج النبي
صلى غابى قد سمعت سيدى
أفضل من ألف صلاة تجمع
إلا الذى قد كان فى أم القرى
عبدة العلامة المذهب
مساجد البصرة قصد القرية
والضعف والبعد معاً والباسا
واتخذى لأجل هذا الشأن
ما قد نذرت به ذا المحل
على لله ولا أغير
يلزمه الوفاء فيما قبل
نيتة إذ قال ما قد نطقا
أراد فلا لزوم عند ذا
على صوم ذلك اليوم لزم

وامرأة فى زمن المختار
بأن تصلى ما مضى من عدد
كلا ولم تعين لعدد
فقال صلى مائة فيما ورد
ومن يكن عين للمسجد
فقل مسكينين أو مسكيناً
وحيثما يشاء صلى ذا العدد
وجاء للقطب الإمام الأجد
وبعضهم يقول لا إطعاما
وامرأة قالت لئن شفاها
تصلين فى مسجد القدس وقد
غشأت الخروج للتقرب
فقلت اجلسى وفى ذا المسجد
قال الصلاة فيه حين توقع
فيما سواه من مساجد الورى
ونذرت جهينة بنت أبى
بأنها تصلين فى جملة
ثم شكت إلى أبيها الناسا
قال لها ابرزى إلى الجبان
منه هناك موضعاً وصلى
وقائل يوم يجىء منذر
أفعل هكذا فجاء ليلاً
فليمضه ليلاً إذا ما أطلقا
ولم يرد به النهار وإذا
وإن يقل إذا محمد قدم

وكان في وقت النهار قدما
والخلف في إيداله قد نقلا
وذا هو المختار عند العلماء
وإن يكن في وقت ليل قدما
خلفاً لمن يقوله إنه لم
وإن نوى صوم نهار ليلته
فصوم ذلك النهار لزماً
وإن يقل ياذا الجلال ردماً
من نحو مال وأنا أصوم
فرده ولم يكن ذا مقدره
أو إنه ثلاثة الأيام
وجاء عن بعض من الأعلام
عن كل يوم واحد يقدر
إن كان عاجزاً عن الصيام
وإن أطلق للصيام صاماً
وقيل إن أطاق للصيام
وقال بعض العلماء يطعم
وإن أطاق الصوم صام وإذا
حتى غدا ليس يطيق الزماً
وامرأة قد نذرت تصوم في
وفي الخروج نحوها ما أذننا
ومن لصوم دهرها قد نذرت
وقال بعض العلماء تبدل
وبعضهم يقول لا تكفير
قلت متى إبدال هذى يجرى

فصومه لم يك شيئاً لزماً
فبعضهم ألزمه أن يبدل
وقال بعض إنه لن يلزماً
فليس من صوم عليه لزماً
يصوم يوم ليلة فيها قدم
تلك التي جاء بها من رحلته
إن كان في ليلته قد قدماً
غاب على والذي تصرماً
شهرين هذا لفظه المرسوم
على الصيام يطعمن عشره
يصوم عن ذلك بالتمام
بأنما عليه في الإطعام
وبعضهم ألزمه يكفر
كفارة النذر على التمام
وبعضهم يقول لا صياماً
صام وما عليه من إطعام
عن كل يوم واحداً يلزم
أطلقه وقد توانى بعد ذا
كفارة بكل حال علماً
ناحية وزوجها لم يسعف
في بيتها صيامها يقيناً
أبدلت العيدين ثم كفرت
بدون تكفير عليها يجعل
ولا عليها بدل يصير
مع من يرى ثبوت هذا النذر

فإنها صائمة طول المدى
إلا إذا ما قيل بالإطعام
وبعضهم قال لها تفتقر ما
عن كل يوم أفطرت من العدد
وقيل لا شيء على من قد نذر
وقد روى عن ابن عباس الأبرر
فإن يكن حج لفرض برا
وإن يكن لحج نذر قدما
وينبغي أن يبدآن بالفرض
بحجة واحدة تجزيه
عن فرضه كلا ولا عن نذر
ومن يصوم أكثر الأيام
وناذر يصوم للأيام
وقال بعض العلماء عشره
وناذر أعظم نذر وكذا
فليس من شيء عليه يلزم
وناذر صوم غد فوافقنا
والخلف في إيداله فقل لا
وحالف يصوم يوم العيد
وماله يصومه بل يأكل
ولا أرى إلا بدال شيئا بثنا
وبعضهم ألزمه في ذا الحلف
وناذر أن يعتق رقبة
فصوم شهرين لذا عليه
فالخلف في كفارة النذر فما

فليس للأبدال وقت وجدا
عن الذي يلزم من صيام
شاعت من الأيام ثم لتعظما
إطعام مسكين عليها قد يجد
يصوم كل الدهر فهو قد هدر
بأن من بالحج كان قد نذر
وقال غيره بعبد النذرا
يعيد للفرض الذي قد لزما
وإن نوى الجميع يوم يقضى
وقال بعض ذاك لا يكفي
وهو الصحيح عند قطب الدهر
ينذر صام العشر بالتمام
فستبعة حد لذا الصيام
تأزمه لأجل نذر نذره
أوفاه أو أكمله أو نحو ذا
إذ لم يكن يعرف ذاك الأعظم
عيداً غفطره به تحقفا
إبدال والبعض رأى أن يبدل
فندره لم يك بالسديد
لكنه من بعد ذاك يبدل
لأنه نذر بعصيان أتى
كفارة لأجل ما قد اقترف
فلم يجد رقبة مقتربه
وقيل بل مرسله تكفيه
ألزمها بعض وبعض ألزمها

وناذر بما يكون معصيه
إذ ليس من نذر على الإنسان في
وكلماء لم يك مستطيعه
فالخلف في التكفير بعض ألزمه
وجاء في قول لبعض العلماء
وهكذا من كان ناذراً بما
وناذر يصوم أياماً تعد
يصوم للأيام بالتوالي
وقيل ما عليه من إبدال
وبعضهم ألزموه إلزاماً
لكنه ليس وفا بالنذر
بل إنه كفارة لما نذر
على طريق الحنث في الإيمان
وقيل لا صوم عليه أصلاً
لأنه نذر على معصية
وهي الوصال وكذا في نذر
وهو الذي أراه في المقام
والعبد أن كان بنذراً
كالطفل إن ينذر وبعد يحتلم
مثل خلاف في اليمين قد سبق
أو حنث الصبي من بعد الحلم
وامرأة صيام أيام تحد
من بعد صوم بعضها فقل ما
ولا وفا وبعضهم قد ألزموه
ولا أرى إلزامها التكفيراً

فيحرم الوفا به والتأديبه
معصية عن الرسول الأشرف
أو أنه لرحم قطيعه
كفارة اليمين مما اجترمه
بأنها عليه لما تلزمها
لا يملكن فيه أيضاً حكماً
مع لياليها كذا قد عقد
ويبدلن تلكن الليالي
يلزمه عن صوم ذي الليالي
بأن يصوم مثلها أياماً
أو لوفا بعوض في الأمر
ما لم يكن على الوفا به قدر
بالمستحيل في جميع الشان
إذ نذره من أصله اضمحلاً
مشتمل فمن هنا لم يثبت
صوم لعيد ولحيض يجري
وقد مضى ما فيه من كلام
وبعد نذر جاءه تحرراً
فإن في ذين الخلاف قد رسم
إن حنث العبد بعيد ما عتق
يلزمهم أو ذاك شيء ما لزم
قد نذرت والحيض فيها قد وجد
في ذاك تكفير عليها لزماً
كفارة إذ صومها تهدمها
إذ لم تكن ضيعت النذوراً

إلا إذا لنذرها قد حددت
ومن بكل ما له كان نذر
كذلك لا تكفير في ذا الشأن
والنذر بالمباح مثل من نذر
وأنه في حالة الصيام
فإنه يصوم والكلام
وما عليه فيه من تكفير
بأن نذر التوك للكلام
وقيل مسكيناً لذك يطعم
لكل ما أتاه من كلام

أيام حيض ولها تعودت
صدقة فلا لزوم معتبر
لأنه نذر على عريان
بأنه يصوم شهراً كصفر
ليس يجيء قط بالكلام
ليس به بأس ولا ملام
وقد أتى في أثر مائثور
معصية للواحد الكلام
أو ضعفه كفارة يلزم
والحمد لله على التمام



باب الذبائح

باب به أذكر للذبائح
ذبائح جمع ذبيحة وقد
والذبح فالذكاة والذكاة
فإنها الشق بوضع اللغة
والأصل في الذكاة نص ثبتا
قد حرمت عليكم الميتة في
ووجه كون ذاك أصلا متضح
فبحرام الميتة الصريح
والميت ما قد مات حتف الأنف
غير جرادهم وغير السمك
وإن كالميتة ما قد قتل
فكل مذبوح لأصنام وما
أو أنه من حيوان في الحزم
كذلك مامات بخنق أو ضرب
أو بسقوط في كبر أو هوى
أو بافتراس سبع قد قتل
لو مسلماً ذابحه إن كان لم
فإنما استثنأوه في الآية
وذلك المقال للجمهور
أبو عبدة وغيره وقد
وقال بعض للأخير يرجع
فما أتى من قبل ذاك لا يصل
لو أدركت حياته وقد رفع

أحكامها من كتب صحاح
يعنى بها مذبوحة بلاغند
بحسبما تروى لنا الثقات
كذلك عن بعض من الأئمة
في الذكر من كلام ربي وأتى
مائدة جاءت بلفظها الوفي
بأنما الميتة غير ما ذبح
تعين التحليل للمذبح
مما يحل أكله في الوصف
فإن في دين حديثا قد حكى
بهيئة لم تشرعن وتنقلا
لم يقطعن حلقومه ويصرما
فإنه من ميتة وقد حرم
بحجر أو خشب حتى عطب
من شاق أو كان بالنطح ثوى
أو كان مذبوحاً لغير ذي العلى
تدرك حياته وبالذبح اخترم
إلى الجميع راجع بحالة
وجل صحبنا أولى التفكير
روى عن البحر كذلك بسند
أى أنه ما يأكلن السبع
بالذبح أو بالنحر عن بعض الأول
عن مالك بأن الاستثنا انقطع

معناه لكن الذى أدركتم
وذاك لا تحله الذكاة
إلا إذا يرجى بأن الموت لا
وإن يكن أويس من حيااة
والقطب قال إن ذا يرد
منها بأنما الذكاة تشرع
لأنها إزهاق نفس الروح
أو منصرفان يكن ألفاها
فإنه لروحها قد أزهاقا
من ذبحها لغير ذى الجلال
أيضا ولو آيس من حياة
صح له أن يتداركنا
وقال بعض المالكية الأول
لم تفد الذكاة فيها أبدا
والقطب قال إن فى ذا المذهب
أما التى مقتلها لم ينفذ
فقد حكى الباجى بها قولين
وتوكلن وقال بعض من غير
وهذه المقاتل التى اتفق
هى انقطاع ذلك النخاع
كذا انتشار لدماغ حصلا
كذلك الحشوة مهما تنفتق
والخلف جاء فى اندقاق العنق
كذلك فى انشقاق أوداج أتى
والحيوان قابيل التذكية

ذكاته سواء حل لكم
قط ولو أدركت الحياة
يصيه من أجل ما قد حصلا
فلا يحل قط بالذكاة
بما أقوله وما أعدد
فى كل ما قد كان حيا يقع
بكديد فى محل الذبح
فيها حياة ثم قد ذكاهما
بذاك لأبما عليه سبقا
أو غيره من سائر الأحوال
مريضة لشدة الحالات
ذكاتها ففى حلال هنا
إن التى مقتلها كان انفصل
فلا يحل أكلها طول المدا
كذلك قد نصوا به فى الكتب
لكنما حياتها ليست تظن
قال تذكى بعضهم فى الصين
لا تذبحن والأول الذى اشتهر
طرا بأن الموت منها يلتحق
وغرى أو داج بلا نزاع
والثقب فى المصران أيضا جعل
فهذه مقاتل فيها اتفق
إن يكن النخاع منه قد بقى
خلافهم هل مقتل ذا ثبتا
فمنه ما يكون تحت القدرة

ومنه ما لم يك مقدوراً على
 فأول النوعين إنما يحل
 تكون في حنجرة أو لبنة
 والسنة النصر لهذه الإبل
 والبقر الوجهان جاز فيه
 والقطب قال إن بعضهم ذكر
 أن تذبحن ونحرهما ممتنع
 وفي الكتاب ربنا قد ذكره
 قال أبو العباس إنما السنن
 إلا البعير وحده قد سنا
 قال وقد أحب جمع كثيرا
 والحر والخيول معاً كالبعير
 أو قول من كرمها فتنحصر
 وذابح ما ينحرن وناحر
 هل يؤكلن فبعضهم قد منعا
 واختير أكله وقيل الإبل
 وعكسه في غنم وفي البقر
 ورابع الأقوال أن الإبل
 وغيرها لا يؤكلن إذا نحر
 وبعضهم كره نحر الشاة
 والذبح والنحر بإجماع وضح
 إن كان ذلك من ضرورة وقع
 أن ينحرن ما يكون ينحر
 أو عكس ما قلنا به كالنحر
 ثم الذكاة القطع للودجين

ذباحه لما منع قد حصلا
 بذبحة شرعية إذا قتل
 بمدية لم تك بالكيلية
 والغنم الذبح كطير يعتلى
 على اتفاق بينهم فرويه
 وإنما السنة جاءت في البقر
 عن بعضنا أهل عمان يرفع
 أن تذبحوا بقرة في البقره
 في الحيوان كله أن يذبحن
 أن ينحرن وليس يذبحنا
 في البقر الذبح وأن لا تنحرا
 على مقال بجواز الأكل
 أو تذبحن فكل ذاك يؤثر
 ما يذبحن فيه خلاف شاهر
 لأكله وبعضهم قد وسعا
 إن ذبحت فإنها لا تؤكل
 لا يؤكلن ما كان منها قد نحر
 إن ذبحت فجائز أن تؤكلا
 وذاك مثل غنم وكالبقر
 قائمة بلا حرام يأتي
 يجوز فيما ينحرن وما ذبح
 كمثل أن يكون ليس يستطع
 كجمل إذا أريد يعقر
 لم يستطع ذباحها فلتنحر
 والمرى والحلقوم عند ذين

بذلك الحلقوم طولا وانطبق
وهكذا الطعام إذ يصاب
في صفحتي العنق ممدودان
في الذبح فهو فاسد ولا يحل
بأنه من كان عاملا عمل
رد ومنه الله ليس يقبله
بالسن والظفر فذاك حظلا
فالذكر في الزكاة شرط واضح
مدى الأحابيش حديثا يؤثر
عذبها وتحرم بما صنع
حلقومها الودجين والمرى مما
لم ينقطع جميعه في النظر
وترك المذبوح حتى خنعا
أوداجه فإنه قد فسد
أن تقطع الأوداج حين يذبح
هذا هو المشهور والمعلوم
نهى النبي المصطفى العدنانى
لم تنقطع أوداجها في الذبحة
حلقا وحلقوما ففاسد يقع
والنحر كالذبح عند المنع
أسفله للذبح موضع حلا
لها إلى آخر حلق جملا
يفسدها لو خطأ هذا جرى
فما عليه في الذى أتى بها
وصار قاطعا لها وغصلا

والمرى لحم أحمر قد التصق
وهو الذى يجرى به الشراب
وذاك الودجان فالعرقان
ومن يخالف أمر شرعا الأجل
لخبر عن عائش لنا نقل
ليس عليه أمرنا فعمله
والذبح بالمحدد القاطع لا
وليذكر الله عليها الذابح
والسن والعظم كذاك الظفر
وإن يكن لغير ودجهما قطع
ورخصوا في أكلها إن قطعا
وبقى الأسفل من ذاك المرى
وقيل إن كان المرى قطعا
فإن يكن لم يقطع أحدا
والقطب قال انه لا بد من
ويقطع الحلق والحلقوم
وجاء عن شريطة الشيطان
وفسرت بأنها هي التي
وناحر لجمال وما قطع
وجوزوا فيه بدون قطع
والعنق كله من الرأس إلى
والنحر في لبثها وما ولا
والذبح من جانبها أو من ورا
أما إذا ما كان باضطرابها
إن كان أعضاء الزكاة وصلا

من تحت حلقها ورا الودجين
للنهي عنه دون تحريم بدا
والأكثر الجواز مع أهل البصر
إدخاله السكين مع قطع وجر
جاء كذاك النهي عند ورود
وخز ونخع جاء نهى بعلن
في الجيد بعد الذبح للبهيمة
أن تذبح ذبحاً كما قد علما
بالخزل والترداد مهما فعلا
تفسد إذ ذلك تعذيب غدا
لصحب مالك وعنه قد أثر
أصحابنا عنهم روته الكتب
ففيه قولان لهم قد وجدنا
والرأس وحده فبتركنا
سليل غيلان الخير العالم
فأكلها عليه لم يتفق
صار حلالا أكلها ولا يرد
منحراها كنحو ذيب وثبا
ذباحها منه وأكلها يصح
من عنق إن كان رأسه انعزل
للذبح فيه موضع بالعنق
من واحد إن موته به اتضح
حتى تلاقى الموت بالعيان
بيده عليه حتى هلكا
من بعد أن أطلقت من أمسكا

وكرهوا الإدخال للسكين
وقطع أعضاء الذكاة مصعدا
وبعضهم حرما بما ذكر
والخزل ينهى عنه وهو ما ذكر
لفوق أو أسفل والترداد قد
وهو الذباح بكليلة وعن
فالوخز طعنهما برأس المذبة
والنخع كسر جيدهما من بعدما
وتحرمن بوخزهما والنخع لا
وإن أبان رأسها تعمدا
وعدم الفساد قول اشتهر
وصحح الفساد وهو مذهب
وإن يكن لذاك ما تعمدا
وثالث الأقوال توكلنا
قال وذاك مذهب لهاشم
وإن تك الجلدة وحدها بقي
وإن بقي لحم مع الجلد فقد
ولا يصح الذبح مهما استوعبا
وإن بقي شيء من المنصر صح
وصح ذبح نحو ديك وجمل
وأدركت حياته وقد بقي
وذات رأسين ذباحها يصح
وان تعش فيذبح الثاني
وذباح لحيوان أمسكا
ففسد إن كان ما تحركا

قيل، وإن لم يتحرك يفسد
 ووجه ذاك أنها لعلها
 فإن تكن من بعدما الذبح حصل
 واختار بعض أكلها إن تكن
 تحركت من قبل ما إن تطلقا
 أو أنه لم يمسكها أصلاً
 وإن تكن مريضة لا تؤكل
 وقيل مهما ذبحت ليلاً فلا
 لو أنها لم تتحرك بعد أن
 والنار في الليل كضوء الشمس
 وقد رأى القطب بهذا الحال
 إن وضعت في جيدها السكين
 تؤكل لو لم تتحرك بعد
 لو أنها مريضة في حينها
 وحية كانت لدى ذا الحال
 لو أنها لم يخرج من دم
 قال وفي المشهور أن لا تؤكل
 أو أنها بعد ذباح قد بدا
 وعند من يشترط التحرك
 تحرك الأذن أو الرجلين
 وغضها من بعد أن تذبح لا
 بدون غض وبدون فتح
 واعتبروا ثأوياً من الجمل
 وهكذا تحرك الجناح
 وهكذا تحرك في الرجل

لو كان لم تمسك له منه اليد
 قد هلك من قبل ذبح حلها
 تحركت لو قبل تمه حل
 صحيحة قبل الذباح البين
 أم أنها لم تتحرك مطلقاً
 بل إنه ذكي لها وخلى
 حتى لها تحرك قد يحصل
 عليهم في أكلها فلتؤكلاً
 قد ذبحت أو ذات أمراض تكن
 يكون في النهار دون لبس
 بأنما الواضح في الأقوال
 وحية في وقتها تكون
 ولونهاراً لا كان ذاك ييـدو
 فذاك لا يفضى إلى تهجينها
 فإن أكلها من الحال
 في حال ذبحها بذاك جزموا
 إن كان منها الدم لما ينزلا
 ليس لها تحرك قد وجد
 فإنه يعتبرن هنا الكا
 وذنب وفتحتها للعين
 تحركا في عينها قد حصل
 وواحد يكفي بحاله الذبح
 والثور والطير إذا يوماً حصل
 من طائر في حالة الذباح
 من غير طير ظاهر في الحل

وقيل إن الرجل أيضا والأذن
يجزى لكل حيوان إن حصل
وفي الجميع يجزين بدون شك
وقال بعضهم حلال تؤكل
وبعضهم يزعم أن منها قطع
في سلخها من قبل موتها فلا
والقطب قال إن هذا في السعة
أما اضطرابها فلا يؤثر
لو بطنها بالاضطراب انخرقا
وهاشم يقول لا أحب أن
ويمنع الأكل متى ذكاهما
فإن تردت في كماء بعد ما
بما يموت مثلها في العادة
أما بما ليس يموت مثلها
فجائز إعادة الذكاة
إن أدركت حياتها وقد بدا
وقيل لو لم تتحرك بعدما
وبعضهم يقول إن تردت
فلا يعيد ذبحها لكن تحل
وجاء في قول لبعض من غبر
ومن رمى الطائر ميتا قابضا
ففسد إذ السقوط دون ما
لو أنه مات قبيل أن يقع
لأنه رماء في مكان

وذنبا وفتح عين إن يكن
وهكذا تتأوب من الجمل
تحرك بجسمها إن تحرك
وبعضهم قال حرام يحظل
بعد الذكاة قطعة أو قد شرع
بأس بها وجائز أن تؤكلا
لا يؤخذن به فلا نتبعه
في حلها لو بان منه ضرر
أو رأسها كان به تعلقا
أكلها إن نفسها قد تخرجن
ثم بعنف بعده رماها
أن تذبحن أو من مكان قد سما
فإنها فاسدة بحالة
به ولا يلحق منه قتلها
بعد سقوطها على الهوات
لها حراك بعد ذبح وجدا
قد ذبحت فالحل فيها علما
ترديا لا يقتلن في العادة
والبعض بانتكريه لحمها أعل
بأنها حرم فأكلها حرج
عال بسهم ذاكر الرحمن
جناحه أو ناشرا لما قضى
إرادة منه له قد الما
في الأرض إذ سبب ما كان وقع
مرتفع فخر للأذنان

أما إذا كان رماء في محل
لموضع عال ومنه قد سقط
وقال بعض إنه إذا سقط
غأكله يجوز إذ ليس يضر
وطير ماء إن هوى في الماء لا
خلفاً لمن بالضر فيه حكماً
وهكذا إن ذبح الطير ففر
وإنه لا يؤكل إذا هوى
وذابح ذبيحة فحسبها
فأظهرت تحركاً خلاها
غأكلها يجوز في قول ذكر
وذابح شاة على سقف وقد
فإن يكن أمكنه بأن يمر
وليذكر اسم ربه وليأكلها
وقال بعض إنه إذا ارتفع
ومع سقوطها ثوت أو قبلا
وإن تغب ذبيحة أو من ذبح
غأكلها يجوز ما لم يعلم
وقيل لا يجوز والبعض يرى
إن كان واراها ظلام منسدل
وذابح تيساً فقام للقدم
ثم أعاد الذبح مرة فإن
وقيل أن الذبح بعد الذبح لا
لو أنه يديه كان نزعا
والنحر لا يحتاج فيه أبداً

ليس بعال ثم طار واستقل
للأرض يهوى لا غساد فيه قط
وكان ناشر الجناح حين حط
وقوعه بحاله الذي ذكر
يضره لو فيه قد ذاق البلى
فالماء لا يقتله إذا ارتقى
يؤكل مهما ناشرأ قد كان خر
منقبضاً خلفاً لبعض من روى
ماتت وفي عرقوبها قد ضرباً
حتى يكون الموت قد غشاها
إلا إذا ما بلن للضرب أثر
خرت وفيها حركات قد وجد
سكينه في بعض أوداج أمر
منها وإن لم يمكنه فلا
مقدار ست أذرع حيث وقع
غذاك لا يمنع منها الأكل
من قبل أن يكون موتها اتضح
حدوث ما كان لها قد حرماً
منهم بأن الأكل منها حجراً
إذ ليس يدري ما الذي فيها يحل
ولم يكن حبيل وريده انصرم
كان بأول يموت يفسدن
يفسد للمذبوح مهما فعلاً
عمداً بلا عذر له قد وقعا
قطعا لحلقوم وحلق إن بدا

وإنما ينفذ للتأبوت وهو الذى القلب يكون فيه والنحر من بعد ذباح يعلم والشاة أيضا ذبحت من بعد ما والذبح بعد الذبح قيل يفسد وإن يعض ذنبها بشدة فحركت لنفسها ثمت قد إذا أعان ذلك العض على والبعض بالتكريه فيها جزما الا بشيء كان يقتلنها والقطب قال إنه لا يحسن من رخص الأقوال للجهال قال وقال البعض ان من نتف فإن أكله له لست أحب وقال بعض إنه إن شققا وإنها كمثمل ميتة بحق وقال بعض انه ان حسبا ولم تمت أعاد للذباح من فان تكن تحركت من بعد وناحر لجمل وقد بقا وببى الناحر كان المقبض وفيه رخصة وان كان انكر وفيه أيضا رخصة ويحرم من قبل ابراد ولا يؤكل ما وقيل من يضرب شاة أو بقر

وذلك يكفى لحصول الموت وليحذر القلب فلا يأتيه فذاك للجمال لا يحرم قد نحررت فذاك لن يحرم كالنحر بعد النحر فيها يوجد من بعد ذبح ليرى هل ماتت ماتت فانها حرام تبتمد هلاكها فأكلها قد حظا ورخص البعض بأن لا تحرم لوحية فهو يحرمها افشاء ما لكم هنا أبين وكل من لم يخش ذا الجلال شعرا من المذبوح من قبل التلف وهكذا ان شق منه للذنب ذنبها فهي حرام تلقى وذلك ان تحركت من بعد شق بأنها ماتت فشق الذنب أسفل ثم يذكرن ذا المنن هذا الأخير أكلت بقصد فى النحر الحديد قد تعلقا ففيه تشديد لبعض يعرض فيه الحديد حرام فلتذر قطع من المذبوح حيث يؤلم يقطع منه فهو مما حرما بمدية أو صارم غضب ذكر

يذبحها فجائز أن تؤكل
غير مريد ذبحها متى وثب
ذبحها أو نحرها مع ذلكا
والرأس لا يؤكل لكن يبتعد
يعمد لفصل الرأس حينما هجم

وقد أبان رأسها من قبل أن
لا رأسها وقيل أن لها ضرب
لا تؤكل إلا إذا ما أدركا
أن بقى المذبوح من نحو الجسد
إلا إذا أراد ذبحها ولم

زكاة الجنين

زكاة أمه عن الأمين
ميتا ببطنها لدى ذبح بدا
فيما روت صحاح الآثار
ذبح ولو قد كان حيا نزلا
مخالف الحق به لا يعمل
عليه شعر بان في كل الجسد
وجاء في قول لبعض من سلف
ثلاث شعرات غذى تكفيه
من بعد أن وافى لأمه العطب
فيه تمام للحياة في النظر
بحيث لا يوجد شعر حلا
إذ ليس بالحى فليس يؤكل
لو كملت خلقتة عند النظر
تنفخ به فأكله مما يذم
ولو غدت خلقتة لم تكملا
وكان حيا داخلا أو لم يكن
أو لم يين إذ كان فيها يسلك

وجاء في الزكاة للجنين
إن كملت خلقتة أن وجدا
وهو مقال صاحبنا الأخيار
والشافعى قال يؤكل بلا
والقطب قال فيه ليس يقبل
تمام خلقة الجنين أن وجد
وقيل لو في بعضه الشعر وصف
بأنه أن وجدت عليه
وبعضهم يقول حتى يضطرب
وبعد ذبحها ووجد أن الشعر
أما إذا خلقتة لم تكملا
غذبح أمه له لا يعمل
فإن رأيتة بدون ما شعر
فقير كامل لأن الروح لم
وقيل لا بأس به أن يؤكلا
وبان فيه شعر أو لم يين
بان له في أمه تحرك

لأنهما في بطنها الجنين والخلف في الأرحام قيل تؤكل قال الامام القطب حسب الواضح يجوز كالجنين أكله متى كرحم وما به قد اتصل وبعضهم يمنع من أكل الذكر خافه ان شق ثم غسل وقال بعض ان ماء المبوله وبعضهم يقول ليست تؤكل وكره الأكل لها خير البشر والخلف في دم الفؤاد حصلا وجاء في قول لبعض ينقل وصحح القطب الذي تقدا وقيل في الجنين لا يؤكل قط حيا وذكى ثم قد تحركا وقد أتى للبيهقي في السنن مرارة دم وفرج وذكر ومن يشق بطن شاة بعد أن غينزع منها جنينا حيا وأمه تحرم حيث ظهرا لو أنها ميتة مات الولد وهكذا كل بهيمة وجسد فيما عدا الارنب فهي تؤكل من بعد شقها لأجل صحة ومن يشق بطن شاة قبل أن

كبضعة من لحمها يكون وبعضهم لأكلها قد يحظر جميع ما يكون في الذبائح ما بان ان ذاك لحم نبتا وذكر مبوله متى غسل وبعضهم أجاز ان زال القذر فليس من باس به أن يؤكلا طهر فتوكلن ولو لم تغسله مبوله لو أنها قد تغسل وفرج أنثى وكذلك الذكر فقال بعض انه قد حلا بأن ذاك نجس لا يؤكل بأنه الواضح حيث رسما الا اذا من بطن أمه سقط من بعدها فيؤكل هنالكا بأنما المختار سبعا يكرهن مثانة وأنثيان والعذر يذبحها وموتها كان يظن فليذبحن ويأكلن هنيئا لها الحياة بالذى كان جرى فحياته حياتها تصد جنينها حيا مع الشق نفد لو ذلك الجنين حيا يحصل حياته في بطنها ان تمت يذبحها والابن منها ينزع

وَأَمَّهُ يَأْكُلُهُنَّ أَجْمَعًا
فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ
مِنْهَا وَبَاقِي جَسَمِهِ غَيْرُهَا وَلِج
يُؤْكَلُ وَالْأُمُّ حَلَالٌ يُؤْكَلُ
عَلَى هَلَاكِهِ يَعِينُ وَالنَّكَدُ
إِنْ صَدَرَهُ مِنْ بَطْنِهَا يَنْفَصِلُ

وَكَانَ حَيًّا ثُمَّ ذَكَاهُ مَعًا
إِلَّا الَّذِي لَمْ تَدْرِكْ الذِّكَاةَ لَهُ
وَأَنْ يَكُنْ رَأْسُ السَّلِيلِ قَدْ خَرَجَ
غَذِبَتْ وَذَبَحَ الْإِبْنُ فَلَا
لَأَنْمَأَ الضِّيقُ الَّذِي فِيهِ الْوَلَدُ
وَجَاءَ فِيهِ رَخَصَةٌ وَيُؤْكَلُ

شروط الذكاة

وَالذِّكْرُ لِلَّهِ مَعًا وَالْقَبِيلَةُ
وَيَذْبَحُنْ مِنْ بَعْدِ مَا يَأْتِي بِهِ
بَعْدَ الشَّرْعِ فِي ذَبَاحِ حَلَا
مِنْ ذِكْرِ رَبِّهِ لِهَذَا الْوَصْفِ
فَلَا تَحُلْ عِنْدَ بَعْضِ الْخَلْقِ
أَنْ أَدْرِكَ الذَّاكِرُ حِينَ يَتَلَوُّ
عَرَفْتَ مِمَّا قَبْلَ ذَا تَقْدِمَا
فَفِيهِ خَلْفٌ بَيْنَهُمْ قَدْ اتَّضَحَ
عَلَيْهِ بِالْإِطْلَاقِ بَعْضُهُمْ جَزَمَ
مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ مِنْ أَخِي كُفْرَانٍ
عَلَيْهِ بِالْعَمْدِ مَعَ الذِّكَاةِ
ذُو الشَّرْكِ لَا لِغَيْرِهَا مِنْ شَأْنٍ
بَلْغَةُ الْأَعْجَامِ مِمَّنْ قَدْ ذَبَحَ
بَلْغَةُ الْعَرَبِ لَنْ بِهَا نَطَقٌ
وَقِيلَ يَحْتَاجُ لِاسْمَاعِ الْأُذُنِ
يَعْلَمُ سِوَى مَنْ قَوْلُهُ هَذَا الْكَلِمَ

وَمِنْ شُرُوطِ لِلذِّكَاةِ النِّيَّةِ
غَالِذَاكَرٍ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ رَبِّهِ
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يَذْكُرْ لَنْ لَا
لَكُنْهُ لَمْ يَكْمُلْ مَا يَكْفِي
إِلَّا وَقَدْ أَتَمَّ قَطَعَ الْحَلْقَ
وَقَالَ بَعْضُ أَنْهَآ تَحُلْ
لِبَعْضِ أَعْضَاءِ الذِّكَاةِ وَهِيَ مَا
أَمَّا الَّذِي لَا يُؤْكَلُ مِمَّا ذَبَحَ
فَقَالَ بَعْضُ أَنَّ مَا لَمْ يَسْمُ
أَنْ كَانَ بِالْعَمْدِ أَوْ النَّفْسِيَّانِ
وَقِيلَ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الذَّاتِ
وَقِيلَ مَا يَذْبَحُ لِلْأَوْثَانِ
وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ يَجْزِي لَوْ وَضَحَ
كَمِثْلَ شَمَالِ الْوَيْلِ وَالْأَحْسَقِ
وَأَنْ يَحْرَكَ اللِّسَانَ يَجْزِي
وَأَنْ يَقْلَهُ سَمَى بِعَجْمَةٍ وَلَمْ

فانها تؤكل ان كان ثقبه
وبعضهم جوز ذاك مطلقا
وكل ذكر الله يجزى ويحط
وان يقل لا بارك الرحمن
وهكذا لعنه الإله
تؤكل مع عصيانه وقالوا
وقال بعض في الجميع تحرم
وان يكن أراد للتسمية
ومن له يقال قل باسم الأحد
وذبح الشاة فان بها قصد
وان أراد النفي في القضية
ومن لها لم يشترط يحصل
ما لم يرد بذاك شركا فاذا
وذابح وكان بالتسمية
أقلها أم أنه لم يقل
وان لترك الذكر قد تعمدا
وقال بعض تؤكلن وقيلا
وان يكن غير كتابي ذبح
كذا كتابي محارب ظهر
وإنما ينفع ذكر يصلح
كمثلما أن يقبضن للالة
فكل واحد عليه يذكر
وان هم قد ذكروا إلا نفر
فانها لا تؤكلن مع من شرط
وقيل ان تعاهد الذابح مع

أولا فلا يصح أن تصدقه
إن كان من حاضره قد صدقا
ولا يجوز الذكر بالقلب فقط
فيها كذا قبجها الديان
ونحوه من كلما ضاهاه
تحرم في اللعن متى يقال
وهو مع القطب الصحيح الأقوم
فأكلها الصحيح في ذي الصفة
فقال لست قائلا باسم الصمد
تسمية فأكلها حل يعمد
فالوقف مع مشروط التسمية
ولو أراد النفي حين يفعل
أرادها فانها حرم لذا
يدين ثم شك بعد الذبحة
فليس من بأس بها غلياكل
فقل لا تؤكل بل تبتعدا
أسا وفي الأكل نرى التحيلا
فأكلها ممتنع على الأصح
لو أنه مع الذبائح قد ذكر
من ذابح لو جملة من يذبح
اثنان أو ثلاثة بمرة
ليس على الثمانى له يقتصر
لم يذكرن عندهم فيمن ذكر
للذكر اذ جميعهم لها شرط
سواء أن الذابح من شخص يقيم

ويذكر الثـانـى فليس ضرر
وان يكن بين الذبـاح قد صدر
وبعضهم كرهه والفصل إن
كمثل تصـديد لتلك المـدية
وذايح شاتين في الأولى ذكر
لو أنه بتلكم التسمية
وان يكن سـمى فألقى مديته
وبالأخيرة الذبـاح قد حصل
وكرهوا اطالة الكلام
وإن يكن سـمى ومـدية أمر
وبعد ذا كلم شخصا وبقا
الى الفراغ من ذباحها فلا
ومن يكن أضجع تيسا وذكر
ثمت قد أضجعه وذبحا
فانه يؤكل ان لم يشـتغل
وإن يسم الله ثم ذبحا
وراح يبغي مـدية وجـاه
بدون تجـديد لـذاك الذـكر
إن يكن المذبوح صار يضطرب
لأنه في ذبحه قد شرعا
أما إذا لم يضطرب فيفسد
لأنما الذكر الذى كان ذكـر
كذاك إن أتم للذبـح هنا
ويندب الذكر على الذبيحة
في حلقها وإن يكن قد ذكرا

يذبح هذا والأخير يذكر
والذكر بعض من كلام لا يضر
في شأنها لو طاله ليس يكرهن
وهكذا الاضجاع للذبيحة
فقط فالأخرى فسادها ظهر
أراد للشاتين عند النية
وأخذ الأخرى ليأتى ذبحته
بذكره الأول جاز ما فعل
من بعد ما سـمى بذا المقام
وقطع اللحمان والدم انفجر
على كلامه وفيه استغرقا
بأس على من كان منها أكلا
عليه ثم قام عنه اذ ذعر
ولم يعد للذكر لما جرحا
عنه بغير الذبح حينما انقتل
لكنه لم يكملن المذبـحـا
بمـدية وذبحه استقصاه
فلا فساد عند هذا يجرى
بأول الذبـح يعانى للعطب
بالذكر أولا متى ما أوقعا
إلا إذا لذكـره يجـدد
من قبل غير نافع ومعتبر
غير الذى بداهه وكونا
مع وضعه لتلكم الحـديدة
من قبله لا بأس فيما قد جرى

وكرهوا التصديد حين يوقع
 فالواجب الرفق بما قد يذبح
 ويشحط الذابح حينما ذبح
 وصحة الزكاة بالنيـات
 من ثم لو لجمـل قد طعنا
 بدون نية الزكاة فهو لا
 وقال بعض يؤكلن إذا أتى
 وينبغي استقباله للقبـلة
 ومن يكن لغير قبـلة ذبح
 إن كان لم يقصد بهذا الأمر
 وتفسدن إن كان هذا معتقـد
 وقيل لا وقيل الاسـتقبال
 فتفسدن بالترك إلا ان ترك
 وباليمين ينبغي ولا ضرر
 إن كان في الذباح لما يقصدا
 وقاصد الخلاف فيه يختلف
 وبعضهم بالعمد ذاك حـراما
 وذابح وما عليه إلا
 من نسي الذكر وبعد ما ذبح
 والشاة مهما أكلت للرحم
 يؤكل لحمها وأمسـا اللبن
 وإن تكن قد أكلت لرحمـم
 فلعنهما لا يؤكلن واللبن
 وبقر عشرون يوما والابل
 والشاة مهما أكلت لعنـه

بحيثما تنظره أو تسمع
 وليحضر الرحمة حين يجرح
 شحطا ولا يجوز جزءا ان جرح
 غيرها من سائر الطاعات
 بالرمح في منحره وأئخـنا
 يؤكل لو تسمى عليه أولا
 به على الوجه الذي قد ثبتـا
 فذاك مندوب على الذبيحة
 لا تحرمن ولو بعمد اتضح
 خلاف سنة الرسول الطهر
 خلاف سنة الرسول من معد
 في الذبح واجب ولا يحـال
 ضرورة أو ناسيا متى سـلك
 في الذبح بالشمال عن أهل البصر
 خلقا ولو لذاك قد تعمدا
 فقليل بالتحريم عن بعض السلف
 إلا إذا ضرورة لها سـمى
 سـواله لا بأس فيه أصـلا
 سـمى وكانت لم تمت فهو يصح
 لا بأس فيها وكذا حكم الدم
 فشربه محرـم مستهجن
 من غيرها ومثله حكم الدم
 لسبعة الأيام إذا عينوا
 لأربعين حداها ليس أقل
 من آدمي قد أتت متحـدده

والكرش والمصران منها يعزل
فمن أراد ذبحها فليحبس
لها فلا حبس عليها قدرا
ثلاث ليالات ليذهب النجس
من حين شربه بلا حبس يصح
وليغسلن ما مسه ثم ليتب
عند ذكاتها لشقق أيسر
لقبلة بنية مبســــــــــــملا
أوصافها فلتعرف الكيفية
غذاك بشيء لم يكن حراما

غذبت من يومها فتؤكل
دجاجة إن أكلت لنجس
يومها وليالة وإن لم يبصر
والتيس إن يشرب لبوله حبس
ويذبحن من بعدها وإن ذبح
فليطهر من للحمة يصب
وتضجع الشاة كمثل البقر
وباليمين يذبحن مستقبلا
فهذه ذكاتها الشرعية
وإن تكن ذبحتها قيساما

ما يذبح به

بها تصح هذه الذكاة
وشفرة أيضا وبالمقراض
وفيه جزءان بكليهما يقص
بكليهما كمادة القطع اتضح
للدن والاسم عليه ذكرا
في خبر عن الرسول بسند
إذا أتى بصورة القراض
طول فلا تمنعه ان شحذا
محدد كان رقيقا إن نهر
إن كان ذاك أبيضاً أو أحمر
لعدم التفريق قطب الكبرا
معذب فالحررم فيه قد وضع
(م ١٦ — سلاسل الذهب)

وللذباح فاعلمن آلات
يذبح بالسيف وموسى ماضى
وهو الذى يعرف أيضا بالمقص
بواحد يصح منها ويصح
لما روينا كل ما قد أنهرا
فكله ليس السن والظفر ورد
وبعضهم يمنع بالمقراض
أما بجزئه إذا ما كان ذا
وصحت الذكاة أيضا بنحجر
بأى لون كان والبعض يرى
لا غير ذين عندهم واستظهرا
ومن يكون بكليل قد ذبح

وقيل لا وقال بعض من غبر
مروا وغير المرو والمرو الحجر
والبعض بالمرو أجاز مطلقا
وقيل للمضطر جائز ولا
والسن والعظم معا والظفر
والبعض بالتكريه فيها حكما
ولا تصح بزجاج أو ذهب
أو غضة كذاك أيضا بالخشب
من ذرة أو سكر أو مطلقا
وبوعاء الطلع أيضا لا تصح
وبعضهم أجازة بكلمة
كذا الزجاج والرغام إن يكن
قال ابن مسعود بما شئت اذبح
والعود والناب وقيل ما أتى
فإنه محرم وما عدا
ويكره الذبح بمثل مديونة
وبعضهم حرم والذبح بما
وذاك في مذهبا وشهدا
وذابح بآلة مسومة
إلا إذا ما السم فيها كانا
والسالمى شيخنا قد جزمنا
وتفسدن بمثل منجل إذا
وقال بعض لا تحل مطلقا
وقيل يذبحن به ويدفع
ولا يجزه إليه إذ بدا

ليس يجوز الذبح أصلا بالحجر
ذاك الذى ينقذهن منه الشر
فقط لا بغيره لو رققا
يجوز عند سعة أن يفعلا
بها الزكاة دون ريب تحجر
وقد أجاز الظفر بعض العلماء
ولا رخام خزف ولا قصب
والبعض منهم قد أجاز بالقصب
أجاز ذاك بعض من قد سبقا
والقرن والمخالب منعه اتضح
يقطع لو بذهب إن صرما
حد له وللذباح يصح
إلا بظفر فهو لما يصلح
عن الذباح فيه نهى ثبتا
ذلك فالتكريه فيه قد بدا
منجوسة لكن بغير حرمة
ينصب والمسروق لن يحرم
بعضهم في ذين تشديدا بدا
يجوز أكل هذه الذبيحة
على هلاك الشاة قد أعانا
في ذاك بالتحريم إذ تكلمنا
ما كان لحم جيدها قد جبذا
لأنه عذبها ومزقا
إلى الأمام حينما قد يوضع
يمزقن لحمها ويجبذا

إلا إذا ما كانت الأسنان لا
ومثله المنشار فيما علما
فجائز أن يذبح بمـدية
إن لم تكن للحم تجب ذنا
لأنها تعذب و قيل إن
فلا يجوز يذبح بها هنا
لا تؤكل ذبيحة الحمى على
وذابح لكيتيم ووقع
فما عليه من ضمان إن جرى
وما على المحسن من سبيل
وبعضهم قال الضمان يجب
وما على الوصي من ضمان

تجذب إن جر إليه مقبلا
وكل ما يكون قد تثلما
قد كان فيها ثلثة من جهة
وبعضهم يقول تمنعنا
كان بها ثلاث ثلمات تب
لأنما تعذبها تعينا
نار وشمس الصيف مثله اجعلا
من ذبحه في الشاة ما الأكل منع
بدون ما عمد ولم يقصرا
لنا دليل أيما دليل
وقال بعض يضمن المحتسب
ولا على الوكيل في ذا الشأن

من تصح ذكاته ومن لا تصح

تصح من موحد قد عقلا
لأنما المختار في الرواية
كانت لكعب ذبحت لشاة
وفعلها أفاد مع من علمه
ثم جواز ذبح مال الغير إن
كذا جواز الذبح بالمرول قد
وصحت الذكاة في نص الكتب
كذا من العريان ثم الأعجمي
وأخرس إن كان بالذكر نطق
وتكرهن ذبيحة من أبكم

لو كان أنثى أو رقيقا فعلا
أجاز للذباح من جارية
بالمرول إذ خافت من الممات
جواز أن تذبح خود لو أمه
كان عليه خائفا أن يتلف
أفادنا حديثها الذي ورد
من حائض ونفسا ومن جنب
كذلك أيضا ذو العمى والصمم
أو بان أنه هو حد بحق
إن كان لا يفصح بالتكلم

وقيل لا تجوز من أعمى ولا
كمائض وأعجمى عارى
ذبيحة الغاصب والسارق لا
وهكذا المجنون والخلاف في
ورجح الجواز مهما أحسنا
أو أنه دون الثمان كانا
وقد روى أن غلاماً صاداً
وكان بالمرء وصفوة الرسل
وبعضهم ابن ثمان مختن
وبعضهم كرمه وقيل لا
وبعضهم أجاز منه مطلقاً
والبالغ الأقف من لا يصح
في الأربعين في الشتاء وكذا
وصحت الزكاة من قلفاء
ليس بواجب وقيل بل يسن
وصحت الزكاة من مستأصل
كذلك محبوب وبعض منعاً
والخلف في الغاصب والسارق هل
فمن يقل بحجره فقد نظر
في مال غيره بلا إذن بدا
ومن يرى الحل يرى الذباحا
ليس عبادة فمن له فعل
وقيل إنها حلال إن سمع
وقيل لا يصح من عبد بلا
ومدية لو ثنى يحرم

من نفسا وجنب ما اغتسلا
وبعضهم جوز لا يطرار
تجوز والسكران إن لم يعقلا
ذبيحة الصبي بين السلف
لو أنه قد كان لم يختننا
إذا أجاد ذبحها إحسانا
لأرنب وذبحها أجادا
أجازه عن جابر لنا نقل
أجاز ذبحها إذا كان حسن
يجوز منه قبل ختن حصلاً
إن كان بالذكر عليها نطقاً
إلا إذا ما كان عذره اتضح
في الصيف مثلاً على هذا الحذا
إذ ختنها مكرمة قد جساء
والشافعي للوجوب يثبتن
ومثله الخصى عند الأول
من الخصى إن بدق وقعا
ذباحهم يحل أم ليس يحل
بأن ذبحهم تصرف صدر
فمن هنا المذبح صار فاسداً
أمراً غداً ما بيننا مباحاً
أجزا ولو كان بغصب منه حل
منهم على ذباحهم ذكر وقع
إذن من المولى له قد حصلاً
بها الذباح في مقال يرسم

كذا المجوسى وبعض قال لا
وغنم إن حبست لتذبحها
فذبح الحاضر منها دون ما
إن كان لم يؤمر به سواء
أو كان منهياً عن الذبح فذا
وذابح بهيمة فيها اشترك
تحرم إن كان تعدى وأحل
وقيل إن لم يأمره طرا
قلت وذا بدون شك أهون
وإن هم تخالفوا فى الذبح
بأن يقول بعضهم نذبح غد
فلا يصح ذبحها لأحد
وتحرم إن ذبحت من قبل أن
يضمن أغلى الثمنين من ذبح
وقال بعض إنها لن تحرم
لأنهم على الذباح اتفقوا
أى أنه لما يكن محرماً
وصحت الزكاة من كتابى
أعطى لنا الجزية أو منها أبى
فكونه غير محارب يحل
والبعض من معاهد قد منعها
وإن ذا القول هو المشهور
وقد أتى فى أثر مروى
سمى ثلاثة عليها وهم
قال على وابن عباس الأجل

بأس بها فجائز أو توكل
لمثل عرس أو لعيد أصبحا
أمر فلا بأس بما تجهمها
فإن يك المأمور من عدا
كغاصب وسارق على هذا
بدون إذن الشركا فيها فتك
إن قصد الذبح لهم متى فعل
فإن أكلها يكون حراماً
من غاصب فالحل فيها أبين
فى يومهم أو غدهم والصبح
والبعض قال الآن ذبحنا فقد
إلى اتفاقهم بيوم أو غد
يتفقوا وذابح لها ضمن
أى حية أو ميتة كما اتضح
وهو الصحيح عند قطب العلماء
فخلفهم فى الوقت لا يعوق
إن بعضهم لذبحها تتقدما
معاهد مال عن الصواب
لكنه لما يكن محارباً
ذكاته لكل من منها أكل
إن كان للجزية ذا لن يدفعها
فيما رواه قطبنا الخبير
حلت ذبيحة لنصرانى
الله والمسيح ثم مريم
إن الإله حينما لنا أحل

فالفصل منه دائماً نرجوه
والأكثر التحريم في المروى
وجهاً وهاك القول بالإيجاز
ذباح أهل الكتب في الذكر الوفي
ولا يترك حربهم في الآية
بأنه لو جاز ذا في الشرع
وذلك الترويح منهم يحرم
أجازه بعض وبعض منعاً
فيه الخلاف عن أولى الألباب
يحل منه ما يحل منهم
فحكمه كالحكم فيهم قد جرى
يحل ذا من مسلم إن بدلا
من المجوسى ولو تحولا
عليه تغليظ لأجل ما اجترم
بما يشا من ماله أن ينفقه
وقدر الميتة يذبحنا
ما كان قد صلاه بالكمال
وتوبة لله يظهرنها

فباحهم يدري بما قالوه
والخلف في ذبيحة الحربي
والقطب قد وجه للجواز
إن الإله أطلق التحليل في
ولم يقيده بإعطاء الجزية
ووجه قول من يرى للمنبح
لجاز ترويح النساء منهم
وفي نصارى العرب خلف وقعا
كذا صبي من أولى الكتاب
والوثني إن صبا إليهم
فذا المجوسى إذا تنصرا
كالذبح والنكاح والصيد ولا
وصار منهم وبعض حظلاً
وآكل من لحم ميتة لزم
وقيل إرسال وقيل صدقه
وقال بعض يتصدقنا
ثم يعيد بعد هذا الحال
من قبل ما إن يغسلن منها

الكلام على الصيد

لو أنه بصورة الكلب غدا
أو غيره من سائر المحجور
والآدمى فهو في المحجور
في البر فهو مثله حرم يذم

جميع صيد البحر حل أبداً
أو آدمى كان أو خنزير
وقيل ما في صورة الخنزير
وقيل ما أشبه فيه ما حرم

فمثله يكون في التكريه
وصحح القطب الإمام العلم
من الصيود فهو غير حجر
أو آدمى أو كفتير غدا
فإن حكمه كبحر وجد
لم يقدرن له سوى بقطع يد
لكنها لا تؤكلن غلترغضا
إلا بذبح فالذباح مشترط
يعيش من هنا الذباح شرعا
بدون ذبح إن لديهم حصلا
إلا بذبح فالذباح مشترط
وعيشه بالما وفيه قد سلك
ذبح لأنه كمثل صيد ما
إن كان في أسفله تفتيه
به إلى البر بموج قد طما
وقد بقى في بره محتبسا
مات وقال البعض مكروه فقتد
من جملة المحرمات فعد
فخرمه من جهتين قد وجد
في النار وهي حية صريحه
وذلك للرحمة لا شيء حرم
قطعة لحم أكلها قد حجرا
وإن تك القطعة ما لا يشترط
ككونها من سمك يحصل
كان له البحر الخضم قد رمى

وما غدا مشابه المكروه
وما عدا هذين ليس يحرم
بأن كل ما غدا في البحر
لو أنه في صورة الكلب بدا
وإن غير البحر من ماء غدا
وإن يك الغليم في البر وجد
فإنها تقطع كيما يقبضا
ولا يجوز الأكل للغليم قط
لأنه في البر والبحر معا
وقال بعض جائز إن يوكلا
وأكل طير الماء لا يحل قط
وقيل مهما كان يفتدو بالسمك
فجائز أن يؤكل بدون ما
وحل صيد البحر مات فيه
أو كان طافيا عليه أو رمى
أو كان عنه الماء يوما ييسا
وقيل لا يؤكل ما في البحر قد
وقال بعض إن لحم الضفدع
لأنه من السمومات يعمد
وتؤكل السمكة لو مطروحه
وطرحها في النار حية يذم
ومن يكن في بطن سمكة يرى
وتؤكل السمكة وحدها فقط
له ذكاة فلال تؤكل
مما يدلنا على جواز ما

ما جاء عن صاحب النبي الطهر
 حوتاً ومن لحومهم قد أكلوا
 والمصطفى أجازهم وقد ورد
 إن الذي ألقاه بحر وجزر
 وإن ما قد مات فيه وثوى
 قال الإمام القطب في هذا الخبر
 لمن يرى تحريم ما قد اخترم
 قال فإن صح الحديث عملاً
 لا بعموم حل ميت البحر
 مقدم على العموم إن هما
 من جملة الصيد صيد البر
 أبيح أكله ولا مالك له
 ومالك بعضها من الطيور
 إن كان قد رباه أو له شري
 لو أنه قد كان عنه شردا
 وإن يك استوطن عنده بلا
 ثم توارى عنه يوماً ونفّر
 كذا حمام في البيوت يملك
 فذلك اصطیاده ليس يصح
 إذ الدجاج لا يكون في القرى
 حتى يبين أنه ليس له
 وحكمه إن كان في البرية
 وصيدك الطير من البیدر لا
 والصيد بالبازی ونبال وبعده
 وقال بعض لا يجوز الصيد قط

أنهم ألقوا بسيف البحر
 وأخبروا الهادي بما قد فعلوا
 في خبر يوقع عنه بسند
 عنه كلوه ليس فيه من ضرر
 لا تأكلوه هكذا بعض روى
 دلالة واضحة لمن نظّر
 في البحر إذ عن أكله نهى علم
 بما به من الخصوص حصلاً
 لأنما الخصوص حين يجري
 تعارضاً في موقف واصطدما
 وهو الذي صعبا غدا في القفر
 فصيده حل لمن قد حصله
 مثل بزاة الصيد والصقور
 فملكه لغيره قد حجبوا
 إلى بعيد فهو ملك غدا
 تربية ولا شراء حصلاً
 فملكه للغير حل إن قهر
 ومثله الدجاج حيث يسلك
 إلا باذن أهله إذا سرح
 صيداً فإن حكمه الملك جرى
 من مالك قام به وعاله
 حكم باقي الطير بالسوية
 بأس به ومن بيوت للمساكين
 سيف ورمح وبكلب إن وجد
 إلا بكلب فهو بالكلب اشترط

لأنه هو الذى يعلم أكثر مما غيره قد قبلا ووجه من أجاز الاصطياد إن السباع كلها تسمى فقوله مكبلين يعنى وكل ما يكسب أو يعدو على خيول المقتول بالبارى وما وذاك إن حيياته لم تدرك فإن بقت من قبل ما إن تمكنا وإن يك الجارح منه أكلا إلا إذا ما أدركت حيياته وإن يكن للریش منه قد نتف وإن يكن من دمه قد أكلا وقال بعض إنه يؤكل ما وقال بعض إنه إن أكلا لو أنه من لحمه قد أكلا وبعضهم يقول إن الجارح فإن ما تأكل منه لا يضر وقيل لو كلباً ومنه أكلا وأكثر الأقوال أن ليس يحل كان من الطيور ذاك الجارح ويذكر الصائد مع إرسال وما يصاد بيد فيذبح لو أنه قد مات بالإسكاك ومن يرى مع كلبه كلباً على

ويقبل التأديب بل ويفهم وأنه المذكور غيباً نزلاً بكل سبع إن له أجادا عندهم باسم كلاب جزما متخذيها ككلاب تجنى سواء فهو جارح لن يشكلا من بعده بدون ذبح علما ويذبحن إن أدركت فى الممر ذكاته فأكله حل لنا فإنه يصير مما حظ لا وبالذكاة قد غدا مماته فليس نتفه بأكل قد عرف فذاك أكله وله لا تأكلا لم يأكلن من لحمه إذ هجما منه عقيب الموت جندلا فإن أكله غدا محلا إن كان طيراً كالصقور السارحة به ولو قد كان حياً فى النظر حياً فإن أكله لن يحظلا ما كان منه الجارح العادى أكل أو أنه كلب لفوت جامح جارحه والنبل ذا الجلال وإن يمت لا يؤكلن بل يطرح عند اصطياد ومع الإدراك صيد فقير جائز أن يأكلا

لعلمها الآخر كان قتله
وكل مقتول بغير ماله
مثل رصاص أو كعود أو حجر
فإنه إن أدرك الذكاة له
وإن يكن للحجر الذى رمى
وقد درى أن الذى أصابا
يأكله ولو رآه هالكا
وقال بعض ما يصاد بالحجر
لو الرصاص وكذاك العود
وما رمى ببندق خفيه
والقطب قال عندنا ممنوع
بالحالة التى بها يصيب لا
قال وأما حميه بنسار
فإنه شئ قليل لم يكن
ويأكل الصيد ولو قد غابا
وهكذا جارحة أهداها
والكلب إن لم يك أسودا أكل
فليل إن لم يدرك الذكاتا
كذاك ما أكثره السواد
ووجه ذاك المنع نهى الهادى
أيضا وقد جاء بقتل السود
وجاز بالطير مكليا وإن
وجاز بالفهد معاً والنسر

أو أنه أعانه إذ جنده له
حد فلا يحل أن تناله
إلا إذا ذكاة بعد ما انعقر
يحل بعد ذبحه أن يأكله
به أو الرصاص حد علما
للصيد حده غذاك طابا
مع من أجاز ذبحه بذلكا
وبالرصاص العود أكله حجر
له سنون أوله حدود
مع قومنا خلف هنا يرويه
إلا إذا حد له مصنوع
بد إذا أصاب ما قد قتل
بارودهم وذلك الشرار
بمانع من الذكاة حين عن
إن يدر أن سهمه أصابا
إليه إن أردته قد رآها
قتيله وفيه خلف قد نقل
لصيده فأكله قد فاتنا
لو أنه معلم يصطاد
عن اقتناء السود للعباد
أمر فكيف تقتنى للصيد
كان عقابا ذاك أو صقراً يكن
ونمر وجائز بالهمر

كيفية الاصطياد

والشرط في الصيد بهذى الجارحة بأن تجيب ان دعوتها وان وان تكن أمرتها تمتثل لا يأكلن من صيده فان فعل وقيل لا تشترط الثلاث له فانه معلوم لا يشترطه وجاء عن بعض بأن من يرد قبل رضاع أمه فيغسل ومن جميع الرجس يحفظنا لقل هو الله فان تعلمنا وبعضهم قال المكلب الذى ويجب الذكر متى أرسله أو بعده بمدقوجاز ما والسهم عند وضعه فى كبد لكنما الأولى بأن يسمى وكل مقتول عليه لم يسمى ولو بنسبتيان ويذبحنا وقال بعض إن نسي للتسمية كالذابح المسلم إن نسي على وإن مجوسى أعار مسلما فما أصاب السهم مطلقا أكل إلا إذا أدرك حيا فذبح وان يبيع لمسلم أو يهبها

تعليمها حتى تكون صالحة زجرتها فانها تنزجرن وتمسكن لربها ما يحصل ذاك ثلاثا فمعلم حصل بل إنه فى مرة إن فعله وخل ما أمسكه لصاحبه تعليم كلب يأخذن متى ولد ويطعم الطاهر مما يأكل وعنده طفل يعلمنا لها فكلية غدا معلما يولد من هذا وغيره انبذ أو أرسل السهم لها لا قبله لم يصلن لصيده واخترما قوس بذكر ربه فليتدى لله مع إرساله للسهم فأكله ممتنع وقد يذم إذا رأى حيا ويوكلنا يحل أكل صيده علانيه ذبيحة فجائز أن تؤكلها جارحة أو سهمه وقد رمى لا ما أصاب جارح إذا قتل فبالذباح أكل لحمه يصح جارحة علمها وأدبها

وماله يأكل مما تقتل
ويؤكلن ما نوى بجـارحه
لو أنه قد أدركت حيـاته
لكونه يضر من تقـربا
وإن يكن ذكاته استطاعا
من ثم جاز الرمي في بهيمة
وضربها بالسيف مثل طعنـها
من حيث أن لا يقدرن عليها
وجاز صيد امرأة أو عبـد
على الصحيح عندهم لا صيد من
وجاز صيد البحر لو مجنونا
والنمر العادي ومثله الأسد
والدب أيضا طبعه الغدر فما
فهو ولو أمسك لا يمـسك قط
وإن رأى المصيد حيا من فقد
فإنه يلتـمسـن لها إلى
وهكذا إن كان منه امتنعـا
لعدم قدرة عليه تحصـل
وأوجب البعض على الصائد أن
يجعله في موضع قد يسهل
كمثل كـمه وكالحـزام
وإن يكن هذا المصيد انتـسـبا
وعجز الصائد عن أن ينزعه
أو موت هذا المصيد فليذبح له
ويأكلن قتيـل بازلو نتف

من قبل تعليم به تمتـلـل
أو بسـهام فيه صارت جارحه
إن كان لما تستطع ذكاته
إليه أو يخاف منه العطـبا
فإنها واجبة إجمـاعا
إنسية توحشت في ربوة
بالرمح في حلقومـها أو بطنـها
إلا برمي من بعيد فيها
كذي صبي ميز حـكم الصيد
قد كان سكران وصيد من يجن
صائده أو مشركا مفتـونا
والنسر لا يقبلن تعليم أحد
يصلح لو بقتله أن يعلمـا
إلا لنفسه لغدر فيه حط
لآلة الذبح هنا ولم يجـد
أن يهلكن فجائـز أن يأكلـا
في حجره أو سـدرة ترفعا
وقيل في الصالين ليس يؤكل
يستصحبن ما به قد يذبـحن
منه إذا احتاج له التـناول
إن أرسل الجارح كالسـهام
في مخاب البازي لما وثبـا
أو خاف كسر رجله إن قلعه
لو كان في حوصلة حصـله
لريشـه إن كان عن أكل يعف

قد صاده بشيء كليل أظلما
الكلب عنده أو لسهم نفد
فيه كراهة لأجل ما طرا
من عقرب أو غيرها كحياة
في الصيف إن عليه موت نزلا
في الصيف لا الشتاء فيما جربا
لم يرقط أثرا لغسير بذا
وخل ما أنميت هكذا نقل
عنك ولكن في مكانه عطب
عنك متى ضربته ذهابا
على الوجوب ولأكل منعسا
يحملة وقال لا عليه
بلادنا بلاد صيد ظاهر
يوماً ويومين ويبيع دنا
فقال خير الخلق في جوابه
ولم تجد من أثر لغيركا
من ذلك السهم فكله إذ صرع
فان أكلها حلال قد ثبت
من بعده لغيره قد ظهرا
ومنه غير الرأس عضوا جذما
بالرهي صار أكله محرما
إن ميتا ألفاه بعد الضربة
فذلك الذباح بعد أصلحه
إن مات بالضرب الذي له وصل
جميعه إن مات مما قد حصل

وإن يخل ما بين صائد وما
أو مثل بعد أو عدو ووجد
فإنه يؤكل والبعض يرى
يمكن إن مات بمثل لدغة
من ثم قتلوا في الشتاء يؤكل لا
لأنما اللدغ يكون غالباً
والأرجح الجواز فيهما إذا
وفي الحديث إن ما أصميت كل
أصميت أى قتلته ولم يغب
وخل ما أنميت أى ما غابا
فحمل البعض لقوله دعا
وبعضهم ذاك على التنزيه
قال عدى للنبي الطاهر
نرمى له ويذهبن عنا
وبعدها نلقاه والسهم به
إن أنت قد وجدت فيه سهمكا
وقد علمت أن قتله وقمع
وذابح شاة ومنه هربت
ما لم يكن أبصر فيهما أثرا
وقيل من كان لصيد قد رمى
فإنما العضو الذي قد جذما
وخل باقيه بتلك الرمية
وإن يكن رآه حياً ذبحه
وقيل حل العضو أيضاً وأكل
وإن أبان الرأس وحده أكل

وإن يكن ألفاء حياً حرماً
ويؤكل الصيد إذا ما قطعاً
وإن يكن حياً فبذبحنا
ويحرم الباقي فليس يؤكلاً
وإن يكن ما بان قد تعلقاً
وإن يكن لحم مع الجلد حصل
وقادر على ذكاة الصيد
فواجب أولاً فلا بأس وإن
وإن يقع حمار وحش في شبك
وذكروا عليه اسم المولى
وينبغي لهم بأن لا يسرفوا
والحق إن بطعن حتى يقدروا
ومن يكن على الذكاة يقدر
ومن رمى صيداً وكان أضعفه
فانه لأول والثاني
لأنه حرمة إذ قتله
فهو لذلك الأخير إذ وثب
كذلك طارد لصيد فتعب
أو كان بالسهم رماه فعجز
أو أنه في شبك كان وقمع
فيحرم للغير أن يصطاده
وجاز مهما قدر الصيد على
لو المثير خلفه قد انطلق
ومن رأى جرحاً بصيد موهناً
إذا دراه صيد غير وإذا

لأن موضع الذباح انعدما
نصفين إن صودف ميتاً وقعاً
مما يلي الرأس ويؤكلنا
لأنه قبل الذباح انفصلاً
بالجلد فهو بائن تحققاً
فلا يكون بائناً لو كان قل
في منحر أو مذبح في الجيد
يطعن مع تسمية إذا طعن
فيطعن بحرية حتى هلك
فإن أكله يكون حلالاً
في طعنه حتى يكون التلف
على ذكاته وبعد ينحر
في لبة غفى سواها يحجر
ثم رماه أخيراً فأثله
يؤخذ في ذلك بالضمان
وإن يك الأول ما أثبت له
إن كان قد أثبت له لما ضرب
من ذلك الطرد وناله النصب
من أجل سهمه متى فيه غرز
أو في خياله وبالحبس منع
لأنه بما ذكرنا آده
تنجية لنفسه من البلا
فهو لمن كان إليه قد سبق
له فلا يأخذه للذي عننا
لم يدره فجائز أن يأخذ

وإن يكن رأى به نبلا فلا
وإن يك الصائد للميد قبض
فغيره من بعد لا يحل له
ومن رمى صيدا كثيرا وهو لم
مسمياً فجائز أن يأكلاً
والجدي مهما رضع الخنزيرا
ما لم يكن رضاعه أعظمه
فإن يكن ذاك فحبسنا
وبعد أن تمضي ثلاث كامله

يكون أخذه له محلاً
بيده وبعد عنه قد ركض
لو أنه قد صاده وجنّده
يقصد لواحد بعينه علم
قد قيل كل ما هناك جنّدا
فأكله لما يكن محجوراً
منه وكالجلال صار حكمه
ثلاث ليلات ويتركنا
لا بأس أن تذبحه وتأكله

صفة الصائد

وصائد البر كمثّل من ذبح
يجوز ما صاد الكتابي متى
وما يصيد محرم قد حرما
فإن ما قد صاده من أحزما
قولان فيه والأصح منهما
ومن رمى صيدا بحل وذكر
غفر ميتاً بأرض الحرم
والطير من أوكاره في الليل لا
وهكذا ضمانه حامت على
وجاز أن تصاد بعد ما ترد
لا تطرقوا للطير في وكنتها
وقاتل صيداً برمح أو فرس
ودون ما دلالة فهل حرم

في المنع والجواز هكذا اتضح
ما كان ذبحه حلالاً إن أتى
إلا إذا ذكاه من لم يحزما
ولذكاته المحل قد سما
بأنه حل ولما يحزما
عليه ثم إنه بالرمي فر
فأكله من جملة المحرم
يصاد فالتكريه فيه نقلاً
موردها قبل ورود حصلاً
بدون ما كراهة فيها تعد
قد جاء في الحديث أي بياتها
لغيره بدون إذن قد يحس
عليه وهو مثل ميتة ودم

كرء ما استعمله يلزم
بأنما الصيد الذى تخرما
عاد كمثل الرمح إذ بهما حمدا
لأنه كفاصب تبدي
لصاحب الرمح له فليأخذ
ويغرم الكرا الى أربابه
فرد صيدا نحوها فليزبت
شئ لمن جاء به وأقبلا
طعام غيره فما قد حصلا
لصاحب الطعام مثلما بدا
فحرك الباب عليه فانقفلا
لغيره إذ فى حماء حصلا
عليه باب البيت بل فيه بقى
فاخذه للغير جائز غدا
بدله وشبكة قد جمعلا
أولا فميتة لأكل لم تجز

أو أنه يمسكه ويعرم
وجاء فى قول لبعض العلماء
فهو لمن كانت له الآلة قد
ولا عناء للذى تعمدي
وإن يكن لم يمت الصيد غذا
وقال بعض للذى صاد به
ومن رأى شبكة قد نصبت
فذلك الصيد لربها ولا
كذلك ناصب لشبكة على
لناصب ويغرم ما أفسدا
ومن يكن فى بيته صيد دخل
فذلك الصيد لرب البيت لا
وإن يك الصيد هنا لم يغلق
ولا عليه غيره قد أوصدا
وذبح ما قد أخذ المنداف لا
كذا الحديد التى لها غرز

اصطياد السمك والجراد

يكون نفس ذاك الاصطياد
أو من مجوسى إذا له سمى
من جسد حى فميتة يقع
فذاك جائز يكون فيهما
ليس بصالح لأكل علما
ويزعم البعض من الأبحار

ذكاة صيد البحر والجراد
وحل لو من وثنى وقمعا
وما أتى بان ما كان قطع
فذاك فى غيرهما أما هما
وفى الجراد بعضهم قد زعما
إلا بعيد نضجه بالنهار

أن الجراد إن يكن قد وجدا
أو أنه لم يذكرن عليه
وساقط من شبكة الصياد
كذلك ما من الوعاء انفتلا
من ثم لو أرحى الفتى الصياد
وجرها وجاء شخص آخر
فانفركت شبكته وقد خرج
فالصيد محكوم به للأول
وذاك لا نضباطه في الشبكة
وللآخر قال بعض السلف
وسائر الأسماك وسط البحر
وإن يكن في أرض قوم انفجر
فإن ذاك لا يصاد أبدا
إن لم يكن ذا الماء صار يجرى
والخلف في سمكة قد ارتمت
بعض يقول تلك للسفينة
وقال بعض إنها لأول
ولا يحصل قيل للصياد
لغيره إن كان أرباب البلد
حتى يبيع لذوى البلاد
ويجبرن على كذا وإن شرط
وإن يكن يشترط نوعاً من ثمن
كذا دراهم وما يكون
وقيل لا يسعر الإمام قط
كذا على البيوع لا يلزمهم

ميتاً قبيل طبخه الذي بدا
صائده غالأكل لا يأتيه
فلا يحل أخذه لمعادي
فأخذه لما يكن محلاً
شبكة لسماك يصطاد
من خلفه أرحى لما ينتثر
منها ومع هذا الأخير قد ولج
وذاك في رأى لبعض الأول
والجر والإسماك بعد القبضة
لأنه صار بحدد التلف
وذاك ما أراه في ذا الأمر
ماء وفيه سمك كان ظهر
إلا بإذن منهم قد وجدا
من هذه الأرض لأرض غير
على سفينة وفيها اقتحمت
وهو الصحيح عند أهل الفطنة
من يسبغن لها بهذا الحمل
حمل الذي قد صاد من بلاد
بحاجة لصيده الذي وجد
حاجتهم بثمن معتاد
في ثمن فيجبرن على الوسط
فبالدنانير يقال يجبرن
من الكسور لهم ما يبين
على الورى أموالهم ولا يخط
ما لم تطب بذاك نفس لهم
(م ١٧ — سلاسل الذهب)

قال الإمام القطب هذا القول
قال ولكن تركه لما يرى
وهو إذا اضطروا وقد ترددوا
وأهله قد منعوه أصلا
جاز له إجبارهم على ثمن
وجائز أيضا بأن لا يجبرا
وليس عنه من محيد قد يرى
ولا يجوز أن يسـعرنه
فللضرورات مقام قد عرف

هو الصحيح الواضح المعقول
أرفق بالناس أراه أجـدرا
إلى طعام غيره لا يجـدوا
أو ثمنـا له أرادوا أغلى
يكون عدلا لضرورة تكن
وقيـل ان عاين ضرا حضرا
فواجب عليه أن يسـعرا
إلا لضر لا محيد عنـه
عن حكم الاختبار كان يختلف

النسيئة

فيندبن له على ما وردا
 في ضحوة السابع من يوم ولد
 من بعد ما الفجر لهم كان بدا
 بل يحسن ما بعد ذا يعقب
 فالذبح غات في المقال الشائع
 للسابع الثاني به يقرب
 ليلا وبالعشى يكرهنا
 فانه يكرهه دون لبس
 عن غيرها في حين يذبحنا
 معا بوقت واحد وآن
 أخرى بدون فاصل وبعد
 ولابنة شاة بها يقتصر
 في ذبحهم فعندهم معهود
 شاتان ذى العادة معهم جارية
 واحدة كذاك للأنثى قدر
 واحدة لحسن موضحا
 وفي الجميع فهو كبش يحضر
 لخبر في ذلكم مأثور
 هذى الشياه هكذا عنه روى
 لو غيره قال به الجمهور
 وإيل للنسك الذى ذكر
 والمعز عن باقرهم أيضا سبق
 أولى وبعض غير هذا قد جعله

ومن له ابن ذكر قد ولدا
 تقرب إلى المهيمن الصمد
 بذبح شاتين ومهما ولدا
 فان ذاك اليوم ليس يحسب
 وإن يكن قد غات يوم السابع
 وقال بعض إنه يرتقب
 أو ثالث وليس يجزيهنا
 وهكذا قبل طلوع الشمس
 ولا يؤخر ذبح إحداهننا
 بل يذبح الشاتين ذابحان
 أو يذبح واحدة من بعد
 والضأن من معز الشياه أجدر
 خلفا لما تفعله اليهود
 واحدة لذكر والجارية
 ومالك يقول إن للذكر
 لما روى أن النبى ذبحنا
 كذاك للحسين شاة ذكروا
 وأول القولين للجمهور
 وليس يجزى عند مالك سوى
 وذا المقال فهو المشهور
 فعندهم أجزاء هذه البقر
 والضأن من معز لأولى وأحق
 والبقر المذكور من جنس الإبل

فأضأن غالمعز لن قد اقتصر
وبعد أن تذبح غلتفصلا
فذاك في انفاقها شرط جلى
خبز كذاك يقسم المرق
عن الصبي مع ولادة تحق
هامته من بعد ما كان هبط
ثم أقم كذاك في يسراه
وآية الكرسي مثل ذا العدد
تقراها كذاك عدأ ثبتا
مع ذبحها وكبرن ذا العلى
عن ولدى فلان وارتضيتها
ودينك القسويم ذا الآلاء
صلى عليه ربه ومجدا
وأنت أدري بالذى به تجد
ووسعن عليه مهمما ترزق
وآله الموفين والشمم الذرى
ما نقل القطب لبعض من خلا
خلفا لما عن اليهود علما
يأطخن وما كهذا الشأن
فبعضهم يقول يسوم يولد
كذلك الختن على تنزاع
فيه وفي الأول تكريها جرى
خلفا لما عن اليهود يروى
في حينما يؤمر بالصلاة
والرأس في السابع أيضا يحلقن

فأضأن قدم إبلا غالبق
وجاز كسر عظمها وقيل لا
وليس تعطى أحدا غير ولى
ويقسم معها اذ تنفق
وفي الحديث ان أردت أن تعق
فضع يد اليمين منك في وسط
وأذن من بعد في يمناه
واقرا المثاني سبع مرات تعد
وسورة الإخلاص أيضا قد أتى
وسبحن واحمدن وهلا
تقول ذى عقيقة أتيتهما
وهى على ملتك الزمراء
وسنة الهادى الأمين أحمدا
مولاي أنت قد وهبت لى ولد
فاجعله يا مولاي برا متقي
واجعله من شيعة سيد الورى
ولا يقسال ملة الله على
ولا يلطخ الجبين بالدم
بل بحلوق وبزعفران
واختلفوا متى يسمى الولد
وبعضهم يقول يوم السابع
فقيه في السابع والبعض يرى
بل إنه يترك حتى يقسوى
وقيل من سبع سنين تأتى
وتثقبن في سبع منه الأذن

وليتصدق عنه وزن الشعر
وفعلت غاطمة ما قد زكن
وبعضهم يكرهه والبعض قد
وهكذا تسمية العقيقه
إذ جاء أن المصطفى قد قال
وهذه كراهة منه ترى
وجاء عنه أنه سماها
وحكمها في الأكل والاجزاء
كالحكم في ضحية وقد خلا
وقال بعض العلماء يؤكل
يخرجها من نفس ما له الأب
إن ترك الودجين من كان ذبح
وإن يكن من ذين شيئاً أبقى
وقيل إن بقي قليل لا يضر
وجاء عن بعض أولى العلوم
لأنما الحياة تفقدنا
وموتها في حينها يغشاها

من رأسه بغضة أو تبر
في ولديها أي حسين والحسن
أباحه فليتصدق من وجد
يكره في رواية موثوقه
هذا المعقوق لا أحب حالا
لذلك الاسم على ما ظهر
نسيكة فيما لنا تناهى
وفي تصديق من الأجزاء
بيانه موضحا مفصلا
منها ومنها الصدقات تبذل
وإن يتيما فعليه تحسب
وقطع الحلق وحلقوما يصح
لو كان قلا فحرام تلقى
وأول القولين فهو المعتبر
يكفيه قطع الحلق كالحلقوم
بواحد أن كان يقطعنا
بقطع واحد إذا تناهى

كتاب الحقوق حق الوالدين

لو كافراً والده معاً ندا
لما أتى عن النبي الصادق
معصية الخالق جل وعلا
فيما يكون واجباً عليه
وفي المباح فهو كالوجوب
ما كان فيه عاصياً لذى العلى
لم يك أثماً ولا عليه
صحة معروف بمال وبدن
إذا أراد أن يقيم معهما
عنهم ولو تكون بالجوار
نكر ولا يزول إن نهما
أى عن إرادة فلا ترجرهما
أى لا تغلظ الكلام لهما
لهم جناح الذل أمر فرضاً
قد ربيانى ولدا وأكـرما
لهم إذا كانا على ولاية
فان يكن لم يتولهم فلا
دنياه كالدعاء بالعاقبة
كان يصيبهم لأجله حزن
إن كان ينهاهم عن القبيح
كذلك سخطه بلا نكران
كليهما أو واحدا لديه
مولاه عن رحمته وطرده

فرض على الابن يبر الوالدا
في غير عصيان الإله الخالق
لاطاعة قط لمخلوق على
وإنما يطيع والديه
كذلك في المسنون والمندوب
كذلك في المكروه إذ لو فعلا
ولو عصاهما على المكروه
وليصحب لهما طول الزمن
من ذاك أن لا يخرجن عنهما
فلا يكن منعزلاً في دار
إلا إذا ما كان في دارهما
ولا تقل أف ولا تنهـرهما
كذا لما تريد لا تكرهما
وقل لهما قولاً كريماً واخفـضاً
وقل إلهى ارحمهما كمثلاً
وطلب الرحمة الأخروية
وهكذا استغفاره قد جملاً
بل يدعون لهما برحمة
ولا يصرح لهما بذاك إن
قلت ولا اكـره للتصريح
ومع رضاها رضى الرحمن
ومن يكن أدرك والديه
فدخل النار يقال أبعد

وليس يجزى والديه حقاً
فيشتريهما من الموالى
وفي مقال قد أتى للسلف
لو يفعلن لهما ما فعلا
لهم على عاتقه ويطعما
والبول والغائط واللعبا
ومثل أن تفعله بنتهما
لأنهما هم حين يفعلان
وهو ولو يفعل ذاك لهما
واستظهر القطب بأنه إذا
ويكرهن موتهما كمثلا
فإنه يكون في ذا الحال
وفي حديث أنه لو فعلا
ما كان قدر طلقة واحدة
وبرهم في خبر قد بينه
وقيل يكفي عند بر لهما
وإن خير النسل والأولاد من
وهكذا التقصير ما دعاه
لو أمراه بالخروج لازما
فينبغي له أن يطيعا
وإن يكن لم يفعلن ما ذكر
إلا إذا عليهما دين لزم
إلا بمال ذلك الابن فلا
ولا يجوز لهما التفريق
إلا إذا في فعل ذاك نظرا

إلا إذا رآهما أسـتـرقـا
ويعتقنهما لذى الجلال
بأنه بحقهم ليس يفي
به كمثلا أن يكون يحملا
ويمسح المخاط أيضا منهما
وكل رجس لهما أصابا
جميعه وترضعن لهما
ذاك بقاء الابن يطلبان
يطلب دون مرية موتهما
أحب معهما البقا على كذا
ماكرها لموته من قبل
مجازيا لهم على الكمال
لهم من المعروف شيئا جلا
من طلاقات تلکم الولادة
أحب من عبادة ألفى سـنـه
قليل أعمال لمن برهما
لم يدعه البر لإفراط يكن
إلى عقوبتهم ولا آداة
من أهله وماله وجزما
ما أمراه وليكن سميعا
فما عليه من آثام وضرر
ولم يكن لهم وغاء قد علم
بد ولو جميع ذاك استأصلا
ما بين أزواج ولا يليق
مصلحة فإنه لن يحجرا

كما أجازہ النبی لعمـر
فقد أجاز لهما أن یأمرا
لأنما الطلاق بالصـلاح
ومکذا إن كانت الزوجة قد
أو أنها سیئة الأخلاق
أو أن فی إمساکها یغشاه
فإنه إذا أبى أن یمتثل
لأنه له صلاح وعصى
وماله أن یخرجن عنهما
وکسب قوت لو لمن قد کفله
إلا باذن منهما إذا هما
وإن هما لم یحتجا له معا
وبعضهم ألزمه النقد ما
وذاک إن کان لדיهما غنى
لو أنهم کان لهم عنه غنى
وإن أراد أن یحج منتفـل
غلما إن یمنعاه قبل ما
فإنه إذا بحج أحرمـا
ولازم أبدا له إن أنسدا
لو منعاه وإذا ما منعـا
فما له یفعله وإن منع
فلیطلبن الاتفاق منهما
فلیفعل الأخرى وما قد کانا
وقیل ما تحبه الأم ففقد
ولحدیث إن دعاک أبـک

ولأبى بکر الرضى فی خبر
لابنیمها بطلقة فائتمرا
عليهما یعود والصلاح
صار حراما ملکها على الولد
أو تکرهن لا بأس بالطلاق
فساد دینه کذا دنیاه
أمرهما عاص وبئسما فعل
إن کان عن فعل الصلاح نکما
فی غیر فرض مثل حج لزما
وکجهاد أمره یرجع له
کانا إليه باحتیاج علما
جاز الخروج عنهما لو منعـا
إلى الجهاد لو بکره منهما
وقیل بل لابد من أن یأذنا
فی غیر فرض لازم تعینا
أو اعتمارا أو یصوم أو یصل
أن یحرمن لا یعد ما قد أحرمـا
أو عمرة إتمامه قد لزما
لأمره من بعد إحرام بدا
هذا له والثان منهم وسعـا
هذا وألزم الأخير وصـدع
وإن هما ما اتفقا واختصما
لله أرضی حیثما استبانـا
لأنها أرحم قطعا بالولد
والأم فاستجب دعاء أمکا

يخرج إن كان له لم يلزم من عليه في أمر الخروج عزمًا للمسلمين بعدما استقاموا فيه ولو قد كان ذا نفلا يقع في البعد مهما كان للتكاثر إلا لما لا بد منه لحقا في مستقره إلى دين الهدى في أى وقت لو عليه حجرا أطلق حملا لهما فليحملن أو يتركن ما يقوم بهما أو أبيا من الخروج في الطرق لأن ذاك الأمر عين فرض عليه للناس ديون في الذمم لكى يؤدي ما عليه سطرا وليمض في السعى وفي التردد أقام معهم والخلاص ينوين تفانيا فليمضين عنهما وأمه والأب أحيا ما فقد لكثرة التقصير في شؤنه كان المتاب واجبا عليه وبعد قحط وحصول شدة وهكذا يكون إن عاصهما من الصلاة والصيام منتقل غير الفروض اللازمات للبشر يروى لنا أحد من حسام

وواسع له من الجهاد إن لو كان فيه داخلا إذا هما وليس في خروجه انهزام وليس كالخروج من حج شرع وجاز منعه من المتأخر ويمنعاه من مسير مطلقا وإن من لم يتوصل أبدا فواجب عليه أن يهاجرا ليعلمن أمر دينه فإن أو يتركن قائما عليهما وإن يكن من ذاك شيئا لم يطق فليتركنهما إذن ويمضى وإن هما احتاجا إليه ولزم ولم يجد لها وغاء سافرا وليتركنهما لمثل الولد وإن تكن ديونه لذى المن إذا هما ما استغنيا فإن هما ولا يصح قيل كيس لأحد لو واحد يعنى كمال دينه من ثم بعد موت والديه مثل وجوبه بعيد الفتنة ومن أسا إليهما عقهما وبرهم أفضل دون ما جدل والحج والجهاد أيضا والعمر ودعوة الوالد في كمال

فإنه فعل العقوق مرتكب
أو كنية ليس بأمرى أو بأب
أمنه في سره أو في سبب
وكان قادراً على أن يبذله
لو بعد ما قد مات هذا وقضى
إلا بإذن منهما تأسيساً
تحت لئلا يعلون عليهما
يقعد بموضع عليهما علا
له القعود لاحترام لهما
تخترق السبع الطباق لاتصد
عظيمة في حين يلفظنها
يشق للأرض معاً وللسماء
إجابة لأنها لأرحم
مما غدا للاب في الاحسان
بأمراتكم فأمراتكم
فالأقرب الأقرب هذا جائى
كالعلم والنكاح إن أتاه
بهجر من لا يستحق يهجرا
وليبد لطفاً لهما إليه
لما أراده والاتفاق
غذا هو الأولى عن المشاجرة
سر إذا أمكنه أن يختفى
وسائر الفروض كالزكاة
لوكرها وأظهر الإنكارا
في منعه أن يكسب المحللا

ومن دعاه والد فلم يجب
كذلك إن دعاه باسم أو لقب
وهكذا إن خانه وكان قد
أو كان مانعاً له ما سأل
كذلك إن لثتمه تعرضاً
وماله ينطق حيث جلساً
وماله يرقى لسطح وهما
أو تقع الغبرة فيهما ولا
وفي غرائش وهما عليه ما
ودعوة الوالد قيل للولد
وتخرق الأرض بمعنى أنها
كأنها جسم له حد سما
ودعوة الأم يقال أقدم
وبرها على ابنها ضعفان
وفي الحديث ربكم يوصى لكم
فأمراتكم فبالآباء
وإن عن المعروف ينهيها
ومثل تجر أوله قد أمرا
فلا يضيق فعله عليه
حتى يكون منهما الوفاق
على رضى منهم بلا مكابره
ويفعلن ما نهياه عنه في
أما الذى كالصوم والصلاة
فإنه يفعله جهاراً
فما لهم من طاعة فيه ولا

فليكسب الحلال لو قد منعا
وصحح القطب بأنه يجب
إذا هما الكسب عليه منعا
إن يكن الكسب زيادة ولا
وفي حديث بعضهم قد رفعه
ليس لوالديك أى طاعة
تواضع لله ذى الجلال
ترك معونة لظالم شجاعا
والغار بالجمع الكثير فسرا
إذا فجبا من لا يطيق وجبا
والوالدان فى ولاية وفى
كغيرهم كذا فى القيام
من أمر معروف ونهى منكر
وقال بعض لا وقوف فيهما
تلزمه ولاية حتى تصح
وقال بعض يتوقفنـــــــــــــــــا
وإن يكن عليهما حد وجب
فالأولى الأولى بأن يليه
كذا فى القتال إن له وقف
فينبغي أن يعرض عنـــــــــــــــــه
وإن يكن أرداه بالسيف فلا
وإن تولى لهما فليظهر
من طلب الرحمة من مولاه
وإن تبرأ منهما فليستتر
والمسلمون إن لهم قد هجروا

وما عليه من آثام وقعا
عليه الامتناع عن كسب النشب
وحجراه وله ما وسعا
يحتاج إلا أن بسر فعلا
إلى النبى الهاشمى أربعه
فيها ولو جاءك بالكراهة
سبحانه والكسب للحلال
والغز وللغار إذا يوما فجبا
ومثله الجمع القليل إن طرا
دفاعه لو والداه حجبــــــــــــــــا
براءة وقوفه أن يقف
بالقسط حسب مقتضى الأحكام
والقول بالحق الصريح الأنور
فإن له لم يظهرن أمرهما
براءة له وحتى تتضح
كغيرهم وهو الصحيح الأسنى
أو مثل حبس لاجترام أو أدب
سواه لا يباشرن فيـــــــــــــــــه
أبوه فى الميدان يوما وزحف
وجانبــــــــــــــــا له يولينه
بأس عليه فى الذى قد فعلا
ما تقتضى ولاية وليشهــــــــــــــــر
فى هذه الدنيا وفى أخراه
ما تقتضى براءة لا يظهر
لوجب منهم وأمر يصدر

شاورهم ذا الابن في الوصال
وإن هما إليه ما احتاجا غلا
ولا يشاور فيهما وليدعا
والمسلمون إن له قد منعوا
وإن يكن أمام جورها جرا
بموجب الهجران أيضاً فكذا
لأن ذاك منهم حق وقع
والحق ممن جاء مقبول وقد
يؤيد الله بأقوام ومما
فواجب يعين من يؤيد
وجوزوا الجهاد للكفار
إذا هم في ذاك لم يختلفوا
ويأخذ السهم من الغنائم
وقيل لا يلزم هذا الولدا
حتى يتوبا من ضلال سلكا
وإن هما عبيد كانا واصلا
ويشتريهما بما قد قدرا
وإن يكن هو الرقيق واصلا
وإن هما قد مرضا بجدرى
واساهما بنفسه وماله
من غير أن يبدى لهم أو يظهر
إن لم يخف تلافيه وإلا
وقال في التاج كلاما يذكر
وهو على النفس لهم يقدم
فإنه يقوم بالمعالج

إذا هما احتاجا له في الحال
يصلهما وليك عنهم معسزلا
إذا تفانوا عنه حتى يرجعا
عن وصلهم فإنه يمتنع
لهم كذا جماعة الجور ترى
يكون حكمهم على هذا الحذا
ونصر دين وهدى فليتبّع
جاء عن الرسول فيما قد ورد
لهم خلاف دينه المكرما
دين الهدى من أى جنس يوجد
معهم على الصحيح والمختار
عن طرق الحق ولم ينصرفوا
عندهم والسبى في المقاسم
لوالديه صلة طول المدا
فيه ولو لم يهجرا ويتركسا
بنفسه وماله وأجسزلا
عليه من مال لهم وحررا
بما به ليس يضر الكافلا
أو بجذام موقع للضرر
وجاهه والكل من أحواله
كراهة من نفسه أو ضجرا
فإن نفسه تكون أولى
بأنه لأبويه يؤثر
فإن يكن لهم أصاب سقم
لهم وكل ما لهم من حاج

له الحضور في جميع ما عنا
 عيادة وبالصلاح قاما
 ثم ليوارى لهما محترما
 فإنما توبته أن يندم
 مما جنى عليهما واجترما
 فإن ذاك الأمر بربرهما
 فليطلب العفو لهم والتوسعة
 من الديون وليسارح في الأدا
 ولينفذ وصية عليهما
 ذاك فقد برهما بعد الأجل
 من بعد فرض لازم يقضيه
 من بعد ما قد هلكا حقهما
 ماتت وعن أبيه لما اخترما
 حجا يراه في الثواب الأبدى
 براءة من حر نار في غد
 أيامه وهو بحسن حالة
 أولاده ما ينفين عنه الحزن
 يعقبه أولاده ويلقى
 من حق والدله وألزم
 إذ حملت له من الهوان
 فكله لها سقام وبلا
 لأنه بمؤنة ملتزم
 ما دون ثلث دية يحدد
 بأنه يتبعه في الرتب
 ويرأى ويوقفن بسبب

ويحضرن عندهما إن أمكنا
 وإن يكن لم يمكن أداما
 وإن يموتا فليشيع لهما
 وإن إلى موتهما عقهما
 ويطلب الغفران من باري السما
 ويحسنن إلى قريب منهما
 وإن يكونا في ولاية معه
 وليقضين ما عليهم وجدا
 لو كان للإله ما قد لزما
 وليتصدق عنهما فإن فعل
 وقيل من يدعو لوالديه
 فإنه بر وأدى لهما
 ومن عن الأم بحج بعدمها
 فالحق يكتبن لهذا الوالد
 ويكتبن بفضلها للوالد
 ومن يوقر لأبيه طالت
 ومن يوقر أمه أبصر من
 وقيل من لوالديه عقها
 وحق أمه يقال أعظم
 لأجل ما قاست وما تعاني
 وبعد ما من بطنها قد نزلا
 وقيل بل حق أبيه أعظم
 وبجناية جناها الولد
 مما به رجح جانب الأب
 فيتولى بولاية الأب

وهذه ولاية النكاح
عن حسن حق أبيه أعظم
وتلزم صلة الأجساد
فمن يكن أقرب في المراتب
ثم الأخ الكبير مثل الوالد
والعم أيضاً كأب يقدر
ودونه أو مثل ذاك عمته
حكمهما كالأم في الإجمال
وكل من كان من الأقارب
فحقه بدون شك أعظم
والوالدات من رضاع فلها
لكنه بلا ارتياب دون حق
وقيل ما في صلة الأرحام
كالأهم من رضاعة والأخوة
لكننا لسنا نحب لهم
ولا يكون آثماً ومرتكب
وأوجب الشيخ فتي محمد
والوالدان قيل موسومان
بخلق طبعاً يكون مستمر
وذاك بشيء قط لا يغير
وإنه للوالدين يكسب
كالجهل والجبن وبخل وخلق
وهو المحبته التي تنتقص
بحسب الحال وجاء الولد
أى أن جبه غدا معلقاً

للأب لا للام في الإيضاح
وبره بأمه فالزم
بحسب القرب على الأولاد
أعظم صار مثل أم والأب
مع فقده عن النبی الماجد
لابن أخيه فله يوقر
كذلك أيضاً خاله وخالته
فأحسن إلى الأعمام والأخوال
أقرب للإنسان في التناسب
من البعيد رتبة وألزم
حق على من أرضعته رسلها
والده الأنساب إذ هي الأحق
من جهة الرضاع من إلزام
منه ونحو خاله والخاله
قطعا وإن الفضل في وصلهم
جرماً سوى قاطع أرحام النسب
أحمد وصلهم لكل أحد
إن سلما من عارض النقصان
وذا هو الإشفاق فيهم والحذر
بغير الحالات حين تخطر
جملة أوصاف لها يرتكبوا
يحدث بالكسب هنا ويعتلق
وقد تريد مرة وتخلص
أنوط عن خير الأنام يوجب
على نياط القلب فيه الترقا

وقد أتى لكل شيء ثمـ
وليس للوالد من زوال
إلا إذا منه عقوق صـ
مع بقاء حذر إشفاق
والقلب فهو للسائل مـ
عن حسب ابنه بكل حال
أو أنه في شأنهم قد قصـ
فإنه حتى الفناء باقى

حق الأولاد

ومثلما يكون للأباء حـ
فهكذا يكون أيضاً للولد
قال فتى للمصطفى من ذا أبر
فقال مالى والدان قال بر
ورحم الله امرأ أعانـ
وعنه بروا قال للأبـ
وقد يقال إن إحسان الأدب
أما الصلاح فمن الرحمن
وإن من أدب قيل ولده
وإن من أدبه صغـ
وواجب عليه أن يـ
وإن من فعل الجفاء فى الولد
ورجل كان اشتكى ابناً له
فقال هل عليه قد دعوتا
ويندب الإحسان للبنات
وفى حديث للرسول أتى
منكم فعمهن بالإحسان
ومن حقوق ولد تأديبه

على بنهم لازم قد استحق
على أبيه وعلى الأم يعد
فقال والديك بر وائتمـ
ابنك فالكمل له حق ظهر
أولاده فى بره أتناـ
يأتيكم البر من الأبنـ
للأبن فهو من أبيه حين شب
يكون لأبـ صيلة الإنسان
فإنه أرغم فيه حاسده
سر به فيما أتى كبيراً
له لكى يأتى رشيداً برا
أن يدعون عليه حينما حقد
إلى فتى مبارك أفعاله
قال نعم قال إذن أفسدتا
لكونها للنار ساقرات
من ابتلى بهذه البنات
كن له سقراً من النيران
تنظيفه تعليمه تهذيبه

يعلمنه فنسون المعلم من
وليامرنه بالمطهرات وأن
وليحجب للأكل بالشمس
وليامرنه بأن يرتديا
وليزجرن له عن العيوب
لأنما الصبي إن تلتففا
قفاه في أفعاله وارتما
فإن قلبه ظهور خالي
لكل ما ينقش فيه قابل
وإن يكن للنفس والشيطان
فهم به لما يضر الدنيا
وكان وزر فعله على أبيه
فإنه مع أبيه صارا
وقد أتى في الذكر قوا أنفسكم
وفي حديث للنبي طابا
يوم القيام رجل قد جهلا
كيف يصون ابنه عن نار
ولا يصونه عن الجحيم غد
ولازم عليه أن يعلمه
أول ما يعلمنه بعد ما
يعلمنه سورة المثاني
فصاعداً وقيل ذا تعينا
وينبغي الثلاث أن تكونا
أو سورة الإخلاص والأحسن له
ثم له يعلمن ما لا يسمع

واجبها ومستحب وسنن
يجتنب الأنجاس طراً والدرن
وكثرة الأكل بكل حال
مماسن الأخلاق كي يهتديا
وكل ما يفضي به لليوب
قائم به بأمره وعرفها
في قلبه جميع ما قد علما
من كل صورة ومن تمثال
لكل ما يدعى إليه مائل
وللهوى خلاه من يعانى
وهذه الدنيا سيخرجونا
إن كان أو على الذي قد قام به
أمانة ليمنعاه النارا
للنار والأهلين أن تصيبكم
أن أشد ذا الوري عذابا
لأهل بيته بدين ذى العلى
دنياء من مخافة الأضرار
أهكذا يكون من حق الولد
كتاب ربه وأن يفهمه
أن يعرفن ربه بارى السما
ثم ثلاث الآى من قرآن
وكلما زاد يكون أحسننا
سورة كوثر كذا يرونها
يتمها حتى تكون كامله
له بأن يجله مما شرع

ثم الصلاة ومعانيها معاً
 قبل البلوغ ويختتنها
 فإسالة سباحة حساباً
 ثم له يعلم الفرائض
 من أمر دنياه معاً والدين
 فلو على أمور دنياه اقتصر
 عوقب في الأخرى وعاد الضرر
 وينبغي للمرء أن يختساراً
 فليتزوج من أناس لو ولد
 لم ينسب له من الأحوال
 فلينتق العفيفة الأصيلة
 وليرضعنه أظهر الألبان
 ثم يسميه باسم الأنبياء
 كمثل أعيان الصحابة الأول
 وتلكم الأنثى بمثل مريم
 وإن يكن سقطاً فباسم يصلح
 كحمزة وطلحة عبيدة
 ويندب التفريح للأولاد
 غفى حديث للنبي قد وضع
 يدخله من فرح الصبيان لا
 وحامل أطروفة إلى الولد
 ويندبن إكثار تقبيل الولد
 إن لم يحاذر فتنة مما ذكر
 وليبد بالأطروفة التي أتى
 وقال بعض يبدآن بالذكر

شرائع الدين الحنيف أجمعاً
 قبل البلوغ ويعلمها
 من واحد فما علا كتابها
 وكلما يحتاج مما يرتضى
 كالتمر أو صناعة اليمين
 أبوه في تعليمه متى كبر
 لنحوه وناله ما يحذر
 لابنه الأخوال والأصهار
 له من المرأة شيء من ولد
 دناءة من جهة الأخوال
 وليحفظن لها من الرذيلة
 وليحذر الحرام في ذا الشأن
 والصلح والعلم والأتقيا
 والتابعين والأئمة الفضل
 خديجة عائشة وهاطما
 للبنات والابن له يرشح
 وعمرة وما كهذى الصيغة
 بما يسرهم من المعتاد
 بأن في الجنة باباً للفرح
 يدخله سواهم من الملا
 كحامل للصدقات قد يعد
 إلا البنات والجواز قد ورد
 ويندبن قيل إلى الابن النظر
 بالبنات للضعف الذي قد ثبتا
 وبعضهم في اللحم هذا يعتبر
 (م ١٨ — سلاسل الذهب)

وفى سواء بالبنات ويرى
لقوله وليد بالبنات
فإن ذا الآلاء للبنات قد
ويغفرن لمن لها رق كمن
ومن لها يفرحهن يفرح
وجاء أن من له بنات
وكان كافلاً لمن ساءل
فقيل للهادى ولو ثنتان
قالوا ولو قيل له لو واحد
وعنه من عال لابنتين
فهو معى فى جنة وينسب
ومن له ابنتان فهو مثقل
كان رقيقى ذاك فى الجنات
لم يحجب عن أى أبواب يشا
وقال بعض إن ابنك الأتم
وبعدها سبع يكون خادماً
وقيل بعد سبعة الأخيرة
ثم صديق أو عدو بعد ذا
قال فتى الخطاب إنى أكره
رجاء أن تخرج منى نسمة
وإن أتى لابن ست أدبوا
وامرأة تباشرن للابنة
ما لم تجاوز أربعاً سنينا
وإن ثلاث عشر قد وصلا
وإن يكن لست عشر وصلا

بعض بها البدء بإطلاق جرى
قبل الذكور فى حديث أتى
يرق من ضعف على البنت وجد
بكى من الخشية لله وإن
فى ساعة الحزن ويوم الترح
وعن النبى وكذا الأخوات
يستوجب الجنة من رب الورى
قال نعم غصلا من الرحمن
لكان قد أنعم فى ذى القاعده
كمثل أختين وعمتين
إليه من له ابنة فمتعب
ومن له خمس بنات تحصل
ومن له ست من البنات
دخولها من الجنان إن مشى
فى السبع ريحانك التى تشم
ثم شريك أو عدو ظمما
يكون سبعا حاجب المضرة
وليس هذا بحديث أخذ
نفسى على الجماع لو لم تره
تسبح الله وتتلوا اسمه
والسبع عن فراشهم يجنب
تحت لحاف واحد فى الرقده
والأب مع ابن كذا ترونا
يضرب إن صلاته قد أهمل
زوجيه بكفوه من الملا

ويخطبن قائلًا يا ولدي	ويأخذنه بعد ذاك باليد
أعوذ بالرحمن من فتنتكا	أدبت علمت وقد زوجتكا
حدوثها يكون أمراً حتما	محبة الأولاد طبع علما
إلى انقضاء الأجل الذي رسم	ليست ترول أبداً وتضرم

صلة الأرحام

لو قاطعاً يكون ذاك الرحم
بينه ربى فما أحقّه
تأمرنا للرحم بالصلات
طوبى لمن تجنب المناهي
تواصل الأرحام هكذا أتى
غالبغي والعدوان في البرية
يا خيبة المسمى له مما اجترم
بالعبرانية خط قد بدا
وقد شققت من سمى لها سما
وكل من يقطعها قطعته
لا يصحبنا قاطع للرحم
واستغرب المختار منه ما صنع
والآن قد وصلت به بقدمي
صلى عليه الواحد القهار
مكثرة لعدد الأقسام
منسأة تكون في الآجال
تريد في العمر معاً والنسل
يوم القيام الرحم عند الموقف
واقطع بعدل منك من قطعني
له وطاب أبدا مسعاه
لو بارزوه بأساءة وذم
وليعطهم لو منعوه الحازم
عليهم عون لما قد فعله

وصلة الأرحام فرض يحتم
وأت ذا القربى أتنا حقّه
وكم سوى هذى من الآيات
وعن قطيعة لهم تنهى فيا
وأسرع الخير ثواباً للفتى
وأسرع الشرور في العقوبة
وقاطع الأرحام كافر النعم
وفي مقام للخليل وجددا
أنا الإله قد خلقت الرحمما
فكل من وصلها وصلته
وقد أتى عن النبي الأكرم
فسار عنه رجلا ثم رجع
فقال كنت صارماً لرحم
فسر عند قوله المختار
وعنه أن صلة الأرحام
وأنها مثرية للمسال
وأنها محبة في الأهل
وبلسان ذلق تنطق في
مولاي صل من كان قد وصلني
ومن أجارها أجار الله
ويلزم الإحسان حتماً للرحم
فليك واصلا لهم لو صارموا
فلا يزال من إله العرش له

ومن أراد يحزن ماله والخلف في حد القربات رسم لو أنها في الشرك قد تقتحم وقيل بالإشراك قد تنقطع أو تنتهي لعشرة أو خمسة وإذا هو المختار في القضية إذ أنزل الله له وأنذر إلى بنى هاشم والمطلب وبعضهم قال القريب من ترث وليس من حد لفعل الصلة وإن بنفسه ومهما وصلا وواجب في المال أن تخوفا وعاجز وإن يشغل مانع إن دان بالوصال ما لم يقطعا وجاء في التاج مقال يرسم وصوله بنفسه ورويته وإن يكن بقلبه قد واصل وتجزئية مرة في العمر كذا صلاة للنبي ترسم وسامع من والديه إنما فإنه تلزمه له الصلة كذاك مهما قال من يوثق به ثم الهدايا قيل خير الصلة وأضعف الصلات للأريب وكل من زارهم وسلمما

فليصلن أرحامه وآله فقال بعض مالها حد علم لأنما المشرك أيضا رحم أو تنتهي لسبعة لا ترفع أو غاية الأمر إلى أربعة لما أتانا عن نبي الأمة أنذرهم حسب الذي في الخبر وهم إلى أربعة في النسب ويرثن منك إذا موت حدث وهي على القادر عند المكنة بماله فهو يكون أفضلًا هلاكهم بمثل جوع جرفا فإنه في الحكم غير قاطع نيته عن صلة ممتنعا بأن من يكره منه الرحم فليعلن بالسلام صلته يجزيه مع بعض وبعض قال لا كحالة التوحيد هذا يجري وذان دون مرية لأعظم فلان من أقاربي قد انتمى ومن وصية القربات فله بأن ذا للمبت من أقاربه لأنها تجلب للمودة يرسله السلام للقريب عليهم واصلهم وأكرموا

ولو بتبليغ إذا لم يجدا
أو أنه ببابهم كان وقف
وإن يكن وأصلهم بما حرم
لم يك وأصله فالمعصية
وإن يكن في فعله للصلاة
فماله في ذاك أجر صلاة
وقد أتى في خبر عن الرحم
ومن هناك حفظت هذى العرب
وحالف لا يصلن لرحمه
وأصله بالممال والسلام
وقد برى من حقه لو ردا
وإن يكن لبابه سارولا
أو أنه كان عليه سلما
فقد يرى من حقه لكن هنا
لأن داعى القطع هاهنا بدا
ولو أرادوا قتله فليخف
وإن يكن أرحامه في قرية
فحينئذ بن وصوله إن أمكننا
وإن يكن لم يمكنه أرسلنا
وصلة الوالد من مسيرة
ولم يكن لذاك وقت حـددا
من أنه يصلهم عند الفرح
وعن حكيم جاء في العيادة
وهكذا من جاء للتعزية
كذا الهنا من عقب الثلاثة

لهم بييتهم متى ما قصدا
حين استحى من الدخول وانصرف
من نشب ومثل ذلك الكلم
ليست تكون طاعة في التأديه
لم يك ناويا بها للقربة
لكنه ينجو من القطيعة
بأنها إذا تناست تنصـرم
أى من صلات رحم أصل النسب
أى أنه لا يصلن بقدومه
وما عليه الحنث في الأحكام
إليه ما كان له قد أهدى
يفتح بابه له مذ وصلا
لو برسالة فما تكلمنا
تعظم محنة ويكثر العنا
وقطعهم محرم طول المدا
مولاه وليصلهم وليتحف
غير التى يسكنها أو بلدة
إليهم بقدوم تعيننا
ولو سلاماً والأداء حصلا
عامين والأرحام قدر سنة
إلا الذى قد جاء عن أهل الهدى
بماله اسطاع وسقم وترح
واجبة بعد انقضا ثلاثة
من بعدها مجدد المصيبة
فاعله استخف بالمرورة

وقيل إن صلة الأرحام
لو نغصوه ورموه بالنكد
فهم منافقون حين صنعوا
لو قلبه عليهم توغـرا
للنهي عن قطيعة وليعف عن
عن قتله وإن خشيم لأينـا
لو بكتاب لهم يسـكن
وجاء في زيارة القربى وفي
وقيل من إلى قريب قد رحل
أوزاره أعطى أجر مائة
وإن يكن عن القريب قد سأل
والمال أعطاه عظيم المنـة
يقال أربعين ألف حسـنه
ويرفعن له بكل خطـوة
وكان مثل من لربه عبـد
ومن مشى إلى قطيعة الرحم
وكان من وزر عليه مثل ما
وقيل من قريبه في موضع
فإنه ينظر نحو جهته
وفي حديث قد حكاه عمر
أنهم لا يتجاورونـا
ومن يشا أن تكثرن أعماله
فلا يكن مجالساً لعترته
ولا يكن مجاوراً قرابته
وتلزم الصلاة بل تعين

تلزم للمرء على التماس
وعزموا إجلاله من البلد
ذاك وإثمهم عليهم يرجع
غيظاً فغير جائز أن يهجـرا
فعالهم إن كان منهم قد أمن
وإن بقول من بعيد أحسنـا
لو بهدية وتلك أحسن
عيادة المريض ترغيب وفي
أو محرم منه وعنه قد سأل
من شهداء يالها من رتبة
وكان بالنفس إليه قد وصل
في سيره ذاك بكل خطـوة
فياله من مقصد ما أحسنه
لأربعين قيل ألف درجة
مائة عام هكذا عنهم ورد
يغضب مولاه عليه وانتقم
لو واصل الأرحام من أجر سما
وصوله له من الممتنع
وذاك كاف لأداء صلته
يقول إن الأقرباء أمـروا
بل من بعيد يتزاورونـا
وتصلحن وتستقيم حاله
بل غيرهم ليسلمن من قنته
من شاء معهم يكثرن مودته
ولو على الأنثى بما قد يمكن

من ثم لا يجوز منع الزوجة
وإن يكن زيارة قد منعها
لأنما ستر النساء أفضل
لكنها تعتقدن للصلة
وتصل المخدرات للرحم
كذلك في مسرة تحدث له
لو كان من لا تظهر له غدا
تبلغه للقول مع من يوصل
وبالسلام وحده لا تجتري
أو كعدو أو عمى أو حبرا
وليس في التسليم من بأس حصل
إن سلمت من ربيها القلوب
ويجزينه الحل من أرحامه
إن لم يصلهم وكان اعتقدا
وتوبة يمحو بها ما قد مضى

عن رحم تروره والابنة
وقد أباح للسلام وسعا
وقد كفاها للسلام ترسل
في نفسها والترك للقطيعة
إذا أصيب بغراء وبهم
تهنينه وتروور منزله
كابن لعم وابن خال وجدا
له فما من ذاك بد يحصل
إلا لعذر كسقام معجز
والدها أو زوجها أن تظهر
على النساء في طريق أو محل
وعند ربي تظهر الغيوب
وجاره القريب من مقامه
وصولهم كمثما قد حددا
من القطيعة التي لا ترضى

عيادة المريض

به من الله الثواب راغباً
يخوض في مسيره متى قصد
لديه في الرحمة هكذا ورد
نذكرها في النظم حسب الوارد
سؤاله إظهاره للرقعة
غض العيون عن عوارات المحل
تخفيفك الجلوس في العيادة
عيادة المريض والقيام
جبهته أو يده ويسألاً
يرفعه الراوى لخير البشر
للشرب أن بعضهم لم يقبلوا
يطعمهم وهكذا يستقيهم
إن أنتم قد عدتموه مسنداً
فذاك حظه من العيادة

من جاء عائداً مريضاً طالباً
فإنه في رحمة الباري الصمد
واستنقع استنقاعه إذا قعد
وخمسة آداب هذا العائد
تخفيفه جلوسه مع قلة
كذا الدعا بصحة مما نزل
وإن من سنة هادى الأمة
وجاء في الحديث من تمام
أن يضع العائد كفه على
عن حاله وقد أتى في خبر
لا تتركوا المرضى على الأكل ولا
فإن ذا الآلاء وهو الأرحم
لا تأكلوا عند المريض وردا
وأكل لديه في ذى الحالفة

حق الأيتام

يمنعهم عن مطلق القيام
يقوم باليتيم والأموال
يلزمهم قيامهم إلزاماً
فإن يكن خلاه عند القدرة
فهاك وإن بما له ضمن
إن لم يقم وصيه في جانبه

وحيث كان العجز في الأيتام
فيلزم من وليه الموالى
وهكذا عشيرة اليتامى
ويلزم الوصى قبل العترة
عصى ومهما ضاع شيء في البدن
ويلزم العشيرة القيام به

أو أنه يحتاج في أمر إلى قاموا جميعاً وأذاهم تركوا وهو عليهم يكون كالصله وإن تمنع الولي أو ذهب فيلزم القيام من كان حضر ويلزم العشيرة استخلاف من إن كان لم يستخلفن عليه أب إن حضرت عشيرة وإلا وهكذا جماعة الإسلام وإن يك الجبار قد أقاماً فلا ضمان يلزم الوكيل قط ويستحب لوكيل الجائر بالمسلمين وإذا لم يفعل أو أنهم نهوه عنه وهو لم يك ضامناً وهم فلا يحل ويأثمون إن يكن قويا وذلك القيام أمر مفترض فكل من قام به قد قاماً ولايجوز النقض للقيام لو كان من قام به غير ولي وإن هم هذا الوكيل اتهموا وليجعلوا مكانه من قد غدا وهكذا إن كان لما يصلحاً وإن هم قد علموه خائناً فعزله يلزمهم وليجعلوا

قيامهم مع الوصي مثلاً فكلهم على الضمان اشتركوا فليجعلوا في أمره من كفله أو لم يكن له ولي ينتسب من جملة الإسلام إلزاماً ظهر يقوم باليتيم من يؤتمن لو كان لا مال له ولا نسب فذو القضاء يتولى الفعلاً تكون عند عدم القوام له وكلاً وبه قد قاماً فيما يضيع دون تضييع شرط بأن يتم فعل هذا البائر أو لم يتموا فعله لما ولي ينته بل قام به كما لزم أن يمنعوه من قيام وعمل هذا الوكيل ثقة مرضياً على كفاية لمن به نهض بالحق والعدل ولن يلاماً بالحق بل يمضى على الإمام لأن ذاك لم يكن شرطاً جلي فإن نزعته يجوز لهم أحسن منه مصدراً ومورداً هذا الوكيل للذي قد رشحاً أو أنه مقصر فيما عنا سواء مهما قدروا أن يفعلوا

وإن أقاموا غيره وكيلا
فإنه أجوز قطعاً وأحق
وباطل توكيله فيهمـل
وكل من يفعله الوكيل من
وإن يكن من قبل علم فعلاً
إن لم يكن مخالفاً للحق
وقال بعض إن يك الجائر قد
فليس ينزعن وكيله ولا
وجائز لهم بأن يوكلوا
إلا إذا كان الوكيل خائناً
فنزعه يجوز إن هم فعلوا
كذلك إن عشيرة اليتيم قد
وكل فرقة أقامت واحداً
فالأول الوكيل والآخر لا
وليس بالضامن من ما لم يدر
أو أنه يفعل ما يخالف
ومن يقيم في أمر أيتام ولم
بل إن تطوعا قد قاما
فجائز وغير ضامن لما
وقد رأى الصلاح فيما قد فعل
وجاز نزع قائم إن خاننا
كذلك إن ضيع أو جن كما
والخلف هل ينزع مهما ارتدا
وقال بعض العلماء لا ينزع
لكنه إليه صالح يضم

من أول الأمر لهم كفيلاً
من فعل جبار ولو كان سبق
إذا درى بأنهم قد وكلوا
عقيب علمه ففيه قد ضمن
فما عليه من ضمان جعلاً
وخرجاً عن الهدى والصدق
قام بما يصلح هذا للولد
بيطله توكيل من قد عدلاً
سواء عنده ليقوى العمل
أو أنه لا يصلح لنا عنا
لأنما الخائن لا يوكل
تفرقت في قرية وفي بلد
بغير علم مامن الأخرى بدا
يرد فعله إذا ما فعلاً
توكيل غيره لهذا الأمر
للحق كالرّبي إذا يقارف
يكن أقامه عشير أو حكم
من نفسه وأصلح الأيتام
ضاع إذا كان بعدله قائماً
ولم يقصر أو يكن منه خال
لو لأب خليفة قد كانا
لو كان عجزه لديهم علماً
وبعد ذاك للمتأب أبقى
خليفة الوالد حين يشرع
ليستقيم الأمر حالاً ويتم

وقيل لا يجوز للمحتسب إن يدخل في ماله إلا إذا كان يكون غير عدلين هنا والسكدي من سوى الثقات قد لا إذا كان لدفع مال فإن ذاك لا يكون إلا وبعضهم للاحتساب قد منع وعند عدم اللوكيل جوزا وما على الحاكم قيل يجبر لكيتم أو لمعتوه إذا بل يتولى هذه الأمور إلا الذي لا يمكنه فله يأمره بأن يقوم فيه لأن من ليس له ولي وذلك اليتيم مهما كانا فأمر القائم بالختان ولم ينل حشفة غماتا على مختن ولا من قد أمر وقد أصاب منه في رأس الذكر ولا على عاقلة الذي أمر قال ابن محبوب إذا مات الولد إن لم يكن له ولياً ملتم فذلك الضمان قد تعلقا ومن تولى ليتيم في بلد غفاف فيه ربه وأحسننا

ولا وكيل لأخي جور أبي عدلين كانا يعرفان المأخذ فإن ما يتلف منه ضمنا أجاز الاحتساب في أمر الولد أو قبضه فيمنع بحال لثقة في أمره تولى إلا إذا لم يك حاكم صدع كذا الوصي ليكون أحرا شخصاً على وكالة ويقهر لم يك مال عندهم فينفذ بنفسه لا يجبرن الغير أن يأمرن ثقة قد عدله ويجبرنه إذن عليه فإنه وليه المرضي في حد من يستوجب الختان ولم يزد عن حد الاختتان فلا قصاص فيه أو دياتا وإن يزد خاتنه عن القدر فهو عليه لا على من قد أمر أو الذي منه الختان قد صدر فذلك الأمر ضامن يعد وهكذا خاتنه إذا علم عليهما معاً وقد تحققا كان له أو لسواه ذا الولد إليه كان في الجنان عندنا

سبابة قد ضمها مثلاً
صلى عليه ربه وشرفاً
وليه كأجنبي علماً
رأس يتيم رحمة قد فعلاً
حسنة بكل شعرة تعد
سيئة بكل شعرة ترى
ذى اليتيم والمرأة عنه يرسم
كان يتيم يحسن إليهِ
فيه يتيم ويصاب بالنكد
ولو بأجر يؤخذ من ماله
وجاز للأُم إذا عنها أبى
منه وفى الترك له ضيق
جميع من قام وأن يؤدبه
إذا رأى فيه صلاحاً جائى
تعليمه وأدب فليفعلاً
لو أثر الحبل عليه إذ حزم

كمثل هاتين ووسطاه إلى
يروى حديثاً للنبي المصطفى
وقوله لغيره أى غير ما
وواضع لكفه قيل على
غذاك يكتبن له فيما ورد
قد أخذتها يده وكفرا
وفى الضعيفين اتقوا ربكم
وحيز بيت قيل بيت فيه
وشر بيت فهو بيت قد وجد
وثقة يقام فى إشغاله
وللصلاة ماله أن يضرباً
وتضربنه للدوا إن امتنع
وقد أجاز بعضهم أن يضربه
على الصلاة وعلى الدوا
وجاز للمعلم الضرب على
وربطه لو باحتساب منه تم

مايجوز لقائم اليتيم فى ماله

إن كان محتاجاً يبيع أصله
وهكذا محتسب له يلى
بعلم الأوليا أو العشيرة
هناك حاكم رضى مؤتمن
ليس صلاحاً لليتيم علماً
فاعله إذا بجور فعلاً

وقائم اليتيم جائز له
لو أمه قد كان أو كان ولى
بقدر أثمان وقدر الحاجة
أولا فعلم الصلحا إن لم يكن
وإنما يحذر فى ذلك ما
وما يعود ضره يوماً على

وأحسن الحال له أن يأتي
وإن يكن باع برخص بين
أبطله جماعة أو الولي
وقبل إن باع الذي قد كفله
فهو كمن بحضرة الحاكم قد
ولا يبيع أصله إلا إذا
ولا يبيع أبداً بأزيدا
وقد أجز كل ذا على نظر
وقائم اليتيم يشهد الولي
كذا على إنفاقه ما منه بد
فليشهدن خير من رآه
وان على انفقاق كل يوم
غذا هو الأحوط في الأمور
وجاز بيعه بلا نداء
وللوصى بيعه بلا نداء
وبوفاء ثمن مع الأداء
وليس للحاكم إلا بالنـدا
ومن أراد بيع ما له ولا
قال لمشتريه حين عقدا
وليس بى علم به ولم أكن
ولا ظهور عيبه فها هنا
ولا على اليتيم أيضاً
ولا يبيع بنسيئة فإن
وجاز أن يبيع بالنسيئة
وإن يكن لم يوفه من اشترى

بنظر الولي والثقات
أو بمحاباة بدت أو غبن
أو العشير أو كقاض أمثل
بلا جماعة تكون الأصل له
باع وبيعه لأجل ذاك رد
لم يلق في العروض ما يكفى لذا
مما له اليتيم محتاجاً غدا
أمر الصلاح للذى له النظر
والصلاح في بيع ماله يلى
وإن يكن لهؤلاء لم يجد
من أهل جملة وقد كفاه
أشهدهم بقدره المعيلوم
مخافة الإنكار والتغيير
ان كان في ذاك صلاح جائى
ان كان ذا برأى حاكم بدا
وقيل لا يباع إلا بالنـدا
في أربع من جمع تعددا
يلزمه درك إذا ما فعلا
أبيع هذا لك فانظـر ما بدا
في دركه أضمن قط إن يكن
إن بان شيء فله لن يضمننا
ولا تباعة عليه تدرك
باع نسيئة ولم يوف ضمن
إذا رأى الصلاح في ذى الصفة
فإنه لضمان لما جرى

وضامن إذا له قد حملا
مع غير موثوق به وتلفا
وعائش قد دفعت فيمنها أثر
في سفر كذاك صاحب المصطفى
وقائم اليتيم إن لم يجدا
فليتول الأمر فيه وحده
وإن يك اليتيم قام بعد ذا
فما عليه من سبيل غير أن
وبعضهم يقول لا يباع
إلا بمن عليهم يستخلف
أو بوكيل حاكم جماعة
ففعّل من كان لهم محتسبا
والأم قيل مطلقا ينهدم
ويرجعن المشتري عليهما
فإن هما كانا عليه أشهدا
كان لهم أن يرجعا عليه
وإن هما لم يشهدا فإن ما
لأنه تبرع يعهد
ولبيع الأصول لليتيم
بالعدل ثم يحفظن للقيمة
ودون رأى المسلمين إن يكن
وقال بعض لا ضمان يلزم
إن صحت الحاجة لليتيم
لو أنه قد كان حين أنفق
والقطب قد صححه وقال لا

لبلد لو أنه ينبغي الغلا
بغير أمر غالب قد عرفا
مال يتيم للذي به اتجر
لو أنه في البحر هذا عرفا
أهل صلاح أو عدولا يشهدا
يشهد من يأمل خيرا عنده
ونازع القائم فيما أنفذا
يحلفنه أنه لما يخن
أصل اليتامى لو هم جياع
أو بوكيل من أبيهم يعرف
وهكذا الوكيل من عشيرة
وأهم رد وقد صار هبا
وقيل إن لم تقعدن عليهم
بالثمن الذي له قد عزمنا
في حينما قد أنفقا ما حددا
بكل ما قد أنفقاه فييه
قد أنفقاه لا يعود لهما
منهم فلا يكون فييه رد
إماننا أو حاكم الإقليم
ولو بلا خلافة وكالة
لم ير منهم ناظر أو مؤتمن
محتسبا ولا رجوع يعلم
والبيع قدر الثمن المعلوم
لم يشهدن عليه من قد صدقا
يجوز غيره ولو قد نقلا

فيه الذي كان له فيه اليد
له رجوع فيه حين احتلما
لغيره إلا بوجه يقبل
إذا دفعنا لهم ما لهم
إيناس رشد منهم إذا وقع
شئ لديه ببيان حلا
أربابه إلا بوجه قبلا
فإنه على الضمان حلا
أرشدنا له المهيمن الصمد
شراء مال كان للآيتام
بأنه قد باعه ويتضح
وجاز ذلكم في الاطمئنان
أن لا يبيع أبداً إلا بحق
ومع بلوغ أظهر النزاعا
إلا إذا بين من قد بذله
ذاك اليتيم والصالح الثابت
في قوت يوم لليتيم أنفذا
عليه دين قبل ذا وقد زكن
من ماله إلا لأمر قد وجب
وماله في المال يتركها
من ماله المعروف مهما بدلا
للمسال واليتيم حين يدفع
إن يعطين من تمره للناس
مضرة المال ونزع البركة
فيه لمخلوق كجار ورحم

وما سوى الأصول فهو القاعد
غبيعه يجوز واليتيم ما
والأصل معروف فلا ينتقل
وقد أمرنا نشهدن عليهم
وذاك من بعد بلوغهم ومع
وهكذا جميع من قد دخلا
ليس له أن يدفعنه إلى
وحجة واضحة وإلا
إن وقع الإنكار والإشهاد قد
ولا يجوز قط في الأحكام
أصلا وغير الأصل إلا أن يصح
فيما له جاز من المعاني
إن يكن البائع ممن يتثق
وإن يكن غير الوصي باعنا
ويطلب المال فذاك المال له
بأنه أنفذه في حاجة
ولا يباع أصله إلا إذا
أو لقضا دين عليه إن يكن
وقائم اليتيم ماله يهب
مثل زكاة غليو دينها
وقال بعض جائز أن يجمعلا
إذا رأى بأن ذاك أنفمع
كأن يجذ النخل ما من باس
لأنما في منعه إن أمسكه
وقيل يعطى منه كلما لزم

وقال بعض واسع إن يطعما
 بقدر ما رأى من الصلاح
 وجاز للقائم أن يخالطه
 إذا رأى له صلاحاً حملاً
 كالتمر والزرع ومطبوخ وما
 إن كان لليتيم غيبه فائده
 ويأكلن من أكله ما غضله
 أو ادخاراً ويكون يعمل
 ويقرضن من ماله لنفسه
 لكنه يرده إن أيسرا
 حتى لحاجة اليتيم يصرفا
 وإن يكن قد رد ذاك في الوعا
 وقيل مهما رده بالعين
 وليس ييرا إن يكن رد البدل
 وإنه ييرا قيل مطلقاً
 وإن يكن من ماله قد اقترض
 غلّيتيم رأس ماله ومما
 لأن هذا ليس معروفاً وقد
 أن يأكل الفقير بالمعروف
 أما الغنى قال فليستعفف
 وإن يكن هذا الغنى قد عفا
 قال ابن يوسف كذا قلت ولا
 إلا إذا وجدته طبق الهدى
 وإن يكن من ماله القرض استلم
 ويعطين أجره المخاصم

من ماله للضيف مهما قدما
 للمال ما في ذاك من جناح
 لو لم يكن مراهما إذ خالطه
 كخلف أكله بما قد أكلا
 سواء من جميع ما قد طعما
 وهي عليه بالصلاح عائده
 إن كان غير صالح للبيع له
 له كمثله ومعه يأكل
 إن كان محتاجاً لقرض فلسه
 وماله براءة مما جرى
 فإنه بذاك يحصل الوفا
 فليس ييرا بالذي قد صنعنا
 فإنه ييرا من التضمين
 أو رد عنه ثمناً كما حصل
 بالرد في الوعا كما قد سبقا
 للتجرع مع عدم احتياج قد عرض
 يحصل من أرباحه متمما
 أباح في الكتاب ربنا الصمد
 ولم يبح لذى غنى موصوف
 أوضحه الله لنا في الصحف
 فيه كثيراً غله أخذ العنا
 تكن بما قد قلت غيبه عاملاً
 ولم يكن عن الصواب ابتعدا
 ورده حاله بعد الحلم
 في حقه وأجرة المعلم

من ماله وأجرة الطبيب
 إن كان محتاجاً له ويركب
 إلى صلاحه كذا يفديه
 ويحسن عليه إذا إن أعطى
 وجاز أن يبيع لو من أصله
 أو جملاً ليحملن عليه
 وجاز حرث أرضه كالغسل
 وبيعته وبذله للأجرة
 وجاز بيع الطرف ثم يشتري
 والقطب قال حاصل الأمر بان
 ومسجد والوقف والأمانة
 فعلم ذاك في الذي يصلح له
 ويجعلن قد قيل لليتيمة
 من كلما تحتاج في الترويح له
 وجائز يدفع للجبار
 فإن أتى بعد البلوغ سائلاً
 أو طلب الوارث بعد موته
 فالبعض منهم للوصى يلزم
 قال الثميني وليس يخفى
 فالأرق الأولي خلاف ما ذكر
 على الذي قد كان للجبار
 وقال بعض تجعلن الخدم
 يأكل منها ما يشاء ويدخر
 ويجعلن له ثياب العيد
 بدون أن يباع من أصوله

وحافظ المال عن الذهب
 مركوبه إذا به قسده يذهب
 من ظالم قد اعتدى عليه
 من ماله ذلك عنه قسماً
 ويشترى عبداً لحرث نخله
 ما قد غدا بحاجة إليه
 وقطع صرم من أصول نخله
 من ماله ما غيه من مضرة
 له قريب في صلاح ظهرا
 مال اليتيم والذي غاب وجن
 وهكذا الزكاة كالوديعة
 فكل ما يصلح غيه فعليه
 بدون إسراف ودون كلفة
 كمثل ما عون وحلى تحمله
 من ماله إن خاف للأضرار
 ما قد غدا عنه الوصى بأذلا
 قبل البلوغ دفعه في وقته
 بدفعه لطالب ويغرم
 ما غيه من تشدد قد يلفى
 أو أنه يحمل ما عنهم أثر
 أعطى تطوعاً بلا إجبار
 له وهكذا الضحايا تطعم
 وينفقن منها بمعروف وبر
 بقدر ما له من الوجود
 بل إنه يكون من مغلوله

وتجعلن له منيحة اللبن
يسره ولا يضر المــــال
ويشتري اللحم لكل شهر
وبعضهم يزعم أن الصلح لا
لجائز فان أراد الجائز
وبعضهم أجاز أن يصلح
ان كان ذاك الصلح للمال يرى
وقيل ليس لوصيه بأن
إلا إذا ما كان شفعة له
وقد أجاز بعضهم أن يشفعا
وجاز أن يبادلن لأصله
وأن يقاسمن بالخيار له
وجائز أن يغسلن المحتسب
ولا يحط عن أخى الشراء
ولا يقييل أو يولى إلا
وان يكن له وصيان جعله
فلي نصب الحاكم شخصا ثانى
وليس للوصى ان يوصى فى
إلا إذا ما أذن الأول له
وان يكن مال اليه آلى
وان يكن يقوى على أن يعمل
مثل طلوع النخل أو أن يزجرا
وأجره فهو اليه يدفع
وقال بعض يدفعن أجره
وقيل فى المخوف لا يستعمل

وصبغ ثوبه يجوز إن يكن
ويشرى الطيب والنعمــــال
أوانه يكون بالتصــــرى
يجوز من أمواله أن يبدل
يأخذه فذو الجلال الناظر
خصمه فى ماله ان صلح
أوفر فى الجائز لا حكما جرى
يشرى له المال ويدفع الثمن
على مشاع أخذا أحله
غير مشاع ان لضر دفعه
قائمه له بأصل مثله
وقيل غير جائز أن يدفعه
لأرضه وليس يضمّن العطب
من ماله إلا بعيب جائى
لأجل نفع أو لضر حــــال
وواحد من ذين وإغاه الأجل
له مع الأول ينفســــدان
أموره لغــــيره فليقف
من أول الأمر متى ما جعله
فالأول الوكيل فيه حــــال
يجوز بالأجرة أن يستعمل
وغير ذا مما عليه قدرا
ان كان للأجرة لا يضيع
لمن اليه يرجعن أمــــره
وفى ضمانه خلاف ينقل

وعدم الضمان مختار الأول
وقيل لا يستعملن إلا
وإن يكن بغير ذاك استعمل
وفي اليتيم الحلى ليس يوذر
لو كان هذا لفتاة الخدر
ولا يصح ثقب أذن لصبي
وقيل يثقبون لو يتامى
وثقبوا آذان صبيانكم
وقيل من لابنها قد ثقت
ويهلك الابن فغرمه إلى
وإن عليه اتفقوا فاخترما
وبعضهم أجاز تثقيب الصبي
وقال بعض جائز للأم ما
وبعضهم أجاز للام بأن
دون الغلام أن يكن هذا الأب
وقيل لا تثقبه الأم بلا
فإن تكن قد ثقت به سلمت
ومن عليه ليتيم لزمها
فقد برى منه وبعض قال لا
وذا هو الأعدل في القولين
إلا إذا أعطى له في يده
أو أنه يعطى وصيه ومن
وماله لا يدفعن له إلى
ويؤنسّن رشده والرشد في
وحفظه للدين بعضهم يرى

إن كان قادرا على ذاك العمل
بأذن قائم له تولى
فضامن إن مات فيما عملا
إن كان من تلافه يحذر
يرفع عن غران نجل الصقر
ولا صبيبة ولو من الأب
إن كان في صلاحهم قد قاما
عكس اليهود في حديث يرسم
بدون أذن من أبيه قد ثبت
والد تدفعه مكمل
فالغرم للوارث من بعدهما
بدون أذن أمه ولا الأب
لم ينهها أبوه عما علما
تثقب بنتا لو أبوها ما أذن
لم ينهها لبنتها تثقب
أذن وصيه الذي تكفلا
إلى الوصى أرشسه وغرمت
حق ومنه قد كسى وأطعمها
حتى يرى الكسوة خالها البلى
وقيل لا براءة بدين
بعد البلوغ وحصول رشد
قام به إن كان ذاك مؤتمن
بلوغه فذاك حد جملا
ما قيل حفظ ما له عن تلف
إناس رشده الذي قد ذكرا

يبايعن أو منه شيء يشتري
وعن وضيعة ونقص قد أبى
وجاز دفع ماله إليه
بحفظها لغزلها إن تأتية
يمسك عنه ما بقى ويقهر
أمواله قبل بلوغ يقع
فلاحتلام في الصبي الحد
بلا خليفة ولا قسوام
لم يكن الصبي وافي الحـ
لو أنه به جنون قد ألم
عشيرته فها هنا يستخلفن
ثم تزوجا عليها عقدت
وتكتسى قيل الكساء الكامل

وقيل يحتاج بأن يختـبرا
غان يرى في زائد قد رغـبا
غانه إيناس رشـد فيه
ويعرفن إيناس رشـد الجارية
ومن عليه سـفه قد يظهر
وليس ييرا من إليه يدفع
لو أنه أونس فيه الرشـد
ويضمن التارك للأيتام
والأب يستخلف للصبي ما
وماله يستخلفن لمحتـلم
إلا إذا كان لديه اثنان من
وامرأة على بنيتها قعدت
فجائز من مالهم أن تأكـلا

حفظ مال المسلم

على ذهاب وتلاف مرتـمى
عليه للمسلم من حق علم
على العموم والخصوص لهم
بر وتقوى حسبما قد نـزلا
قارب هذا للهلاك والعطب
إذ تركه خسارة عليه ثم
بأنه كساد الهلاك يلحقه
على الذى كان عليه يجد
والضمان منك بعد يطلب

إذا رأى القادر مال مسلم
فحفظه يلزمه لمـا لزم
فالمسلمون النصـح أمر يلزم
وإن ذاك من تعمـاون على
وذاك مثله أن يرى تيسا يدب
غذبه لربه ممـا لزم
وذاك إن كان الفتى يصـدقه
أو كان للذابح ناس تشـهد
وإن يكن صاحبه يكذب

فما عليك ذبحه فتلزم
وقال بعض انه ان علما
فما على ذبحه ان ادعى
وقال بعض يذبحن ولو منع
وكل من لم يحفظ المال كما
وقيل لا ضمان إلا إن يكن
كسابع قوما على إنسان
يلزمه إنذاره فان ترك
غدية المقتول حتما تلزم
ليس على عاقلة ويرجع
وان يك القاتل أداها فلا
وقيل ما عليه حفظ المال
وليس من عقل ولا ضمان
وإن يك المطلوب إن أخبره
فيقتل له فلا تخبر
وقيل لا وإن يكن إن أخبرا
فجاوز الجائر فيه الحد
فماله أن يخبر به أحد
كذلك لو لم يرشد السبيل
أو أنه لم يطمئن مستطعما
تلزمه الديات مهما هلك
لو أنه لم يطلبنه فمالك
وبعضهم يقول في التنجية
إلا من السبع وما مثل السبع
وقيل من يترك مكفوعا وقد

نفسك تضمينا وكنت سالما
بحيوان مرض تقبدا
حضور موته ضمان وقعا
صاحبه لو حاضرا حين وقع
ذكرته فبالضمان ألزما
صاحب ذا المال وليا مؤتمن
تواعدوا بالقتل في مكان
توانيا حتى أصيب بالهلك
في ماله بنفسه يغررم
بها على قاتله ويتبع
عليه إلا التوب مما فعلا
كلا ولا الأبدان في القتل
وإنما يلزم ذاك الجاني
يسبق للطالب يلقي شره
فأنت ضامن بهذا الخبر
به دراهم جائر تجسبرا
وغير ما يجوز فيه أبدى
وليك الأمر الى الفرد الصمد
من جاء منه يطلب الدليلا
أو يسق مستسقيه من الظما
وهكذا إن كان يدري ذلكا
بعطش أو بضلاله اذ سلك
لا تلزمه بهذى الصفة
من غير إنسان إذا فيه وقع
خر بحفرة لذاك قد عمد

فان ذاك ضامن لديته
 وقال في الديوان من قد طلبنا
 فان هم دلوه أو أعطوه
 وإن يقولوا ذى الطريق وهم
 فسار من عندهم وقد هلك
 فان غرمه عليهم لزمنا
 وإن يكن هذا يقول لهم
 فامتنعوا فسار حتى هلكا
 وقيل بل يلزمهم وما سبق
 لأنه بنفسه قد عرضنا
 وإن يكن هذا لديهم ففقد
 يطلبهم ترددا فامتنعوا
 وقيل حفظ المال لا يلزم قط
 بوجه تأمين كمثل لقطة
 غال الثمينى ولو قد لزمنا
 ضاق علينا ترك مال من خرج
 ونحوه ولم يكن للحاكم
 فانه مخير إذا طلب
 والمال لليتيم منه أضيق
 وحفظه لم يلزم أبدا
 بل خوطب القادر ان لم يعتلق
 فان يكن ضمانه تعلقنا
 لم يلزم سواء لو كان قدر
 وقد يكون ذلك الذى ذكر
 في مال بالغ أخى عقل أتم

ويعتقن رقصة لفعلته
 دلالة أو مأكلا أو مشربا
 فانهم نجوا بما أتوه
 بأمرها لما يكونوا علموا
 بتلكم الطريق بعدما سلك
 لأنه برأيهم تقصدنا
 أريد زادا أو طعاما منكم
 جوعا فما عليهم من ذلكا
 عندي هو القول الأصح والأحق
 لنفسه إلى التلاف ففقد
 يسأل منهم الطعام في البلاد
 حتى ثوى غفى الضمان وقعوا
 إلا إذا ما كان عنده يحط
 وكالكرا ومثل الاستعارة
 ذاك الذى قلنا به وانحتمنا
 من أرضه وغائب كان نهج
 فيه الخيار دون أمر لازم
 يدخل فيه أو أراد يجتنب
 إن خيف أن يصيبه التمزق
 على جميع من له قد وجدا
 ضمانه بأحد كان سبق
 بأحد بعينه والتحقنا
 لكن لزومه على من قد ذكر
 من لازم الحفظ على من قد قدر
 كذاك في مال صبي ما احتلم

ولو له أب متى كان يخفف
بعطش يكون أو مثل هـرق
إن حضر الذى على الحفظ قدر
ضمانه يلزمه وقيـــــــــــــــــل لا
على مشاهد ولو قد قدرا
وصار آثما كمن لم ينـــــــــــــــــكرا
وعلمنا وجوب هذى التنجىة
محل الاتفاق فى الضمان
إذ ليس فيها عوض كالمــــــــــــــــال
فقل إنه على من قـــــــــــــــــدرا
بالمال أو بحيلة يأثم ان
لأنما الضمان فوق من قتل
لكنه قد يضمن الحريقا
كذلك مقصود بمثل عقرب
وكان قادرا على التنجىة
والقطب قال لا اتفاق علما
ولا اتفاق فى الديات إلا
أو الذى عليه قد أعانــــــــــــــــا
أو نحو رد أو بأمر وقعا
وقد يكون الحفظ واجبا فان
فى المال أيضا ان تعدى جائر
يسطيع أن يدفع عنه الجائرا
فضمن لواجب القىــــــــــــــــام
فى موضع يكون غيه قدرا
لأنه بهذه المــــــــــــــــسابة

عليه يوما أن يناله التلف
من قبل الله أتاه أو غــــــــــــــــرق
حتى أصابه التلف والضرر
ضمان فى هذا وما قد ما تلا
يحفظه أو كان غيه قصرا
لنكر كان عليه قـــــــــــــــــدرا
فى النفس للقادر أن ينجيه
والاثم للتــــــــــــــــارك بالتوانى
فالنفس أولى ذون ما جدال
بأن ينجى النفس ممن قهــــــــــــــــرا
قصر فى ذاك ولكن ما ضمن
وهو مقال حسن لنا نقل
ويضمن الهديم والغريقــــــــــــــــا
أو حية أو سبع مقــــــــــــــــترب
فلم ينج باتفاق الأمة
فى إنما الضمان فى ذا لزما
على الذى كان أصاب القتل
بنحو إمــــــــــــــــسك قد استباننا
من نحو ذى سلطنة ترغــــــــــــــــما
لم يحفظن فانه لقد ضمن
عليه والذى يراه قــــــــــــــــادر
فلم يقم لدفعه مــــــــــــــــادرا
بالمعدل للقادر بالإلزام
فماله فى ذاك أن يقــــــــــــــــصرا
مع قادر يكون كالأــــــــــــــــمانة

أو غيبة لهم تكون مانعه
 هناك يستطيع حفظه له
 فباتفاق ضامن ما وقعا
 والأمر بالإحسان فيهم علما
 ذلك أجر شأنه لا يختفى
 دون موحد لما قد نبذا
 من حق موقوف لما قد تعلم
 من حق ذي براءة وأجسم
 من حق ذمي ومن يضل
 للحق مانعا وقد تمردا
 وطاعن في الدين صار مجترم
 إلا إذا ما تاب مما قد فعل
 عليهم وغيرهم ويرتقى
 في قول ربى حبة قد أنبتت
 مولاي مسكينا كذا واحشرنى
 عند الإله من مقام محترم
 من سعة الملك وما قد أعطيا
 هناك مسكينا به قد قعدا
 مع شكله المسكين حيث أنسا
 ان قيل يا مسكين بالتصريح
 هذا الكمال وبه قد وسما

لعجز أهله عن المداغمة
 أو عدم قادر عليه مثله
 وان من أمانة قد ضيعا
 والحق للمسكين شئ لزمنا
 واللين أيضا للمساكين وفي
 لو كان ذميا ولكن حق ذا
 وحق مسكين ولى أعظم
 وحق صاحب الوقوف أعظم
 وحق ذي براءة أجمل
 وليس من حق لمسكين غدا
 كقاعد على فراش قد حرم
 وهكذا من كان نفسه قتل
 وقد يزداد الأجر في التصديق
 قالوا لسبعمائة كمبا أنت
 وفي الحديث أحيينى أمتنى
 مع المساكين لما لهم علم
 ونجل داود على ما أوتيا
 إذا أتى مسجده ووجدا
 يجلس عنده وقال جلسا
 أجب كلمة الى المسكين
 لله ما أكرم أخلاقهم

حق الجار

جاءت به الآى بلا إنكار

من جملة الفروض حق الجار

وحرمه الجار على الجار تعد
ومن بيت شبعان ليس مؤمنا
ومن بيت في شبع وجاره
وكان بالذى يعانيه علم
فربه منه برىء وأنا
والجار قبل الدار كالرفيق
وفي الذى قد جاء في الأخبار
بأن ذى غلانة صوامه
وانها مؤذية الجيران
والجار ذو الفقر بجار موثر
يقول يا مولاي سل هذا لما
ويعمرن للدار في قول علم
كذلك أيضا يثران المالا
كذا يطولان في الآجال
تنقطعن به عرى الأسباب
وفي حديث المصطفى المختار
أقسم بالرحمن مولاه لما
إلا الذى قد رحم الإله
وأول النزاع والخصام
وصابر على أذى لجاره
ثم ركوب البحر فيما رسما
وقد نهى أن يحفر الإنسان ما
لو كان ذلك الذى أعطاه
وفي حديث المصطفى مازالا
حتى ظننت أنه لكثير ما

كحرمه الأم حديثا قد ورد
والجار في جوع بيت وعنا
طاو وقد دارت به أضراره
ولم يكن يطعمه مما طعم
منه برىء هكذا روى لنا
من قبل أن تسلك في الطريق
بأنه قد قيل للمختار
نهارها وليها قوامه
فقال إنها لفي النيران
يمسك فيما قيل يوم الحشر
منعنى معروفه وحرمها
حسن الجوار والصلات للرحم
وهكذا يحسنان حالا
فتارك لهذه الأحوال
وصار أمره إلى التباب
أتعلمون ما حقوق الجار
يعلم حق الجار شخص لو سما
له ومن أظفاهه حباه
ما بين جارين مع القيام
يورثه الله لسكنى داره
أحسن من جار بسوء وسما
يعطاه من جار به تكرمها
كراع شاة محرقا آتاه
جبريل يوصيني بجار قالا
أوصى من الإرث له سيقسما

وكافرا وعابدا ومجرما
والبلادي ثمت الغريبي
وأقربا لداره وأبمدا
فبعضها بدون شك أوجب
خير الصفات وهي ما قد تستمع
كذا الصديق النافع الغريب
في الحق للجوار من سواهم
أكثر من سواء في ذا الحال
من صاحب الخصلة بل وأكرم
لعكس ما قلنا من الخصال
حالتة في هذه المراتب
فقط مثل كافر قد أخطأ
كمسلم جار من المقام
حق له وهذا يزدادا
عن ذلك الجار وترك البذا
أو وثنيًا للإله جحدا
معتبر لو أنه بالسف
أو في النزول لقضا الأوطار
في باب إيمان هناك رسما
اثنان عن يمينه تعتبر
دور خصوص حكمها على هذا
وقيل في اليمين للأربعة
ومن إمامه لاثنين فقط
من القريب بابيه أن يرقب
جواره فذاك صار أوجيها

ويشمل اسم الجار شخصا مسلما
ويشمل الصديق والقريب
ونافعا ومن يضر والعدى
والأجنبي ولله مراتب
أعلى مراتب الجوار من جمع
فالمسلم العابد والقريب
وهكذا الأقرب دارا أعظم
وجامع لأكثر الخصال
وهكذا ذو الخصلتين أعظم
وعكس ذاك جامع في الحال
فليعط كل أحد بحسب
وبعضهم حق الجوار يعطى
والحق للجوار والإسلام
فان يكن هذا قريبا زادا
ثم من الإسلام كفك الأذى
لو كافرا ولو مجوسيا غدا
ثم الجوار عندهم بالمسكن
أو أنه في رحلة الأسفار
والحد للجوار قد تقدا
وقيل في البيوت إذ تسيطر
وواحد على الشمال وكذا
وهكذا القباب كالأخبية
وفي الشمال لثلاثة يحدد
وخلفه لواحد وليتدى
ولو غدا البعيد بابا أقربا

وفي الجوار يحسب المبيد ما
لا الطفل والمجنون من ابنائه
وهكذا عبيده الذين ما
أى من إماءه لهم يزوج
وهكذا البنات بالغيات
وقيل في ابنته البالغة
وعند من جواره أب وأم
وهكذا أولاده المحتلم
وهكذا حليمة كانت له
بمثل خلع كان أو فداء
وإن هؤلاء يقطعوننا
وامرأة يقطع للجوار
لو أنهم في الحال ما تزوجوا
ويقطع الجوار عنها الزوج ان
والخلف في ناشزة ومانع
وقاعد على غراش قد حرم
وقاتل ظلما فبعض نطقا
ويقطعون الحق عن غيرهم
ويقطعن حد الجوار السوق
وقيل لو لم يك في ذا الواد ما
ومن حقوق الجار ان يكن طلب
وان تعينه اذا ما يستتمن
وان تعود اذا ما مرضا
تشيعن تصلين عليه
وتفعلن جميع ما قد أمرا

زوجهم من عند غيره أما
إن كان قد زوج من إماءه
تزوجوا أو كان زوج الأم
غفى الجوار عدهم لا يخرج
ان تحته غير مزوجات
إن لم تزوج حكمها كالجارية
إن لم يكن انفاقه لهم لزم
منهم إذا كان أجاز لهم
بانت متى ما جذ منها حبله
أو بطلاق بثلاث جائى
حد الجوار حيث يوجدوننا
عنها كأولاد لها صغار
فانهم جيرانها قد خرجوا
كان بيت غير بيتها سكن
وطاعن في ديننا وقاطع
وآبق ومن عن الدين انهزم
يعطون حقا لجوار حقا
وقيل لا ولا احترام لهم
والوادي فيه الماء والطريق
ان كان بين الدور قاطع سما
للقرض ان تقرضه ولو ذهب
وان تجيب ان دعاك بعلم
وتشهدن جنازة اذا قضى
وان تقوم بالذى يعنيه
به إلى أن تدفنه في السرى

وان تعزیه مع المساءة
وتحفظنـه في مغيبه ولا
أو الشوا إلا اذا أعطيته
وقيل لا يجوز شئ اللحم
وسبب ابتلاء يعقوب الأجل
أذهب منه عينه وغيبا
لأنه لحم بعير قد غلا
ومن له لحم فأعطى الجار من
وإن يكن أعطاه مطبوخا يحق
ومن عليه يحدثن ما يؤكل
ولم يكن مع جاره فقد لزم
لو كل يوم يحدثن ذاك له
إلا إذا أعطاه شاة تحلب
وإن يكن لجاره ألبان
أو عكس ذا فإنه يعطيه ما
كذاك في اختلاف أجناس الثمر
وبعضهم رخص في أن اللبـن
وان يكن مع واحد منهم لبن
كذا جديد اللحم والقديد
وقال بعض ان شريت الفاكهه
أولا فمنها فأعطه لا تبخل
وقيل ما ليس له ربح فما
قال الثمينى وعـل ما رسم
وقال بعض ان ما قد يشتري
وقال بعض عدم الحقـوق

وان تهنيه مع المسـرة
تؤذيه من قـتار قدر إن غلا
مما غلبته وما شـويته
في العمران أبدا والشحم
لن قـتار القدر كان قد حصل
مولاه عنه يوسف المحبـيا
وعنده جار وما تفضلا
نى فما عليه غير ما زكن
فلازم يعطيه من ذاك المرق
أو مثل مشروب عليه يدخل
عليه أن يذيقه ممـا علم
كلـبن ورطب للمـأكله
أو نخلة يخرقها ويذهب
معزوما لديه الا الضان
لم يك عنده متى تكـرما
يعطيه ما لم يك عنده حضـو
جنس ولو أنواعه تختلفن
واحد جبن تعاطيا اذن
وغلة قديمها الجـديد
فاستقرعن الجار ولا تواجهه
وحكم غيرها كذاك فاجعل
للجار فيه أى حق لزمـا
إن كان لم يدره ولا علم
فليس للجار به حق جـرى
إن يكن اشترى له من سوق

وجاره ان كان لا يملك ما
أو كان لا يبايعن أو كمل
ومن حقوق الجار والأرحام
وحكمهم في الأمر والإنكار
وقيل يأتي الجار قد تعلقا
يقول يا مولاي إن جاري
فيحلفن بالله ذي الجلال
فقال يا مولاي انه صدق
لكن على معصية رأني
وللفتي أن يبغضن الجارا
لكنه لا يقطعن عنه الصلة
وان يكن قد خاف منه ضررا
فواسع أن يسكتن عنه
ومن حقوق الجار أن تصفح عن
وماله أن يتطلعن على
وماله تسامع لما ظهر
وعن حريمه يفض البصرا
وان يغب غائبه يلاحظ
وصائد للبيع والتجار
إذا هم لم يأكلوا من ذا فمسا
لو أخذ الأزواج والأطفال
والضيف ان مر بقوم في بلد
يلزمه يعطيهم اذا نزل
والقوم مهمما طبخوا في منزل
فان بيتا أكلوا فيه لزم

يشري به عرضا ولا دراهما
قبل شراؤه فحقه حصلا
والصاحب الإحسان بالإكرام
كمثل غيرهم بلا إنكار
بجاره يوم القيام والبقا
قد خانني وما رعى جوارى
ما خنته في أهله أو مال
في كل ما قال به ومسا نطق
أرتكب الذنب وما نهاني
ان كان يعصي الواحد الجبارا
ولا الكلام بسل له فليبدله
اذا نهاه أو له قد أمرا
في صادر من القبيح منه
زلاته وتغفرن وتسقن
عوراته من فوق سطح قد علا
من قوله وليكتمن كل سر
وليتلطف لانبه لو صغرا
لأهله وداره ويحفظ
إن اشتهروا للتجر والجزار
عليهم للجار حق لزما
منه بدون اذنهم ونالوا
وعنده ما ليس عندهم وجد
بقربهم أو قربه فأكل
وأكلوا في غير ذاك الأول
إعطاء من جاوره كما علم

قلت وبیت طبخوا فيه كذا
وليس تجزى عندنا المحالله
وان يكن بعض الجوار قد حجر
فواجب يعطى ومن يرد ما
فما على المعطى اذا ما قبضا
وليعط للجار ولو جار له
خلیدع الریبة والجـار فلا
وجاء فى بعض من الآثار
وامرأة لمـال زوجها ولا
كذا الفـريم مال مديان ولا
فذاك جائز اذا لم یوقنـا
أو تكن الریبة قد تقـوت
وإن بدا یأكل مثل جـرة
فلیعط منه جاره قد علما
ولیس من حقـوقه كف الأذى
ثم المواساة مع الإعانة
لأنه لو لم یكن تمـاون
صاروا كمثل ساكنى القبور
ومن له جار أخو عصیان
أو أنه صاحب لهو ظهـرا
ولو بأن ینهاء باللسان
وما علیه لازم أن ینتقل
كذلك لا یلزمه الخروج من
وهكذا السوق إلى أن یقضى
ولازم علیه مهما قـدرا

إن كان من قـتار قدره أذى
للجار بعد منعه المواسله
أن یعطى البعض فحجره هدر
أعطاه جاره له وأنعمـا
ما كان قد رد له من أعرضا
قد استراب عنـد ذاك ماله
یعطیه الا الطاهر المحـللا
لا یستریب الجار مال الجار
عبد لمـال سید تفضلا
ریبة فى السكة عن بعض الأولى
بأنه حرم وقد تعینـا
غیركن لقـوة فى الریبة
أو كجراب التمر أو قوصره
بأكله ذلك أو لم یعلمـا
فقط بل صـبر له اذا أذى
من حق جاره بكل حـالة
بینهم ولا تواس کایـن
والوحش فى الغلاة والطيور
یشرب للخمـر أو الدخان
وما استطاع جاره أن ینکرا
یلزمه الإنكار بالجنـان
من بیته لأجل ما الجار فعل
مسـجده لمنكر فیه زكن
حاجته وبعد ذاك یمضى
أن ینكرن منکرا فیه یرى

وقد أجاز بعضهم لمن غدا
بأن يقول اشتر مني المتزلا
أو تشتري منك لكيما ترحلا
فإن أبى فجائز أن يشتروا
ويخرجوا هذا الخبيث المفسدا
وإن يكن أنكر باللسان
غرده عليه واستهزا به
كذاك أيضا صاحب ورحم
وهجر جار السوء جائز إذا
بدون أن يقصد ترك ما لزم
فإن يكن يهجره بنيية
وجائز أن يدعون عليه
إن كان سوء حاله قد صدرا
وإن يكن منافقا يجوز أن
لكنه لا يقصد الفرار
وجائز يحب موت الزوجة
ليس الدعا به لخوف فقر
وقد نهى المختار هادي الأمة
لو أنها غير سفيهة على
والولد السفيهة مثل الزوجة
وإن يكن غير سفيهة الولد
وغيره من العيال أن يقل
وماله أن يمنعن لجساره
والقطب قال في الحديث قيسدا
فإن يك استأذنه ولا ضرر

مجاورا جارا خبيثا مفسدا
لنذهبن من هنا ونرحلا
أو تدع الشر فقد طال البلا
منزله بثمن يقدر
من بينهم ولو باجبار غدا
من كان قادرا على النكران
فإن ذاك عذره مع ربه
إن كان لا ينفع نصح فيهم
كان صلاح الدين والدنيا بذا
من حقهم تهاونا غذا حرم
ترك القروض بقاء بالخطيئة
قالوا بفقر مدقع يأتيه
من كونه صاحب مال وترا
يدعو بموت جارف له اذن
من حقه فإن نواه بارا
وموت أولاد أو القرابة
أو لطلاب الإرث من ذا الأمر
للمرء عن تصديقه للزوجة
جار لحقه الذي قد حصلا
لا يقبلن قوله في الجيرة
فجائز تصديقه فيما يعد
إن الذي أرسلتني به وصل
أن يفرز الاخشاب في جداره
بأذنه وعدم ضرر قد بدا
وامتنع الجار عليه وحجر

وماله يمنع منه ما سأل به
وبعضهم يقول إن الجار
فالنهي في الحديث عن ذا الأمر
ورده بعضهم بما أتى
فإن ذا حق عليه وعمر
قال وفي المذهب أن الغرز له
لو كان لم يأذن له ومنعاً
لو أنه احتاج إلى أن يثقبها
وإن يكن في ذاك بالجار ضرر
ويرسلن لجاره مع من يثق
ويلزم الإعطاء للجار على
وزوجة أو غير ذين كولد
فإن يكن للزوجة المال فقد
إلا إذا ما في يديه تجمع
وإن يكن للزوج غالطيه
إلا إذا فوضها في المال
فإن يفوضها فما للجار من
ومن أذى لجاره فهو بلا

فيحكم عليه أن يبيع له
إذا أبى منه فلا إجباراً
قد جاء للتنزيه لا للحجر
في آخر الحديث نصاً ثبتاً
قضى به ولم يكن نكر صدر
ولو أبى الجار ومنه عضله
أو كان ما استأذنه لما سعى
جداره للجذع حين ركبا
فالمنع جائز بإجماع صدر
به وإن طفلاً وعبداً ينطلق
من ملك المال كزوج مثلاً
محتمل إن كان عنده سبب
يلزمها دون الحليل ما يحد
وفوضته فيه كيف يفعل
عليه دون الزوجة السخية
ولا يحاسبن لها في حال
حق عليها دونه كما يكن
شك لحالة النفاق استكملاً

حق صاحب الجنب

والحق للصاحب للجنب لزماً
وصاحب الجنب الذي قد صحبا
وقال بعض إنه صاحب في
وقال بعض زوجة الإنسان

وغيره في الآي نصاً قد علم
في سفر وحقه قد وجبا
تعلم صناعة تصبرف
وقيل جاره القريب الداني

وقييل من لازمه في أمره
وليس بالموئن غيما نقلا
فمن يكن أغلق دون جواره
في أهله أو ماله مـخـوـنا
وجاء أن من أذى للجـار
وفي الحديث الناس كالأسنان
وبأخيه يكبر الإنسان
وليس من خير أتى في صحبة
كمثما كان لنفسه يرى
كان لك العـون ومهما تنسى
وأول الحقوق للصاحب أن
ولينبسط عليه بالإيناس في
وليك ناصحا له في السر
ومن حقوقه بأن تخففها
وهكذا تعينه في كلما
فإن من راقبه في الظاهر
فإنه منافق مضال
وقال شخص لأبى هريرة
بأن أواخيك فقال تدرى
فقال لا فقال أن يكون ما
لست به أحق دونى قال لن
وينبغى أن يتوفى المرء في
لأنما الإغراط في الأمور
فإنه بأن يكون الحال
أحسن لا شك لهم وأولى

ويصحبه راجيا لخير
من خاف منه جاره الفوائلا
باباً متى ما خاف من أضراره
فليس ذاك للجـار حقاً مؤمنا
فإنه محارب الجـار
أسنان مشط في جميع الشأن
في خبر ترغفه الأعيان
من لا يرى لصاحب من حرمة
وخير أصحابك من أن تذكر
ذكرك الله وكان أنسا
يعتقدن وداده وينصحن
غير محرم ولا تعسف
من أمره جميعه والجهـر
أثقاله وترفع التكلفا
يتوبه من حادث لو عظما
بدون أن يكون في السررائر
وتركه في شدة لا يحمل
إنى أريد يا أخا المروة
بالحق للإخاء كيف يجرى
لديك من تبر ومن دراهم
أبلغ ذا قال إذن فلتذهب
صحبته الإغراط كالتكلف
داع بلا شك إلى التقصير
باق ولا يظـرقه مـلال
من أن يكون بينهم منحلا

فلا يكن حبك يوماً كلفاً
ومن حقوق الصاحب الأريب
وليتوسط في زيارة ولا
فإنما تقليلها داع إلى
وفي حديث المصطفى زرعياً
ومن أخوه يعتذر له ولم
كان عليه مثل وزر صاحب
ويلزم الحق لأهل الصحبة
والحسن للعشرة مما قد أمر
فإن يكن ذلك في حال السفر
لأنما تقلب الأسفار
مظهرة جواهر الرجال
وأنه لا يصلح السفر
فإن يمت منهم فتي غائبان
وقيل في الواحد كالشيطان
وما علا من ذاك فهو السفر
وإن خير الركب في مقال
وأنه يلزم حق الصحبة
لو عقدها خارج الأميال
أو الأرقا أو نسا أو مشرك
والحق للصحبة إن لم تعقد
وطالب الصحبة مع شخص وما
واصلحها على الذى هنا رسم
لو لم يكن في قلبه بها رضى
ولو رضى في قلبه إلا متى

كلا ولا بعضك أيضاً تلفاً
حفظ لدى الحضرة والمغيب
يكن مكثراً ولا مقسلاً
هجر كم التكثر يعطى الملا
يعنى به القليل تردد حباً
يقبل له معذرة وقد ندم
مكس حديث قد روى عن النبى
لو لم يك الصاحب فى الولاية
به وصحة ولو حال الحضر
فإنه أوكد حتماً يعتبر
منبئة عن حالة الأحرار
وكرم الأخلاق والفعال
بدون ما ثلاثة يقـرر
يجهـزانه ويدفنان
وهكذا الاثنان شيطانان
وجاء ركب فى كلام يؤثر
أربعة من هذه الرجال
مسافرين خرجوا فى رفقة
لو فيهم بعض من الأطفال
لكن بأجرة عليه تدرك
لما يكن بواجب لأحد
أجاب بالعقد ولا تكلماً
فهل بذا السكوت حقها لزم
أو ليس من حق هناك قد قضى
صرح بالعقد بلفظ أثبتاً

أو أنه يلزمه إن قبلا
وإنما يلزم حق من خلط
والعقد للصحة قد ينفصل
إذا هم لم يعقدوا للصحة
وإن هم قبل الوصول افترقوا
فليس حق صحة عليهم
وإن على الفك لتلك العقدة
حتى ولو تصاحبوا من بعدما
ولا يجوز عقدها مع مانع
باغ وقاتل ولا ناشزة
فعقدتها مع هؤلاء النفر
ويفسخ العقد إذا كان طرا
ويلزم الهجر لمن قد فعلا
ويسقطن حقه بما بدا
أصبح من الإخوان والأخاير
ومن إذا أودعته لسر
ومن إذا ما منك ذنب قد فرط
ومن إذا شخصك لما ينظر
وقال بعض الحكماء القادة
من لم يكن وداده عن رغبة
وآين هذا الشخص لا تلقاه
وخير أصحابك من أعانا
وسر أصحابك من سعى لكا
وعن على خير إخوانك من
ويلزم الكل ابتداء الأكل من

في قلبه لو دون نطق حصلا
لديه زاده وأكله فقط
إن موضعا ساروا له قد وصلوا
للسير والرجوع عند البداءة
لأجل داع أو لضر يلحق
وإن تلاقوا بعده فتلزم
تواخقوا يزول حق الصحة
قد وقع الفك غذاك انه دما
وطاعن وأبق وقاطع
مهاجر وصاحب لفتنة
إهانة لديننا المطهر
من هذه الخصال واحد يرى
ذلك بعد عقد صحة خلا
إلا إذا تاب وعاد للهدي
من وده أصفى من الجسواهر
لم يفشسه عنك ليوم الحشر
أتاك بالعذر ولم يهجر كقط
أقلقه الشوق ولم يضطرب
أخلص هذا الناس في المودة
فيمما لديك لا ولا عن رهبة
قد عز في الوجود أن تراه
على الزمان في حديث بانا
في يومه بالسوء كي ينالكا
واسى وخير منه كافيك المؤن
زاد له لقصد إيثار يكن

وبعد ذاك يأكلان زادا
وأكله كمثله أو بأقل
فإنها تباعة لكن يرد
فقد أباح أكلنا جميعا
وذاك إذ تخرجوا أن يأكلوا
كذى العمى ومثل أعرج اليد
ليسوا كمن كان صحيحاً يصر
وقد نفى الله الجناح عنهم
ولا يناجى صاحب عن صاحب
أو بكلام وله قد أبهما
وهكذا تكلم بلغة
وذاك لا يختص بالصاحب بل
وما له أن يأكلن أو يشربا
بدون ما ضرورة إلا متى
ويرغمن أولاً على جمل
وإن تسابقا إلى المؤثره
فينبغى بأن يكون من سبق
ولييق فى انتظاره إذا اشترى
وإن أصيب بأذى أو سقم
وإن بماله إلى أن ييسرا
فبحقوق ميت يقوم له
كذا وصاياه معاً وليوصلا
وقد روى أن أخا يذكرك
خير يكون من أخ يعطيك فى
ولأخ يدعو لخل غائب

صاحبه ليقبى الوداد.
وإن يكن زاد عليه إذ أكل
هذا بما فى محكم الآى ورد
كذاك أشتاتاً فكن سمياً
مع الذى به سقام يشغل
لأن هؤلاء دون غنى
وليس فيه عرج أو خصور
وجوز الخلطة فضلاً بهم
ومثلها إشارة بحاجب
عن غدا محاضراً عندهما
لا رف الصاحب كالهندية
يعاب فى الحضرة إن كان فعل
قبل حضور من له قد صحبا
ما كان آذنا بذلك الفتى
صاحبه وهكذا إذا نزل
فالفضل فى الوفاق لا المشاجره
يقدمن فيما يشا فهو الأحق
أو باع لا يسابقنه فى الشرا
غنى حوائج له فليقم
وإن إليه موته قد جرا
ويحفظن تركته المحصله
ذاك إلى وارثه مكملاً
أمر المعاد دائماً ويشمرك
كل صبيحة لدينار وفى
غذاك ما أحسنه من صاحب

وما أجله وما أقله
ورجلان اصطحبيا فظمرا
غفر منهم واحد ولم يذب
فذلك الهارب ضامن لما
إن كان قادراً على الدفاع
والقطب قال عل هذا الحالا
أما لدى الحكم فليس فيه
كمثل أن لا يضمنه إن هرب
ويفردن زاده من خاف من
ومن حقوق متعلم على
في أمر دينه وفي دنياه
فلينبه عن اشتغال بالورى
كذاك لا يذكر عيوب الطلبة
وسوء من فد ساء فهمه فلا
إلا فتى كبيرة قد قارفا
عند الذى لم يعلمنه فاسقا
ويلزم العالم أن يفهمه
من أدب ومن علوم سير
ويسترن عيبه وإن غفل
ولا يفضل طالبا منهم على
إن كان ذا يورث للنقصان
وإن يكن بعضهم تمهرا
جاز له تفضيله بقدر
ومن حقوق عالم تجب إذا
تواضع تأدب لديه

وأين في الناس تلاقى مثله
عليهما القطاع لما أصحرا
عن خله فقتلوه أو سلب
أصاب خله متى ما انهزما
ومنعه ممن إليه ساعى
ما بينه وربيه تعالى
قالوا ضمان لازم عليه
من أجل ضعف مطلقاً إذا غلب
أصحابه بالخلط سواء ومحن
معلم يولييه نصحا أكمل
وعن جميع ضرره ينهيه
فلا يكن للناس قط ذاكرا
مشتغلا لكن يراعى مطلبه
يذكره أو يكن به مشتغلا
فليبرأ منه دون ما خفا
ليحذروا من شره ويتقى
من علمه ما لم يكن قد فهمه
فإن أتى بزلة فليزجر
ذكره ما قد نسيه وذهل
صاحبه إذا رآه مقبلا
لكن يسوى بينهم في الشأن
في العلم والآداب إذ تشمرا
زيادة الرغبة والتشمر
على الذى لديه قد تلمذا
يجعله كوالد عليه

أو فوقه وقيل حق العالم
وما له يسأله إن حردا
وفي السؤال ما له أن يعنته
فليظهر الخشوع في السؤال
أعظم من حق أييه اللازم
وكأن غضبان إلى أن يبردا
لكن بلفظ يبيدين مسألته
للعلماء وذوى الكمّال

حقوق المسلمين

من حق مسلم على أخيه
يشتمن له مع العطاس
كمثل أن يكبرن أو يحمدا
وإن يكن لم يذكرن باري السما
ويلزم العطاس أن يردا
كان يقول غفر الله لك
وذلك التشميت فرض علما
وبعضهم يقول غرض عين
واستظهر القطب المقال الأول
وعاطس وليس ذا ولايية
وفي حديث جاء شتمته إلى
فهمو زكام كائن فيه ولا
وإن يكن لربه لم يحمدا
وسابق العطاس بالحمدلة
من مرض البطن ومن صداع
ولا يرى في جنبه كرها إلى
وقال بعض يأمن من شوص
فالشوص داء خرسه واللوص

يسلمن عليه إن لقيه
وبعد ذكره إليه الناس
باريه من بعد عطاس وجدا
تشميته لم يك شيئا لزما
على مشمت إذا تبدي
أو أصلح الله العظيم بالكا
على كفاية لمن به سما
والندب قول جاء غير ذين
أى أنه كفاية على الملا
عنى له الدنيا بتلك الرحمة
ثلاث مرات وإن زاد على
تشميت للزكام مهما حصلا
فاحمده فالفضل لمن به بدا
يأمن فيما قيل من ثلاثة
كذلك من خاصرة الأضلاع
أن يهلكن ومحسون كأس البلا
سابقه واللوص والعلوص
عين وبطن ذلك العلوص

وعن فتى العباس أيضاً رفعاً
وذلك التثاؤب الذى يذم
وسبب العطاس إنما الرئة
ويستر الله على من ستر
والله فى عون الفتى ما كان فى
ويغفر الله لمن قد فرجاً
كذاك من أعان مظلوماً يره
ومن قضى حاجة شخص مسلم
سبعين حاجة كذاك نقلاً
وخلصتان لم يكن فوقهما
وذا هو الإشراف بالإله
كذاك خصلتان ما فوقهما
إيماننا بالله ذى الجلال
وأفضل الأعمال للمهمين
ولا يحل لامرئ أن يهجر
وأن خير المتهمين
وقيل من هاجر فوقها ولم
فإنه قد قيل ييرا منه
وإن يكن مات وذاك الحال
وقيل إن من له عاماً هجر
وإنه من حق كل واحد
أن لا يرى الواحد منهم مكتسب
وهكذا فى الجوع أيضاً والشبع
وهكذا تزوج وعدم
فينبغى له بأن يواسيا

من ربنا العطاس مهما وقعا
فمن أبى مرة هذا إن ألم
تدفع عنها للأذى وتنفيه
على أخيه فى حديث أثرا
عون أخيه غير ما منحرف
ومن غدا فى كربة تلججا
بضما وسبعين رونا مغفرة
قضى له الرحمن مولى النعم
فضلا من البارى به تفضلا
شئ من الشر ولو قد عظما
والضر أيضاً لعباد الله
شئ من البر ولو كان سما
والنفع للعباد فى الأحوال
إدخالك السرور عند المؤمن
إخوانه فوق ثلاث قدرا
من بالسلام يبتدى فى الحين
يبد له من بعد ذلك الكلم
لهجره حتى يكلمنه
فما له ولايته قتال
كسافك لدمه الذى حجر
على أخيه الصدق فى الشدائد
وخله عار من الملابس
ما بينهم تحالف فيه يقع
تزوج لعدم مال لهم
حتى يرى فى كل حال وأقيا

إجلال ذى الشئبة فى الإسلام
بينهم فى أمرهم والنصح
فى الدين ثم رحمة الصغير
بعين الاستحقاق والتهم
بعين تعظيم وعين من يحل
قيل كمثل الرأس من باقى الجسد
أخاه باليدين إذ تناصحا
فى دينه تبركاً فقيل
عبادة وطاعة لله جل
وقبله الزوجة شهوة تعد
عبادة لله ذى الجلال
وجاء فى قول لبعض ينفل
إلا عروسة لشهوة يجد
وغيرهم ليس لهم من قبلة
أحسنكم خلقاً حديثاً أسندا
عند اللقاء هذا الرضى الأكمل

وإن من إجلال ذى الأنعام
ومن حقوق المسلمين الصلح
والواجب التوقير للكبير
ولا يحل نظر لمسلم
ونظر لدنيوى لا يحل
والمؤمن الصدق من المؤمن قد
وقبله المؤمن أن يصافحا
وجاز تقبيل يد المجل
وإن تقبيل إمام قد عدل
ورحمة يقال قبله الولد
وقبله الآباء بالإجلال
وقبله الأخوة زين تجمع
أن لا يحل قط تقبيل أحد
ولداً له لأجل الرحمة
وخيركم عند الإله وردا
أنطفكم بأمله وأجمل

حق ابن السبيل

لابن سبيل بوجوب أسندا
وخارجاً يكون من أمياله
قرضاً ولا ديناً يكون من أحد
فالضيف قد يكون فى الأميال
غذاك فرق بينهم يقال
أيضاً من الأميال لما نهجا

والأمر بالإحسان أيضاً وردا
وهو الذى منقطع عن آله
وليس من مال له ولم يجد
وهو خلاف الضيف فى الأحوال
وقد تكون عنده أموال
وقيل إن الضيف من قد خرجا

فابن سبيل حقه قد لزما
 إن لم يكن كمثله باغ مانع
 وابن السبيل قال بعض النبلا
 فواجب يقام بالإكرام
 وكلما زاد على الثلاثة
 وليست الضيافة المذكورة
 بل إنه إن يكن اضطر إلى
 لستر عورة وما ينجييه
 فإنه عليهم قد لزما
 والحق للضيف إذا يوماً حضر
 وبعضهم قد خصه بالبادية
 وقال بعض قومنا يحتمل
 وهكذا الجار لغير الفاسق
 ونحوهم فما لهم إكرام
 ويمكن إكرامهم من جهة
 فبحقوق الجار والضيافة
 ولفجور فيهم يهانوا
 وقد أتى بأن في كل كبد
 والضيف في أول يوم يكرم
 والثاني والثالث فليقدم
 وبعدها يعطيه ما يكفيه
 وما له يقيم حتى يضجرا
 وينبغي لمن به قد نزل
 بنفسه وأن لابن صرغا
 وسن أمر الضيف إبراهيم

من جاز في السير عليه مقدما
 وطاعن وناشز وقاطع
 بأنه الضيف الذي قد نزل
 إليه في ثلاثة الأيام
 صدقة ليس من الضيافة
 في أكله وشربه محصوره
 كنحو نعل أو لباس حصلا
 من هلكة وكلمة يرديه
 هذا الذي رآه قطب العلماء
 يلزم أهل البدو طراً والخضر
 لأنما الحاجة فيها داعيه
 إكرام هذا الضيف حين ينزل
 وغير مؤذ للورى ومارق
 بل لهم الهوان والإرغام
 وصددهم من جهة ثانية
 يكون إكرامهم بحالة
 لأن حق الفاجر الهوان
 أى رطبة أجرا حديثاً قد ورد
 بالبر والإلطاف حين يقدم
 له الذى يحضره من مطعم
 مسير يوم ليلة تأتيه
 مضيفه ويتمدى القدر
 ضيف بأن يكرمه مبعلا
 ذلك أو لخادم فقد كفى
 عليه من إلهه التسليم

وكان قد يكنى أبا الأضياف
 وبحشه عنه وكان يكرمه
 والمصطفى كذاك في القيام
 ومن حقوق الضيف أن يقدموا
 وتسرعن بأكله وتحفظن
 وتحفظ المركوب أيضاً بالعلف
 ولا تغيب عنه قط إلا
 أو برضاه ومن اللوم يعد
 أحضرن إليك أكلاً تأكل
 يقدمن عنده المأكول
 وأكل رب البيت عند الضيف
 إن لم يك الضيف الذي قد حضرا
 وقيل معه يأكلن مطلقاً
 والحق أنه إذا ما استوحشا
 فليأكلن عنده وإن غدا
 في أكله فليأكلن وحده
 ولا يناجى بعضهم عن بعض
 ولا تناول أحداً شيئاً على
 ولا تطل عن الضيوف الصمتا
 وفي الكلام لا تكن مستترسلا
 ولا تكن مستخدماً للضيف
 فإنما السنة أن تخدمه
 ومن عليهم يثقلن فلا
 ولا تكن ذا غضب في حضرة
 وقد دعى شخص إلى طعام

لحبه للضيف إذ يوافي
 ووحده إذا أتاه يخدمه
 لضيفه قد كان والإكرام
 إليه خير ما يبيت لهم
 له مواقيت الفروض والسنن
 والسقى في وقت لذاك قد عرف
 في شغل لا بد منه أصلاً
 سؤاله لضيفه إذا ورد
 أم لا فإن ذاك لوم يحصل
 بالماء لا بدون ماء قيسلاً
 فإنه من الجفا المعروف
 صاحب سلطان تعالى قدرا
 وبعضهم يمنع ذاك أطلقاً
 أن يأكلن وحده ولم يشا
 أصلح للضيف بأن ينفردا
 لا ينبغي أن يأكلن عنده
 ولا ينيل بعطاً أو قرض
 مائدة الغير فذاك حظلاً
 فيتوحشوا إذا وجمتما
 إذ كثرة الكلام يبدى الملا
 فإنه من الجفا المعروف
 وحده بالنفس وأن تكرمه
 تجلسه عندهم ولكن فاعزلا
 ضيفك لو على كمثل أمة
 وكان ذا فقه وذا مقام

أمر هناك وشروط جماعاً
وتحرم من عيالك المـروفا
تضمن عن ضيفك إذ يأتىكا
ليس لديك فتصيب مغرماً
فتبغضوه فى حديث نقلاً
له ولكن قدمن ما تجدد
يشمن لضيفه أن ينزل
لخبر رواه من رواه
قد يشتهيه وله قد أطعما
خير الأنعام ألف ألف حسنه
له فما أحسن ما قد نهجه
فردوس عدن خلده وتمما

وقد أجاب داعياً له على
أن لا تجر فتقرين الضيفا
ولا تضمن وبالذى لديكا
ولا تكلف فى ضيافة بما
لا تتكلفوا بضيف نزلاً
والضيف لا تستقرضن من أحد
وينبغى أيضاً لرب المنزل
لكى يصادقن ما اشتهاه
بأن من لاذ مؤمناً بما
يكتب مولاه على ما بينه
ويرفعن ألف ألف درجه
ومن جناحه الثلاث أطعما

من تلزمه الضيافة

حياً وأهل منزل به ألم
ولا المجانين ولا العبدانا
يجد سوى النساء فحقه لزم
كسائح فى الأرض قد تنقلا
وغيرهم وجوبه الكفائى
بعينه فيلزم الأصداء
عن غيره يسقط ما قد حددا
ضيافة عن أهل منزل يلى
كل ثلاثاً من ليال بالولا
عليه من حق ضيافة الملا

وتلزم الضيافة التى رسم
لا تلزم النساء والصبيان
إلا إذا ما الضيف يضطر ولم
وما على مسافر حق ولا
ويجب الحق لهؤلاء
إن لم يكن لأحد قد قصدا
وإن يكن لأحد قد قصدا
وليس تجزى قيل أهل منزل
ولو تقارباً فيلزم على
من يكن أبراه ضيف نزلاً

فإنه ييرا على التحقيق
مثل الغريم إن يكن قد أبرأ
ولا كذاك الجار حتما والرحم
ولم يكن يسقط بالمحالة
فمن أتى بمنزل ولم يصف
حقه عليهم لا يسقط
والقطب قال إن ذاك الأمر ما
أما لدى اللزوم في الأحكام
إلا إذا ما مات في ذى المدة
وقيل أخذ حقه يجوز له
وقيل إن الضيف يأخذنا
ما كان يكفيه ومن بسقائه
والقطب قال إن كل ما ذكر
وتلزم من غدا مقيما
كذلك من في منزل قد سكتنا
وإن حق الضيف ليس يلزم
إذا أراد منهم لزاد
واللعن فيما قال بعض النبلا
فإن يكن قد حمد الله وقد
فاللعن واقع على إبليسا
ومن يكن أظهر من صاحبه
فلينتبه لذى الأمور من علم

لأنه من جملة الحقوق
من حقه مديانه فبيرا
لأن حق ذين لله الحكم
فمن هنا كان الإله سائله
ثلاث ليالات وبعدها انصرف
فلازم يوغوه ما قد غرطوا
بينهم وبين بارى السما
فليس في ذلك من إلزام
فيحكم عليهم بالدية
من أهل حى قد أضاعوا نزله
من مال من عليه ينزلنا
ولو بلا رضا ومن جناه
فهو ضعيف وله لا تعتبر
بمنزل كاهله لزوما
لو انه قد كان لم يوطننا
فيما أتى لجائز عليهم
لسفر ولم يقيم في النجادة
يقرن عند الضيف مهما نزلا
قابله مضيفه وقد حمد
وعاد في حسرتة منكوسا
تضجرا فاللعن واقع به
وليأخذن للنفس بالحزم الأثم

من تلزم له الضيافة

تلزم للمحتاج مهما كانا
والضيف أنواع ثلاثة تعد
وهو الذى فى طلب العلم خرج
وضيف سنة وهذا من ذهب
وثالث الأضياف للشيطان
وما له حق ضيافة ولا
وما على القاضى ومفت للملا
إذا أتى للمكم كالإفتاء
وإن أتاهم مثل غيرهم لزم
والضيف لو كان له طعام
ومن أتى لحاجة فى السوق ما
إلا إذا ما كان فى أميانه
وإن يكن لم يصطحب طعاما
لو كان فى أمياله إن كان لا
وقاصد المنزل للتجر فما
كذلك آت منزلا لحاجة
ولا يقدم الطعام المحتقر
لكن يقدم الطعام الجيد
وما له أن يحقر المقدم
ونفقات الضيف قال السلف
ومنفق على العيال فعلى
ولا يزال الناس مرحومينا
ما أظهروا الوداد ما بينهم

فى السير غير راكب عصيانا
أحدها ضيف الميمن الصمد
أو زورة الأرحام أو فى مثل حج
إلى مباح غير تجر مكتسب
وذا هو الخارج فى العصيان
كرامة له فلا تبجلا
ولا الطبيب حق ضيف نزلا
أو للمداواة أتى من داء
عليهم حق ضيافة علم
فحقه الإكرام والإطعام
لهم عليه حق ضيف لزم
وعنده الطعام فى أحماله
فحقه يلزمهم تماما
يسطيع هذا يصلن المنزلا
له عليهم حق ضيف قدما
تخصه وليس للضيافة
فى مثل قرية ومصر قد كبر
لأنما الجيد فيها يوجد
إليه بل يجله مكرما
فإنها لعشرة تضعف
سبعين ضعفا فى حديث نقل
فى خبر عن أحمد روينا
وللأمانات تماما سلموا

وأكرموا ضيفهم وعملوا وإن من أدى الزكاة وقرا فهو من البخل برىء ومتى غذا هو الشحيح دون ما جدل وينزلن برزقه ويرحـلـ

بالحق بينهم كما قد ينزل ضيفاً وأدى في نوائب الورى لم يوف بالذى ذكرناه الغنى نعوذ بالرحمن من شح يحل بذنـب أهل البيت ضيف يقفل

ما يلزم الضيف

لا يحقر الضيف الذى قد قدما بلومه لأهل بيت غيلم قال غتى الخطاب للضيف عندى ومع رزقكم المقدر فإن تلومونى فيما نلتـم ولتم ربكم إن لتم والضيف لا يرمى إلى نواحى وما له أن يخرجـن أو يدخلـا ولا يكن لأحد مخبرا ولا تجى بغيره معه بلا فإن أتى به بلا إذن غما ويعذر الفقير إن لم يجد ولا تحل أبدا للضيف لأن ذاك ضرر غليـمـض

لنحوه ورزقه لا يلما خالقه فيكفرن بالنعـم بتم ثلاثا من ليال ضيفى لكم وعند ذى الجلال الأكبر فإنكم لرزقكم قد لتم لرزقكم أيضاً وقد كفرتم بيتهم بطرفه اللـمـحـاح إلا بإذن منهم قد حصـلا بسر أهل البيت حين أبصرا إذن إذا دعاه كيما يأكلـا يأكله المـجلـوب قالوا حرما للضيف ما يعطى لضيق فى اليد يقيم عنده على الموصوف عنه ورزق ربنا فى الأرض

حق العبيد

قد جاء من خالقنا الحميد
جبريل أن أرفع بالعبدان
لكثر ما أوصاه لن يستخدما
لكل مرسل أتا منا ذرا
والملك لليمين أيضا جائي
رفيقه أكلا وكسوة معا
لهم بطونهم ولا يجوعوا
لهم مقالكم ولا تخشونوا
تستعملوهم حديثا نقلا
عليه وليمنعه من كل ضرر
ونعمة من ربه موجد
إليه بل باللطف حين نظرا
بيعه وليس شيئا قد وجب
أكل طريف دونه وجيد
ولا لزوم إن يكن لم يعلم
عن جلده وبرده والضرا
وقد رضى سيده ما صنعا
له وقد سامحه في الخدمة
من بعد فجر لصلاة العتمة
عليه خدمة لفجر ظاهر
له وما أراحه لينعم
يخدمه لو كان هذا الليل جن
عنه بشيء كان قد أعطاه

والأمر بالإحسان للعبيد
وفي حديث المصطفى أوصاني
حتى ظننت أن ابن آدم
وأن في آخر خطبة ترى
أن اتقوا الإله في النساء
فيلزم السيد أن يشبعها
وفي الممالك أتى أن أشبعوا
ودفعوا ظهورهم ولينسوا
وفي الذي ليس يطيقون فلا
يستعملنه في الذي كان قدر
فإنه أمانة بيده
لا ينظرون بعين كبر وازدرا
وإن أراد أن يباع يستحب
وليعطه من أكله إن يعتد
إن كان هذا بالطريف عالما
ويكسونه ما يرد الحرا
وإن يكن العبد لنفسه سعى
فما على السيد من مؤنة
والعبد جائز بأن تستخدمه
وليس من بعد العشاء الآخر
إن كان في طول النهار استخدما
وبعضهم رخص تسهلا بأن
ولو مع النهار إن أرضاه

عن خدمة النهار إذ يشغله
أو كان في شغل نهاره ضرر
أنهم في الليل كانوا يخدموا
قد كان في باطنة ذا علما
وليس في النهار زجر يعلم
غسان من قادة صحبنا الرضى
إلا على عبيد أهل الباطنة
أى حسب عادة لهم في الخدمة
ضر على المال يكون جارى
أو بقرأ وغير ذا من ضر
لسيد إن شاء منه العملا
فها هنا خلافتهم في جبره
أن يخدم من لغير سيد شرى
للناس والأجر له متمما
لذلك إن لم يك ضر قد جرى
فلازم عليه أن يزوجا
داع فإن ذاك أمر حظلا
صلى عليه الواحد القهار
والملك لليمين قد ردها
حتى مضى لربه وأكرمه

وشغله بالليل لا يجعله
إلا إذا ما العبد شاء ما ذكر
أو عادة البلاد كانت لهم
وفي النهار راحة لهم كما
فالزجر في الليل يكون لهم
لذلك قد قال الإمام المرتضى
إنا عدلنا في الرعايا الكائنه
فإنما الرحمة حسب العادة
أو كان في الخدمة بالنهار
مثل فساد آلة للزجر
ويجبر العبد على أن يعمل
وإن يكن أراد له غيره
فقال بعض إنه لن يجبرا
إلا إذا اشتراه كيما يخدم
وإننى يعجبني أن يجبرا
وإن يكن قد طلب التزوجا
وما له يضر به ظلما بلا
وقيل لما احتضر المختار
قال الصلاة والزكاة بعدها
ولم يفه من بعدها بكلمه

حق السيد على العبد

يحفظه فيما له قد ائتمن
ومحسناً طاقته في خدمته

وحق سيد على العبد بأن
وليك ناصحا له في ضيعته

يطيعه في أمره إن لم يكن
وما له تنقل بغير ما
وجاز أن يحتاط بالصلاة
كمثلما جاز له فعل القضاء
والعبد إن أحسن للعبادة
فهو مع الثلاثة الذين
وإن يكن السيد لا يعطيه
فجائز لنفسه أن يعمل
لكنه لا يعطين منه ولا
ورخصوا أن يصنع المعروف له
وقال بعض العلماء هو له
ورخص البعض له أن يعمل
إن لم يضر عملا للسيد
قليل وغير لازم أن تسأله
وإن تكن بالمنع فيه تعلم
ومال ربه عليه جاز له
إن كان مثل قيمة أو أكثر
ولا يقاتل على مال أحد
ورخصوا له بأن يقاتل
ونفسه سلاحه يقاتل
لأنه فرض ولا يحل
كذلك لا يرمى سلاحه ولا
والراعي مسئول عن الرعية
وهكذا رعية الإمام
وزوجة تسأل عن قيام

معصية لربه مولى المن
قدمته إلا بإذن علما
والصوم لو بدون إذن أتى
كذا إعادة لما كان مضي
وقام أيضا بحقوق السادة
أول من في الخلد يدخلونا
شيئا وصار ضرر عليه
ويأكلن جميع ما قد حصل
يبيع شيئا دون إذن جملا
منه وجاز أخذه إن بذله
يفعل فيه ما يشاء أن يفعله
لغير سيد به تكفلا
ولم يكن له بمنع مبتدى
هل أنت ممنوع لكيما تشغله
فكف فاستعماله محرم
يقاتلن لو دون إذن حصله
والخلف في الأقل منها قد جرى
سواء والجواز بالإذن ورد
فيما عليه الحر طرأ قاتلا
لباسه ولو نهاه الكافل
تسليم نفسه لموت ينزل
يرمى لباسه فكل حظلا
ثم الإمام عن جميع الأمة
تسأل عن إمامها المحامي
بحق زوجها لدى القيام

وماله قد ضيعت والزوج عن
والعبد عن سيده أيضا وما
والجار عن حق لجار والولد
كذاك في الذكر الحكيم قد أتى
وقال قوا أنفسكم أهليكم
فإنه أدبهم وقد أمر
وآلهم كذا عبيدا لهم
يحذرونهم من الحرام
ويأمرهم بطاعة الصمد
ويلزم الإنسان أن يخبر
لو أنهم لم يسألوه إن درى
أما الكبار منهم كالزوجة
فأمرهم أهون إلا أن يرى
أو أنه ضيع فرضا وجبا
ويضرب العبد على المناكر
وإن يكن لخدمة قد تركا
وجاز أن يباع في الأعراب
ويكرهن تركه إذا احتلم
وما على مولى إلا ما يغطي
وعلى ذا إن كان لم يؤذلهما
فإن يكن حر عليهما فأما

زوجته كذاك أيضا يسألن
ضيع والعكس كذاك علما
عن حق والد كعكس ذا يمد
لنساءلنهم أجمعين ثبتا
لآخر الآية لو قد فهموا
يعلموا أزواجهم بما ذكر
وكل من قد كان من أهلهم
ومن ركوب الجوب والأنام
وفعل ما أوجبه الله وحد
صفاره الصلاة والتطهرا
جهلهم بما عليهم سطر
وسائر الأرحام والقربة
من أحد منهم يكون منكرا
فينكرن عليه ما قد ركبا
وتركه الصلاة كالأوامر
غلا يصح ضربه لذلك
إن كان عبدا مشركا وآبى
بلاختان فالختان ملتزم
لرأسها بخمرة أو مرط
حر ولا برد وقد أعضلها
كالبرد فأعط ذالها تماما

باب المساجد

مساجد فيها أداء الفرض
مثل النجوم في السماء الأرفع
وقدروا على بناء مسجد
من خالص الأموال يجعلوه
وفيه إسلام ودين يزكو
واستوتوا إليه في التنقل
فينبغي قبلا يخطوا المسجدا
بيوتهم عليه قد تشتمل
منازل لهم فما من حرج
بناؤه بقدر طاقة ترى
مسجده ويأمرن بالبناء
معتبر إلا وفيه مسجد
صالحة مع قصدهم للقرية
ويذكروا الله بكل ساعة
ويجعلوه واسع الأرجاء
في خبر من بينين مسجدا
لو أنه كمفحص القطر
أوسع بيت كان في الجنان
ولو كمفحص القطر كونا
بيتاً فما أعظمها من منة
من كان مؤمناً بنص وارد
يشاوروا فيه لأهل الدعوة
بعد اتفاق من خيسار المنزل

إن بيوت ربنا في الأرض
وهي على الأرض بكل موضع
فأى قوم نزلوا بمعهـد
فيندبن لهم بأن يبنوه
لو في مكان كان فيه شرك
وينبغي بنائه وسط المنزل
وإن أرادوا أن يخطوا بلدا
يينونه ويعد ذاك يجعلوا
وإن رأوا بنائه في خارج
وقيل واجب على أهل العرى
إن استطاعوا والرسول قد بنى
ولا يرى للمسلمين بلد
يينونه في بقعة مباحة
لكي يصلوا فيه بالجماعة
وليجعلوا المسجد قرب الماء
وليس بينى لرياء وردا
لا لرياء لا ولا سمعات
يينى له فضلا من الرحمن
وجاء من الله مسجداً بنى
بنى له خالقه في الجنة
وإنما يعمر المساجد
وإن رأوا بنائه في بقعة
لو من سوى منزلهم والمحفل

إذ ليس للأشرار هاهنا نظر
لو أنهم لغيره لم يجدوا
بنية المسجد ليس مسجدا
وقد بناء وهو ينوي المسجدا
لو أن أصل أجره من مشرك
وحطب لسقفه والآجر
ملا ومنه قد بنوا ورفعوا
في صالح كحصر تستعمل
بأن ذاك مسجد للقرية
وضمهم أول طينة تقع
عند بنائه فما من ضرر
بنية تفسدها تحولت
بنية المسجد إذ يقاس
كعكس ذا ليس يصح أصلا
على مصلى فإذا ما حولا
أساسه وغير وضعه وضع
والبعض غير مسجد في الابتدا
جميعه لمسجد يحد
بنية المسجد لما أوقعا
لا تملكن أرضه طول المدا
أيضا بحكم مسجد تعلو
لغير مسجد وإن يزالا
وفوق مثل سقف بيت جعله
والبيت ليسا مسجدين وصفا
ينقلبن لمسجد لو حولا

وما سوى الخيار ليس يعتبر
لايين فيه مشرك محادد
فإن ما بنى لنا وشيدا
وإن يكن قد أمر الموحد
غذاك مسجد بلا تشكك
وما به ابناء مثل الحجر
ومن هم لمسجد قد جمعوا
فكل ما يفضل منه يجعل
وليضعوا أساسه بنية
ويكتفى بتلك النية مع
وإن تلك النية لما تحضر
إن سبقت ولم تكن تبدلت
وإن يكن قد وضع الأساس
فلا يصح جعله مصلى
فإن يكونوا أسسوه أولا
وقد أرادوه لمسجد نزع
كذلك إن أسس بعض مسجدا
ثم بدالهم بأن يردوا
ولا يجوز رد ما قد وضعا
لغير مسجد لأن المسجدا
وبعضهم يحكم للمصلى
فلا يجوز أن يرد قالا
ومن بنى لمسجد وبجله
فليس مسجداً لأن السقفا
فما بنى لغير مسجد فلا

فعنه لا يحولن بمقصود
 حفيرة فمسجد لا ينتفى
 من قبل مصنوعاً كسقف الدار
 أراد بعد ذاك فيه أن يزد
 وشاء أن يوسع الأركان
 جميعه ولو لمحراب سما
 يهدم من جوانب ومن ورا
 محرابه لا يهدم أصلاً
 فجائز تجديدها لو وقفت
 لها من الصلاح إن شاءوا البنا
 والهدم للتضييع مما حرما
 أن تنقضن مساجد وتنثرا
 من حالها لأننى لن آمنا
 لهم من الإتمام حين يقع
 لكى تعاد من جديد لهم
 أبو الحوارى لتجديد البنا
 فجائز تجديده حتى يقف
 مقابل القبلة كى يعتدلا
 لا ينقض المسجد عما قد زكن
 أجاز ما فيه الصلاح يعتمد
 أساسه سليل محبوب الفطن
 يعمر بعضه وبعض يهمل
 ولا ينقص من أرجائه
 فى ذاك للمسجد حين يفعل
 لا يصنعن بلاصلاح جارى

كذلك أيضاً ما بنى لمسجد
 وما على غار بنى أو كان فى
 إلا إذا ما كان سقف الغار
 ومن يكن أسس مسجداً وقد
 أو أنه قبلاً صغيراً كانا
 فذاك جائز ولو أن يهدم
 وذا هو الصحيح والبعض يرى
 لا من أمامه وقيل إلا
 وإن تكن حيطانه قد ضعفت
 إن خيف أن تسقط فالهدم هنا
 ولو بناء غير من قد هدم
 ونجل محبوب يقول لا أرى
 لكى تعاد من جديد أحسنا
 أن يحدثن حدث ويمنع
 إلا إذا ما خربت فتهدم
 ولم يرى فى نقضها بأساً هنا
 وقبله المسجد مهما تنحرف
 فينقضن من أصله وليجعل
 وفى مقال جاء عن أبى الحسن
 وجائز توسيعه والبعض قد
 وقال لا يغير المسجد عن
 ولا يزال عن محله ولا
 وقيل لا يزداد فى بنائه
 إلا إذا كان صلاح يحصل
 وذاك للترغيب للعمار

وجائز أن تفرزن للوتد
وفي الجدار الحفر للمصباح
وجاز فيه العمل للكوات
وكما قد كان في الصلاح
وجاز غلق كوة نافذة
وما له حق إلى أن توضحها
لو أنه تم بناؤه وتم
غزالت العتبة تلك زالا
وقال بعض إنه إن دورا
لو أنه لأباب فيه حصلا
ويستط الحق إذا أزيلا
وقيل لا تزين المساجد
لو بشرافات وذا سستار
وبعضهم رخص في البنيان
وجوزوا بناء ما كساتر
وهذه المساجد المكرمة
في أرضه قد بنيت بالدين
وشرفت كذاك بالتكريم
زينتها نظافة عليها
وقد روى ما شاء قوم قبلى قط
كمثلا زخرف من قبلكم
فلا يزين مسجد بحمرة
ولا بفرش زخرفت وقيلا
وقال بعض تجعل المساجد
ولا تقوم ساعة في الوارد

لقربة في جدر للمسجد
ككوة ما فيه من جناح
لو أنها لم تكن نافذات
فليس في ذلك من جناح
وعكس ذاك جائز بحالته
عتبه العليا له وتصنعا
تسقيفه وهكذا إذا هدم
حقوقهم بعضهم قد قالوا
أساسه فحقه تقررا
وليس فيه عتبة قد جعل
تأسيسه التدوين فيما قالا
فالنهي عن تزيينهم وارد
يبنى على جدارها يدار
إن كان مجمولا على الأركان
إن حاذروا مع ذاك جور حائز
بيوت ربى ذى العلى والعظمة
وبالأمانات وبالتصوين
والذكر للمهيمن العظيم
تعظيمها ذكر الإله فيها
إلا وزخرفوا مساجدا تخط
كنائسا وبيعا عندهم
ولا نقوش لا ولا بصفرة
يجوز والمنع الصحيح الأولى
جما وفي ذاك حديث وارد
أو يتباهى الناس في المساجد

ومسجد الرسول كان قبلاً
وخرّباً وفيه أيضاً مقبره
وشاء فيه مسجداً أن يجعلن
فحلفوا بربهم مولى المنن
وإنما نرجو غداً للثمن
فقطع النخل وسوى للخرّب
وجعل النخل الذي كان قطع
وحجراً عضادتيه جعلوا
وظللوها بجريد النخل
وفي زمان لأبى بكر الأبر
وبجذوع النخل والجريد
ثم بناه بعد ذا بمدة
وآجر وجعل السواري
والسقف من ساج وزاد فيه
وقيل إن عمرا له بنى
وقد روى أن علياً قد كتب
أن احذروا التزييق في المساجد
وعن أبى محمد المجد
شيء من الكلام وهو يعرف
من كلم القرآن أو موعظة
وبعضهم يقول ما من باس
وحفر غار فيه للخوف منع
وإن بناه جائز في بلد
فليس ذا بمسجد لو رفعوا
ومن يكن بناه في أرض الولد

موضعه فيما رويناه نخل
للمشركين ثم لما عمره
أراد من مالكيه بالثمن
بأننا لا نبتغي عنه ثمن
عند الإله وجزيل المنن
ونبش القبور أيضاً وقلب
صفاً إلى قبلة مسجد تقع
ثم السواري من جذوع عملوا
وذاك في زمان خير الرسل
خليفة الرسول هذا قد نخر
اعاده كحاله السديد
عثمان بانحجارة المنقوشة
قد قيل منقوشا من الأحجار
زيادة وضما إليها
بلبن وبجريد كوننا
لل بعض من قضاته أولى الرتب
والشرفات في كلام وارد
لا يكتبن في قبلة للمسجد
خشية أن يشغل من قد يقف
ولا يجوز فيه جعل صورة
بصورة ليس لها من راس
وبعضهم رخص فيه إن وقع
وكان غاصباً لها من أحد
والأرض للمغصوب منه ترجع
فجائز ومسجداً هذا يعد

والابن كان بالغاً حد الحلم لكنه يضمن للابن البدن وقيل لا ضمان فيه يوجد ومن بأرضه بنائه حتى معيناً وبعد ذاك يفعل غذاك مسجداً يكون أبداً ومن بنى لمسجد في داره فجائز بظهوره أن ينتفع يبنى عليه ما يشاء من غرف وذاك مهما كان باب داره وقيل إن سماه مسجداً وقد فلا يجوز أبداً أن ينتفع وبيع أرض وعطاها منعاً كذا مخالف ليني مسجداً ومن نواحى المسجد المعلى من غير ما له وقيل لا ضرر وإنها تعطى من الأحكام

أو أنه كان صبياً ما احتلم طفلاً وبالغاً إذا له سأل طفلاً وبالغاً يكون الولد يصلين الناس فيه وقتها ما شاء فيه إن أراد ينقل وغير نافع له ما حدداً له ومن يشاء من جواره ويبين فوقه ويرتفع ومن ستور وسوى ما قد وصف دار عليه وعلى جداره أراد وجه الله فيه وقصد منه بما من المساجد امتنع إلى كتابي ليني بيعاً إلا بقهر منهم له بدا يبنى له ويجعل المصلى وصرحة المسجد منه تعتبر أحكام مسجد على التمام

ما يصرف فيه مال المسجد

يجعل للحيطان والسواري من ماله الذى له قد جملاً فقيل إن الباب والأقفالاً أما الذى يرجع نفعه إلى ومثل مصباح فليس يجعل

وسقف المسجد في العمار وبابه فيه خلاف نقلاً من ماله وقال بعض لا لا عماره مثل حصير جملاً من ماله لكن ذاك ييذل

من الذي كانوا له قد جعلوا
وبعضهم رخص في أن يجعل
من ذلك المال الذي له جعل
وكل مجعول لكيما يوكل
فالآكلون بالذي لهم جعل
وكل ما لمسجد قد يجعل
كعكسه والعكس جاء فيه
والخلف في منارة المسجد هل
ومن يكن أوصى بنقود جيد
فلا يجوز يشتري منه الحصر
والدهن للسراج جاز يشتري
وإن يكن قال له وللبناء
وإن يقل على الصلاح جائى
وقيل للبناء وما كان صالح
وجائز أن تشتري منه الحصر
وجاعل لمسجد بعض الشجر
وجاز أن يجعل في السواري
وتثبت الهبات للمساجد
وبقبول قائم وقبض
ومثله الإمام والمحتسب
وغير مسجد من الأوقاف
ويثبت الإيصاء حالا لعدم
وإن يكن أوصى لهذا المسجد
بياع ثم تصرف الأثمان في
وتركه يجوز لاستغلال

فإنه في دى الأمور ييذل
شيء لنفع أهله وييذلا
إذ نفعه له يعود إن فعل
فيه فللمسجد ذا لن يجعل
أحق فليدفع إليهم ما حصل
فللمصلى ذاك ليس ييذل
ترخص بعضهم يحكيه
من ماله تبني فبعضهم حظ
ليجعلن في أمور المسجد
ولا مصلى لإمامه الأبر
منه على قول لبعض الكبرا
يكون للبناء فيما عندنا
فللصلاح ذاك والبناء
له من العمار وهذا يتضح
والدهن والقنديل لم يكن حجر
فإنه لحائط إذا اندثر
وسقف وسائر العمار
كذا العطايا من كريم ماجد
يصح ذاك عندهم ويمضى
أو بالقبول وحده ذا يجب
يكون كالمسجد في الأوصاف
حاجته إلى قبول بنعم
بالدار أو أرض ونخل جيد
مصالح للمسجد المشرف
إن يكن الصلاح في ذا المال

والرأى للعمار فيه يجعل
أما الذى يوقف للعمـ
كذاك ما غلته قد تجعل
ولا يبيع وأجيز النظر
وجاعل من ماله دراهمـ
غبنى المسجد منها وفضل
ولا لوarithه لكن تجعل
ونخلة لمسجد فى أرض رجل
فذاك لا يجوز قيل وفعل
قال الإمام القطب إذ لم ينطقا
فذاك فعل منه والتقليد فى
وجائز بأن يبيع إلا بعد
ويشترى به القريب للنظر
قلت وهكذا القياض إن ظهر
وقائل إن أنامت نخلتى
لأن ذاك منه إقرار وقد
ومن يكن لمسجد قد أوصى
أو لصاحبه فذاك فى القما
لا فى سراجـه وحصر لا ولا
وإن يكن أوصى لمن له عمر
وليس يشترى من الموقوف
ولا مراوح لأن ما ذكر
والصرم تحت نخلة فيه اختلاف
لأنه كتمر إن كان لا
وقال بعض إنه يعتبر

فما رأوه من صلاح ففعلوا
ليأكلوا الحاصل من ثمار
على عماره فلا يبدل
فيه إذا كان صلاح يظهر
تنفذ فى بناء مسجد سما
شئ فأخذه له ليس يحل
فى صالح لمسجد وتبذل
وشاء أن يعطيه عنها بدل
ذلك بعض علمائنا الأول
بأن ذاك جائز محققا
فعل فإنه من المضعف
من مال مسجد متى ما يوجد
فعل الصلاح فالصلاح المعتبر
فيه الصلاح لا أقول قد حجر
لمسجد فما له من رجعة
قيل وصية رجوعها يجد
أو لعمارة له قد خصا
وفى صلاح وعمار علما
حصاه والجواز قول نقلا
فمن صلى الخمس فيه مستمر
لمسجد كمرفع معروف
لم يك من صلاح مسجد ظهر
فقد أجاز بيعه بعض السلف
يحتاجه المال لكن يفسلا
من الأصول غالبـيا يـحجر

وأول القولين عندي الأصح
لأنما المدار في ذا الأمر
وليس من شكى بأنما بقا
مضرة على النخيل وعلى
غالأصلح الأوفر للمسجد أن
وما به أوصى لمسجد وقد
لمسجد سواء والبعض يرى
وقال بعض إنه يصرف في
إذا خلا المنزل لم يبق أحد
واستظهر القطب إذا هذا جعل
ومن يكن أوصى بمال بينا
فيجعلن في مسجد الموصى إذا
وينسبن له وإلا فإلى
وإن تساوى القرب في المساجد
وقيل في الجامع هذا يجعل
وإن يكن قد قال في المساجد
وصح قيل إن يكن في واحد
وإن إلى المسجد أرض تتصل
تحويله مكانها ويستغل
وجاز في الرأي إذا ترجحما
ومسجد كان له مال نزر
غبيح قطعة له في الأثر
إن كانت القطعة لم تسمى
وكان لا يرجى له أن يعمرا
ومن يكن أوقف يوماً ما لا

وليس للشأنى دليل متضح
على الصلاح وارتفاع الضر
ذا الصرم في جذوره تعلقا
أرض بها ذاك الفسيل حصلا
بياع ثم في الصلاح ينفذن
تخرب المسجد فالموصى يرد
بأنه يوقف حتى يعمرا
أقرب مسجد له مشرف
فيه وذا كالإرث بينها يعد
في غير أقرب فيجزى ما فعل
لمسجد وام يكن قد عيننا
ما كان مسجد يصلى فيه ذا
أقرب مسجد إليه جعلنا
إليه يجزى صرفه في واحد
وقيل شبهة فذاك يبطل
ففى مساجد لتلك البلد
أنفذه من جملة المساجد
فشاء من على صلاحه جعل
مكانه فذاك في الحكم حظل
وكان للمسجد ذاك أصلا
أصابه الخراب يوماً واندثر
ممتنع وجائز في النظر
وقفاً عليه يحتمن حتما
إلا سبع للقطعة التي ترى
على بناء مسجد غزالا

وقد بقى مكانه ماء فلا
ولا يكون الوقف قالوا إلا
ومن يكن أوصى بشيء أو جعل
فيمنع شراء غير ما جعل
وجوزوا شراء مثل ذا بما
والعكس جائز وإذا إن ينفذ
والقطب قد صح قول من يرى
وإن كسوة المساجد الحصر
فلنفرش بالحصى فهو حسن
وغيرها بالحصر قال من قطن
لكنها مقبولة لذاك قد
وجائز أن تخرجن القطع
ولا ينجس قط أو يحرق ما
والبيع للجدوع مهما استغنى
ولا يقومها لنفسه أحد
إلا إذا أراد خيراً يجعل
وحصر المسجد إذ تقطع
في مثل حك الرأس أو حك الأذن
وبعضهم أجازها بما صغر
وجائز ينتفع بكلمها
وبعضهم جوز للرقود
ولو بأن يحول الحصر
وقيل لا يحول فيه
وجاز للمصلاة أن يحولا
وجاز أن تطوى لى توسدا

بينى له في قربه منفلاً
في موضع قد خط فيه قبلاً
لحصر وكصايب قلا
له وفيه رخصة عن الأول
قد كان مجمولاً لمسجد سما
في مسجد ما كان مجمولاً لذا
في الصورتين أن هذا حجراً
وإن يكن لم يمكن ما ذكر
وغيرهن بحصى مما يسن
بأن تلك بدعة ولم تكن
قبل من الحق لها هذا يعد
من مسجد إن بقيت لا تنفع
أخرج من مسجدنا لو هربا
عنها يجوز في صلاح عني
لكنه يرى أرباب الرشيد
منها مكانها متى ينقل
فعمدة استعماله ممتنع
ولو صغيراً وكذا تخليل سن
وخرجاً يرمى لذلك القذر
لا نفع للمسجد فيه علماً
على حصر فيه كالقعود
من موضع لموضع يصير
للنوم والتعود أن يأتيه
لأنه لأجل ذاك جملاً
بها إذا أم تنكسر مما بدا

وجائز أيضاً بها أن تلتحف
لكنما جواز ما قد ذكرا
وجائز أيضاً لمن قد حاذرا
أو فوت علم كان أو قراءة
وبعضهم رخص في الرقود
لأنها ملك لذي الجلال
وتجعلن سترأ عن الريح وعن
ويمنعن إخراج هذه الحصر
كذلك غير الحصر أيضاً كالقلل
ومن يكن نجسها عليه أن
ومن يكن أفسد فيها عزمها
وجاز أن ترفع حين صلاحها
وجائز إخراجها منه إذا
ومن ولى نخلاً لمسجد فله
إذا جرى بوجه عدل فيه
وإن رأى إعطاء سهم أصلها
فذاك واسع له والخلف في
فبعضهم أجازه على نظر
وقد ذكرنا ذاك فيما قد مضى
وبائع غلة نخل المسجد
يضمنها إن أنكر الشاري وله
وغرس نخلة بصرحه منع
ويمنعن من شاء يأخذ الطنا
ومثل ذلك اليتيم إلا

وجاز أن تفرشها كما عرف
للضيف إن كان عليها قد طرا
فوت جماعة عليها ثابرا
ونحوه من صفة العبادة
للكل قاسه على القعود
وكلنا عبيده بحال
شمس إذا إذنهم لتدفعن
منه لنوم أو لغير ما ذكر
وكالمصابيح خروجها حظل
يفسدها لكى يزيل للدرن
كمثلها أو ثمنها متمما
لها كوقت الصيف إذ تفتحا
خيف عليها سرق ونحو ذا
يعطيه بالنصيب من قد عمله
وكان في الصلاح ما يأتيه
منه لمن قام به وأصلها (١)
قياض ماله أتى عن سلف
صلاحه وبعضهم له حجر
ومالنا من نظر قد عرضنا
بيع نسيئه ولما يشهد
تحليفه يكون في ذى المسألة
أو شجر لو أنه قد اتسع
من ماله ويدفعن الثمننا
من ثقة عدل له تولى

وإن يكن يدفع ما قد ذكرا
فقد يرى لو التلاف وقعا
وجائز لماله أن يشتروا
إن كان في ذاك صلاح جائى
وكشرا صرم وإعطاء العنا
وهكذا إعطاء أرضه لن
أما قياض صرمة من ماله
فإن تمت صرمة مسجد وقد
فلازم عليه قالوا يغرم
ولا أرى هذا فما قد ذكرا
فمن يبيع صرمة لمسجد
من بعد ما في أرضه قد تفسل
والحكم في الببدال فيما ذكرا
ومن يكن في مسجد قد جملا
وبعد ذاك للحصير أخذا
وجائز لأهله أن يجمعوا
وذاك مهما كان لا يضر
وجائز إخراجها لتنتشرا
ولا أحب مثل هذا إن تكن
غليو تجر من ماله كالحصر
وحصر المسجد للعبادة
وبيد الأمين يجعلن ما
يحفظه ذاك الأمين ويقد
وجاز أن يشرى لزيتيه وعا
من مال مصباح وبعضهم يرى

إلى أمين ثقة عدل يرى
في الثمن الذى له قد دفعا
مثل سـماد وبذور تبذر
وغسل أرضه طناء الماء
لحارث وغارس كما عنى
يغرسها بالجزء مما يغرسن
بصرمة ممتنع بحاله
عاشت بديلها مع الذى عقد
بصرمة المسجد إذ تقوم
أحكامه تكون أحكام الشرا
وتتلفن في الموضع المحدد
فهل على البائع عنها بدل
حكم البيوع في جميع ما جرى
مثل حسير مدة تفضلا
فجائز له إذا نوى لـذا
أكلا على حصيره ليأكلوا
فإن يكن ضرر فينفى الضرر
جبوبه فيها لحاجة ترى
في ماله كفاية لما زكن
ينشر فيها ماله من ثمر
مجمولة ليس لهذى الحالة
يجعل للسراج مما علما
له بوقت حاجة ولا يزد
كذلك قنديل فتائل معا
أن سوى المصباح ليس يشتري

ويوقد المصباح في المسجد لا
كذلك لا يدخل بالنار لكي
ولا تباعة إذا ما تدخل
إلا إذا ما كان يقتدى به
فإنه قدس غيما فعلا
يكون وزرها عليه أبدا
وجائز إدخالها لينظروا
ومخرج مصباحه ليوقده
ما أكل المصباح من زيت إلى
ورخصوا لقائم بالمسجد
ما يصلح له إلى أن تأتي
أو يرجع المثل ولا يسلف
وهكذا لا يقرضن لغيره
وجاز إيقاد مصابيح ترى
وتجعلن في مكان صالح
وجائز أن يوقدن الليل
لو كان لم يعمر لأنما الظلم
والنور بالمساجد الكرام
ولا يجوز أبدا أن يوقدوا
والزيت إن رجسا فذاك يمتنع
وذلك السراج بالنفخ فلا
لأنما إطفأؤه بما ذكر
فقبل داء الكرب ذاك يعقب
وجاء أنه ينتن الفم
ويذهبن من يد للبركة

يخرج للإيقاد أو يحولا
لا تفسدن في ذلك المسجد شي
ولم يكن منها فساد يحصل
ويحصل الفساد من أسبايه
لسنة سيئة وبدلا
إلا إذا ما تاب مما قد بدا
فيها فعقب وحية جرى
تلتزمه تناعة مؤكده
أن يصلن مسجده ويدخلا
بأنه يستقرضن من أحد
غلته فيرجع القيمات
منه لمن قد جاء يستلف
من زيتة ليسلمن من ضره
لمسجد اثنين أوفيا أكثرا
لأهله بحسب المصالح
جميعه ولو غدا طويلا
مكروهة والنور خير وأتم
أليق لا شك من الظلام
بودك لمبتقه قد وجدا
كذا فغليله بها رجس يقع
يطفا ولو لغير مسجد علا
في قولهم يورث داء وضرر
وقال بعض نور وجهه يذهب
وريح أنف قال بعض العلماء
إطفأؤه بريحهم فليتركه

فينبغي إطفاءه بمروحه
وجاز قطع شجر قد نبتا
وإن تكن قد تركت غalthمر
وقيل في النابت فيها يجعل
وقال بعض إنه للمسجد
وإن يكن ينبت يوماً شجر
فجائز للفقراء يأكلوا
وإن تكن ثمار هذه الشجر
فنصفها لمسجد قد صيرا
ولا يجوز أكل ذاك للغنى
وإن تكن قد خرجت في المسجد
زرعاً وأشجاراً ولا بهائمها
وتدفن العين إذا تبيننا
وليس من بأس بما ينحدر
إذا أراد أحد ينفع
أما الذي حواه سقفه فلا
ويمنع المجب من أن يدخل
بأن تكون فيه عين فسرح
ولا يجوز حدث الجنابة
والخلف في إخراج ريح عامدا
لأنه يؤدي لمن قد حضرا
وبعضهم أجازوه لوجع
والبعض منهم للجواز أطلقا
وقد أجازوه بيوم الجمعة
واليت لا يدخل فيه أبدا

أو ريح ثوب إن عليه طرحه
في مسجد أو حريمه أتى
في نفع مسجد هنا يصير
في الفقرا تصرف منه الغل
وذا هو الذي أراه فقدا
ما بنيه والدرب فيه ثمر
ما كان من هذى الثمار يحصل
تحصل منها قيمة عند النظر
ونصف ذاك راجع للفقرا
إلا إذا يأخذ به بالثمن
عين فلا يسقى بها لأحد
إلا الذي لمسجد قد علما
ضربه ودفنها قد أمكنا
في السيل من ميزانه ويقطر
به فما في ذاك حجر يقع
يؤخذ بل ملك له قد حصلا
فيه ولو أراد أن يغتسلا
هذا لكى يغتسلن فلا يصح
فيه بأن يجامعن للزوجة
فيه فبعض العلماء شددوا
والاحتباء فيه مما حجرا
ظهر أو الضعف ولما يمنع
باليدي أو بالثوب قد تمنطقا
حيث الخطيب يقرآن للخطبة
وقد روى في خبر لأحمدا

أن لا صلاة للذي قد صلى
ومن قضى حاجته في المسجد
وجنب قيل إذا اضطر إلى
غليتم وكذا إن أجنباً
وقد أجاز بعضهم أن يدخلوا
وقيل من أجنب فيه يستحب
ومن رأى نجاسة في المسجد
وما له أن يدخل بنعله
وجوزوا على كراهة إذا
وماله أن يجعل النخاما
إلا إذا جعل ما كان زكناً
ومن حذوقه على أهليه
يحفظ للأوقات والصلاة
وليعمروه دائماً بالذكر
والدرس للمعلوم والقرآن
وقد روى من يألفن المسجداً
وجاء إن رأيت للإنسان
غلثشهدوا لذاك بالإيمان
ما مؤمن مر بمسجد وقد
إلا أثابه من العوائد
وهذه المساجد المطهرة
وأحسن البلاد عند الله جل
وبعض البلاد للرحمن
وقد أتى عن الأمين أحمد
نهى بأن تنطق بالتصغير

فيه على ميت له تولى
عليه لعنة العزيز الصمد
دخوله لأجل داع حصلاً
فيه وحيض ونفاس وثباً
ولو بلا تيمم قد فعلوا
ثوباً طهوراً وعليه يذهب
إخراجها يندب مهما يجد
إن كان لابساً له في رجله
لم يكن فيها نجس ولا أذى
فيه ولا البزاق حيث قاما
في ثوبه أو كان ذاك في البدن
جعل مؤذن أمين فيه
به مع الجماعة الثقات
لربهم في كل حال يجري
في كل موقف وكل آن
يألفه خالقه طول المدا
يعتاد للمسجد كل آن
وجاء عنه في حديث ثانٍ
صلى هناك ركعتين للصمد
بملاء ما في الأرض من مساجد
فهى بيوت المتقين البرره
هذى المساجد التي لها نجل
أسواقها مجالس الشيطان
في لفظة لمصحف ومسجد
فلا تكن مصغراً المذكور

قصد انتقاظه والاستحقار
ومن مشى لمسجد لأمر
وإنها مجالس الكرام
وإن يك المسجد لا مال له
فالمسجد الجامع قيل يعمر
وقال بعض العلماء يلزم
العقلاء البالغ الذكرا
وهو الذي يجمع أهل البلدة
ويلزم عمارة من لزمت
كذلك من عليه أيضا تلزم
وما على الفقير شيء لزما
وما سوى الجامع فهو قيل لا
وقال بعض يؤخذن عمارة
ومن حقوق مسجد عليهم
وقاصد المسجد للفريضة
لحج فرض والذي له وصل
وفضل من كان بعيده الدار
كفضل غاز في سبيله الهدى
وهذه الصلاة في المسجد عن
وفي المصلى باثنى عشرة
ومسجد الحرام عن ألف ذكر
ومسجد الحرام فيما أتى
وسنة الفجر روى لنا الأرب
وهكذا الركوع يوم الجمعة
ولا صلاة لجوار المسجد

فاحذر بذاك غضب الجبار
فحظه ما كان فيه يجرى
ومن أبى مرة حصن حامى
يعمر منه إن ضياع ناله
من بيت مال الله فهو أجدر
أهل البلاد وبذاك يحكم
لا يلزم النساء ولا الصبا
جميع من يصلين للجمعة
عليه جمعة وقد تحتمت
قسامه ووصفه ستعلم
لأجل فقره الذى فيه ارتضى
يؤخذ فيه أحد من الملا
فلازم عليهم عمارة
أن يحفظوا لضيافته ويكرموا
فأجره كمن مشى لمكة
للتقل مثل من لحج منتفل
منه على القريب في المزار
على الذى ببيته قد قعدا
أربع عشرين صلاة تحسبن
ومسجد القدس بخمسائة
من غيره إلا الحرام في خبر
عن مائة الألف من الصلاة
صلاتها في البيت بما يستحب
من الإمام قيل فرض مثبت
إلا بمسجد أتى عن أحمد

يعنى بذلك لا صلاة كاملة
والجار وأربعون من ذراع
وقال بعض حيثما قد يسمع
ويدرك الصلاة مع إمامه
ولا تشدد هذه الرجال
المسجد الحرام ثم النبوى
ويندبن لمن مشى للمسجد
لأن كل خطوة بعشر
والقطب قال فى كلام ضبطا
أكثر من معتاده بل قصدا
فيمشين كالمشيئة المعتادة
ثم انتظار لصلاة فيه
بالذكر لله هو الرباط فى
ويندبن نعهد المساجد
وكنسه قبل مهور الحور
ولا ينجسن على تعمد
كذلك لا يرمى على مجرزة
كذلك لا ينتفعن به سوى
والبعض لا يرى بالانتفاع
وإن أتوا لمسجد يقدموا
فليتأخروا إلى أن يدخلوا
وفى خروجهم يقدمونا
وقدم اليمين حين تدخل
ويذكر الداخل عند الباب
يدعوا إليه وإليه يضرع

لو أسقطت لفرضه والنافله
وقيل سامع أذان الداعى
أذانه وللوضوء يوقع
فذلك الجوار فى كلامه
إلا إلى ثلاثة يقال
والمسجد الأقصى حديثاً قد روى
يقرب الخطأ لكثير العدد
من حسنات فى حديث الطهر
ليس المراد فيه تقريب الخطأ
كون الخطأ كمثلاً ما تعودا
ويترك التكليف فى الإطالة
من بعد أخرى قد مضت عليه
ما قد أتى عن النبى الأشراف
بالكنس والتنظيف عن أماجيد
طوبى لمن قد قام بالمهور
والقصد فيما قيل كنس المسجد
وغيرها من بقعة منجوسة
كان تراباً أو كمود ما حوى
بأساً به من أيما أنواع
للرجل الأفضل ديناً منهم
لو أنه أصغر سنّاً فى الملا
أصغرهم فيما رويناه ديناً
وفى الخروج عكس ذلك يجعل
إليه وليأت للمحراب
وركعتين بعد ذلك يركع

وركعة تجزيه مهما اقتصرا
وهذه تحية للمسجد
كمثلا يفرح بالتحية
وعن يمين ذلك المحراب
وإن يكن يركعن حيثما
يصلين لهما من بعد
وإن يكن بعد دخوله قعد
فإنه للركعتين أدركا
فبعضهم بقول فيه إن قعد
ورده ما قد روى أن أبا
المصطفى قال ركعت لهما
يصلين الركعتين كلما
لو أنه كرر للتردد
والأمر في ذلك للنسب على
قال وصرح ابن حزم بعدم
ومن أتى المسجد مع قيام
وإن يكن جاء بوقت لا تقع
وأن أتى ثان وقد تقدا
فإنه على اليسار يركع
فليركعن مقابل المحراب
فحيثما شاء بلا ملام
وإن يكن ركوعها ما أمكنا
فإنه يذكر ذا الآلاء
وأفضل الذكر الكلام المنزل
ما جاء في الذكر من الكلام

له تحية كفعل عمرا
إذ يفرح ببطاعة للصمد
أحدنا من صاحب المروة
يركع ركعتيه باستحباب
أراد أجزأه فليركعهما
دخوله قبل جلوس يدي
وبعد للركعتين قد عمد
على الصحيح لو خلافه حكى
يفوته ركوعه الذي يحسد
ذر إلى المسجد كان ذهباً
فقال لا فقال قم فاركعهما
يدخل للحوطة لا يتركهما
لو أنه من غير أهل المسجد
ما قد رواه القطب عن عدلا
وجوبهن وهو القول الأتم
صلاتهم صلى مع الإمام
فيه الصلاة فالصلاة تمتنع
في أيمن المحراب شخص قد سما
وإن أتى الثالث بعد يسرع
وإن أتى الرابع بانسياب
لأنما المحراب كالإمام
لمثل ضيق الوقت أو أمر غنى
بأيما ذكر هناك جائي
وكلمة الإخلاص فهي أفضل
فاذكر لها في البدء فالختام

ما لا يجوز فعله في المسجد

قد بنيت لما له قد بنيت
وشرفت بالدين والصيانة
هذى الحدود في الذي يجنيها
مخافة الإحداث من أهل الريب
إذ ذاك مع ضرب السياط يرتقى
فيها ولا يتخذن سوق
فيها لإخبار بذاك توجد
لا جمع الله عليك أبدا
ونحوها مرتكب أمر الخطا
بما ذكرنا تلزمن لأحد
فيها وسل السيف كل منعه
به وما بطبخ ما فيه حرج
وبالقوارير فيمنعنا
فيمنع فاعلها علانيه
لم ينته عماله كان أتى
يضرب فليضرب لذاك وليهن
ممتنع وحلقة اليمين
فيها لما عن الرسول يرفع
ولو بطرف لكساء أو بيد
إلا لخوف أن يفوت عنهم
فتقتلن من بعد ما إن ترعجا
فليقتلوا حيثما قد أمكنا
أن اقتلوا لحية وعقرب

إن المساجد التي قد أعليت
قد بنيت للذكر والعبادة
وطهرت من أن تقام فيها
وتشمل التعزير طراً والأدب
كالبول والغائط أو مثل الدم
كذلك لا تتخذ الطريق
وهكذا ما ضل ليس ينشد
وقد يجاب من لها قد أنشدا
وهكذا من ينشدن اللقطا
ولم تكن إجابة للمنشد
وهكذا لا توقع المبايعة
واللحم إن كان طرياً لا تلج
وبالتصاوير فليست تبني
كذلك لا توقع فيها معصيه
وينهرن ويخرجن منها متى
وإن يكن لا ينتهى إلا بأن
والحكم بين المتخاصمين
إلا اللعان فاللعان يوقع
كذلك لا يضرب فيها لأحد
كذلك لا يقتل ما فيه دم
وعقرب أمكنهم أن تخرجوا
وإن يكن إخراجها لم يمكنا
لخبر يروونه عن النبي

لو في الصلاة كنتم وما ذكر وإن يكن لم يمكن إخراج ما إلا بإفساد جدار طينا وهكذا إن كان في الجدار وأن به يقتل شيء وجرى ولا يصح يدفن فيه لو ذلك المال له ومن فعل إن كان لم يهدم جداراً أو يكن وإن يك المال لغيره وقد وداخل لمسجد من بابه فلي فصلن بك دعا بينهما ليخرجن عما من النهى ورد والقطب قال لا يجوز عندي لأنه قد قصد اتخاذ فليس تغني عنه ركعاه وجائز في بابه أن ينشدا بأن يكون خارجاً من عتبه وما له في مسجد تكلم لما روى كل كلام أتى أو بسؤال كان عن حق وقع وإن هم في مسجد تكلموا نادتهم ملائكتك الإله أن اسكتوا يا بغضاء الله قال ابن عباس سألت المصطفى عشر سنين ثم بعدها سنة

حرصاً على قتلها خوف الضرر كحية وعقرب فيه ارتقى عليهما وفي الجدار دفنا مسكن نمل أو كجحر غار منه دم في الصين فليطهرا مال ولا يطينن عليه ذاك فلا تباعة فيه تصل أصلحه من بعد هدم فيه عن ألقاه في المسجد ضامناً يعد ليخرجن من آخر مر به أو ركعتين فيه يركعنهما في جعل مسجد طريقاً لأحد يمر فيه لو بهذا القصد مسجداً درياً له ولاذا شيئاً ولا الدعا الذي أتاه ما ضل عنه لو لغيره غدا وقوفه لا داخلاً من جهته بدنيوى من كلام لهم فيه بغير الذكر والصلاة فذاك لغو عنه نهى قد وقع كلام دنيا وعليه أقدموا أن اسكتوا يا مقتاء الله فأين عنا هذه المناهى صلى عليه ربه وشرفا أردد السؤال كل آونه

فلم يزدني غير ما تشدد
فالبحر للمختار لم يعاصرا
وهو صغير وله قد أتخفا
لازمت للبحر ابن عباس الأجل
كلام مسجد وفيه ما أذن

يرخصن لى فى كلام المسجد
وأن فى هذا الكلام نظرا
إلا صغيراً وتوفى المصطفى
بل الصواب أنه قال رجل
عشر سنين وأنا أسأل عن

ما يجوز فعله فى المسجد

أخذ سلاح من كضيف قدما
صنيع معروف لكيما يفعلا
سعر سلامة من الأسفار
عن ميت فيه كذاك التهنیه
أو اشترى شيئا شراء منعقد
غائبه أو قد برى من السقم
يطلقن لسنة يراجع
وذاك من سؤال حق قد علم
وداخلا أجاز بعض العلما
لأن فصل الحكم فرض يجب
بالعرف والنهى عن المنكر
لا يوقع الخصام فيه أصلا
فيه ولا البزاق لاحترام
كالجلد من نار عليه توقد
مسجده الهادى لخير ملة
أن يعرضن عنه الإله ويذب
غربه قبالة وجهه آتى

وجوزوا تصافحا فيه كما
وهكذا اتفاقهم فيه على
وهكذا السؤال عن أقطار
وموت مفقود وجاز التعزية
لن له قد كان مولود ولد
أو لبس الجديد أو كان قدم
ويخطبن والعقد فيه يوقع
ويوقع الخصام عند من حكم
ويحكمن خارجاً إن حكما
والقطب قال إن ذاك أنسب
وأنه من جملة الأوامر
وقال بعضهم مقالا يتلى
ولا يصح الرمي للنظام
وينزوى من النظام المسجد
وقد رأى نخامة فى قبلة
فحكما وقال أيكم أحب
فإن من قام إلى الصلاة

لا يصقن قدامه كلا ولا لكنه إلى الشمال إن يرد وقيل من تفل نحو القبلة والتفلة التي لها قد ألقى وإن به قد مات ميت أخرجا وإن يكن لم يمكنهم يرد وكان ذاك قبره إلى الأبد لأنه في مسجد قد جملا لكنه لا يتخطاه أحد أو يمشين فوقه ولا يقف والقطب في كلامه ومذهبه لأن أرض المسجد المصان وإنما صار بهذا المسجد فإن يزل فالأرض ترجعن إلى ولا يصح الغلق للمساجد ليذكر اسم الله فيها إن قصد وغلقه عن يخاف الضرر كذاك مهما حاذروا للسرقة ويمنع الإحداث في الحريم وكالبناء وإلقاء النجس وذلك الحريم بعض قالوا وقال بعضهم ثمان مع عشر وأربعين من ذراع حـددا وقال في التاج ذراعان فقد أما حريمه لمن يريد

عن اليمين هكذا قد نقلا يلقى البصاق تحت يسراه فقد فإنه يجيء في القيامة ما بين عينيه جزاء حقا إن كان قد أمكنهم أن يخرجوا عليه في مكانه التراب فقد وما لذا القبر حريم قد يحد ضرورة بلا اختيار، حصلا أو يقعدن فوقه إذا قعد ولا يصلى فوقه بل ينحرف بأنه إن زال لا يعتد به سابقة عليه بالزمان ضرورة بدون ما تعمـد حال عليه قبل ذاك حصلا إذ غلقها منع لها من وارد وذاك سعى في خرابها يعد منه كتنجيس فليس يحجر أو مشركاً يدخله غليغلـق كالغرس أو كالربط للبهيم فيه وكل ما يضره ففـس سبع وعشر أذرع كمـالا حريمه والبعض زاد في القدر وقال بعض ضعف هذه عددا حريمه وذاك أدنى ما وجد بينى لديه مسجداً يزيد

فقل فيه إنه إن كانا
أراق بولا وتوضى وذهب
لم يدرك الفرض مع الإمام
لو أنه يدرك ما كان بقى
غها هنا جاز لهم يزيديا
ودون ذاك لا يجوز أبدا
وقيل إن كان القديم يندثر
والمسجد الضرار ما إذا عمر
وجاز أن يبنى بقرب آخر
وربما قد وجدت مساجد
والمسلمون منهم ما علما
وجائز في مسجد يؤذن
ومسجد أصابه الخراب
فاختار نقله مكانا أجودا
فذاك جائز يكون لهم
ولا يصح الانتفاع بحجر
وغير جائز بأن تنجسا
يلزمه لها بأن يطهرا
ويمنع الصبيان من أن يدخلوا
وهكذا السباع والبهائم
وجائز لخائف أن يدخلوا
وهكذا إذا هم اضطروا إلى
فذاك جائز وللضرورة
وليخرجوا أرواثها وبعد ذا
وهكذا إدخال مال لا يضر

بحيثما قد يسمع الأذانا
لمسجد لى يؤدى ما وجب
أى لم يكن يدرك للإحرام
من الصلاة مع إمامه النقى
لمسجد ثان وأن يشييدوا
وذاك في القرى لهم قد حددا
بالثان ثالثانى بناؤه حجر
يخرب جاره به ويندثر
من كان للوصول غير قادر
في قرية ما بينها تباعد
إنكاره وهو بعصر العلما
وفي سواه بالصلاة يعلن
وليس من مال له يصاب
بقرية يبنون فيه مسجدا
يبنونه على اتفاق منهم
كان به ذاك المصلى قد عمر
فإن يكن نجسها وقد أسا
والرد في موضعها مستغفرا
مساجدا وكل من لا يعقل
وكل من بالسكر أيضا هائم
ما لم يكن أهل الصلاة أشغلا
بهائم في مسجد أن تدخلوا
حكم مخالف لحكم السعة
فليغسلوا الموضع من كل أذى
لأجل داع كعدو أو مطر

وواضع فيه حديداً حيثما
 فما عليه من ضمان ثبتا
 ثم النساء لا تمنع المساجدا
 لا تمنعوا قال إمام الله
 إلا إذا ما دخلت بزيئة
 أو بالرجال اختلطت أو ترفع
 ومشارك يمنع من دخوله
 وهكذا يمنع أن يستتدا
 وبعضهم يزعم أنه يصح
 وقال بعض من أراد الحكم لا
 من كافر وحائض وجنب
 والمصطفى في المسجد الشريف
 ولقطة المسجد مثل غيرها
 ومن رأى في المسجد الشريف ما
 من كل شئ للمصلى يشغل
 وما عليه من ضمان فيه
 وإن رأى فيه كتمر كوما
 والقطب قال إنه إن يجد
 فالواضح اللزوم للضمان
 إلا إذا ما كان بالصف اتصل
 وسطحه لا يعملون عليه
 أو الذي حاصره أعده
 وجاز أن يقاتل الأعداء
 وليحذرن من غساده ولا
 قد فضلت من البناء وجوزا

جاز له ولا مريء قد كلما
 إن كان وصمه مباحاً للفتى
 لخبر عن الرسول وردا
 بيوته واجتنبوا المنامي
 فاخرة أو دخلت بريئة
 لصوتها أو كشفت فتمنع
 أو يستظل خارجاً بظله
 إلى جداره وأن يعتمدا
 دخوله فيه لحكم متضح
 يمنع من مسجدنا أن يدخل
 وغيرهم إلا الحرام جنب
 أنزل وفد الكفر من ثقيف
 من جهة التعريف أو مصيرها
 كالنعل أو كالثوب أو غيرها
 ففي مكان غير ذاك يعزل
 إن كان عن صلاته يلهيه
 أو حطب فما عليه إن رمى
 حيث يصلى من نواحي المسجد
 إذا أزاله من المكان
 فما عليه من ضمان إن عزل
 إلا الذي يصلح شيئاً فيه
 فجائز لضرر الجاه
 عليه أن جيشهم قد جاء
 يرمى بأحجار هناك حصلا
 إن جعلت يرمى بها من برزا

وجوز القتال قطب العلما
 إن ألجأتهم ضرورة إلى
 وداخل لمسجد فوجدوا
 وما رأى من أحد معها ولا
 فالشرب منها غير جائز إلى
 وجائز في مسجد أن يوقدوا
 إذا رأى صلاحها ويوقد
 ويخرجن رمادها والقمل لا
 وكل شيء نتن فجنب
 واختلفوا في رمي هذا القمل في
 وهكذا إلقاءه في الأرض
 وقد أجاز العمل للبخور
 فالمصطفى في موضع النخامة
 ونائم في مسجد إذا أضر
 أو بغطيط أو بكشف عورة
 كذلك إن وقت الصلاة حضرا
 وقيل لا تنبيه للصلاة
 والمصطفى في المسجد استلقى على
 على أخيره وذاك بعد ما
 فقيل ذاك النهي منسوخ وقد
 مبيناً كان ذاك النهي لا
 كذلك قالوا والذي له أرى
 بأن ذاك الفعل منه قد أتى
 لأنما الرسول لا يفعل ما
 ولا يصح لامرئ مسافر

بحجر المسجد إن لم يهدما
 رمى به مع ضمان جعلاً
 فيه خروساً ملؤها ماء غدا
 درى لن ما كان فيها جعلاً
 أن يعلمه للشراب جعلاً
 ناراً بكانون لبرد وجدوا
 في الأرض أيضاً لصلاح وجدوا
 يرمى بناره فذاك حظلاً
 كذا البخور لو غدا من طيب
 نار بغير المسجد المشرف
 والقول بالنزع الصحيح المرضى
 في مسجد للخبر المأثور
 قد جعل الخلق في الرواية
 بأهله بمثل ريح تنتشر
 فإنه ينبهن من رقدة
 ينبهونه لكيما يشعروا
 إذ ما عليه من لزوم أتى
 ظهر وإحدى رجله قد جعلاً
 عن هذه الرقدة نهياً قدما
 قيل بأن فعله ذاك ورد
 للحجر بل للكره مهما فعلاً
 أليق بالرسول ما قد ذكرا
 لنسخ ما قد كان قبلاً ثبتاً
 قد كان مكروهاً ولا محرماً
 أن يطبخن فيه لأكل حاضر

أو يخزنن فيه ما له ولو
 إن كان من ضرورة قد تنزل
 ولا يجوز قيل فيه ينشد
 ومنشد للتسعر فيه قيل له
 وعمر مر على حسانا
 فقال لا تنشد فقال إننى
 أنشد مع من هو خير صارا
 قال لتأتين إذن بصحة
 فاستشهد الصحب على ذا فشهد
 والمصطفى فيه يقال منبرا
 وإنما يمنع منه من غدا
 أو أنه يذم أهل الدين
 فإن من ينشد شعرا لعلم
 وما يحثنا على الطاعات
 بكذا ما يحثنا على الرقى
 ونصرة الدين وإعلاء الهدى
 وما على من كتب الكتابا
 وإن يكن فى خارج قد يكتبه
 وكرهوا أن يعملن فيه
 وقد أجاز بعضهم للضيعة
 ومثل ذا يأتى به فى المسجد
 وكان ذا العامل ممن ينتظر
 وضيف مسجد عليهم يطعموا
 وإن يكن ليس لهم مال علم

كان سلاحاً والجواز قد رووا
 وحيواناً عينه ليس يجعل
 للشعر فى التاج كذاك يوجد
 غص الإله فاك عما فعله
 ينشد فيه شعره عيانا
 قد كنت من قبيل هذا الزمن
 منك يريد المصطفى المختارا
 أولا لأعلوك بهذى الدرة
 له رجال قولهم ليس يرد
 بنى لحسان يبارى الشعرا
 يمدح نيه ظالماً ومفسدا
 أو يذكر النساء بالفتون
 والوعظ والمدح لأهل الحلم
 فليس من حجر عليه آتى
 وصد أهل الزيغ والترندق
 وطرد من بغى ومن تمردا
 فيه إذا ذر له الترابا
 فما له من داخل بتربه
 لعمل لو كان لا يقبذه
 خفيفة كالنسج والخياطة
 إن كان لم يؤذ به لأحد
 فيه الصلاة ما عليه من ضرر
 من مالهم إن كان مال لهم
 فليطعموا من مال مسجد أثم

ضمان المفسد في المسجد

ولو بلا عمد لتلك الفعله
مال الإله فالصلاح لزما
من كان مفسدا لما قد فعلا
لما له فيه من الحقوق
فذاك يجزيه لرفع ضيره
ورخصوا بكل من قد صدقا
كذاك كل ما عليه لزما
أديته عنك ففعله نفد
في مثل ذا إلا الأمين الأفضل
أصلحه الغير وقد سدده
إن كان في المسجد مثله ضرر
فإنه يلزمه في أمره
يدفعها لمن يعاني المسجدا
أولا نهما في ذاك من براءة
مصالح للمسجد المشرف
في المال ذا أمانة وباننا
أصلح حتى لا يشك أبدا
من الذي أفسد فيه أهله
لأنه مال الإله عطله
مثل الذي أفسده ويغرم
أو حيل دونه بشيء مثلا
أعنى الذي فيه الفساد حصلا
يحتاط بالإصلاح فيهما معا

ومفسد في مسجد والصرحة
يلزمه الإصلاح لو أنهما
لأنما الإصلاح واجب على
أيضا وذاك المال للمخلوق
وإن يكن أصلحه بغيره
وإن يكن الغير أميناً ذا تقى
إن قال قد أصلحته متمما
إن قال من صدقه إنى لقد
وبعضهم يقول ليس يقبل
وإن رأى ما كان قد أفسده
يلزمه إصلاح مثل ما ذكر
وإن يكن لاضر مثل ضره
قيمة ما كان به قد أفسدا
إن يكن القائم ذا أمانة
أو يجعلنه ذلك القائم في
وقيل يجزيه إذا ما كانا
فإن يكن لم يعلم كم أفسدا
وليس يجزيه إذا يحله
لو أنهم كانوا هم البانين له
ويصلحن في غيره إذ بهدم
وهكذا إن كان قد تعطلا
وإن يك المسجد قد تشكلا
فسجد بقرية قد وضعا

وجوزوا لمفسد مساجدا
أو يصلحن غير ما قد أفسدا
قد أخرجت من ملك هذا الخلق
لكنما المختار لا يجزيه
وإن يكن عبد له أفسده
يلزمه إصلاحه إذ يعلم
من ماله وإن يكن لم يعلم
ولا آثام إن يكن ما ضيعا
وإن يكن للطفل مال وجدا
وإن يكن قبل الصلاح احتملا
وإنه يكفر من تعمدا
كذلك إن أحرقه أو أفسدا
ومسجد المخالفين يكره
كنائس الكفار منها يهدم
قال فتى عبد العزيز عمر
يهدم منها كل ما قد سبقا
ومن ينجس مسجدا فقد حمل
ويكفرن منجس الحرام
وها هنا الكلام في المساجد

يصلح من جميعهم واحدا
قالوا لأن هذه المساجدا
طرا إلى ملك العلى الحق
إلا الذى أفسد قبله فيه
أو طفله أو حيوان عنده
بأنما الفساد كان منهم
فما عليه من ضمان لزما
ولم يفرط فى الذى قد وقعا
من ماله يصلح ما قد أفسدا
غدون والد عليه لزما
أن يفسدن للمسلمين مسجدا
ملا على تعدية تعمدا
إفساده أيضا فحاذر ضره
ما بعد إسلام بنى ويحطم
لله دره كلاما يؤثر
ويهدم كل ما قد لحقا
إثما وعصيانا وبئسما فعل
إن كان بالعمد بلا كلام
قد انتهى بعون رب واحد

باب المصافحة

كغيره من موضع ممجد
كف اللذين قد تصافحا بحق
مثل انتشار ورق من الشجر
صافحني ينقله أهل السنن
وإن يكن أنثى بحائل بدا
أصحاب فتنة أصابوا الباطلا
بضم رأس عنق إليه
إخوته الكبار ثم خاله
جوانب العنق مع المعانقه
يقبلان لليدين ضما
وعنقه أعنى بذلك الولي
في الدين للإجلال والتعظيم
قام إليه رجل قد حضرا
خير الوري منه يديه وامتنع
تفعل مع ملوكها الأعظم
كراهة منه وليس حجرا
في زمن الصحب وعنهم قد نقل
وقبله الابن فرحمة تعد
عبادة للواحد العلام
زين تكون وعبادة ورد
لغير زوج وسوى السليل

وجوزوا تصافحا في المسجد
وقد اتى في خبر لا تفترق
حتى ذنوب لهم قد تنتثر
وجاء من صافح عالما كمن
وجائز تصافح الموحدا
ولا يتصافح باغيا كلا ولا
يصافح الإنسان والديه
كذاك أجداد وأعمام له
ولأخ في الله كان وافقه
وقال بعض باليدين ثما
ولا تقبل كف غير الأفضل
وجاز تقبيل يد العظيم
وقد روى أن النبي الأطهرا
و شاء تقبيل يديه فنزع
وقال هذى حالة الأعاجم
والقطب قال إن هذا الأمرا
لأن ذاك الأمر بعده فعل
وقبله المرأة شهوة فقد
وقبله الوالد كالإمام
وقبله الأخوة في الله الصمد
وقد مضى ما قيل في التقبيل

زيارة الإخوان

أو أنه عاد مريضاً واهى ناداه من فوق السـماء ملك جنة خلد منزلاً تبوأن والعلماء والصلحاء والأقرباء جالسنى فى خبر قد علما أجلسه الله معى فى العليا فإنه كمتل من لى زارا يرفعه عن قيادة أولى بصر آخر دهرنا وفيها الفضل قراءة الذكر لقصد الله تضرع إليه فى الأمور يسار يوماً قال بعض من مضى وقال بعض للضحى يشار له ثلاثة الأيام يمضى راحلاً مضى بيانه وما غيبه ورد

وجاء من زار أخاً فى الله لو أنه غير ولى يدرك طبت وطاب اليوم ممثاك ومن وفى زيارة الكرام رغبا ومن يجالس عالماً كأنما وإن من جالسنى فى الدنيا ومن يزور العلماء الأخبارا وقد حكى القطب مقالاً فى الأثر ثلاثة يزهد فيها أهل زيارة تكون فى الإله وكثرة الدعاء للغفور ولعيادة الذى قد مرضا وقال بعضهم يسار قائله ولزيارة لمسلم إلى ورحم مسير سبعة وقد

المجلس وحقه

على مهم بينهم قد يقع لينظروا رأيهم السـويا أفضـلهم للذكر فى ناد يسع وبالذعا لله وهو الأكرم فأكبر السن هو المقدم فالاجتماع فيه ليلاً يعقد

من سنن الإسلام أن يجتمعوا لو أنه قد كان دنيوياً وليحضروا بعد العشا الآخر مع وبالقرآن بعد ذاك يختتموا وإن هم فى الفضل قد تراحموا وإن يكن لهم هناك مسجد

وفي حديث بعضهم قد ذكروا أن على العالم قال يلزم مادام لم يحتج اليه أحد فلينفعن بعلمه وإلا ولعنة الملائك الكرام ومع ظهور بدع في أمتي وإن يكن لم يفعلن ما أمر والناس والأملأك أجمعين والمجلس الصالح قد يكفر ألفين من مجالس الشرور وما أناس جلسوا بمحفل إلا وحفت بهم الملائكة وذكر الله لهم فيمن غدا ولحضور مجلس العلم ورد إن كان قائم بها وأفضل ومن صيام ألف يوم أتم وألف حجة سوى الفريضة لأنما خالقنا بالعلم فخير دنياكم وأخراكم معا وشرهن كله يكون مع فقال انسان هناك حضرا فقال ياويحك ما القرآن ما الحج ما الجهاد دون علم أما أتاك أن هذى السنه وقال والفرآن لا يقضى على

عن النبي المصطفى خير الورى يعبد ربه بعلم يكتم فإن هم احتاجوا له وقصدوا فلعنة الله عليه تملى والناس لمرأ في الحديث السامى فلينشر العالم كل حجة فلعنه الله عليه تستمر في خبر عن أحمد رويننا عن مؤمن حين له قد يحضر في خبر عن أحمد مأثور ويذكرون فيه لله العلى وغشيتهم منه رحمى داركه لديه من أهل الرشاد والهدى أفضل من جنازة لها يعد من ألف ركعة لمن ينتفل ومن تصدق بألف درهم وألف غزوه سوى الواجبة يطباع لا بالجهل والتعمى عند العلوم للذى لها وعى جهل غياويح الذى فيه سكع قراءة القرآن يا خير الورى بغير علم أيها الإنسان فكله بالعلم قال الأمى تقضى على الذكر تبيننه سنتنا هذا حديث نقلنا

والقطب قال إنه قد وردا
يجتمعون يقرءون سورة
والصوت واحد وذا في المذهب
قال وأما الصحب من عانا
وكل من كان له في الحضرة
قال وبالأول قال المازنى
ومن حقوق مجلس عليهم
غلبتكم ذلك الكبير
وإن يكن شاء الكلام أستاذنا
ومن حقوق المجلس التدوير
ليس بتثليث ولا تربيع
وإن أتت ملائكة الرحمن
فوجدوا فيه اعوجاجا ذهبوا
ويفرح الشيطان حين حضرا
وقيل إنه بتلك الفرجة
وذلك التدوير مهما وصلا
وقيل بل ثلاثة والقطب قد
ولا تصح العمدة بالتبسم
لأنه دعاية والضحك لا
وقد روى أن الرسول ابتسما
ومن حقوق مجلس إن جاءوا
ترك التناجى وكلام يوقع
وفي السؤال رخصوا عن المطر
ومن حقوق مجلس ترك الضحك
ويذهبن بنور وجهه فلا

إن صحابة النبي أحمد
واحدة في حضرة كبيره
قال لدينا نحن أهل المغرب
يقرأ منهم واحد عانا
يستمعون منه للقراءة
من تونس فيما مضى من زمن
كون الكلام للكبير منهم
ولينصنن لقوله الصغير
كبيره فينطقن بما عانا
كحلقة مفرغة يصير
لكنه يدور بالجميـح
لمجلس العلم أو القرآن
فأرصدوا مجلسكم وقربوا
بفرجة في مجلس لها يرى
يجلس ما أخبثها من جلسة
جمعهم لخمسة فما علا
حقق للأول منها واعتمد
في مجلس الذكر أو التعلم
يصح فيه وسواه إن علا
حتى بدى ناجزه وعلمها
سكينة وهكذا الإصغاء
في ذكر دنيا كل ذاك يمنع
ورخص سعر وقدم من سفر
فإنه يميت قلب من ضحك
تضحك فما في الضحك خير حملا

من علمه جزءاً وقد يخيب
 لقلبه جاء بمنشور الحكم
 أجر قعوده الذى قد حصله
 لمجلس وتاب مما صنما
 فى مجلس الذكر وقد أنابا
 لذاك وهو من تولاه الملا
 فإنه أولى بذى المرتبة
 كمعتق رقبة توضحاً
 لغيره فى مجلس قد عقدوا
 ويدخلن مع من هناك وجدا
 بصاعه إلا وفى هناك قالاً
 سبحانه ربك رب العزة
 ينقله الخازن فى السفر الجلى
 فى مجلس إلا لعذر حلاً
 فى مجلس لودون ما اضطرار
 فظن حينما له تترجحوا
 فهالك بظنه قد أضحي
 فى مجلس كخاتم تحقّقاً
 كذا لباس الرأس نحو الكمة
 ونحوه لو نزع يتسمع
 فيه كثرة وبعض من كسر
 قوم مجالس لذكر الصمد
 ويسمعوا منه وأن يأتروا
 بأن يعينوه ومن يعلم
 ينصحهم فهو من اللزوم

وضحك العالم قيل يذهب
 وضحك المؤمن غفلة تلم
 وضاحك بمجلس غليس له
 إلا إذا قام وبعد رجعا
 ورخصوا له إذا ما تابا
 وليترجح للذى ناهلا
 ثمت يدينه لوجه الحلقة
 وقيل من لمسلم ترجحها
 وليس ينبغى يقوم أحد
 لكن يزحزن له فيقعدا
 ومن أراد قيل أن يكتالا
 إن شاء أن يقوم من ذى الجلسة
 لآخر الآية هذا عن على
 وما له بأن يمد رجلاً
 وجائز أن يوقدوا للنار
 ومن له فى مجلس قد فسحوا
 بأنه قد استحق الفسحا
 وجائز أن ينزع المطبوقة
 وكممامة قميص جبة
 ولبس ما قلناه فيه يمنع
 والأكل ان كان يسيراً لا ضرر
 وإن يكن لعالم بمسجد
 فحقه عليهم أن يحضروا
 وإن لدنياهم ويلزمهم
 ولهم عليه فى التعليم

ما عنده من حكمة عليهم
عن مسلم يسأل قيل من منع
لهم وللحكمة ظالم يسم
فهو يصير ظالماً إياها
مع ربها في يوم يعظم الوجل
خنزيرة للؤلؤ وعسجد
دراغما أولاه بالعتاب
بها عباد الله من هذا البشر
طريقنا فبئس ما قد صنعنا
لأجل ما عند الإله أمله
لو أنه كان لها قد عرفا
يجوز والسكوت عما نصف
من ذهب وكدية من فضة
للناس فيه الخير فهو أعظم
من يعبدن مائة من سنة
تستغفرن له ملائكة السما
في الجو والحيتان في البحور
من ألف عابد على الطاغى الألد
لكيد إبليس بنور يبصر
له وفيه قط لا يؤثر
فنفعه يعم من ياتمر
فذاك كائن على حرف الردى
حيث يظن أنه على السنن
وهو صريع في مهامه الردى
وما أجله وما أعظمه

وليك صابراً لهم لا يكتم
فإن كتمان العلوم لا يتسع
لحكمة أصحابها فقد ظلم
ومن لغير أهلها أعطاهما
وحاكمته الحكمة التى بذل
وكان فى الأمثال كالمقلد
ومثل من ألقم للكلاب
وإن من أعطى العلوم من يضر
فهو كمن أعطى السلاح قاطعاً
وإن من أفتى يقال مسأله
أو كان فى إفتائها توقفاً
وذاك حيثما له التوقف
فهو كمثل منفق لكذبة
وإن يوماً واحداً يعلم
أجراً مع الإله من عبادة
ومن يكون للورى معلماً
مع حيوان البحر والطيور
والعالم الواحد جاء لأشد
لأنما أخو العلوم ينظر
فالكيد من إبليس لا يعثر
يحذر منه والورى يحذر
وكل من بدون علم عبداً
لربما يعقره الشيطان من
كم عابد يظن أنه الهدى
ما أشرف العلم وما أكرمه

لاهم علمنى وبصرنى ما من العيوب الجهل عنى كتما
وأحيني يا خالقى فى الطاعة واختم لى اللهم بالمغفرة

حق الايام

ومن حقوق هذه الايام أن
وهكذا أماكن فمن عصى
فإنه لذلك اليوم ظلم
وأفضل الايام يوم الجمعة
وأدخل الجنة أيضا فيه
وفيه نحو الأرض أيضا أهبطا
وذلك يوم فرض التعظيم له
فتركته علما يهودا
وتركته هذه النصرارى
وذا المقال فى حديث وردا
وقال بعض العلما إنهم
لكى يقيموا دينهم يختاروا
وإن فيه ساعة الإجابة
وأبهمت فيه لكى يجتهدوا
فيحصل الأجر العظيم لهم
والخلف فيها قال بعض الأمة
وقيل بل مع مجلس الخطيب فى
إلى انصرافه إلى الصلاة
واختار بعض إنها تنتقل
تدور فى ساعات تلك الجمعة

يطاع فيها ربها مولى المن
خالقه وعنه ولى ناكصا
وذلك المكان إذ لم يحترم
ففيه خلق آدم قد أوقعه
ونفخ روح كائن عليه
وفيه قد يتب عليه من خطا
على أهيل الكتب المنزله
ليوم سبت خالفوا المعبودا
لأحد فهاهم حيارى
له رواء جابر وأسسندا
يوما من الأسبوع كانوا ألزموا
له فلما يهتدوا وحاروا
وهى قصيرة على الرواية
فى يومهم جميعه ويعبدوا
فضلا من الرحمن قد عمهم
آخر ساعة ليوم الجمعة
منبره حين استوى فى الموقف
أو بعد عصر لغروب آتى
كليلة القدر به تبدل
لم تنحصر فى ساعة واحدة

وقيل مع وقت الزوال المسمى
في وقتها عند أذان الجمعة
حدس وتخمين بلا إشكال
كل بما يظنه يقول
فكيف قولنا بذا المقام
فيما حكاه أثر الأئمة
طلوع شمس مائة تعدا
غروبه من بعد عصر حلا
يكون ذا وبين وقت العصر
غسل نظافة لهذا الأمر
ركوع سبع من تحيات كمل
وسورة الإخلاص في الثواني
والصوم والصلاة وقت الضحوة
فينبغي في يومه يستاك
وعرقه أولى إذا ما يحصل
فيما عدا الرمان والريحان
يثير للجذام والتشيين
ففيهما منع أتى فاجتنب
بالسيف وهو ورق النخيل
لم تقض حاجة له لو سالا
في أربعين قد أتى من ليلة
يوماً وليلة بهم بيتلى
أحدكم ولا يقص شعراً
بأن هذا النهى تحريماً جرى
جاء وليس من حرام فيه

وقيل وقتها طلوع الشمس
وقد رأى بعض من الأئمة
قلت وكل هذه الأقوال
ليس عليها أبداً دليل
قد صح فيها صنعة الإبهام
وإن من حقوق يوم الجمعة
قراءة الإخلاص فيه عندا
وبعضهم يقول ذاك قبلاً
وبعضهم يقول بين الظهر
ومن حقوقه حضور الذكر
صدقة زيارة في الله جل
قبل صلاة الفرض بالمئتي
ثلاث مرات بكل ركعة
من تلکم النظافة السواك
ثم السواك بالأراك أفضل
وجائز بكل عود كأننا
فالاستياك عندهم بذين
وغير خصوص هكذا والقصب
وبعضهم رخص في التحليل
وإن من بالخصوص قد تخللا
إلا بكد وعنا ومحنة
ومن يكن بقصب تخللا
وفي الحديث لا يقلم ظفراً
إلا على طهارة وذكرنا
وقيل هذا النهى للتنزيه

لسورة الكهف بليلى الجمعة
أو يومها أعطى نوراً وسعه
ويغفرن له لثانى جمعة
وكله من فضل ربنا العلى
سبعون ألف ملك أخيار
إلى الصباح هكذا منقولاً
فتنة دجال وجنب ومحن
قد كان يقرأ فى صلاة المغرب
وسورة الإخلاص فى الثانية
بسورة الجمعة فى الرواية
يزور مسلماً مريضاً إن وجد
سواه من ذى مرض وذى ضرر
فى المسلمين والكبير الهرما
وسائر الأرحام يوم الجمعة
ممن يزوره يزور المسجد
ما شاء من صلوات النفل
فيه وباستغفاره والشكر
وبابنا ثم بهذى المسألة

ويندب الإكثار من قراءة
ومن لها يقرأ ليل الجمعة
من حيث يقرأها لأرض مكة
وفضل أيام ثلاثة تلى
وبات والملائك والأبرار
وهم يصلون عليه الليلا
ومن جذام برص عوفى ومن
وقد روى بعضهم عن النبى
بالكافرون وقت ليل الجمعة
ويقرأ فى العشا الآخرة
وينبغى فى يومها فيما نجد
وإن يكن لم يجده فليزر
وينبغى له يزور عالماً
وهكذا يزور للقراية
وإن يكن لم يجد أحداً
وليدعون فيه وليصل
وخاتم نهاره بالذكر
نهاره جميعه يكتب له

باب السلام

يندب للمسلم يلقي المسلما
تحية المسلم بالسّلام
وإن يزد ورحمة الله فقد
وبركاته فقد أثما
يقال بالتعريف والتّكثير
وأوجب السّلام بعض لو يكن
يوجد هذا في كتاب التاج
وصحح القطب بأنه يسن
وفي الحديث من يقل سلام
فحسّنت يكتبن عشرا
وإن يزد ورحمة الله كتب
ومن يزد وبركاته يزد
وقال افشوا للسّلام أطعموا
كى تدخلوا الجنة السّلام
وذلك السّلام فهو أمن
وأنه يقال من أخلاق
قيل ثلاث تثبت الوداد في
تسلمن عليه إن لقينا
وتدعونه بأحب الأسماء
وكيف أصبحت عن السّلام
وهكذا صبحك الرحمن
فكله عن واجب السّلام لا
ولا عن الرد نعم ذلك من

بأن يحييه وأن يسّلم
عليكم وأنها تمام
زاد لخير وإذا فيها يزد
لفظ السّلام كله وعمّا
فكله يصح في المأثور
في غير ما بيت ودار للسكن
وغيره وأصله المنهاج
وإنما الوجوب فيها يكن
عليكم ما فوقه كلام
إلهه له يراها ذخرا
عشرين ضعفها له بما كسب
عشرا له وهكذا الذى يرد
تهجدوا والناس عنكم نوم
بالأمن والإيمان والسّلام
من الورى إليه يطمئن
أهل الصّلاح حالة التّلاقى
قلب أخيك إن أردت تصطفى
تنفسن له إذا قعدتا
إليه إن دعوته واسما
عليك لا يغنيه في الكلام
بالخير أو مساك يا إنسان
يغنى ولا مسنونه إن فعلا
محاسن الأخلاق والقول الحسن

إذا بدا الفجر له ولاحا
إلى طلوع الفجر يذكره
من نصف ليلة إلى الزوال
ليل فذلك المسافر في الوصف
كما علمته ورحمة الحكم
مبدى سلامه ولياً مؤتمن
عليكم السلام عنها لا يزد
له فإنه مع القطب كفر
يكفرونه إذا ما أهملوا
بدون جزم كان بالكفران
عليك إلا للولى الثقة
من خير دنيا كان في يديه
ليس برد إن يكن قد وقع
بنية الرد فرد كافى
خلف حكام القطب بين الأول
جميعه ليس برد حسبا
يسلمن عليك يا إنسان
ذاك السلام وهو رد يرضى
أو يده فليس من رد له
أراد إبداء السلام وقصد
في الرد أيضا لو أرادته وهر
أو أنه بعكس ذا تكلمنا
متحد في النطق حين يعنى
موحد إن بالغا قد عقلا
باغ ولا رد له أن سلما

ويذكرن الرجل الصابحا
إلى الزوال والمساء منه
وللصباح جاء في مقال
ومن زوال شمس له نصف
والرد للسلام شيء قد لزم
وبركاته يزداد إن يكن
وإن يكن غير ولى فليرد
والرد للسلام فرض من يذر
قال وأما السلف الماضون لا
وحكموا عليه بالعصيان
ولا تقل سلام رب العزة
إلا إذا عنيت ما عليه
وطول الله بقاءك فدعا
وقيل في حياك ذو الألفاظ
وفي جوازه لغير ما ولى
وقوله أهلا وسهلا مرحبا
وإن من قيل له فلان
يقل عليك وعليه أيضا
ومن يحرك رأسه أو رجله
لو أنه بذلك التحريك قد
وليس يكفى ذلك الذى ذكر
وإن بلفظ الرد كان سلما
أجراه عندهم لأن المعنى
ثم السلام فهو مسنون على
ولا سلام يلزم على كما

ولليهودى يرد إن بدا
والخلف أيضا جاء فى النصرانى
وقال بعضهم يكون الرد
وسائر الكفار مثله جعل
لا تبدءوا اليهود بالسلام
فى خبر وإن لقيتم أحدا
فلا توسعوا لهم واضطروا
وسائر الكفار لا يسلم
ومن عن الرد يشغل شغلا
بك صلاة أو بطهر أو وضو
أو فى الخلاء لقضاء الحاجة
أو فى قراءة وذكر كانا
ومن يحفر القبر أو دفن حصل
وهكذا قد قيل من فى مسجد
وقيل من فى دين بالسلام
وصحح القطب سلام المسجد
فالمصطفى يسلمن عليه فى
ولا على من كان فى التلبية
أو فى قراءة لها جماع
تحاكم ولا على مجنون
ولا على الفاسق فى كلام
ولا تسلمن على جبار
ولا على المريض أو من حملا
ولا على منعس فى معصيه
والخلف فى الصبى قيل سلم

عليك ما قد قلت جاء مسندا
فقيل كاليهود فى ذا الشأن
عليكم السلام حين بعدو
أما اليهود الشتم تعنى إن تقل
ولا النصرانى وبالا احترام
منهم على الطريق كان قد بدا
لهم إلى أضييقه ومروا
عليهم أيضا ولا يكرموا
عليه لا تسلمن ففتش فلا
تيمم أكل وشرب يعرض
أو فى أذان كان أو إقامة
لو أنه لا يقرأ القرآنا
أو بجنائز يكون مشغلا
أو مجلس للذكر والتعب
أحق من سواء والإكرام
لأن فيه سنة عن أحمد
مسجده كان ولم يعنف
أو الدعاء أو فى سماع خطبة
سكر نعاس نوم أو نزاع
طفل وخود خشية الفتون
وقيل جائز بلا ملام
ليس يرد للسلام الجارى
ثقلا ولا العارى بموضع خلا
بل حقه الإعراض عنه ناحيه
عليه والبعض به لم يلزم

وصحح الوجوب مع بعض السلف
 في منزل أو في غضاء درسا
 على النساء ولا النساء عليهم
 بعضهم المنع لها وضيقا
 وليس في الدور ولا الخصوص
 عجوزة شبابها ترحلا
 ويندبن لها إذا لم تشتهى
 إن أمنت عائلة الفتون
 وذاك مع سلامة السرائر
 وعكس ذاك جائز بينهم
 تسلمن عليهم مجالا
 وهكذا الصغير للكبير
 وراكب لقاعد قد استحب
 فيما أتى فإنه خيرهما
 وذاك بالإطلاق جاء عنهم
 من جملة المسنون للأنام
 للباد أجزر الفرض مع ما سنا
 فنال ما سن وما قد وجبا
 والكبر فوق الأنفس الأبية
 في البدء والرد مع التحية
 بل إنه على الجميع يلزم
 حال الوقوف فعليهم يلزم
 إذا هم كانوا مشاة أن يرد
 من قام فهو جائز إن حصلا
 فينبغي السلام في ذا الشأن

كذاك في الرد عليه يختلف
 وجائز بين الرجال والنساء
 وقيل في الرجال لا يسلموا
 كانت فتاة أو عجوزا أطلقا
 وقيل إن المنع في الفحوص
 وصحح القطب جوازه على
 بل قال إن ذاك مندوب لها
 أو تشتهى لو غير حيزيون
 في منزل أو في غضاء دائر
 ومن له محرمة يسلم
 وشرطة الجبار والجبار لا
 يسلم القليل للكثير
 ومن مشى على الذي كان ركب
 والماشيان من تبدى منهما
 ومن بدا فأجره لا عظم
 لو أن هذا البدء بالسلام
 والرد فرض وجه ذاك أنا
 لأنه للفرض صار سببا
 مع ما هناك من زوال الوحشة
 وواحد يجزى عن الجماعة
 وقيل عند الرد لا يجزيهم
 وبعضهم يقول إن كانوا هم
 جميعهم رد ويجزى منفرد
 وقيل إن يسلم قاعد على
 وإن تلاقى في الطريق اثنان

وهكذا المفضول في الأمور
والندب قيل عكس ذاك غافلاً
وآمن على الذي تخوفاً
على الذي في الضيق كان قد وقع
كان كبيراً بالصغير يبدآن
وراكب على كمثل الخيل
بحسب الحال الذي تعيننا
وهكذا منتعل لحافي
تواضع للواحد القدير
كذا قوى للضعيف العاني
له يرد للذي قد سلماً
أن يفرغن جاء خلاف العلما
على الذي حياه في التكلم
فإن ذاك من محاسن الخلق
وردهم عليه مما لزمنا
من يتبعن للهدى متمثلاً
بل جائز إذا أردت فيه
سلامنا وجاد عنه في سنن
مارد مجنون ولما يثبتنا
وليس يجزى مشرك ومن بغى
يقال يوماً للولى المؤتمن
يقال ربنا عليك سلماً
وذاك مجز لا ذا التحية
ما قاله من رد أو تكلمنا
لو بإشارة عداة يمدو

يسلم الصغير للكبير
يسلمن على الذي قد فضلاً
كذى غنى على فقير ضعفاً
وهكذا الكائن أيضاً في وسع
وراكب على الذي يمشى ومن
وهكذا الكثير للقليل
على الذي قد كان منه أدونا
ونازل لطالع يوافي
لأن الابتداء من الكبير
وهكذا الغريم للمديان
ومن قضى لحاجة الإنسان ما
وفي لزوم رده من بعد ما
يسلم الإنسان بالتبسم
وسعة الصدر ووجه منطلق
ومن أراد الانصراف سلماً
وإن من قال سلامنا على
فالرد عنه واجب عليه
لأنه خالف ما يسنن من
وليس يجزى عن جماعة متى
والخلف في الطفل فبعض سوغا
ونحوه وامرأة. وجاز أن
سلام ربنا عليك مثلاً
ويجب الرد بأى لغة
لو كان من سلم لما يفهما
وصحح السلام ثم الرد

وهو مخالف لما تقدمما
ومن نسيى أو أنه قد غفلا
وقد عصى من ترك الرد على
ما لم يكن من بعد ذاك يقطع
ولا سلام لعبيد غتم
ومن يكن عليهم قد سلما
فى الرد بالرأس وما قد علما
يرد من بعد انتباه حسلا
عمد وألزموه ردا أكمللا
بعمل يأتى به ويصنع
لا يفهمون منك بعض كلم
فإنه قد حاز فضلا أتما

الاستئذان

من شاء أن يدخل بيتا سكنا
ومن يكن بدون إذن دخلا
وامرأة تستأذن بالدق
بقدر ما يسمع أهل البيت
وهكذا التسليم منها بشرط
وإنما تسلمن قبلا
أو قبله والمرء لا يستأذن
والقبط قال عله إن خالفا
وداخل بدون أن يستأذنا
وقيل لا يضرب حتى يعرفا
لعله ملتجئ أو سـكرا
وجاز قبل ضربه إذا علم
وإن تكن فى دارهم مساكن
ذلك الذى يجمعها وباب ما
ومنكر استئذاننا ومنكر
وداخل بدون ما استئذان

للغير لازم بأن يستأذنا
فإنه عاص لوزر حملا
لبابهم وهكذا بالنطق
ولا تزيد فوق هذا الصوت
وما عليها ضرر فى ذاك قط
دخولها من بعد إذن حلا
بدق باب بل بنطق يعلن
لدقها فجائز وعرفا
عمدا فهدر دمه قيل هنا
ما حاله عل له عذرا صفا
أو غير ذا مما به قد عذرا
بأنه لقد تعدى وغشم
فإنه ببابها يستأذن
كان إليه قاصدا ميمما
هذا السلام مشرك مكفر
لو أنه قد كان بالنسبان

يلزم رب البيت أن ينهاه
وليأمرن له بأن يجددوا
لذلك البيت لغير من دخل
ولا يكلمه بغير الأمر
ولا يناوله ومنه قط لا
حتى يعود مثلاً تعيننا
فإنه يلزمه أن يخرجنا
لطلب الإذن متى تذكرنا
وأهل بيت لهم أن يأمرنا
وذاك أمر واجب ولا يصح
ويحرم من إلى البيوت النظر
كمثلما دخولها قد حجرا
ونظر المرء إلى الأبويات
قد قيل مما يحجب الدعاء
وجائز دخول مملوك على
على أب لو دون إذن أتى
قائلة وقبل وقت الفجر
لأن ذاك الوقت كله يرى
وكونه بحالة ليس يجب
ككونه ببطن زوجة وما
ومن يك اضطر بمثل سبع
أو مثل برد أو بريح أو مطر
يجوز أن يستأذن ويدخلا
وجوزوا دخوله بدون ما
كمثل أن ينجين هناكا

وأن يرده إلى وراه
دخوله بعد بإذن قد بدا
عليه فيه هكذا له ليقبل
والنهي والرد لأجل النكر
يقبض ولا يقضى لحاج سألنا
كذلك من نسي بان يستأذنا
ثم يعود بعد ذا معرجا
فيدخلن بعد بإذن صدرا
إن بعد نسيان له تذكرنا
تهاون ولا يصح أن ييح
بدون إذن أهلها ويحجر
بدون إذن منهم تقررا
بدون إذن من ذويها أتى
كخلف تمر ونوى قد جاء
مالكه والطفل مهما دخلا
في غير ما ثلاثة الأوقات
وعقب العشا أتى في الذكر
وقت مظنة الجماع والعرا
يراه إنسان عليها لو قرب
أشبهه من كل أمر كتما
أو بعدو أو بحر موجه
وكل ما جر التلف والضرر
لو كان لم يؤذن له إذ سألنا
إذن يكون لهم دهما
وأن لال حاذر الهلاكا

وقيل يدخلن بيت إن سرق
أو وقعت فيه مصيبة كما
بدون أن يستأذن ويدخل
إذا استعانت بالإله الفرد جل
لا إن تكن قد صرخت مما تجد
وقيل يدخلن على من ضربا
مجازفاً بدون إذن مطلقاً
وينبغي في ذاك كله بأن
بلا انتظارهم وقال القطب
قال وبعد ذلكم لى قد بدا
ويدخلن بدون ما إذن على
بما يعود نفعه عليه
إن لم يكن هناك آذن علم
كذا المصلى لمريد يدخل
وكل بيت ليس فيه يدخل
فإنه ليس يصح ينظر
وكل بيت ليس فيه يقطع
فإنه ليس له استئذان
وامرأة ليس لها أن تأذنا
ولا تقم من الفراش فتصل

أو صار فيه الهدم أو قد احترق
أن استفتت فيه شخص مسلماً
على فتاة يضربها الرجل
والمسلمين من ضرار قد نزل
ولم تكن قد استعانت بأحد
لأهله ضرباً تعدى الأدبا
لو أنها لم تستغث بذى التقى
يستأذنن وبعده فليدخلن
هذا هو القول الذى أحب
أن لا يجوز غير ذاك أبداً
ذى مرض أدنفه وأثقل
كالأكل والشرب إذا يأتيه
وهكذا النائم أيضاً والأصم
لنفعهم كالشرب أو ما يؤكل
إلا بإذن من ذويه يعقل
داخله وذاك أمر يحجر
إن كان فيه سرق قد يقع
إن شاء أن يدخله إنسان
في بيت زوجها بلا إذن عنا
تطوعاً إلا بإذن قد كمل

كيفية الاستئذان

تعاوننا بواجب الرحمن
فليس من كفر عليه وجداً

ولا يجوز ترك الاستئذان
وإن من للترك قد تعمداً

منه فلكفران حالا ركبا
ثلاث مرات بعد يحصل
كذلك استئذانه لديهم
لكنه بمهلة لا يعجل
صلاة ركعتين هذا قدرا
بما يشاء دون حد حتما
عن طلب الإذن يجيء أولا
أولا فإنه يعود للورا
من لم يكن سلم لا يؤذن له
قبل السلام لايجاب أبدا
ثلاث مرات فإن هم أذنوا
وصحح القطب المقال الأول
ثلاث مرات لهم ببيان
وبعدهما غيتصالحونا
أو أنهم لذاك يدفعوننا
من رب بيت إن يكن به نطق
قد جاءه داخله مسلما
فليدخلن إليه هذا حالا
لأن الاستئذان للإيذان
لبيته جاز له أن يدخل
بأنه في بيته يأتيه
مفتاحه فمثل ذلك نراه
غذاك إذن منهم معقول
بأنما الرسول إذن قد عرف
فليس يحتاج لإذن يرضى

إلا إذا من المتأب قد أبى
يسلمن من أراد يدخل
وقال بعض مرة يسلم
ثلاث مرات بعد يجعل
ما بين كل مرتين قدرا
وقال بعض يفصلن بينهما
يقدم السلام حين وصلا
فإن هم قد أذنوا له جرى
وهو الصحيح للذي قد نقله
وما روى من بالكلام قد بدا
وقال بعض إنه يستأذن
يسلمن قبل ما إن يدخل
وفي حديث جاء الاستئذان
في أول المرة ينصتونا
وثالث المرة يأذنونا
وجوزوا الدخول عن إذن سبق
لو أنه لم يك فيه حالما
وإن يفل من داخل تعالا
لو أنه بدون ما استئذان
كذا إذا أرسل يوما رجلا
وهكذا إن يبعثن إليه
وهكذا إن كان قد أعطاه
وفي الحديث إن أتى الرسول
وقد أتى في أثر عن السلف
وهكذا المفتاح إذن أيضا

وذلك السلام ليس يلزم
لأنما السلام مقرون معا
وأنه في الآية الكريمة
فواجب لديه يجعلان وقد
وأنه ان لم يكن استئذان
وصح إذن من هناك وجدا
لو أنهم لغير رب المنزل
إلا إذا يعلم أن من به
وإن من يؤذن بالدخول له
فليدخلن الدار ثم البيت ثم
ومن لبيت غيره يختلف
فيدخلن ويخرجن ترددا
وهو الصحيح أو يجددنا
كذاك أيضا عامل لآخر
ولا يصح لامرئ أن يدخل
بأنه بدون إذن دخلا
ولا بطفل إن رآه خارجا
ولا يصح لامرئ أن يدخل
بإذن طفل إن له قد أذنا
إذا خشي من صاحب العيال
وصحوا المنع للاستعمال
وطفل غيره وعبد غيره
ومن يكن مستعملا بغير ما
فإنه عاص وعزمه لزم
وبعضهم جوز أن يستعملا

في الصور الأربع ما بينهم
ذلك الاستئذان حيث شرعا
لديه مقرون لدى التلاوة
يكون لاستئذانهم ركنا وحدا
لم يلزم السلام والبيان
لو كان طفلا ثم أو عبدا بدا
فالإذن كاف منهم أن يحصل
قد كان داخله بغصبه
إلى خزانة بيت حاصله
تلك الخزانة التي لها يؤم
لأجل حاجة لديه تعرف
فأول استئذانه كاف غدا
لكل مرة تكون إذنا
في بيته لو كان لم يستأجر
بإذن من قد رابه من الملا
أو أنه مفتصب ذا المنزلا
لو أنه ابن لرب البيت جا
على حريم أحد من الملا
كذاك إذن من رقيق قد عني
كراهة أو فتنة بحال
لعبد رب البيت كالأطفال
إلا لدى دلالة في أمره
دلالة أو نفع مولى لهما
إذ ذاك ملك لسواه مختم
طفلا وعبدا في دخول حصلا

على أب وسيد وطلب
كذلك أخذ الماء منهما على
وكل من لا يدخل إلا
إلا إذا كان بيت داخلا
ورب بيت أن يقل لمن غدا
ادخل إذا شئت فذلك يدخلن
وإن تقل عارية اللباس
وبعد ذاك ادخل فهذا يدخل
فإن حد إذنها قد جعلت
وما له يدخل أو تأذن إن
وإن يكن قال له رب محل
فقل لا يدخل أو يستأذنا
لو أنه بدون إذن يعقد
وصحح القطب المقال الثانى
حق لمخلوق وفيه إذنا
إن لم يكن فى ذلك البيت أحد
كمثل من يقول كل من مالى
فقل مرة له الأكل وقد
وبعضهم يقول إن الأكل له
وهو سواء عندهم كان حضر
ومن يخل البيت للضيوف
يدخل كل واحد منهم على
مادام فى ذاك المكان أكثر
وان يكن هناك واحد فلا
وجائز ندخل بيت رجل

إذن إليهما غداة ذهبوا
بئر ومعروفهما إن بذلا
بالإذن لا تدخل به لو جلا
فجائز بإذنه أن تدخل
مستأذنا عليه حينما بدا
إذا يشا لأنه له إذن
اصبر قليلا لأعطى راسى
إذا غطاء الرأس هذى تفعل
تغطية الرأس إذا ما فعلت
قالت له اصبر قليلا وتان
ادخل لبيتى مذ تشا فالخلف حل
وجوز الدخول بعض الفطنا
إن لم يكن فى ذا المكان أحد
لأنما حصول الاستئذان
على عمومها فلا منع هنا
فطلب الإذن هناك للأحد
ولم يجد أكله فى الحال
قل ثلاثا يأكلن إن لم يجد
ما لم يكن نهاء ذا وعضله
مع ذاك رب المال أو قال ومر
فجائز له وذاك الضيف
صاحبه لو دون إذن جعل
من واحد من الضيوف يحضر
يدخل عليه دون إذن قبلا
دلالة ان غاب رب المنزل

في ذلك المكان إنسان سكن فيه بإذلال هناك يحصل أن يدخلن بإذنه لو فعله لو جاز إذنه على الدلالة معقودها ما أسرع انحلاله قلب الفتى حالا بأدنى كدر إن كان ذا أمانة في منصبه يدخل عن إذن له يصير كان ببطن البيت حينما أذن لم يرض ثان منهما بما أذن تفاضلا في شركة لما حووا في بيت عبده ويأذنتنا والعكس لا يجوز حين يبدو لسيد والعبد فيه يسكن على محارم بلا إذن حلا كذاك حكم الأخت والخالات من القرابات ومن يليه

بدون أن تستأذنن إن لم يكن ويأذنن لمن أراد يدخل وإن من شاء الدخول ليس له لو أنه قد كان ذا أمانة وذلك للحوطة غالدلاله إذ يعتريه غير بغير وبعضهم قد جوز الدخول به ومكتر بيتاً ومستعير لو خارجا ورببه يأذن إن وأحد الزوجين لا يأذن إن إن كان ذاك البيت للجميع لو وجاز للسيد يدخلنا ولو نهى عن الدخول العبد وذلك مهما كان هذا المسكن ولا يجوز لامرء أن يدخلها كأمهاته وكالعمات وكل من قد ينتهي إليه

ما يجب فيه الاستئذان

فانما ذاك بيت الغير هذا الذي يلزم أن يستأذنا وهكذا بيت يكون من شعرن كذلك المقبل أيضا جارى لأهلها وجوب إذنها يكن

وجوب الاستئذان حسب الأمر إن يكن الغير به قد سكنا لو كان من تلك الجلود والوبر كذا مبيت لأخي الأسفار مادام غير راحل كذا السفن

وهكذا الأجنحة المزرية
وغير واجب إذا ما كان لم
ولا بيت لم يكن قد سكنا
إن لم يكن هناك مال جمعلا
كفندق المسافرين فيه
وبعضهم أوجبه في كلما
أو أنه من شعر هذا غدا
مادام قائماً على ساق فلا
وليس للحانات من إذن بعد
وقيل إن كان متاع فيه
وليس في المسجد من إذن ولا
كذلك قصر للجميع جمعلا
ومجلس القضاة للأحكام
وهكذا بيت لذكر الله جل
والبيت للصانع للصناعة
كذلك بيت فيه ميت لمن
كذلك بيت فيه أكل يجعل
ومخرج من بيته عائلته
فليدخلوه دون ما إذن وقد
ومدخل الزوج على خليلته
بدون إذن وبلا سلام
وإن يكن البيت لغيرهم فما
إن لم يكن في البيت وحده فقط
وإن هما قد سكنا فيه وإن
وليس من شغل بمنع حصلا

فالإذن في دخولها قد أوجبه
يوار ذاك أهله ولا الحرم
لو مغلقاً يكون ذلك البناء
لو حطباً أو كان تبناً أو خلا
أزوادهم ومالههم يحويه
يغلق لو من كل شيء عدما
لو لم يكن في ذاك سكن وجدا
يدخل إلا بعد إذن حصلا
وذلك بالإطلاق في قول ورد
وفتح الباب لمن يأتيه
محضرة يقصدها كل الملا
كذلك فندق وحمّام الملا
ومجلس يكون للإمام
أو للصلاة أو لعلم قد جعل
لا بيته المسكون بالحاشية
جهزه أو عنه ضرا يدفعن
للعرس من أراد منه يأكل
للضيف لا متاعه وآلته
يقال بل لابد من إذن يجد
في بيته كذا على سريته
والعكس مثله بلا ملام
له الدخول دون إذن علما
أو وحدها فقط فهو المشترط
للغير فالإذن هناك لا يكن
من واحد للثان من أن يدخلها

لو واحد في منزل قد سكنا
 إن لم يكن مع واحد إنسان
 ويدخلن على فتاة طلقا
 وهكذا مظاهر ومولى
 وهي كذاك تدخلن عليه
 وقال بعض إنه يسلم
 تستأذن الضرة إن شاعت على
 في بيتها لو الحليل فيه
 بدون إذن إن يكن توحد
 وإن يك البيت له فتدخل
 إن لم تك الضرة منه تمنع
 لو كان هذا البيت للحليل
 إن لم يكن في البيت قد توحد
 وبيت مشرك فقيل يدخل
 وقيل بل يقول من هنا بدا
 ولا سلام إن يكن لم يمنع
 والبيت فيه الظلم يدخلنه
 أو منكر أو فيه شيء حرما
 أو تهمة وأمرها تحققا
 وضامن كاسره بتهمة
 وبعضهم يمنع من تقدم
 كذاك من له بيت رجل
 يدخل نحوه ولو لم يأذنا
 أما إذا صاحب بيت ما وجد
 فما له الدخول حتى يؤذنا

والثان في ثان فلا منع هنا
 فإن يكن غثم الاسـتئذان
 إن كان في الطلاق رجعة بقا
 ما بقيت في عصمة الحليل
 بدون إذن صادر إليه
 يصفق النعلين حين يقدم
 ضررتها عندهم أن تدخل
 وجائر دخولها عليه
 حليلها في بيت ضرة غدا
 طرا إذا ما كان فيه الرجل
 واختير منع لدخول يقع
 إلا بإذن حسب هذا القيل
 بنفسه غثم لا إذن بدا
 بالإذن ممن كان فيه ينزل
 ندخل غليلدخل بلا إذن غدا
 والأول الصحيح للتورع
 بدون إذن ليغيرينه
 إن كان من يدخله قد علما
 وليكسرنه إذا ما أغلقا
 إذا رأى ليس لها من صحة
 لكسر بابهم لأجل التهم
 مال وقد قال له لا تصل
 إذ حال دون أخذ حقه هنا
 أو من له يأذن حينما قصد
 إذ لم يكن منع له تبينا

من الورى فى بيته ونهبها
بدون إذنه لكى يحسويه
مديانه بدون إذن حصلا
فى ذلك البيت وعنه لاذا
مال الورى وسارق وناهب
غريمه إن لم يجد ما يوغين
بلال للنبي صفوة الرسل
له ومذاعجه أمر الوفا
عليه فى تأدية الحقوق
يدفع دينه الذى قد لزمنا
عن الغريم فأخو العسر عذر
بالحسن الجميل والمعروف

وغاصب يدخل ما قد غصبا
يهجم ربه عليه فيه
وليس للغريم يهجم على
فى بيته إذا توارى هذا
ولا يروعه كمثله غاصب
وجائز له بأن يندس عن
إلى يساره كما كان فعل
قد أخذ الدين بأمر المصطفى
وطالبوا بلال بالتضيق
ولم يكن للمصطفى المختار ما
قال توارى بالال واستتر
حتى نرى له الوفا فنوفى

خاتمة

فى بيته إذا أراد يدخل
زوجته فى موضع كان خلا
إن كان ليس أحد لديه
فى بيت أطفال له ووصفا
إلا الصغار والعبيد يوجد
لا يدخلوا إلا بأذن حالى
خليفة المجنون فى الأحكام
أن يدخلوا بدون إذن يعلم
مع أمه فذاك حكمه هنا
من قوله لمن له قد سالا

من الجفا يستأذن الرجل
ومثله المرأة والزوج على
وهكذا استئذناها عليه
وهكذا السئذانه من الجفا
إن لم يكن فى ذا المكان أحد
والأم والجد على الأطفال
وهكذا خليفة الأيتام
ومن تشاركوا بيت لهم
إن سكنوا كلهم لو سكننا
أما الذى عن الرسول نقلا

أطلب الإذن على والدتي
تحب إن عريانة لها ترى
في الأم مهما سكنت مع غير
وكل من لم يشترك بالسكن
ومن أتى بيتاً وكان قد خلا
فينبغي له بأن يسلم
ثم على عباد ذي الجلال
وهكذا من يدخلن مسجدا
وقيل إنه يسلمن على

وقد أجابه نبي الأمة
فذاك فيما قال بعض الكبرا
سليها كالزوج في التقدير
معهم فلا يأتي سوى بالإذن
من ساكن فإن يشأ أن يدخل
لنفسه من ربه باري السما
من كان منهم صالح الأعمال
يقول في سلامه إذا بدا
من كان منه مثل ما لنا خلا

رابع أجزاء من الكتاب	وتم مع تمام هذا الباب
والصوم والحج وكفارات	ضمته مسائل الزكاة
والصيد بالنبل وبالرمح	نذر وأيمان مع الذباج
وباب الاستئذان والسلام	مسائل الحقوق بالتمام
حكم النكاح وطلاق الخرد	والفت إلى الخامس فيه تجد
مع الصلاة والسلام الوافي	والحمد لله على الألفاظ
وآله وصحبه الأكارم	على النبي الهاشمي الخاتم

قد تم والحمد لله نسخ الجزء الرابع من سلاسل
الذهب وكان تمامه صباح الخميس في السادس
والعشرين من جمادى الثانية سنة تسع
وثنانين وثلاثمائة وألف هجرية
ببيت البديعة من بلدة المسفاة
بقلم ناظمه محمد بن شامس
البطاشي
بيده

يشتمل هذا الجزء على تسعة آلاف بيت وعشرين بيتاً

فهرست الجزء الرابع من سلاسل الذهب

الصفحة	الصفحة
٤٩ الاستخلاف على أخذ الزكاة	١ خطبة الكتاب
٤٩ متى يأخذ الإمام الزكاة	١ كتاب الزكاة
٥١ الكنز والمعدن	٢ من تجب عليه الزكاة
٥٢ زكاة الفطر	٥ ما تجب فيه الزكاة
٥٧ كتاب الصوم	٨ النصاب وصفة الوجوب
٦٣ النية للصوم	٩ زكاة الثمار
٦٤ وقت الصوم وموجبه	١٤ وقت وجوب زكاة الحبوب
٦٧ مبيحات الإفطار	١٨ ما ياكله رب المال والعمال
٦٩ افطار الحامل والمرضع	وقت الحصاد
٧١ الإفطار للكبر	٢٢ زكاة العمال
٧١ الصوم في السفر	٢٤ زكاة النقدين
٧٦ نواقض الصوم	٢٦ زكاة الحلى
٨٦ قضاة رمضان	٢٦ شرط زكاة النقدين
٩٠ غوائد	٢٧ زكاة الصداق والاجاره
٩٢ الصوم المسنون والمنسوب	والحمالة
والمحرم والمكروه	٢٨ ما يكون الحول فيه شرطا
٩٤ باب الاعتكاف	٢٩ التوقيت
٩٩ كتاب الحج	٣١ زكاة الأنعام
٩٩ الاستطاعة	٣٤ ما يعطى من الغنم
١٠٣ النيابة في الحج	٣٥ زكاة الابل والبقر
١٠٧ ما يفعله الخارج الى الحج	٣٦ من تعطى له الزكاة
١١٠ المواقيت	٤٢ دفع الزكاة
١١٢ أشهر الحج	٤٥ ما يفعله الامام في الزكاة
١١٣ ما يفعله مريد الحج	٤٨ الوكالة في دفع الزكاة

الصفحة	الصفحة
٢٣٥ ذكاة الجنين	١١٧ صفة الاحرام
٢٣٧ شروط الذكاة	١٢٠ ما لا يفعله المحرم
٢٤١ ما يذبح به	١٣٠ منع المحرم من الصيد
٢٤٣ من تضح ذكاته ومن لا تضح	١٣٢ ما يجوز للمحرم فعله
٢٤٦ الكلام على الصيد	١٣٤ دخول مكة والطواف
٢٥١ كيفية الاصطياد	١٣٩ السعى
٢٥٥ صفة الصائد	١٤٢ الخروج الى منى
٢٥٦ اصطياد السمك والجراد	١٤٣ الخروج الى عرفات والوقوف
٢٥٩ النسبكية	١٤٨ الرمي والحلق والنحر
٢٦٢ كتاب الحقوق حق الوالدين	١٥٤ غوات الحج
٢٧١ حق الأولاد	١٥٦ الوداع
٢٧٦ صلة الأرحام	١٥٨ الفدية والجزاء
٢٨١ عيادة المريض	١٦٢ الهدى
٢٨١ حق الأيتام	١٦٥ الضحايا
٢٨٥ ما يجوز لقائم اليتيم في ماله	١٦٩ زيارة قبر الرسول صلى الله
٢٩٣ حفظ مال المسلم	عليه وسلم
٢٩٧ حق الجار	١٧٢ كتاب الأيمان والكفارات
٣٠٥ حق صاحب الجنب	١٧٧ الاستثناء في اليمين
٣١١ حقوق المسلمين	١٨٠ موجب الحنث
٣١٣ حق ابن السبيل	٢٠٦ باب الكفارات
٣١٦ من تلزمه الضيافة	٢١٢ كفارة الإلزام
٣١٨ من تلزم له الضيافة	٢١٧ باب التذور
٣١٩ ما يلزم الضيف	٢١٩ المنذور به
٣٢٠ حق العبيد	٢٢٦ باب الذباح

الصفحة	الصفحة
٣٥٣ المجلس وحقه	٣٢١ حق السيد على العبد
٣٥٨ حق الأيام	٣٢٤ باب المساجد
٣٦١ باب السلام	٣٢٩ ما يصرف فيه مال المسجد
٣٦٦ الاستئذان	٣٤٢ ما لا يجوز فعله في المسجد
٣٦٨ كيفية الاستئذان	٣٤٤ ما يجوز فعله في المسجد
٣٧٢ ما يجب فيه الاستئذان	٣٥٠ ضمان المفسد في المسجد
٣٧٥ خاتمة	٣٥٢ باب المصافحة
	٣٥٣ زيارة الاخوان

